





KOPRULU
520
A. 51 M



Handwritten text in Arabic script, likely a preface or introductory section of a manuscript. The text is arranged in several lines, with some words appearing to be part of a larger, possibly decorative, heading or title.



560

Handwritten text in Arabic script, continuing the narrative or discussion from the previous section. The text is arranged in several lines, with some words appearing to be part of a larger, possibly decorative, heading or title.



* * * بسم الله الرحمن الرحيم * *

الحمد لله الذي يفعل ما يشاء * ان الفضل بيده يؤتاه من يشاء *
وجعل الذرة سمسا منيرا اذا شاء * ويختص برحمته من يشاء *
والذي لا سائل لحكمه وفعله * ولا مبأس حيث انظامه وعدله *
ولا مانع لاعطائه وقضائه * ولا نقض ولا معارضة لوظائفه
لاعدائه * والصلوة على نبيه المبعوث باهر الحجج * قرأنا عريضا
غير ذي عوج * وعلى آله نجوم الاهتداء * واصحابه بدور
الاقتداء * وبعد * فيقول العبد الفقير الى الله الغني القدير *
السيد محمد صادق بن السيد عبد الرحيم الارزنجاني الشهير
بمفتي زاده * احسن الله بالحسنى وزيادة * لما رأيت الرسالة
الحسبية * في علم الاداب مقبولة مرغوبة عند المهرة *
وكافية وافية لتحصيل المسائل الادبية عند الكملة * مع اني
لم اجد شرحا كل الفاظها كافية * وبسط معانيها شافية *
وعندي طلبية من اعزة الاحباء * واجلة الاخلاء * ظالمين
وراغبين الى كشف استاره عن اسراره * ونصب المنارة

على انواره * قصدت الى شرحه وبيانه * سالك مسلك الاجاز
والاختصار * تاركاً مذهب الاطناب والاكثار * سائقا
للكلام على وجه يضمن معه الشبهة والاعتراضات * وتكمل
العقد وترفع الاشكالات * على اني كنت في ازمنة اخسة *
الاعزة فيها ذلة * والاذلة فيها اعزة * الكلمة في بحار المذلة
ساجدون * وفي تراب المشقة حاسرون * والجهلة بلؤلؤ العزة
لاعبون * وعلى القصور والارائك متكئون * وتلك المعاملة
شغلت عقول كثير من الفضلاء فارجو من الناظرين ان ينظروا
بعين الوداد * وترك العناد * والى الله اتضرع ان يهديني
سبيل الرشاد * ويهديني دليل الصواب والسداد * ويجعل
وسيلة في المعاد * وذريعة الى نيل الدرجات في يوم التناد
* فهو الهادي الى سواء السبيل * وحسينا الله ونعم الوكيل
(قوله يامن وفقنا الخ) ثم هذا الاسلوب رعاية لصناعة الامتغراب
وهي عدول عما هو المشهور لتكنة وتلميحاً الى اية القرب وهي
* ونحن اقرب اليه من جبل الوريد * الاية ومعنى قريته تعالى
علمه على ظاهر العبد وباطنه والام يتصور القرب والبعد
المكاني في حقه تعالى واشاره الى ان هذا الحمد والتسليم
والشروع الى التأليف بطريق الاحسان المشار اليه بالحديث
النبي عليه السلام الاحسان ان تعبد الله كأنك تراه فان لم تكن
تراه فانه يراك الحديث والتفاتنا من الغيبة الى الخطاب بالنظر
الى السمعة وهو التعبير عن معنى واحد بطريقين من طرق التكلم
والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه باخر منها بشرط ان يكون
المبصر الثاني على خلاف مقتضى الظاهر فلا يوهم نحو اننا زيد
وانت عمرو من باب الالتفات لان فيها التفات من التكلم الى الغيبة
ومن الخطاب الى الغيبة بناء على ان اسماء الظواهر كلها غيب



لأنهما تعبيران على مقتضى الظاهر فلا يتوهم في هذا المقام في
وفقنا التفات بالنسبة الى من المخاطب وفي صل بالنسبة الى وفاة
لان مقتضى الظاهر في حق العائد الى الموصول ان يكون
بطريق الغيبة وفي حق الكلام بعد تمام المنادى ان يكون
بطريق الخطاب فهما جاريان على مقتضى الظاهر فلا التفات
ولا بد في الانفات من نكتة عامة وهو تجديد النشاط وتكميل
الاصفاء ونكتة خاصة وهي تكون لمناسبة المقام وفيما نحن
فيه الخاصة اذا وصف الله في البسملة بمبالغة الرحمة في الدارين
حصل في نفسه محركا قويا وموجبا الى الاقبال فالتفت من الغيبة
الى الخطاب وذكر في التمجيد التوفيق والتيسير وهما من اعظم
الاصناف الجميلة الاختيارية فيكون جدا باعتبار ذكره بالجمل
ومحمودا عليه باعتبار كونهما جملا اختياريا وخذيتا البسملة
والحمدلة وهما كل امر ذي بال لم يبدأ بالبسملة فهو ابتداء الحديث
كل امر ذي بال لم يبدأ بالحمدلة فهو اجزء الحديث وان تعارضا
ظاهرا فجمع بينهما بحمل الاول على الابتداء الحقيقي والثاني
على الاضافي وتفصيلهما لا يسا عدده المقام وجمله النداء جملة
انشائية بتقدير ادعوا لا ان المنادى منصوب بحروف النداء
او هذه الحروف اسماء لا ادعوا لا يقال اذا قدر ادعوا على صيغة
الاخبار فكيف يكون انشاء لانا نقول ان ادعوا المقدر انشاء كصنيع
العقود مثل بيع واشترى كافي معنى اللبيب (قوله كلمة يا آه الاضافة
بيانية بمعنى بيان المعنوي لا بمعنى من البيانية اذهى من اضافة
الاعم المطلق على الاخص المطلق * واعلم ان المضاف اليه اماما بين
للمضاف وامامساولة واما اعم مطلقا واما اخص مطلقا واما اخص
من وجه فان كان مبينا ووح ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في
والا فبمعنى اللام وان كان مساويا له كليث واسد واعم مطلقا

كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتعة وان كان اخص
مطلقا كيوم الاحد وعلم الغقه فالاضافة بمعنى اللام وقد يسمى
هذا الشق بيانية لا يضاحه وكشفه وان كان اعم من وجه فتح
ان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا
فهى ايضا بمعنى اللام كاضافة خاتم الى فضة بيانية وعكسها
بمعنى اللام (قوله مشتركة بين الامور الثلاثة الخ) بمعنى البعد
والقرب والتوسط المشتركة بكسر الراء بمعنى قابل الشركة بينهما
الاشتراك على قسمين اشتراك لفظي واشتراك معنوي الاول كون
اللفظ موضوعا لمعنى متعدد بوضع متعدد كالعين والثاني ان يكون
قدرا مشتركا بين الافراد كالكلمة بالنسبة الى الاسم والفعل
والحرف وفيما نحن فيه الاشتراك لفظي والمراد من هذا القول
دفع لما يرد على قوله يا من الخ من ان كلمة يا موضوع لنداء البعيد
والله تعالى اقرب الى الداعي من حبل الوريد بناء على آية القرب
فلا يصح النداء على الحقيقة فدفعه بحمل يا على الاشتراك
اختيارا لمذهب ابن الحاجب وبعض فضلاء النحاة بناء على ان
استعمالها في القريب والبعيد على السواء والحمل في احدهما على
المجاز بعيد وكذلك يدل عليه آية القرب (قوله فلا يحتاج الى
توجيه العلامة الخ) العلامة من الاسماء الغالبة والتاء للنقل من
الوصفية الى الاسمية والابدان على فرعيته بالنسبة الى علام
الغيوب والاسم الغالب مفهوم كلي يستعمل في فرد كامل منه
استعمالا كثيرا فكانه ينحصر نوعه شخصه ويسمى باسم الغالب
وقد يدخل عليه لام العهد تلميحاً للوصف الاصل كالحسن
والحسين وقد لا يدخل كحسن وحسين والمراد من العلامة صاحب
الكشاف اذ بين في تفسيره هذا الايراد فدفعه بتسليم موضوعية يا
للبعيد وحمله على المجاز فقال قلت هو استقصاء من الداعي

لنفسه واستعدادها عن مظان الزلاني وما يقربه الى رضوان الله
مع افراطه في التهاك على استجابة دعوته انتهى حاصله ان مرتبة
الاله في كمال العلو ومرتبة العبد في كمال السفلى وارقب الله تعالى
نزل منزلة العبد فنادى بيا على طريق الاستعارة * واعلم ان الاستعارة
في مثل هذا الكلام بوجهين الاول في معنى الحرف على طريق
الاستعارة التبعية والثاني في مدخول الحرف على طريق الاستعارة
الممكنة فملى الاول شبه البعد الرتبى بالبعد المكاني المطابق في
مطلق البعد او في التفاوت بالزيادة والنقصان وذكر لفظ يا
الموضوع بواسطة معنى عام وهو البعد المكاني المطلق لبعد
مكاني مخصوص واراد البعد الرتبى وعلى الثاني شبه من بعد رتبة
عن بعد مكانا في اخذ المذكورين كذلك وذكر المشبه واراد
المشبهه ادعاء على مذهب السكاكي ويا قربته استعارة تخيلية
هذا والشارح رحمه الله دفع توجيه الكشف بمنع موضوعية يا
للبعيد فاشار اليه بقوله فلا يحتاج الى توجيه العلامة وهو هذا
البيان فلا يصح ما قاله الفردسي وبعض الخواشي (قوله والمراد
بها الخ) دفع لما يرد على ظاهر العبارة من ان النداء في حقه تعالى
غير متصور لان النداء طلب الاقبال بوجه او بقلب وهو غير
متصور في حقه تعالى وحاصل المراد تحرير وبيان المقصود بانه
محلول على المجاز والمراد غايتها وهي الاجابة بعلاقة السببية
اذ الطلب اما ان يكون من الاسفل الى الاعلى او من المساوي
الى المساوي او من الاعلى الى الاسفل الاول يكون على وجه
التضرع وهو الدعاء والثالث يكون على وجه الاستعلاء وهو
الامر والثاني لا يكون على وجه التضرع ولا على وجه الاستعلاء
وهو الاتماس والامر والاتماس لا يتصوران من العباد الى المعبود
فتعين الدعاء فيكون الدعاء متناول النداء حقيقة اذ من افراده

كما ذكر انسان واريد به زيد حقيقة فلا يرد ان غايتها الدعاء
لكن المجاز بجزء معناه وهو بوجه او بقلب فلا يتصور في حقه
تعالى فيصرف عن الحقيقة ويحصل على الغاية فتدبر (قوله
وهي الاجابة) يعني مقصورة على الاجابة المستند اذا كان معرفة
يفيد القصر من قبيل قصر الموصوف على الصفة قصر اضافيا
* اعلم ان غاية الشيء ما يترتب على الشيء من حيث يترتب على
طرف الفعل وهي متحد بالذات بالفائدة وتختلف بالاعتبار كما
ان العلة الغائية والغرض متحدان بالذات وتختلفان بالاعتبار
لان المصلحة المترتبة على الفعل من حيث هي ثمرة وتنتجته يسمى
فائدة ومن حيث انها على طرف الفعل يسمى غاية ومن حيث
انها مطلوبة للفاعل بالفعل يسمى غرضا ومن حيث انها باعثة
للفاعل على الاقدام على الفعل وصدور الفعل لاجلها يسمى
علة غائية والفائدة والغاية اعم صدقا من العلة الغائية والغرض
مطلقا اذ ربما يترتب على الفعل فائدة لا يسمى علة غائية ولا
غرضا كما في افعال الله تعالى بخلاف العكس (قوله والتوفيق
لغة الخ) الجعل مصدر منه يطابق على اصل المصدر وهو المسمى
بالايقاع والايجاد وعلى المبنى للفاعل وهو المعبر بالكون جاعلا
وعلى المبنى للمفعول وهو المعبر بالكون مجعولا وعلى حاصل المصدر
وهو الاثر المترتب والاثر المترتب ان حصل في الفاعل يسمى حاصل
بالمصدر المبنى للفاعل وان حصل في المفعول يسمى بالحاصل
بالمصدر المبنى للمفعول والفرق بينهما وبين المبنى للفاعل والمبنى
للمفعول ظاهر باعتبار الذات لان الحاصل اثر والمبنى للفاعل مؤثر
والمبنى للمفعول وقوع الاثر فيه وباعتبار التعبير ان المبنى للفاعل
يعبر بالكون جاعلا والمبنى للمفعول بالكون مجعولا وحاصل المبنى
للفاعل بالجاعلية والمفعول بالمفعولية كذا بينه بعض المحققين

وانكراه البعض ولم يفرق بين التعبيرين واطلاق المصدر على
الاصل والثاني والثالث حقيقة وعلى الاثر مجاز بعلاقة السببية
على التحقيق وقيل حقيقة في اصل المصدر ومجاز في الباقي ومعنى
التعريف على الاول ايقاع الاسباب متوافقة نحو المسبب وايضا
القدرة على الطاعة باضافة المصدر الى المفعول وعلى الثاني الكون
جائلا للاسباب متوافقة الكون خالقا للقدرة وعلى الثالث كون
الاسباب مجعولة متوافقة وكون القدرة مخلوقة فلا فائدة في حمله
على حاصل المصدر فمحتمل ان يكون معنى المتن يامن جعل اسبابا متوافقة
لوظائف البحث او يامن خلق القدرة لنا متوافقة لوظائف البحث
فعلى هذا يحتمل وفقنا على التجريد من قوله نحو المسبب قال
بعض الافاضل لا يحتمل على التجريد اذا التوفيق موضوع الجعل
الخاص بقيد مخصوص والقيد خارج كافي مفهوم العمى وهو
عدم البصر ان الموضوع له عدم مخصوص بقيد البصر والقيد
خارج مع انه لو حمل مثل هذا على التجريد لزم ان يحتمل كل
فعل بالنسبة الى فاعل مخصوص على التجريد اذا الفاعل موضوع
لنسبة فاعل ما مع انه يستعمل في نسبة فاعل مخصوص ولم يقل به
احد اقول في قول بعض الفضلاء بحث اذا التوفيق راجعة الى
صفة فعلية لله تعالى والصفة الفعلية بتعدد بتعدد
القيودات المخصوصة كالخلق والترزيق والانعاش ولا مقتضى
لاعتبار القيود خارجة واما في مفهوم العمى مقتضى الاعتبار
وهو تقابل العمى والبصر واحد المتقابلين لا يكون جزء للآخر
على انه يمكن ان يقال البصر ليس خارجا من مفهوم العمى لانه
جزء ذهني والمنافي ان يكون جزء خارجيا وكذلك لان لزوم حمل
كل فعل على التجريد لان الفاعل على ما ينه السيد قدس سره
وضع بملاحظة نسبة عامة على كل نسبة مخصوصة فلا يقاس

عليه التوفيق خذ هذا (قوله الاسباب متوافقة الخ) الاسباب
جمع سبب وهو ما يتوقف عليه الشيء وهو اعم من العلة والشرط
والالة وفي الشرع ما يكون طريقا للوصول الى الحكم غير مؤثر
فيه والمراد ههنا الاول وكل جمع متحمل معنى الجنسية والتعدد
والجمع المحلى باللام قد يكون من الغاظ العموم وقد يكون مجازا
عن الجنس بعلاقة الجزئية والكلية والاول لا يكون مراد هنا
والمراد هو الثاني وفي ابراده على صيغة الجمع اشارة الى ان المسبب
الواحد يكون له اسباب البتة كالالة والشرط والعلة المقتضية
اذ لا يوجد السبب بسيطا فمحتمل لا يرد ما قاله الفردي ومعنى المتوافقة
كون السبب متساويا مقتضيا للمسبب بلا نقصان وفي قوله يامن
وفقنا مثلا الاسباب المساوية الارادة والقدرة من العبد وصرفها
والبصر والملكة وارتفاع الموانع وخلق الفعل على وفق
الارادة (قوله نحو المسبب) قيل الاولى ترك النحو يمكن ان يقال
دفعنا لاحتمال ان يكون المتوافقة بين الاسباب مع انه ليس كذلك
اذا المتوافقة بين جنس السبب وجنس المسبب على وفق ما بيننا
وان يقال المتوافق يتضمن معنى التوجيه فيكون المعنى جعل
الاسباب متوافقة متوجهة نحو المسبب (قوله البحث لغة الخ)
قدم بيان البحث على بيان الوظائف والاضافة لان في تركيب
الاضافى محط الفائدة المضاف اليه وعرفه المضاف والنسبة
الاضافية موقوفان عليه وقدم بيان كليهما على الاضافة
لان الاضافة نسبة بينهما والنسبة لا يتحقق ذاتا الا بالمتنسبين
فان قيل المضاف والمضاف اليه جهة وصفهما موقوفان على
الاضافة وان كانا موقوفين عليهما من جهة الذات فلم يعتبر
جهة الوصف قلت الغرض يتعلق في هذا المقام الى بيانها
من جهة ذاتها لامن جهة وصفها البحث لغة التفتيش

والتفحص وفي الاصطلاح يطابق على ثلاثة معان الاول المناظرة
والمباحثة والثاني اثبات النسبة الايجابية والسلبية بالاستدلال
والثالث حمل الشيء على الشيء لكن المشهور المعنى الثاني فلذا
اختاره الشارح (قوله اثبات المدعى بالدليل الخ) واعترض
عليه بانه لا يشمل المنع مع انه من المعرف وبانه يشمل اثبات المدعى
بلا وقوع خصم مع انه ليس من المعرف فهو غير مطرد وغير
منعكس واجيب بتعميم الدليل من الحقيقة والصورة فالمنع مع السند
كالدعوى بالدليل صورة ونحن نقول ان الاعتراض بالمنع ليس
بوارد اول لان المنع والنقض والمعارضة من وظائف السائل وليست
من البحث وكذلك الاثبات بالدليل بلا وقوع خصم من افراد
المعرف فلا اعتراض بها فالتعريف سالم (قوله نفيا وثباتا الخ) الواو
بمعنى او الفاصلة بقرينة المعطوف والمعطوف عليه لا يجتمعان وهما
متعلقان بالاثبات حاصل معناه اثبات نسبة المدعى بالدليل ايجابا
اوسلبا لا يقال يلزم اثبات الاثبات وهو باطل لاننا نقول لفظ الاثبات
قد يطلق على بيان ثبوت الشيء بالدليل وقد يطلق على الوقوع
وقد يطلق على الايجاب بمعنى ادراك الوقوع النسبة الاول هو الاول
والثاني هو الثالث فتأمل (قوله المراد بالوظائف الخ) جمع وظيفة
وهي في اللغة ما يقدر ويعين الانسان من رزق او طعام ثم نقل الى
احوال السائل والمعلل عند المناظرة والمباحثة اعني المنوع الثلاثة
وما يدفعها من الطرفين مناسبة بينهما وهي المشابهة لان الرزق
يدفع الجوع الذي هو من مرض النفس وكذلك المنوع وما يدفعها
يدفع الجهل الذي هو من مرض النفس ايضا من احد الطرفين
بناء على ان الغرض من المناظرة اظهار الصواب فبشركان
في كونهما من يلا لامراض النفسانية وشافيا لهما * واعلم ان اللفظ
الواحد ان كان له معنيان اما ان يكون وضعه لهما على السوية

اولا

اولا الاول هو المشترك كالعين والثاني ان وضع لاحدهما اولاً
ثم نقل الى الثاني لا يخلو اما ان يكون لمناسبة اولاً الثاني المرتجل
والاول لا يخلو اما ان يترك معنى الاول اولاً ان لم يترك يكون اللفظ
محازا بالنسبة الى المعنى المنقول اليه وحقيقته بالنسبة الى المنقول
عنه وان ترك معنى الاول ان نقل العرف العام يسمى منقولاً عرفياً
وان نقل العرف الخاص يسمى عرفاً خاصاً واصطلاحاً
كاصطلاحات النحاة والمنطقيين وغيرهما وما نحن فيه من العرف
الخاص والاصطلاح (قوله الموجهة آه) اي المقبولة دفع لما
يرد على ظاهر المتن بناء على ان التوفيق وان كان عاماً بمعناه لكنه
خصص بالخبر والوظائف جمع وظيفة من الفاظ العموم فيعم
الموجهة وغير الموجهة حاصل الايراد هكذا التوفيق بخصوص
بالخير حال كون الوظائف عاماً للخير وغيره فلا يصح نسبة التوفيق
للوظائف والشارح اجاب عنه بتخصيص الوظائف بالموجهة
بقرينة الظهور المشار اليه بقوله وهو الاظهر حاصل الجواب
منع مقدمة حال كون الوظائف عاماً للخير وغيره ومنع بقوله يحتمل
ان يكون اعم اصغراه مع السند هكذا لانم ان يكون التوفيق
مخصوصاً بالخبر لجواز ان يكون اعم منه بناء على اطلاق تعريف
التوفيق ويمكن ان يقال مأل يحتمل آه ان الوظائف كلها خير
والموجهة ظاهراً وغير الموجهة وان كان في ذاته شراً لكن علمه
خير لحفظ صاحبه عن الوقوع فيه لكنه غير متبادر ولذا صدر
بحتمل اعلم ان عنوان المراد في كل شرح وبيان يدل على ورود
السؤال على ظاهر العبارة وحاصل المراد دفعه بخلاف المتبادر
فلذا يقال المراد لا يدفع الايراد (قوله اعني المنوع الثلاثة الخ) يعني منع
وهو منع مقدمة الدليل ونقض وهو ابطال الدليل ومعارضة وهي
مقابلة الدليل بالدليل وتحرير المقدمة والدليل والدعوى وتغيير

وجه الاظهرية ان يقال
الوظائف الموجهة مع ان المقام
مقام الحمد والظهار انعم
والغرض من البحث اظهار
الصواب كلهم يقتضي ارادة
الموجهة

المقدمة والدليل وغير الموجهة مثلا منع الدليل ونقض
وهو ابطال المقدمة ومعارضة وهي مقابلة المقدمة بالدليل
وتغير الدعوى وغير ذلك (قوله واضافتها الى البحث سببية آه)
الظاهر من السبب ما يكون مفضيا الى السبب في الجملة سواء
كان بينهما لزوم منطقي اولا فمحتمل ان يكون من اضافة
السبب الى السبب وان يكون من اضافة السبب الى السبب
الثاني ظاهر اذا البحث يكون سببا لمباحثة الخصم كما يدل عليه
قول المص فيما سياتي اذا قلت بكلام فان كنت نافلا او مدعي
فيه فالوظائف الموجهة من الخصم اما كذا واما كذا الخ واما
الاول ففيه شبهة حتى قال بعض الفضلاء وهو بكان المرعى
ان في سببية الوظائف للتفتيش او الاثبات في اول المرتبة شبهة لي
عن اى من سألت لا اجاب رجاء من الله ان يفتح انا الجواب وبعض
المعاصرين اخبر هذه الشبهة عن بعض الفضلاء ثم وجدت
في بعض الخواشي كلاما فيه ما فيه انتهى انا اقول بعون الله تعالى
وبتوفيقه ان المراد بالبحث جنس البحث لا افراده فبح ان البحث
الذى اوردته هو المعلن اولا ثم اجرى عليه الوظائف من الخصم
سبب للوظائف قطعا بدون العكس اذا البحث مقدم والوظائف
مؤخر كيف يكون المؤخر سببا للمقدم وان البحث الذى اوردته
بعد الوظائف الثلاثة لا يثبت دعواه بسبب للوظائف السابقة قطعا
بدون العكس لذلك الوجه فعلم ان البحث من حيث هو هو يكون
سببا من جهة ويكون سببا من جهة فيصح كلا الاحتمالين (قوله
وهو الانسب الخ) يدل على الاحتمال الآخر المناسب لان اسم
التفضيل لمشاركة اصل الفعل بين المفضل والمفضل عليه مع
زيادة في المفضل والاحتمال الآخر ان الاضافة لادنى الملازمة
لان الوظائف للخصم وقائم به دون البحث لكن في وقوع البحث

نعرض

نعرض الخصم وهذه المناسبة اضاف الى البحث والاضافة لادنى
الملازمة من قبيل الجواز في الاسناد اذا عم الاسناد من النسبة
الاضافية والوقوعية او من قبيل الاستعارة في الهيئة ذالهيئة
الاضافية وضعت بتبعية للفظ على الاختصاص المملكى كقوانا مال
زيد وجل الفرس واذا استعمل في غير الاختصاص المملكى تكرن
استعارة بلافة لما به وهى كال تعلق المضاف للمضاف اليه وهى
قوى في الاختصاص المملكى فتدبر (قوله وفيه براءة لاستعمال)
وهى في الاصطلاح كون الابتداء مناسبا المقصود وهى من حسن
الابتداء المحق بالحسنات البديعية يكون الكلام بها اعذب انظرا
واحسن سمكا واصح معنى مأخوذة من برع الرجل اذا فاق صحابه
والاستهلال اول صوت الصبي ثم استعير لاول كل شئ فيكون
معناه اللغوى تفرق الابتداء ثم نقل من معنى اللغوى لمناسبة لبيدية
الى معنى كون الابتداء مناسبا المقصود فيكون لفظ براءة الاستهلال
منقول لا امر تجلا والمناسبة يكون باعتبار الوظائف والبحث
(قوله في التخريرات الخ) متعلق بوظائف لغوا ان لم يقدر
العامل او مستقرا ان قدر على قول السيد قدس سره او قدر فعلا
عاما كما قال السيد رحمه الله ولا يتعلق بالبحث اذا تعلق بالبحث
لم يصح باعتبار المعنى المصطلح بداهة تفسير الشارح بقوله اى
تحرير المدعى الخ اذا الحاصل يكون هكذا اثبات المدعى بالدليل
في تحرير المدعى والدليل والمعرف والمادة الخ ولا معنى له بالضرورة
ولا بالوظائف لانه يلزم ظرفية الشئ لنفسه لان في التخريرات
المذكورة ايضا من الوظائف ومن ذهب الى التعلق بهما فقد سمي
(قوله اى تحرير المدعى الخ) التحرير بيان المراد من اجزاء التخريرات
باعتبار المعنى كالروضوع والمحمول والسفرى والكبرى في المدعى
والدليل ٣ وكالجنس والفصل في المعرفات وكالاسم والقيود

فان قيل اذا كان
من المقدمة معنى الحقيقي
الاصطلاحى فليستفى بذلك
الدليل عنها لان تحرير الدليل
يكون بتحرير مقدماته قلت
تحرير الدليل اعم من تحرير
مقدماته اذ قد يكون مذوق
الدليل بتحرير مقدماته على ما
وقد يكون باعتبار المجموع من
حيث هو مجموع فيكون اعم
فيكون ذكر مقدماته انما
بعد التمهيد اهتماما لاسانها
لكثرة وقوعها

المتباينة او المتخالفة في التقسيمات او بيان المذهب الذي بنى عليه تلك المحررات وجميع التحريرات والتحقيقات باعتبار الانواع كما دل عليه التفسير (والمقدمات جمع مقدمات وهي ما يوقف عليه صحة الدلائل شطرا او شرطا والمادة وهي ما يتنى عليه السؤال ويعبر بمادة النقص سواء كان في التعريف او الدليل او التقسيم (قوله اي الدلائل الخ) اي تحقيق الدلائل الموردة بناء على ان اللام عوض عن المضاف اليه لكن الشارح ترك قيد التحقيق بناء على ظهوره من التفسير السابق ويدل عليه قوله يحتمل الخ التحقيق لغة بيان حقيقة الشيء وعرفا اثبات الشيء بالدلائل في اول الرتبة فلا وجه لتوجيه بعض الحوشي فتدبر (قوله الموردة على المذكورات الخ) يعني سواء كان المذكورات دعاوى ضمنية او صريحة ليعم المدعى والتعريف والتقسيم فالتحقيق ان كان عبارة عن اثبات الشيء بالدلائل سواء كان في اول الرتبة اولا كان اعم من التدقيق فيحمل المذكورات على الاستغراق لكونها جمعا محلي باللام فيشمل كل واحد من المدعى والدليل والمقدمات وغيرها وان كان تعريف التحقيق مقيدا باول الرتبة يكون مبينا للتدقيق فيلزم ان يخرج الدلائل والمقدمات من المذكورات لان الدليل الوارد على الدليل ومقدمة الدليل تدقيق لا تحقيق فتقصر على ما عدا الدليل والمقدمة بقرينة نسبة التحقيق عليه (قوله ويحتمل ان يكون الخ) اشار بعنوان الاحتمال على ضعف هذه الارادة ووجه ضعفه من عدة امور الاول صرف الكلمة عن حقيقة بلا قرينة مانعة عن ارادة ما وضع له الثاني ان التوفيق بناء على الارادة الاولى يتعلق بفعل الموفق وعلى الارادة الثانية يتعلق بمحصل الفعل وهو الحرر والمحقق والتعلق بالفعل اخري واقدم من تعلقه بمحصله الثالث ان الافادة معنى اقدم وارجح من الاظهر

فيل في توجيهه اي ايراد الدلائل الموردة بقرينة مقابلة قوله في تفسير المحققات اعني الدلائل واعتض عليه البعض بأنه ح يلزم تحصيل الحاصل واجاب عنه بأنه يحصل على التبعيض من فويل من قتل قتيل انتهى اي قول مثل هذا التوجيه يكرن في العبارة المذكورة لاني التمسد ثم الحمل على الجواز فيه بعيد جدا

لفظا والارادة من التحريرات المحررات من قبيل المجاز المرسل بعلاقة الكلية والجزئية على قول او بعلاقة الشرطية والمشروطية على قول آخر مدار القول الاول ان الاسم المشتق عبارة عن ذات وحدث معا باعتبار تعلق النسبة من جانب الذات الى الحدث والمصدر عبارة عن الحدث فقط فيكون المصدر جزء والاسم المشتق كلا ومدار القول الثاني ان الاسم المشتق عبارة عن ذات وتقييد بحدث والحدث خارج كما يقال التقييد داخل والتقييد خارج فتح يكون المشتق مشروطا والحدث شرطيا لكن الاظهر والارجح هو القول الاول (قوله اعني الدعاوى الخ) قيل لا وجه للخصيص بها بل الحق ان يقال اعني المذكورات ويمكن ان يشمل على حذف المعطوف ولا يمكن لمل الدعاوى على الاعم من الصريحة والضمنية اذ لمحررات اما هي المذكورات لا الدعاوى الضمنية انتهى اقول اذا اريد بالتحريرات المحررات يتعلق بالبحث لقربه منها ولا محذور في تعلقها به فيختص المحررات بالدعاوى بملاحظة المعنى الاصطلاحي للبحث فلذا فسرهما بالدعاوى خاصة فلا حاجة الى حذف المعطوف ولا الى تعميم الدعاوى بل المقصود الدعاوى المخصوصة بخلافه اذا اريد بالتحريرات المعنى المصدري لانه لا يتعلق بالبحث ولا بالمعطوف لما بينا (قوله وهو الاظهر لفظا الخ) يعني من جهة القواعد اللفظية وهي قواعد النحو والصرف لعل اظهر منه من وجهين احدهما ان المصدر لا يتنى ولا يجمع لانه موضوع للمهية من حيث هي هي فينبأ اول القليل والكثير بلا احتياج الى آله التثنية والجمع وبمحذور آخر كما بين في النحو وثانيهما انه لا يتعلق باقريب وهو البحث والقريب اظهر بان يتعلق من البعيد (قوله والاول افيد معنى الخ) لانه يشمل التعاريف والتقسيم المبحوث عنهما في هذه الرسالة دون

الثاني (قوله ويأمن يسرنا الخ) ان الواو للجمع المطلق سواء كان
تثنية او جملة اولاً فيجمع المعطوف عليه والمعطوف في الذات
اوفي الصفة اوفي الثبوت لانه اذا كان المعطوف محل من الاعراب
يجمعهما في الذات مثل زيد قائم وعالم اوفي الصفة مثل قام زيد
وعمر ووان لم يكن له محل من الاعراب يجمعهما في الثبوت مثل زيد
قائم وعمر وراكب فان قيل الجملة ثابتان فتجتمعان في الثبوت
بلا احتياج الى الواو قلنا ان الجمعية في الثبوت بالواو يكون مدلوله
العبارة وملحوظ المتكلم ويترتب عليه الاثر باقتضاء المقام اذ فرق
بين ملاحظة الشيء وحصوله وما نحن فيه من قبيل الجمع في
الثبوت ولقائل ان يقول لا يصدق على هذا تعريف التابع وهو
كل ثان باعراب سابقة وتعريف المعطوف وهو تابع مقصود
بالنسبة مع متبوعه قلت ان التعاريف الواقعة في كتب النحو
في الاكثر للمفردات واحوال الجمل يعرف بالمقايضة او يقال ان في
هذين التعريفين قيدان ملحوظان وفي الاول ان كان له اعراب
حقيقة او تقديرية وفي الثاني ان كان له نسبة وهي نسبة العامل
الى المعطوف عليه او يقال المزداد من النسبة النسبة المطلقة
الشاملة للثبوت ونسبة العامل واثر كلمة يا في الفقرتين دون اي
والهمزة الموضوعتان لنداء القريب مع ان يا مجاز وهي حقيقة
في هذا المقام لان نداء الله تعالى مختص بيا بشهادة الاستعمال
في القرآن المجيد ويدل عليه كلام بعض النحاة لعل وجهه ان
النداء يقتضي ان يكون المنادى غافلاً عن المنادى ومطلوبه وغير
ملتفت اليهما فطلب بالنداء ان الله غفلة وانفاة وذلك لا يتصور
في حقه تعالى فلذلك حمل النداء على غايته وهي الاجابة لكن
الغفلة وعدم الالتفات تكونان في البعيد عرفاً وغفلاً دون القريب
فحمل نداء القريب على كمال غفلة المنادى فلا يحسن في حقه

تعالى

تعالى وان كان مجازاً والوجه ما قاله صاحب الكشاف كما بيناه
واختلف في اطلاق من الموصول على الله تعالى والاصح انه
يطلق لان قضية اسماء الله توقيفية في اسماء مأخوذة من الصفات
لا في كل لفظ واسم مثل ايزد وخداي في الفارسي وتكري في التركي
(قوله يتميز سميها عن سميها الخ) الضميران راجعان الى الوظائف
الموجهة والمراد من السمين الوظائف الموجهة المفيدة ومن
النسب الوظيف الموجهة الغير المفيدة في المقام ويكون مأل
هذه الفقرة ادق واخص من الفقرة الاولى مثلاً ان النوع الثامنة
موجهة مع انه يوجد مقاما يفيد المنع ولا يفيد النقص والمعارضة
وبالعكس ويدل على هذا التوجيه قول المصنف في التقريرات
والتدقيقات لان التقريرات ادق واخص من التحرير والتدقيق
بالنسبة الى التحقيق كذلك وايضا تفيد هذه الفقرة فائدة جديدة
بناء على هذا فوجه ان يراد من السمين الموجهة ومن النسب
الغير الموجهة كما قال الفردى والكفوى والبيان لانه ح يكون
مأل الفقرتين واحداً ولا يساعد سياق كلام المصنف ويحتاج
الى تلك التفسيرات في تجميع العبارة ولا يرجعان الى التحريرات
والتدقيقات كما قالوا لان في التقريرات والتدقيقات اما ان يكون حالاً
من الضمير المذكورين واما ان يتعلق بالتحرير او يسرنا فاما كان
لا يكون طلاً في المعنى على تقدير حمل التحريرات والتدقيقات على
المعنى المصدرى اذ الجاصل يكون هكذا التحريرات كائناً
في التقريرات والتحقيقات كائناً في التدقيقات وكذا الاحتمال
الباقيان نعم على تقدير الاحتمال الثاني البعيد في التحريرات
يحصل المعنى بارتكاب تكلف بعيد لكن مع وجود توجيه صحيح
ومفيد وحمل العبارة على الوجه البعيد بعيد جداً واعلم ان في السمين
والنسب استعارة مصرحة على وجه واستعارة مكنية على وجه

الاستعارة المكنية شبه الوظائف الموجهة المفيدة بالفرس الجواد
في تخليصه من المهالك وإيصاله إلى المقاصد والغير المفيدة بالفرس
الحسيس في عدم تخليصه من المهالك وعدم إيصاله إلى المقاصد
تشبيهها مضمرا في النفس على مذهب الخطيب واستدلنا به المشبه به
وهو السمين على الأول والسقيم على الثاني فيكون استعارة مكنية
والطرفان حقيقيان والمجاز في الاستناد فقط وعند السكالي
ادخل المشبه في جنس المشبه به ادعاء وذكر المشبه واراد المشبه به
وهو من افراد الفرس الجواد الغير المتعارفة والسمين والسقيم
استعارتان تخيليةتان قرينتا المكنية ويكون الطرفان مجازان ووجه
الاستعارة المصروفة شبه موجهية الوظائف بسمين الفرس في كونه
متفعلا به وغير موجهيتها بسقامته في كونه غير متفعلا به
وذكر المشبه به واراد المشبه وقرينتها الضمير ان الراجح ان إلى
الوظائف (قوله هذا إشارة آه) إشارة إلى قوله يا من يسرنا
والسبب قد يكون حاملا وقد يكون باعثا إلى الحامل يستلزم
وجوده وجود المسبب وجامع للأصل الرابع وفيما نحن فيه
القدرة على فاعلية والوظائف على مادية والتميز على غائية
واجتماع الوظائف على صوربة كلها مدلول الفقرة الثانية
وابتاع ما يوجب احتياج المسبب إلى سبب حامل وخارج
عن السبب الحامل والمسبب وفيما نحن فيه هو سمانة الوظائف
ومقامتها لأنها تقتضيان بيان الوظائف حتى يحصل التمايز بينهما
والبيان وان حصل بالافادة والتقرير لكن كمال الافادة وتعميم
الفائدة يحصل بالتأليف فيكون السمانة والسقامة سببا باعثا
للالف غير السبب الحامل الجامع للأصل الرابع ومن ههنا تبين ان
من وجهين متعلق بالسبب والمراد منهما السبب الحامل والسبب
الباعث فلا تلتفت إلى قبل وقال فتأمل بحق التأمل (قوله في

التقريرات والتدقيقات آه) اما حالان من الضميرين المؤنثين
واما متعلقان يسرنا على الوجه الصحيح واما الاحتمال العديدة
في التعلق ليست فائدة الاختلال اذهان المبتدئين التقرير تثبيت
الشيء بعد التحرير والتدقيق الاثبات بالدليل بعد التحقيق
فيكونان ادق واخص من التحرير والتحقيق يحتمل ان يراد بهما
المعنى المصدرى او بمعنى المفعول كما في السابق كلاهما صحيحان
مع ضعف الارادة الثانية والشارح رحمه الله فسر التقريرات
باعتبار المعنى المصدرى وترك باعتبار معنى المفعول لكونه معلوما
بالمقايضة على معنى التدقيق المبين باعتبار معنى المفعول وكذا
فسر التدقيقات باعتبار معنى المفعول وترك باعتبار المعنى
المصدرى حلا على المقايضة (قوله اوتقريرات الوظائف فيها
الح) انظر ما راجع إلى المذكورات والغرض من التردد بيان
احتمال المفعول في التقريرات لا ان الضمير راجع إلى الدمارى
ولان المراد إشارة إلى احتمال كونها بمعنى المفعول لان الظاهر
اكتفى ببيان المعنى المصدرى وحل عليه باعتبار المعنى الثانى على
المقايضة بالسابق والساق والا لا يقتضى ان يبين معنى التدقيق كذلك
بالاعتبارين مع انه لم يبين (قوله والمراد من التدقيقات الح)
لا حاجة فيه إلى تقدير ارادة على ما قيل لان هذه الارادة باعتبار
المعنى المدقق على ان يكون المصدر بمعنى المفعول والمعنى باعتبار
معنى المصدرى معلوم بالمقايضة على ما سبق ولا حاجة إلى ما
قبل ح يكون المصدر بمعنى الفاعل لا بمعنى المفعول لان المدقق
اسم مفعول هو الدلائل الواردة عليها الدلائل لا الدلائل الواردة
على الدلائل انتهى لان الدلائل الواردة على الدلائل مدقق اسم
مفعول بالنسبة إلى المستدل ومدقق اسم فاعل بالنسبة إلى الدلائل
الواردة عليها تلك الدلائل وفي هذا المقام كون المصدر
بمعنى المفعول بالنسبة إلى المستدل فقطن (قوله على الدلائل

ومقدماتها آه) قبل الظاهر ترك الدلائل لان الدلائل عبارة
 عن مجموع القضيتين او اكثر سواء كانت قترانيا او استثنائية ومجموع
 القضيتين من حيث هو ليست قضية فالدلائل لا يرد الا على
 القضية فيلزم تركها فضلا عن الظهور قيل في الجواب تبينها
 على ان الدلائل الموردة على المقدمات باسمها دلائل موزدة
 على نفس الدليل وقيل ايضا ان الدلائل الموزدة على الدلائل
 هي الموردة على صحة الدلائل والصحة ليست من المقدمات
 قال الكفوى واكمل خلاف الظاهر وانا قول غرض السارج
 من ذكر الدلائل تعميم الكلام على المذهبين كما سيأتي بيانه وهو
 يجوز بعض الكملة الدليل على الدليل بان يقيم دليلا على صحة
 مجموع الدليل او يقيم دليلا على كل واحد من مقدمات الدليل
 ثم يستدل من صحة جميع المقدمات على صحة الدليل وبعض
 المهرة لم يجوز وخبر لمص بقوله فاختر اعرفهما واذا عمم الكلام
 في هذا المقام اعم المذهبين فلا يرد اعتراض القيل والجواب
 الثاني يكون مرضيا فلا يرد قول الكفوى (قوله في المرتبة الثانية
 الخ) متعلق بالموردة والمراد بهما ماعدا الاولى سواء كان في
 المرتبة الثانية او الرابعة الى غير ذلك كما اريد بالثانية في قولهم
 المعقولات الثانية وهذه الارادة تكون بطريق المجاز يذكر الخالص
 وارادة العام بعلاقة الزوم قبل هذا القيد اطاب لاحاجة اليه
 لان الدال الوارد على المقدمة يكون في مرتبة ثانية من الدليل
 البتة اقول المقدمة لها حيثان كونه مقدمة وكونه دعوى
 بالنظر الى الدليل الوارد والدليل الوارد من جهة كونه دعوى
 لا يسمى تدقيقا بل من جهة كونه مقدمة ولهذا ذكر هذا
 القيد لا اطب فيه (قوله صل آه) جواب للنداء جعلها مقصودا
 بالنداء مع ان المقام مقام الاستغاثة والاستغاثة وهو يقتضي

ان يطالب

ان يطالب الرحمة والاحسان لنفسه اشارة الى ان الدعاء له عليه
 السلام واجبة الى امتد ولما كان اجل النعم الواصلة الى العبد
 دين الاسلام وبه اتصل الى النعيم الدائم في دار السلام وذلك
 بتوسط النبي عليه السلام كان الدعاء له عليه السلام مقدما على
 نفسه ولفظ صل من صيغة الامر وهي ثالث ضيع الاول المقترنة
 باللام اجازمة مثل يضرب والى ما يصح ان يطالب به السعل
 من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة وهو يسمى امرا
 في النحو واثبت اسم دال على الامر مثل رويد زيد اي امهله
 وهو في النحو يسمى باسم فعل وعنده الاصوليين هذه المثلثة
 صيغ الامر وهذه الصيغ موضوعات لطالب الفعل على وجه
 الاستعارة وفيما نحن فيه لا يمكن خله على معناها الحقيقي ولذلك
 يحمل على الدعاء وكذلك الصلوة في اللغة الدعاء ولا يصور
 طلب النساء من الله تعالى له عليه السلام ولذلك يحمل على ثابته
 وهو الرحمة والاحسان ولذا فسر السارج بقوله دعاء بطالب
 الرحمة فيكون في لفظ صل المجاز بين الدعاء والمجاز مرسل
 والاستعارة في الصيغة والمجاز المرسل في المصدر شبهة صيغة
 الدعاء بصيغة الامر في طاب الفعل مطلقا ان الدعاء موضوع
 لطالب الفعل على وجه التضرع وذكر المنسب به واراد المنسب
 فيكون استعارة صريحة والتقرينة اسندته الى الله تعالى والمجاز
 المرسل ذكر الصلوة واراد الرحمة بعلاقة التسمية وجمع
 المجازين في كلمة واحدة غير عزيز (قوله دعاء بطالب الرحمة آه)
 في الصلوة يحتمل ان يكون حقيقة في الدعاء ومجازا في غيره
 وان يكون لفظا مشتركا بين الرحمة والدعاء والاستغفار لكن
 المشهور الاحتمال الاول وزعم البعض الى الاحتمال الثاني
 ان معنى اللغوى لا يدرك الا بكثرة الاستعمال والكثرة والشهرة

محقق بعض الفضلاء ان لفظ
 الصلاة موضوع للدعاء
 ولا اشترك بين الدعاء والرحمة
 والاستغفار وامارة تعالى ان الله
 ولا اشترك بين الدعاء والرحمة
 بالدعاء الذي يصلى على النبي
 وسائر نساء النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم في الصلاة فصرف
 في الصلاة في الدعاء فصرف
 في الدعاء بالرحمة الى الله تعالى بان
 الدعاء بالدعاء بدعائه بالصلوة
 ان الله تعالى عليه السلام اوامر
 الخير التي هي الرحمة فاذي قول
 هذا الدعاء من الدعاء بالرحمة
 ان الدعاء من الدعاء بالرحمة
 فقد ان دعاء الله في الدعاء
 الى المؤمنين يكون دعاء ومن هذا
 يفهم ان معنى الصلاة دعاء فلفظ
 يختلف باختلاف الموصوف شبه

في الاحتمال الاول الرحمة من الله تعالى الانعام والاحسان باعلاء
كلمته وابقاء شريعته وترك العقوبة ممن يستحقها من امته فلا يثوبهم
ان الرحمة رقة القلب وميلان النفس وهي غير متصورة في حقه
تعالى لانه وان كان مجازا في الاصل شاع وكثر استعماله في الانعام
والاحسان فصار كالحقيقة (قوله باعتبار ان الدعاء آه) قيل
هذا جواب عن سؤال مشهور وهو ان النبي عليه السلام معصوم
ومغفور له فكيف يدعى له بطلب الرحمة وحاصل الجواب ان
الدعاء بهالة عليه السلام دعاء على البرايا المذنبية وقد اجيب باعتبار
رجوعه الى المصلي كما نطق به الحديث * من صلى على مرة
صلى الله عليه عشر مرات * وباعتبار زيادة الدرجات انتهى
اقول اختلف في الدعاء له عليه السلام غير الصلوة لان الصلوة
على النبي متفق عليه لانها ثابتة بالكتاب والسنة والاجماع
بالتواتر جوز الحنفية الدعاء في حق النبي مطلقا كالفاخرة وسائر
الادعية بالاهداء الى حضوره العالي وقال بعض الشافعية الدعاء
غير الصلوة طلب الرحمة والمغفرة له عليه السلام والنبي مغفور
له ومعصوم فلا دعاء له عليه السلام ولعل وجهه انه خص ذلك
ببعض الرحمة بعفو العقوبة بالذنوب ممن يستحقها لئلا يجرم ان الدعاء
بثوب ذنوب النبي عليه السلام معناه معصوم والجواب ان الرحمة
ليست مخصوصة بل هي الانعام والاحسان من الله تعالى سواء
كان بعفو العقوبة او برفع الدرجة او باعطاء المقام المحمود او
بغير ذلك فافهم (قوله لانه عليه السلام رحمة آه) قيل في استلزام
هذا الدليل المطلوب نظر لا يخفى انتهى اقول تصويره هكذا
الصلوة دعاء للبرايا المذنبية لان الصلوة دعاء بطلب الرحمة للنبي
عليه السلام والنبي رحمة للعالمين يتبع الصلوة دعاء بطلب الرحمة
لرحمة العالمين والرحمة لرحمة لشيء رحمة لذلك الشيء يتبع الصلوة

دعاء بطلب الرحمة للعالمين والبرايا المذنبية فرد من العالمين الجمع
الحلي باللام فيلزم ان يكون الصلوة دعاء بطلب الرحمة للبرايا
المذنبية واسائر العالمين فبما لزم دليل المطلوب بلا شبهة نعم يرد
انه يلزم الدعاء للكافرين فيجب ان يكون النبي عليه السلام رحمة
للعالمين في حق الكافرين في دار الدنيا ولزوم الدعاء للكافرين تبعاً
للمؤمنين في الدنيا ليس بمحذور (قوله باعتبار الغاية آه) اشارة الى ما
يقال ان الرضا للنبي عليه السلام حاصل وطلبه يكون طلبا الحاصل
مع ان كل انشاء طلبي لابد من ان يكون المطلوب غير حاصل
فدفعه بان الطلب باعتبار غاية الرضاء او الى علاقة المجاز بين
الرضاء والصلوة فتح يكون الغاية بمعنى غاية الصلوة سواء كان
الصلوة حقيقة في الدعاء فقط او مشتركة بينها وبين الرحمة
والاستغفار فلا يرد ما قيل ان الرضاء ليس غاية الصلوة بل غاية
الرحمة فيكون غاية غاية الصلوة لان الشيء الواحد يكون غايات
متعددة كالضرب يترتب عليه الاذى والجرح والقتل وغير ذلك
والرضاء الاجابة والرحمة مترتب على الدعاء لكن ترتبها بشرط
مقارنة الشروط الشرعية ولا يضر في عدم ترتبها في بعض الاوقات
(قوله او بطلب اعطاء مقام آه) اضافة المقام الى الوسيلة بيانية من
قبيل شجر الاراك وهو بمعنى اللام ولم يجعل النخلة هذه الاضافة
بمعنى من لان الاضافة بمعنى من يقدر فيها من التبويض وفي اضافة
الاعم الى الاخص لا يتصور دائما وبيانية بسبب تخصيصه وبيانه
المضاف الاعم وبين في الحديث انها منزلة في الجنة لا ينبغي الالعبد
من العباد وارجوانا كوننا قيل المعنى الثالث لا يلائم عطف على
من عرفوا على من صحح كالا يخفى واجيب لا يجب اشتراك المعطوف
والمعطوف عليه في معنى واحد فيما نسب اليهما كما في قوله تعالى

* ان الله ولا زكته يصلو على النبي * الا يذا الصلوة ليست
 بمعنى واحد بالنسبة اليهما اقول فيه نظر لانه قياس مع الفارق
 لان في الآية قدر يصل بقرينة يصلون او حمل الصلوة على
 مع تجازي عام للرحمة والاستغفار كذا بين في التفسير بل الجواب
 ان لغرض من ترديد الشارح بين المعاني الثلاثة دفع سؤال ذمها في
 حق الدعاء له عليه السلام فاجاب بتوجيهات ثلث بالنسبة الى النبي
 عليه السلام فهذه الحالة لا تقتضي جواز رادة كل واحد من هذه
 المعاني الثلاثة في هذا المقام لجواز ان يوجد مانع آخر للارادة
 فلا ضرورة للتوجيهات ثلث امل (قوله على من صحيح آه) الشريعة
 عبارة عما جاء به النبي عليه السلام اعتقادا وعملا الغراء مؤثث الاغراء
 وهو لغة اليضاح ثم استعمل لكل وضع ومعرفة والشريعة
 المنسوبة والاشعة معروفة وصفها بها ويحتمل ان يكون الغراء
 مأخوذة من الغرة وهو بياض في جهة الفرس والاغراء فرس جواد
 في جهة غرة والغراء ح كونه من التشبيه بالبلغ لا الاستعارة المذكور
 طر في التشبيه (قوله ادعاء بان من اتصف آه) قيل لا ينبغي ان
 الادعاء يستعمل قياسا لم يطابق الواقع في الحقيقة ومنها ليس
 كذلك واجيب بان قيد الظهور ومقدار التقدير اظهر ان من آه
 وهو تقدير لا قرينة وبان الشريعة ملزمة بعمل جميع الشريعة
 فارادة شريعة محمد عليه السلام ادعاء وهذا الجواب ايضا ضعيف
 لعدم مساعدة السياق وان الادعاء قد يستعمل في هذا الواقع ايضا
 وهذا الجواب ايضا لا يدفع السؤال لانه بكثرة الاستعمال اسائل
 ان يقول لم اخبر قليل الاستعمال ونحن نقول من صحيح الشريعة
 آه مفهوم كلي مبيد لك بين الافراد ودخل هذا المفهوم قد يكون
 له افراد كثيرة في الخارج وقد يكون له فرد ويختص نوعه في
 شخصه وثاني قد يطابق ويراد به افراد واحد في الخارج لعدم

والتي توهم ان نسبة الشريعة الى
 النبي عليه السلام من قبيل التميز
 الاول هذه لغة اطلق واريد به
 المعنى الغير الموضوع له فانه في
 الحقيق حصل للمعنى بعمل
 ان بان الذي ضم الفاعل هو
 فيه لان نسبة الشريعة موجودة
 ان يكون الشريعة عليه السلام
 اولاً ثم صحيح النبي عليه السلام
 مع انه ليس كذلك بل اعتبار
 بالنبي فيكون من قبيل الجواز
 اتداه واختاره لان شرايكون
 الاولى يكون باعتبار وقوع النسبة
 لا بايقاعها كما في قسمل لان
 قتيلا والممن اخبر او وقع
 التخصيص فلا يلزم فيه وان استلزم
 كون النبي مستحقا وقت ادعاء
 الشريعة فلا اول ايضا لان
 الاحكام الشرعية من
 اعتقاده او عملية فدية من

وجود الفرد الاخر كالشمس مع كليتها وقد يغلب في ذلك الفرد
 بالاستعمال حتى يكون من الاعلام الغالبة كاعلام الاشخاص
 لكن الفرق بينهما في اعلام الاشخاص وضع ثان دون الاعلام
 العامة كلفظة الله على قول واغظا النجم والصديق فاذا علمت هذا
 فاعلم ان مبنى السؤال ان من صحيح الشريعة آه مفهوم كلي يختص
 نوعه في شخصه ولا يطلق على غير النبي عليه السلام في
 الخارج فلا وجه الادعاء مستعمل في غير الواقع ويمكن ان يجاب عنه
 بان الادعاء مبنى على ان من صحيح من الاعلام الغالبة لاني عليه
 السلام دليل عام الشخصى مع انه ليس كذلك في الواقع فلا ادعاء
 مستعمل في مقامه فافهم (قوله لانه عظيم آه) عطف على قوله
 ادعاء اما الامارة اماشارة الى انه مستقل وكاف في الاقتضاء
 او اشارة الى ان حذف لام المفعول بعد وجود شرط الحذف
 لا يجب حذفه بل يجوز او اشارة الى انه من عمل خارجية يسمى
 بالحوامل لامن عمل ذهنية يسمى بالبواعث كما يقال الام الداخلية
 على الاولى لام حصول والداخلية على الثانية لام تحصيل واغظ
 التعظيم بحتمل التحصيل والحصول اذا كان معناه الكون عظيما
 يكون من الحصول واذا كان النسبة الى العظمة يكون من
 التحصيل فان قيل كلمة او لاحد الامرين بهما باعتبار النسبة في
 العربية والمنطقيون جعلوها لاحد الامرين باعتبار الجمع كما في مانعة
 الجمع وباعتبار الخلو كما في مانعة الخلو او باعتبارهما كما في الحقيقة
 لاسبيل لاحدهما ههنا على كلا المذهبين لانه لا عناد في الجمع
 والخلو بين الادعاء والتعظيم اجيب بانه على ما قاله الشيخ في
 الاشارات من ان للمفصلة الغير الحقيقية اقسام غير مانعة الجمع
 والخلو كقولنا العالم اما ان يعبد واما ان ينفع الناس واما اقول ان
 حرف الترديد الواقع بين النكت والمزايا يفيد الترديد بين قصد

وصفات الله تعالى والحادث
 تتعلقها بافعال المكلفين وعلمهم
 فعلم ان الشريعة موجودة اولاً ثم
 صحيح النبي عليه السلام

المتكلم المملوك في كل نكتة باعتبار اكتفاء قصد النكتة المخصوصة
في اقتضاء مقتضى وخصوصية المقام فيكون لمنع الخلو البتة
باعتبار الكفاية وفيما نحن فيه الادعاء والتعظيم لا يخلو باعتبار
الكفاية تأمل فيكون من الساكرين (قوله وفي عبارة الصحيح من
البراعة) اما ان يكون بمادته كافي صحة النقل وصحة الدليل وصحة
المدعى او بلازمه لان التصحيح يستلزم اولا الدعوى وورود
السؤال بأي طريق كان ثم اثبات صحة دعواه فبحسب كل
المقاصد من البحث ووظيفة السائل ووظيفة الممثل اهل الشارح
اشار اليه بقوله ذوى الفطانه (قوله باصح التصحيحات آه) التصحيح
مصدر يراد به ما به التصحيح باعتبار السببية وهو المعجزات الباهرة
يشمل جميع معجزات الانبياء واصحها يكون معجزات نبينا عليه
السلام وهو مراد المصنف يدل عليه تفسيره واما بالنسبة الى
معجزات نبينا الاصح هو القرآن الكريم هو ابر المعجزات لان
الحجج نظمه دليل البلغاء وبطون فحواه دليل لاربعا الحقائق
ولانه قائم ودائم الى يوم القيامة لكن الظاهر لم يرد بخصوصا بل
بالعموم اظهر الكثرة معجزاته الباهرة (قوله وابطل نقايش المكابرين
الح) عطف على صحيح اورد المصنف صفتين للنبي عليه السلام
رعاية لبراعة الاستهلال وبيان بحاله عليه السلام على ما يناسب
المقام ان النبي عم ادعى الرسالة واثبت رسالته بالمعجزة الباهرة و
تفرق الناس ثلث فرق الفرق الاولى اهل الحق والانصاف اطاعوه
بالقبول والاذعان وتشرفوا بشرفه عليه السلام وهم الصحابة
رضوان الله تعالى عليهم اجمعين والفرقة الثانية كانوا عارفين
بالحق لكنهم لم يقبلوا ولم يدعوا وكانوا معارضين مباحثين
بمعارضة فاسدة ومباحنة باطلة والفرقة الثالثة لم يعرفوا الحق
ولم يقبلوا ولم يدعوا وقالوا لنا وجدنا آباءنا كذلك وكانت الفرقة

الثانية والثالثة مردودين محرومين العياذ بالله تعالى وكان النبي
عليه السلام ابطال مباحثتهم وادانتهم وسنداتهم اشارة المصنف
بالوصيف الثاني على هذا فلا يرد ان هذا من قبيل عطف اللازم
على الملزم لانه وان استلزم احدهما للآخر لكن الغرض مختلف
(قوله اي العارفين آه) تفسير للمكابرين المكابرة المنازعة في المسئلة
العلمية لا لاطهار الصواب بل لالزام الخصم وهذا المعنى مشترك
بالاشتراك المعنوي بين العارفين للحق المنكرين له عنادا وبين غير
العارفين القائلين وجدنا آباءنا كذلك ولذا فسرهما بالترديد
بينهما لكن الاول اشد بالمكبرة والذا قدم (قوله ويحتمل آه) قبل
اخذ النقايش من المناقشة من التعسف وكذلك من النقش ان
فماثل انما يكون جمع العشرة اوزان فماله بالحركات الثلاث وفعله
وفعله بناء وحذفها وهما ليسا منها قلت ان هذه العبارة من عبارة
المولدين لا يجتنب فيها عن الشواذ سيما وقع في الشعر مثلا في قوله
وتحيط مما تطيح الطوايح الطوايح جمع مطيحة على غير قياس
مع انها ليست من الاوزان العشرة ويحتمل ان يكون الغرض ان
التعسف باعتبار اللفظ ينشأ عن ركاكة المعنى ونقايشهم كلها
باطلة ولذا اختار هذا (قوله وهو الظاهر) باعتبار ملاحظة المعاني
الاصطلاحية للابطال والمكبرة والبراهين وخ يكون فيه من
الحسنة المعنوية تورية وهي ان يطلق لفظ له معنيان قريب
وبعيد ازيد به المعنى البعيد وهذا اللفظان قارن بملازم المعنى
وهو المرشح وان لم يقارن وهو المجردة فلفظ النقايش له معنيان
احدهما باعتبار اخذه من المناقشة وهو بعيد والثاني باعتبار
اخذ من النقش وهو اصنام وهو قريب فاذا اريد معنى المناقشة
يكون تورية مرشحة لمقارنته بملازم الاصنام لان المقام تصحيح
ابطال عبدة الاصنام (قوله فالمراد بنقايشهم آه) قبل المناقضة

وخارها تكون بح وظائف موجهة لم وصفه بالفاسدة وكذلك
هذه الوظائف غير معلوم ثبوتها في عصر النبي عليه السلام
قلنا في جواب الاول ان توصيفه بالفاسدة ليس لانها غير موجهة
خارج عن قانون المناظرة بل ان برهان النبي عليه السلام وجهته
بديهي ضروري القبول فيكون الإراد فاسدا البتة وفي جواب
الثاني ان هذه العبارات بعينها وان لم تكن في عصر النبي عليه
السلام لكن المعبر عنه بهذه العبارة وهو ما صدق عليه المباحثة
بجار في عصره كما يقال المني واحد والعبارات مختلفة (قوله وهو
الظاهر) لاستعمال المناقشة كثيرا في المناقضة (قوله وهو الانسب
للمقام آه) لان المقام مقام تصحيح الشريعة الغراء مع قطع النظر
عن وقوعه في هذه الديباجة والمكابر في مقابلة النبي عليه
السلام عبدة الاصنام فلا منافات بين قوله وهو الظاهر وبين قوله
وهو الانسب لان الاول بالنظر الى المعاني الاصطلاحية الالفاظ
المذكورة والثاني بالنظر الى المقام والمقام هو الامر الداعي على
التكلم على وجه مخصوص وتسمية هذا الامر مقاما لكونه محلا
لورود الكلام وفيما نحن فيه الامر الذي يسمى بالمقام توصيف
النبي عليه السلام باوصاف جميلة وهي تصحيح الشريعة الغراء
وابطال المعاندين المكابرين وبتابعته بيان حال المناظرين عند
اعتراضات المناقشين والمكابر فيعلم ان المعنى الثاني انسب للمقام
والمعنى الاول هو الظاهر فافهم (قوله فيه براعة الاستهلال
على احسن النظام) وهو كونه على وجه التورية اذ باعتبار المعنى
البعيد اشار الى وظائف السائل والمعلل كما بينا ويحتمل ان يكون
احسن النظام باعتبار ان التوصيف الاول اشارة الى اثبات
المدعى بلا تعرض الى اعتراضات السائل والتوصيف الثاني
اشارة الى ابطال اعتراضات السائل بعد اثبات المدعى وذلك

على انه لا احتمال للمنافاة بالنظر
الى لفظ النظر والانسب لانه
لا يكون الشيء ظاهرا مع انه غير
مناسب وقد يكون انسب مع انه
فيه ظاهر من العبارة على

احسن الوجه (قوله والمراد بالتصححات الصحيحة آه) اشارة
الى ان المصدر بمعنى ما به التصحيح وهو معجزه اذ التصحيح نسبة
بين المصحح والمصحح والمعجزة ما به التصحيح والى ان اضافة الاصحاح
من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف لكن ترك معنى التفضيلية
بناء على ظهوره او ان الصحة والوضوح كليان مشككان يشمل
الزيادة فتأمل (قوله وعلى من عرفوا آه) عطفت على من صحح آه
يعتبر صل باعتبار المعنيين الاولين فقط واعادة على لتعيين
المعطوف عليه اول رد الشيعة القائلة بمن فرق بيني وبين آكي وعلى
لم ينل شفاعتي او لئلا يلزم العطف على ما هو كالجزم من الكلمة
لشدة الاتصال بين الجار والمجرور اشارة ههنا مقابل الصريح
وهي الاحكام الشرعية المرموزة في بطون الكتاب والسنة اذ
الاحكام الشرعية ضرورية وغير ضرورية الاولى لا تحتاج الى
الاستنباط متواتر من عصر النبي عليه السلام الى الآن كالصلوة
والزكاة والصوم والشيء تستنبط من الأدلة الشرعية
ومستخرجوها بالحدس هم الخلفاء الراشدون والاستدلال بقواعد
كافية اصولية تشمل الامر للوجوب والنهي للحرمة والسنة حجة
والاجماع حجة وغير ذلك هم الائمة المجتهدون بالمذهب واذا تمهد
هذا فاعلم ان المراد باعرف التعريفات التصورات المشتملة على
الالفاظ الواضحة الدالة على صكته الاحكام الشرعية سواء
كان تلك التصورات صادرة من النبي عليه السلام او من فكر
واذعان العارفين فتح ان كان عرفوا مأخوذا من العرفان يكون
الخلفاء الراشدين العارفين باعرف التعريفات بالنسبة الى نفوسهم
واذا كان مأخوذا من التعريف يكونون معرفين للناس الاحكام
الشرعية بالتعريفات الواضحة لكن المعرفة لنفسه مقدم
لتعريفه لغيره ولذا قدم الشارح الاحتمال الاول على الثاني فلا يرد

قبل وقال المحشين (قوله وعلى كذا التقدير بن إشارة آه) إشارة خبر
مبني على حذف تقديره هذا إشارة يعني من الموصوف بصفة كذا
إشارة فلا يرد وهميات الكفوى التخصيص بالمشايخ الأربعة يتبادر
من قوله بأعرف التعريفات لأن المشايخ الأربعة رضى الله تعالى
عنهم أفضل الصحابة رضى الله عنهم علما وشرفا ولذا اختاروا
بالخلافه بإجماع الصحابة أو بالسنة على رواية لكن المناسب
للمصنف تعميم الصلوة لجميع الصحابة رضوان الله تعالى عليهم
اجمعين أمثالا لقوله عليه السلام * إذا صلبنتم على - فعمموها *
الحديث الظاهر من التعميم تعميم على الصحابي باجماعهم (قوله فيه
براعة الاستهلال آه) يعني على كلا الاحتمالين لأن في هذه الرسالة
يبحث عن الوظائف المتعلقة بالدليل والمتعلقة بالتعريف والمتعلقة
بالتقسيم والاحتمال الثاني ظاهر والاحتمال الأول باعتبار القيد
(قوله وقاسموها آه) عطف على من عرفوا بتقدير من على مذهب
بعض النحاة أو بدون التقدير بطريق الاستخدام لأن من عرفوا
ومن قاسموا معايرين بناء على تفسير الشارح واعلم أن النحاة يبنوا
أن المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع وذهب
بعضهم إلى أن ما قبل المعطوف عليه معتبر في المعطوف بدون التقدير
وهو الأكثر وذهب بعضهم إلى أن ما قبله مقدر في المعطوف وقال
عضام الدين في شرحه على التلخيص في العطف على المجرور بحرف
الجار أن الجار إذا اعتبر في المعطوف وعملت فيه لزم العمل في المولين
باطلاق واحد وهو باطل والحق أنه مقدر في المعطوف حيث هذا
وفيما نحن فيه قرينة دالة على المعايرة وهي قاسموها الدال على الأئمة
الأربعة فتح يقدر من فلا يرد ما قيل والمراد من المقاسمة قيل
تقسيم الحكم الشرعي إلى الخمسة وهو الوجوب والحرم والباحة
والندب والكراهة يتوجه عليه أن هذا التقسيم ليس من الأئمة

الأربعة ولا وجه لتخصيص قاسموها بأئمة الأربعة بل المراد
منه تقسيم الأحكام الشرعية وهي المسائل المخصوصة بكل
من الأئمة باختلافهم المخصوص (قوله بعد ما استند وأبأسنا
سوية آه) السند في اللغة ما يعتمد عليه وفي الاصطلاح ما يقوى
المنع بزعم المانع والسوية فعيلة بمعنى فاعل إذا كانت صفة للسند
باعتبار المعنى اللغوي يكون حاصلا المعتمد والمعتمد عليه مطابقان
لا يزيدان ولا ينقصان وإذا كانت صفة باعتبار المعنى الاصطلاحي
يكون حاصلا كون السند مساويا لتقيض المقدمة الممنوعة
في العموم والخصوص فتح يكون فيه براعة الاستهلال باعتبار
المعنى الاصطلاحي البعيد في المقام والارادة فيكون على طريق
التورية (قوله أي قواعد قوية آه) هذا التفسير باعتبار المعنى
اللغوي مع أنه أخص منه لجوارز ارادة الأخص من الأعم بمقتضى
المقام والقواعد جمع قاعدة وهي قضية كلية يستنبط أحكام
جزئياتها منها مثلا ما أمر به الشارع فهو واجب وما نهى عنه
الشارع فهو حرام وطريق استنباط الأحكام الجزئية منها أن
يأخذ الموضوع من القاعدة ويحمل على الجزئي فيجعل صغرى
وبضمة هذه القاعدة فيجعل كبرى فينتج حكم الجزئي هكذا الصلوة
ما أمر به الشارع وكل ع ما أمر به الشارع فهو واجب فينتج الصلوة
واجبة فقس عليه كل قاعدة عقلية أو نقلية وإذا تم هذا
فالقواعد القوية هي المسائل الأصولية لكل واحد من الأئمة
الأربعة واستناد هذه القواعد إلى الأدلة الأربعة وهي الكتاب
والسنة والاجماع والقياس فتأمل (قوله مستنبطة منها أحكام
شرعية آه) مأخوذة في تعريف القواعد فتح يكون محمولا على التجريد
وهو أن يستعمل اللفظ في جزء معناه لا في تمامه لتكنة من النكات
وهي ههنا أن أحكام الجزئيات المأخوذة في التعريف مطلق

والمراد احكام مخصوصة وهي شرعية (قوله اشارة آه) خبر مبتداه
محذوف اي هذا اشارة وحمل اشارة باعتبار ما يشار به او من
قبيل رجل عدل بمالغة الائمة الاربعة الامام الاعظم والامام
الشافعي والامام الحنبل والامام مالك رضوان الله تعالى عليهم
اجمعين هم المجتهدون بالمذهب المفضل والمنعاه من اوزان
المبالغة للفاعل كالكثارة والمدرار بكسر الميمين بمعنى كثير الفضل
والانعام (قوله الحاصرة) يعني لا يشذ من هذا التقسيم قسم آخر
وهذا مداول اعلى التقسيمات فينحصر المذاهب بالاربعة باعتبار
الوقوع وان جاز ان يادة يتجاوز العقل يعني لا دلائل على انحصارها
بالاربعة من الادلة الشرعية (قوله اشارة آه) اي ان الاجتهاد
بالمذهب وهو استنباط الاحكام الشرعية من الادلة الشرعية
باصول مخالفة لاصول الائمة الاربعة منقرض في مذهبنا والاجتهاد
في المذهب وهو استنباط الاحكام الشرعية عن ادائها الشرعية
باصول من اصول الائمة الاربعة فهو جائز وكلاهما في زماننا غير
واقع بل ممتنع لعدم امكان شرائط الاجتهاد المبين في كتب الاصول
(قوله وفيه ايضا مراعاة الاستهلال) باعتبار الاسناد السوية كما بينا
وباعتبار التقسيمات (قوله وبعده فهذه آه) الواو عوض عن
اما وبعده ظرف من الظروف الزمانية مبنية على الضم لجبر النقصان
وهو حذف المضاف اليه واما بعد باعتبار الانتهاء والتخلص
اقتضاب قريب من التخلص الاقتضاب انتقال من كلام الى
كلام آخر بلا رعاية مناسبة بينهما والتخلص انتقال منه اليه
مع رعاية مناسبة بينهما فاما بعد اقتضاب من جهة عدم المناسبة
بين البناء والدياجة وقريب من التخلص من جهة اتبانه بلفظ
يقيد انتهاء البناء وبداية الدياجة وهو ظاهر الذي ذوق سليم
واعلم ان كلمة اما موضوعا لمعينين لتفصيل محمل نحو قولك هؤلاء

فضلاء اما زيد ففقيه واما عمرو فحكيم واما بشر فحكيم لا استلزام
شيء لشيء اي ان ما بعدها شيء يلزمه حكم من الاحكام ومن ثم
قبل ان فيه معنى الشرط لان معنى الشرط استلزام شيء لشيء
اي الشرط والجزاء والمعنى الثاني لازم في جميع مواقع استعمالها
والمعنى الاول قد ذهب به من النجاة على انه غير لازم بل كثير
وذهب بعضهم على انه لازم فالترم ذلك التعدد وحمل قوله تعالى
* والراسخون في اعلم * بعد قوله * اما الذين في قلوبهم زيغ *
على معنى واما الراسخون وحمل اما الواقعة في اول الكتيب على
الاستئناف لكن بعض الفضلاء من النجاة اورد على هذا البعض
ان جواز السكوت على مثل قولك اما زيد فطلق يدفع دعوى
لزم التفصيل واما بيان معنى الشرط فيها فبان بقول هي حرف
معنى ان وجب حذف شرطها اما لفرض تخفيف الكلام
فحذف الشرط لكثرة الاستعمال واما لفرض معنوي وذلك
انهم ارادوا ان يقوم ما هو الملزوم حقيقة في قصد المنكلم مقام
الشرط الذي هو الملزوم في جميع الكلام اذ اصله اما زيد فقيام
ان يكن من شيء فزيد قائم يعني ان يقع في الدنيا شيء يقع قيام زيد
فهذا جزم بوقوع قيامه وقطع به لانه جعل حصول قيامه لازما
لحصول شيء في الدنيا وما دامت الدنيا باقية فلا بد من حصول شيء
فيها ثم لما كان الغرض الكلي من هذه الملازمة بين الشرط والجزاء
لزم القيام لزيد حذف الملزوم الذي هو الشرط اي يكن من شيء
واقم ملزوم القيام وهو زيد مقام ذلك الملزوم فبقى البناء بين
الابتداء والخبر ايذانا لهذه الملازمة فحصل الغرض الكلي فاعلم
ان هذه الملازمة المقصودة عند المنكلم اعلم من ان يكون في نفسه
ملازمة او في قصده فقط كما في قوله تعالى * واما البتيم فلا تقهر *
واما السائل فلا تنهر * ومثل اما يوم الجمعة فانا ذاهب والمعنى

عدم القهر ينبغي ان يكون لازما للبشر وعدم النهر ينبغي ان يكون لازما للانسائل وذهابي لازم ليوم الجمعة ومثله كثير في انقرآن المجيد فالملازمة في اما بعد اتفاقية كما بينه عصام الدين رحمه الله والاستلزام الموضوع له لا ما باعتبار قصد المتكلم كون هذه الرسالة بحالة لازم زمان هو بعد الشاء واما لزومية بناء على اعتبار ملاحظة قيود في جانب الشرط مثل قصد المؤلف وقدرته وارتفاع الموانع او في جانب الجزاء مثل ينبغي ويصح ويناسب والعامل في الفاصلة بين اما والفاء الشرط المحذوف عند بعض والجزاء عند بعض وانما بسطنا الكلام لان هذا التحقيق يجري في كل مقام اما والكلمات متفاوتة في بيانه (قوله فهذه آه) اسم اشارة وضع لمشار اليه اى اشارة حسية بالجوارح والاعضاء فالاصل على هذا ان لا يشار باسماء الاشارة الا الى محسوس مشاهد قريب او بعيد فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد مثل قوله تعالى * تلك الجنة * فلتصيرها كالمشاهد كذا قال بعض النحاة فتح يكون في غير هذا المعنى مجازا اذا تمهد هذا فاعلم ان الكتاب اما عبارة عن الفاظ مخصوصة من حيث الدلالة على معان مخصوصة واما عبارة عن النقوش الدالة على الفاظ مخصوصة لخصوصية كذا واما عبارة عن المعاني المخصوصة او بما يتركب من الاثنين او من الثلاثة لا غير على ما بينه السيد قدس سره في حواشيه على المطول واللفظ صوت يخرج من الفم معتمدا على المخارج والصوت كيفية قائمة بالهواء فيكون اللفظ من كفيات مسموعة والنقش كذلك من كفيات مبصرة وكلاهما موجودان في الخارج لكن الكيف من حيث هو هو مع قطع النظر عن المحلل لا يتعدد ولا ينقسم ولا ينسب فيكون كالشخص فلا يكون كايضا ولا جزئيا لانهما باعتبار الافراد ومن حيث عروضه في المعروض يتعدد بتعدد

الحل فتح يكون كايضا باعتبار قيامه بمحل ما ويكون جزئيا باعتبار قيامه بقيامه بمحل مخصوص فالكيف يعتبر تارة مع قطع النظر عن المحل وتارة باعتبار كية وتارة باعتبار جزئية هذا فانظر الى حل عبارة الشارح ودفع اعتراضات الحواشي (قوله اشارة الى الالفاظ الموجودة في الخارج آه) يعنى الالفاظ من حيث الدلالة على معان مخصوصة باعتبار قطع النظر عن المحل مثله لفظ القرآن سواء قرء زيد او عمرو او بكر يكون واحدا ومتصفا بالقرائية واذا اعتبر المحل يكون قراءة عمرو وقراءة زيد فوصفها بالكون بحالة يشمل جميع الفاظ الكتب فلا يرد ما قاله الكفوى فلا يحتاج الى توجيه البارد ولا ما قاله افكرماني لا بد من قيد كلي يتقيد بوجود كلي طبعي ولا الى جوابه بان القيد المذكور يجوز ان يكون قيدا لهما (قوله على تقدير كون الالفاظ موجودة آه) اشارة الى سؤال على كون الالفاظ موجودة في الخارج وهو ان الالفاظ كلمة والكلمة مركبة من الحروف التي تكون وجود بعضها وقوفا على عدم بعضها فلا يمكن اجتماعها في الوجود فانتهى الجزء يستلزم انتفاء الكل وذهب البعض لهذا الوجه على عدم وجود الكلمة المركبة من الحروف لكن هذا البعض مجاب بان الاعراض عام وتشامل على القار وغير القار والكلمة من قبيل الغير القار يسمى بالاعراض السبالية (قوله قوله او الى نقوش كلي في ضمن الجزئيات آه) قيد بالكلي باعتبار عروضه على محل ما اشارة الى ان الكيف يعتبر من حيث هو هو ومن حيث العروض فتح يكون كليا ولم يعبر الاشارة الى الجزء في الالفاظ والنقوش لاستلزام كون الجملة مخصوصة بنقوش كتاب واحد والفاظ كتاب واحد مع انه ليس كذلك (قوله على تقدير وجود الكل الطبعي آه) اعلم ان مفهوم الكل هو الذي لا يمنع تصور مفهومه عن

اعلم ان قار الذات ما يكون
مجموع الاجزاء في الوجود وغير
قار الذات ما لا يكون كذلك مثله

وقوع الشبهة كلى منطقي ومغروض هذا المفهوم مثل الانواع
كالانسان والفرس والبغل كلى طبعي والارض والمعروض
كلاهما كلى عقلي والمنطقي والعقلي لا يوجدان في الخارج انفسا
واختلف في وجود الكلى الطبيعي ذهب البعض الى وجوده في
الخارج واستدل بان الانسان من اجزاء من زيد وعزرو موجود
في الخارج وجزء الموجود موجود واورد عليه ان يريد انه جزء له
في الخارج وهو مصادرة على المطلوب لان كون انسان جزء لهذا
الشخص وذلك الشخص موقوف على كونه موجودا في الخارج
فاثباته بذلك مصادرة على المطلوب لانه حمل مقدمة في القياس وان
اريد انه جزء له في الفعل فهو مسلم لكن الاجراء العقلية للموجودات
الخارجية لا توجب ان يكون موجودا في الخارج الا ترى ان البصر
جزء من هذا المعنى الموجود في الخارج مع انه ليس موجود في
الخارج واستدل بانه يحمل على الموجود في الخارج والحمل يقتضي
الاتحاد بينهما ومن البين استحالة اتحاد المعنوم مع الموجود في
الخارج وفيه نظر لانه يجوز ان تكون المعنى ان ذلك الكلى او وجد
في الخارج ليتحد معه وان ذلك الموجود لوسلب عنه العوارض
ليتحد معه قال العلامة في شرح المطالع الذي يخطر بالبال هناك
ان الكلى الطبيعي لا وجود له في الخارج انما الموجود هو الاشخاص
وذلك لوجهين احدهما انه لو كان وجود الكلى الطبيعي في
الخارج لكان نفس الجزئيات في الخارج اوجزء منها او خارجا عنها
والاقسام باسمها باطلة اما الاول فلانه لو كان عين الجزئيات
يلزم ان يكون كل واحد من الجزئيات عين الاخر في الخارج
ضرورة ان كل واحد فرض منها عين الطبيعة الكلية وهي عين
الجزئي الاخر وعين العين عين فيكون عين كل واحد فرض
عين الاخر هذا خلف واما الثاني فلانه لو كان جزء منها

في الخارج

في الخارج اتقدم عليها في الوجود ضرورة ان الجزء الخارجي
ما لم يتحقق اولا بالذات لم يتحقق الكل وح يكون مغايرا لها في
الوجود فلا يصح حملها عليه واما الثالث فبين الاستحالة وثانيهما
ان الطبيعة الكلية لو وجدت في الاعيان لكان الموجود فيها اما
بجود الطبيعة او هي مع امر آخر لا سبيل الى الاول والالزم وجود
الامر الواحد بالشخص في امكانة مختلفة واتصافه بصفات
متضادة ومن البين بطلانه ولا الى الثاني والا لم يخل ان يكونا
موجودين بوجود واحد فذلك الوجود ان قام بكل واحد منهما
يلزم قيام الشيء الواحد بمحايين مختلفين وانه مح وار قام بالمجموع
لم يكن كل منهما موجودا بل المجموع هو الموجود وان كانا موجودين
فلا يمكن حل الطبيعة الكلية على المجموع عني انتهى من هذا
يبين ان وجود الكلى الطبيعي بهويته بطل واما وجوده بافراده
واشخصه فهو واقع وكذلك ان الاشخاص اذا جرد عن
الشخص وحصل في العقل يكون كليا واما الكلى المشتركة بين
كثيرين لاختفاء في انه لا وجود له لان كل موجود في الخارج
مشخص ولا شيء من الشخص مشترك بين كثير (قوله والافجازاه)
اي ان لم يكن كذلك سواء بنى القيد فقط او بنى القيد والمقيد
فالاجتهل فيما يطلق عليه لفظ الرسالة سعة على التحقيق فيما
مر آنفا فيكون في الاشارة الى الالفاظ والنقوش على تقدير واحد
حقيقة وفي الاعان وفي الاثنين والثلاثة وفي الالفاظ على غير التقديرين
وفي النقوش على تقدير واحد مجازا وهو على طريقة الاستعارة
في كل الاحتمال بتشبيه المعقول بالمحسوس في كمال الظهور فان
قبل الاحتمال في الاشارة الى الالفاظ الجزئي والنقوش الجزئي لا يكون
مجازا قلت هذا ليس باحتمال لعدم مساعدة السياق وهو محالة
كافية لاقتضاء كون الوصف مخصوصا بالفاظ كتاب المؤلف

ونقوشه مع انه ليس كذلك كما يناقيل على تقدير الاشارة الى الالفاظ
 على تقديرين وعلى النقوش على تقدير واحد لا يكون لفظ هذه
 حقيقة لان ذلك التقدير يقتضي ان تكونا موجودين في الخارج
 لا يقتضي ان تكونا محسوسين مشاهدين حتى تكون حقيقة لان وضع
 اسم الاشارة الى محسوس مشاهد قلنا ان النقوش على تقدير
 وجودها في ضمن الجريئات تكون موجودة في الخارج محسوسة
 مشاهدة لانها من مقولة الكيفية المبصرة فلا يراد السؤل بها واما
 الالفاظ على التقدير تكون موجودة في الخارج محسوسة لحس
 السمع لانها من مقولة الكيفية المسموعة واما كونها مشاهدا
 فلتصيرها كالمشاهد كما ينشأ في بيان ما وضع له الاسم اشارة ولان
 كل محسوس بالحواس الخمسة الظاهرة ممكن ان يشاهد لان مدار
 المشاهدة الوجود الخارج والاحساس بالحس فتح تكون كلمة هذه
 حقيقة على كلا الاسارين لعل وجه التأمل اشارة الى هذا السؤل
 والجواب (قوله فان الالفهام مجاز آه) الالفهام بالكسر او الفتح
 المجاز مفعول من جاز المكان يجوز اذا تعدها ليعني المصطلح
 او بمعنى الطريق يقال جعلت كذا بمجاز الحاجي اي طريقا لها
 فلامني على الكسر لتفهيم الى الغير طريق او محل تجاوز وعلى الفتح
 فلامني على الاول للفهم والاذعان محل تجاوز يعني غير الفهم
 وعلى الثاني للفهم طريق وعلى كل تقدير يشير الى الدقة وفيه
 جناس تأمل (قوله بحالة اي ما استعمل به آه) اما تفسير لمعنى العبارة
 فحينئذ لا استعارة ولا تشبيه واما تفسير لحاصل المعنى بعد التشبيه
 او الاستعارة فتح ان كانت العبارة عن طعام استحضرت للضيف
 عجلة اما ان يشبه الفاظ الرسالة بها او يشبه معاني الالفاظ بها
 ان يشبه الفاظها وان كان كلمة هذه اشارة الى الالفاظ يكون تشبيها
 بليغا لذكر طرفي التشبيه منبثان عن التشبيه فلا تكون استعارة

٧ اعلم ان علماء البيان ذكروا
 ان الاستعارة انما تطلق حيث
 يستعمل المشبه به في المشبه
 ويجعل الكلام خلويا عن المشبه
 صالحا لان براد به المشبه به لولا
 القرينة حتى لو كان المشبه به

على

على التحقيق وان ذهب البعض على كونها استعارة فهو ضعيف
 وان شبه المعاني بها وان كان كلمة هذه اشارة الى الالفاظ فيكون
 استعارة مصرحة لعدم ذكر طرفي التشبيه واما الاحتمالات في اشارة
 كلمة هذه فيعلم بالمقاييس فاعرف لكن على تقدير الاستعارة
 المصرحة يكون الحمل بين لمبدأ والخبر اما المجاز في اطراف وفي
 الحذف او في الاسناد فالحجج بين حمل المعاني على الالفاظ فتأمل
 يظهر معنى ما نقل عن الشارح فلا تلتفت الى قيل وقال (قوله
 استعارة مكنية ومصرحة فيه لف ونشر غير مرتب) فاعلم اجمالا
 ان الاستعارة من قسم المجاز والعلاقة المشابهة فتحتاج الى المشبه
 والمشبه به ووجه التشبه وان ذكر الطرفين منبثين عن التشبيه
 فيسمى بالتشبيه البليغ وان لم يذكر الطرفين فان ذكر المشبه به
 واريد المشبه يسمى استعارة مصرحة وان ذكر المشبه واريد
 المشبه على قول السكاكي اوشبه في النفس واسند لازم المشبه به
 الى المشبه يسمى استعارة مكنية واسناد لازم المشبه به الى المشبه
 يسمى تخيلية ولازم المشبه به الى المشبه يسمى ترشيحية وفيما نحن
 فيه الاستعارة المكنية في الكلام حيث شبه الكلام بالرجل السني
 المحسن في الاعطاء وكثرة المنفعة استعارة مكنية واسند الوظائف
 استعارة تخيلية ولم يذكر الشارح التخيلية للزومها للمكنية
 والمصرحة في السائلين حيث شبه الطالبين للعلم بالسائلين
 للرزق في طلب العلاج الى دفع المرض النفس فعبير عن المشبه
 بالمشبه به استعارة مصرحة وقرينتها الفاظ الرسالة والكلام
 واسناد الوظائف يكون ترشicha واسناد الوسائل يكون ترشicha
 على ترشicha فيكون مبالغة ووجه لطافته اما بجهة اللفظ لكونه
 جناسا نوصا واما بجهة المعنى لان الوسيلة باعتبار معناها اللغوي
 يكون ملائمة التشبيه وباعتبار معناها المجازي وهو اساتيد

١٠ وذكر الالفاظ في زيد اسد
 او تقديرها مثل اسد في مقام
 الاخبار عن زيد لم يسم استعارة
 ولا اعتبار لكونه خبرا متبدا او غير
 ذلك فيجب ان يحذف على حذف
 اداة التشبيه لامتناع حمل الاسد
 على زيد واما قوليهم الخال باطقة
 ونطقت الخال بكذا استعارة
 لان المشبه متروك بالكتابة
 قطعها لان المشبه بنطق
 وهو الدلالة التي شئت بنطق
 الباطق وقال العلامة التفتازاني
 ونحن نقول ان زيد اسد استعارة
 بنفس الجوهري ايضا لكونه
 مستعملا في المشبه المتروك وهو
 الرجل الشجاع لا في المعنى
 الحقيقي حتى يقتصر الى تقدير
 اداة التشبيه بدليل قوليهم زيد
 اسد على اي مجزئ صائل
 والطبر اعز به على اي باكية مثله

الطالبين تكون ملائمة المنسب فتأمل (قوله ٩ بل فيه استعارة مصرحة الخ) الوسيلة وهو ما يقرب به الى المطلوب وهو حقيقة في المحسوس كالطريق فنسبه اساتيد الطالبين بالوسيلة في ايصاله الى المطلوب فغير عن المنسب بالمنسب استعارة مصرحة فيكون ح فيه مبالغة لان الشيء اذا صك في الاستعارة الكنى الى الطالب بالاولوية ولان الاساتيد لا يأخذون ولا يعطون كلام الاسافل بل يعتبرون كلام الاعالي والصواب (قوله ١٠ غلاية شافية الخ) نسبتهما الى المبتدأ يقتضي استعارتين مكنيتين في هذه باعتبار الغلاية وهي الماء الجاري وباعتبار الشافية وهي سبب الخلاص عن الامراض البدنية ونسبتهما الى عمل الممارس يقتضي استعارتين مكنيتين فيها والغلاية والثانية استعارتان تخيليتان بالنسبة الى كلا الطرفين وفي كل استعارة مكنية وتخييلية اذا جعلت التخيلية استعارة مصرحة يكون ما جعل مكنية قرينتها بدور جعلها مكنية فالاولان شبه الفاظ الرسالة بالاستعارة او التبادلات او الارضى المنتهية في كره لا تنفصاع تشبيها مضمر في النفس مكنية ٢ واسند لازم المنسب به وهو الغلاية تخيلية وهو بالنسبة الى الغلاية وما بالنسبة الى الشافية شبه الفاظ بالادوية في كثرة النفع ودفع المرض النفسي كذلك مكنية واسند لازم المنسب به وهو الشافية تخيلية وان ثبتت جعلت الاستعارة مصرحة في الغلاية والشافية حيث شبه تقوية الالفاظ واقادتها الماء في المرغوبة بالماء الجاري او بالشفاء في كره النفع ودفع الامر اض النفس فغير عن المنسب بالمنسب استعارة مصرحة والالفاظ قرينة فاعرف والاخيرتان شبه العمل في الحالات العارضة للممارس عند مبهوتين في مقابلة السائل بالعطش والمعالين بالعداش في اداء النفس وتغذيتها تشبيها مضمر في النفس استعارة

٩ كلمة بل الاضرب والانتقل
من المبالغة الى الاستعارة لان المبالغة
من جهة المعنى اللغوي نظ اذا
الجمع المحلى باللام في الاستعارة
قطة يقتضي ان يكون كافية للجمع
الوسائل وهو غير ممكن عادة
واما في الاستعارة تقتضي ان تكون
كافية للجمع الاساندة وهو ممكن
وان كان من جهة اخرى بالمبالغة
ويحتمل ان يكون لمتى في من جهة
البلاغة لان الاستعارة في البيان
وهو في اصل البلاغة والمبالغة
في المديح وهو من الحسنات
لامن اصل البلاغة بغير

١٠ فيكون صحة الجمال بتقدير
او بالادعاء مبالغة في جهة ان يكون
الاعاني مشبها بالغلاية كما عرفت
في المعجزة فيجوز الاحتمالات
كما تقدم

مكنية واسند لازم المنسب به وهو الغلاية استعارة تخيلية او شبه العمل في الحالات السابقة بالامراض المهلكة والمعالين بالمرضى في اداء النفس وتخريب البدن واسند لازم المنسب به وهو الشافية تخيلية فيكون حاصل المعنى من الاستعارة ان الفاظ هذه الرسالة نافعة كثيرة النفع تدفع مبهوتية العمل والزامه والخامه وقال البعض شبه الدليل بالمرض والمعمل بالمرض كيف يشابه الدليل مطلقا بالمرض يشبه الصحة ومثل هذا البيان كثير لا منفعة له اذا امن قفطان (قوله لطيفة من وجوه مستحسنة الخ) من منشائية واجلية المراد من الوجوه المستحسنة اما ان تكون باعتبار الاستعارات التي بينها واما ان تكون باعتبار الحسنات البديعية حيث جمع بين الغلاية والشافية المتناسبين وبين الصحة والعلية المتضادين ابتداء بالشفاء وختم بالصحة وجمع بين الشفاء والعلية المتضادين وبين الشفاء والصحة المتناسبين فالاول يكون من مراعاة النظر وهي جمع امر وما يناسبه لا بالتضاد والذاتي من صنعة المطابق وهو الجمع بين المتضادين اي معنيين متقابلين في الجملة والثالث وهو تشابه الاطراف من مراعاة النظر وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى والرابع ايضا من المطابق والخامس ايضا من مراعاة النظر (قوله وبراعة الاستهلال على اكل وجه مستعجلة الخ) يعني باعتبار التورية والابهام وهي ان يطلق لفظه معنيان قريب وبعيد سواء كانا حقيقيين او مجازيين ويراد المعنى البعيد بقرينة خفية وفيما نحن فيه تكون البراعة باعتبار الغلاية والشافية وباعتبار العمل والمعمل وصحة المقال اذ معنى البعيد للغلاية والشافية هو تقريرة العمل وهي مما يبحث ومعنى البعيد في المقام للعمل والمعمل الدليل والمستدل وهما مما يبحث ومعنى الصحة تصحيح النقل والدعوى والدليل

وهو مما يبحث والقزينة الخفية على هذه المعاني الكون ريساجة
هذا الكتاب (قوله جامعة للفرائد الخ) فيه استعارة مصرحة
وترشيحية الفرائد جمع فريدة وهي الدرة الكبيرة والمنظوم صفة
لها معنى النظم ان يجمع الدرر في سلك على اسلوب حسن لا يخلط
الصغر والكبر شبه المسائل المرتبة على وجه المناسبة بالدرة
في المرغوبة وعزة وجوده وعبر عن المشبه بالمشبهه استعارة
مصرحة قرينتها جامعة الرسالة والمنظومة ملائم المشبه به تكون
ترشيحية وحاصل المعنى جامعة للمسائل التي متاسبة الترتيب واعزة
وجودها لم يصل اليه العوام فج يكون لفرائد معينين حقيقة
ومجازا كما بينا ولها معنى ثالث ابعد اسم للرسالة وهو رسالة الفريدة
وبهذا المعنى الابعدا اشار الى كون رسالته جامعة للمسائل وفي الرسالة
الفريدة هذه وجد اللطافة كما نقل عنه (قوله مع ما حفظت)
الاصل في كلمة مع ان يدخل على المتبوع وقد يدخل على التابع
وعلى الاول يكون مبالغة في كمال مدح نفسه حيث يكون محفوظه
اصيلا وسائر تالفا والمبالغة مرغوب للترغيب وان لم يطابق
للواقع وعلى الثاني لا تحذور * واعلم ان المبالغة على ثلاثة اقسام
لان المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة يسمى تبايعا وهو مقبول
مطلقا وان كان ممكنا عقلا لاعادة يسمى اغرافا وهو مقبول
ايضا وان لم يكن ممكنا لاعقلا ولاعادة يسمى غلوا وهو مقبول
ان تضمن نوعا حسنا من التخييل او ان اشتمل لفظ يقربه الى الصحة
او اخرج فخرج الهزل والتخداعة وما نحن فيه من القسم الاول
فكلمة ما وصوله او موصوفة ان كان الاول يكون معرفة
وان كان الثاني يكون نكرة والوجه في ايراده معرفة الاشارة الى ان
محفوظه معلوم ومسلم الثبوت لا بحال الانكار والوجه في ايراده
نكرة اشارة الى ان محفوظه عزيز لم يبين في الكتب الى الآن

ولم يصل

ولم يصل اليه الناس فان قيل ما الوجه في كونه معرفة عنه
كونه موصولا ونكرة عند كونه موصوفا مع ان الذات والوصف
في كليهما واحد قلت المقام الصالح الموصولية هو ان يصح احضارا
لشيء بواسطة جملة معلومة الانتساب الى مشار اليه بحسب الذهن
لان وضع الموصول على ان يطابق المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب
يعرفه بكونه محكما عليه بحكم حاصل له فلذا كانت الموصولات
معارف بخلاف النكرة الموصوفة المختصة بواحد فان تخصيصها
ليس بحسب الوضع فقوله لقيت ماضرته اذا كانت ماموصولة
معناه لقيت الانسان المعهود بكونه مضر وبذلك وان جعلتها
موصوفة فكذلك قلت لقيت انسانا مضر وبذلك فهو وان تخصص
بكونه مضره بانك لکنه ليس بحسب الوضع لانه موضوع لانسان
لا تخصص فيه بخلاف الموصولية فان وضعها على ان تخصص
بمضمون الصلة وتكون معرفة بها وهذا هو المقام الصالح الموصول
(قوله الاعلام جمع علم بفتح اللام) العلم في اللغة ما يعلم به الشيء
او الجبل الطويل وتوصيف العلماء بها من قبيل وصف المشبه
بالمشبه به حيث شبه العلماء بالعلامة او بالجبل الطويل في كونها
ما يعلم به الدين والشريعة وسائر العلوم او في كونها متفعلا بها
وثابتا ومتينا وذكر طرق التشبيه على طريق التشبيه البليغ (قوله
غير مقصورة الخ) صفة مقيدة دفع لما يتوهم ان الفرائد المنظومة
والمحفوظة مسطور في الكتب والرسائل فلا حاجة الى تدوين
مخصوص (قوله من الانام بيان للمحصلين لا لما وفيه فائدة السجع
(قوله مع اني رقتها بغاية اشتغال الخ) هذا اعتذار لما وقع من
الخطاء والذسيان في رسالته من وجه وتحديث النعمة والمبالغة
من وجه حيث قدر مثل هذا التأليف بكثرة الاشتغال والمبالغة
من قبيل الاغراق لان وقفا في لا جد وقفا نكرة في خبر التثنية وهي

يفيد العموم ويستلزم ان لا ينال اصلا وان كان ممكنا عقلا ممنوع
 عادة فيكون اغراقا مقبولا (قوله اي اشتغال المذاكرة
 والمباحثة) باعث تفسير الاشتغال مطلق يستعمل اشتغال الذنوبية
 والمذاكرة وغيرهما والاشتغال الذنوبية في مقام المدح غير
 مناسب فلذا يادر الى التفسير بالخصوص * واعلم ان التفسير
 يقتضى باعثا ومصححا ومريحا وفائدة لان التفسير يلزم ان يكون
 واضحا وكاشفا من المفسر فكيف يكون المفسر مريحا والابهام يكون
 باعثا ويلزم ايضا ان يصحح ان يراد التفسير من المفسر فيكون
 مابه الصحة مصححا ويلزم ايضا ان يحتمل المفسر بالتفسير وغيره
 فلا بد من تخصص فيكون مريحا وايضا يلزم ان يكون للتفسير
 غرض وفائدة لانه فعل العبد لا يخلو منه فيكون فائدة وفيما نحن
 فيه باعث التفسير ابهام مطلق لاشتغال ومصححه اطلاقه لان
 المطلق قد يذكر ويصح ارادة المقيد ومريحه مقام المدح وتبياجة
 العلم وفائدة ازالة الابهام فاعرف نفس عليه كل مقام التفسير
 (قوله غير محتجب عن الطرفين الخ) حال من ضمير رقت * اعلم
 اولان افادة المقصود بطرق خمسة لمسارات والايجاز والاطناب
 والاخلال والاشطويل الثلاثة الاول مقبولة والاخيران مردودان
 لان التعبير عن الحق اما ان يكون بلفظ مساو او الاول المساوات
 الثاني اما ان يكون بلفظ ناقص واما ان يكون بلفظ زائد ان كان
 بلفظ ناقص اما ان يكون وافيا الى المقصود او الاول يسمى
 ايجازا واختصارا والثاني يسمى اخلا لا وان كان بلفظ زائد اما
 ان يكون الزائد لفائدة او الاول يسمى اطبا والثاني يسمى
 تطويلا وحسوا والخشوق قد يكون الزائد فيه مفسدا وقد لا يكون
 فاعلم كلام المصنف وهو غير محتجب الخ عبرت عن تبين المسائل
 بالمساواة والايجاز والاطناب لان المستفيد اما ان يكون زكيا

وهذا التقرير يعلم دفع ما يقال
 من ان التفسير بالايجاز والاطناب
 تفسير بالاختصاص لان الطرفين
 رقت كما عرفت انتهى لان غير
 الايجاز والاطناب من الطرفين
 مردودان فكيف يفسر المحسن
 بارتكاب المردود فيعلم بداهة
 ان المراد الضرفان المقبولان

او غيبا او متوسطا فمح يظهر وجه ترتب ليعم على هذا القول
 فان قيل ان عبر عن مثله واحدة بطريق ثلثة فسلم انه يعم النفع
 وهو ايس كذلك في الواقع وان عبر عن مسائل ثلثة بطرق ثلثة
 بالانقسام كيف يعم لان المسئلة المعبرة بالايجاز لا يعم الغبي والمتوسط
 قلت ان الغرض ان المسئلة التي اذا ادبت بالايجاز يكون عميقا
 ودقيقا لا يفهمها الا الزكي ادبت بعبارة مطبقة والمسئلة التي
 ان ادبت بالايجاز لا يكون عميقا ودقيقا يفهمها كل واحد منهم
 ادبت بالعبارة الموجزة والمسئلة التي اذا ادبت بالايجاز يفهمها
 الزكي والمتوسط دون الغبي فقط وان ادبت بالاطناب يوجب كسلا
 تاركى ادبت بالمساواة فتأمل (قوله والمراد من التسليخ الخ) يعني
 يكون حاصل المعنى المقصود هذا لكن باعتبار الاستعارات
 اذا المعنى المجازي غير المعنى المراد الاستعداد عبارة عن قوة قريبة
 بالفعل متوسط بين الامكان الذاتي وبين الفعل وامر موجود
 ومتفاوت بالزيادة والنقصان والمراد هنا القوة القريبة الى الفعل
 التي لا توجد قوة اقرب منها اليه وتسمى هذا العقل بالملكة وهي
 تهيم وتام لتعصيل الحق وانما لم يرد طرفي الاستعداد وهو الامكان
 الذاتي بالمباحثة والفسدة بالمباحثة بالفعل لان الامكان مشترك
 بين العوام والخواص لا وجه لعموم النفع اليه والقدرة بالمباحثة
 بالفعل يكون عموم النفع بالنسبة اليه تحصيل الحاصل ولذا اختار
 الاستعداد (قوله بسبب علما آه) متعلق بلا يغلب وضمير علمه راجع
 الى من تسليخ وضمير حيله راجع الى الخصم ومتعلق يغلب المثيب
 تحذوف بقربنة السوق حاصله يغلب على خصمه بالمباحثة المقبولة
 المسموعة على وجه اظهار الصواب لعلمه بالوظائف الموجهة
 ولا يغلب عليه خصمه بالمكارة والمغالطة لعلمه لانواع حيله من
 الوظائف الغير الموجهة فلا يرد ما قيل ان قيد لا يغلب مطناب

ن وجه التأمل اشارة الى دفع
 ما يقال من انه يفهم منه انه
 لو اجتنب عن الطرفين لا يحصل
 عموم النفع للثالث فيرد عليه ان
 الاجتناب عنها اما بالاجتناب
 عنها معا او عن الايجاز فقط فعلى
 فقط او عن الايجاز فقط فعلى
 الاول عدم حصول عموم النفع
 للثالث ظاهرا وكذا على الثاني
 والثالث فعدم حصوله
 واما على الثالث فقد علم من هذا التقدير
 من انتهى فقد علم من هذا التقدير
 ان الامور الثلاثة المذكورة لا يجتمع
 في مسألة واحدة فالمسئلة التي
 اذا ادبت بالايجاز يفهمها كل من
 الفرق الثلاثة اذا ادبت بالاطناب او
 المساواة يوجب كسلا لكل واحد
 منهم فينفي عن النفع
 فلا يعم النفع
 في الاستعارات المذكورة وان كان
 عنه في الاستعارات المنصرفة عنه

لا حاجة اليه تأمل (قوله وفيه استعارات من وجوه آه) والاحتمال
كثير في هذا المقام في وجه الاستعارة لكن بين الشارح بعضها
واحال البعض الى ذهن المتفطن من الاحتمال الغير المذكور
الاستعارة التمثيلية وهي المجاز المركب وهو اللفظ المستعمل في المعنى
الذي شبه بمعناه الاصلى لذلك اللفظ تشبيه التمثيل للبالغة في التشبيه
حاصلها ان يكون المشبه الفاظا متعددة وكذا المشبه به الفاظا متعددة
وينترع صورة من الفاظ متعددة للمشبه وكذلك ينترع من الفاظ
متعددة المشبه به صورة فيشبه الصورة المنترعة من جانب المشبه
بصورة المنترعة من جانب المشبه به في الهيئة المنترعة من وجه المشبه
ثم يدعى ان الصورة المشبهة من جنس الصورة المنترعة المشبه بها
فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة
المشبه بها وفيما نحن فيه شبه الصورة المنترعة من المباحثين بقواعد
الآداب اظهر الصواب بالصورة المنترعة من الاشجاع
الخائفين المتسلح بالسيف والسهم في الهيئة المنترعة من
الاستعداد التام للحجادة والفلبة على الخصم فذكر الانفاظ الدالة
على المشبه به بها واراد المشبه استعارة تمثيلية ومن الاحتمال
الغير المذكور الاستعارة المصروفة في التسليح حيث شبه الاستعداد
التام بالتسلح بالسيف وذكر لفظ تسلح الدال على التسليح واراد
الاستعداد استعارة مصروفة تبعية فافهم (قوله تشبيه المناظرين
آه) قيل المستفاد من كلام اهل البيان ان يذكر المشبه في
الاستعارة المكنية على اى مذهب كان وههنا ليس كذلك الا
ان يحمل الذكر في كلامهم على ما هو الاعم من الحقيقي والحكمي
لكنه خلاف الظاهر وكذا الكلام في قوله والثالث تشبيه المباحة
انتهى هذا وهم ظاهر لان من في قوله لكل من التسليح وان كان لفظا
بما ههنا عبارة عن المباحين بمقتضى المقام فان شبه المباحين

بالاشجاع يكون استعارة اصلية وان شبه المباحة المدلول بالقتال
والمجادلة يكون استعارة تبعية لان استعارة المشتق باعتبار مأخذ
اشتقاقه استعارة تبعية (قوله استعارة مكنية آه) اعلم ان في الاستعارة
ثلاث مذاهب مذهب السلف ومذهب السكاكي ومذهب الخطيب
ذهب السلف الى انها ان يستعار لفظ من معناه الاصلى للفظ
ولم يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه ليقل
منه الى القصود وبذكر لفظ المستعار له كقولنا اظفار المنية نشبت
بغلان استعارة الاسد من الحيوان المفترس للمنية وذكر لازم المستعار
وهو الاظفار ليقل منه الى المقصود كما هو شأن الكناية فالاستعار
هو لفظ السبع الغير المصروح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس
والاستعار له هو المنية وذهب السكاكي الى ان الاستعارة المكنية
وهو ان يكون الطرف المذكور من طرف التشبيه هو المشبه ويراد به
المشبه به بادعاء دخول جنس المشبه في جنس المشبه به بقرينة اثبات
لازم المشبه به للمشبه كما في المثال المذكور حيث شبه المنية بالسبع
في قهر النفوس وذكر المنية واراد السبع واثبت لها لازم المشبه به
وهو الاظفار تخيلية بادعاء ان جنس المنية جنس السبع بتأويل
ان افراد السبع قسما متعارف وغير متعارف المتعارف وهو الحيوان
الذي في الهيكل المخصوص وغير المتعارف وهو المنايا فبحسب يكون
الاستعارة لفظ المنية والاظفار استعارة تخيلية كانه يخيل في المنية
اظفار مثل اظفار السبع فيستعمل الاظفار في المعنى الخيل فيكون
الاستعارة المكنية والتخيلية كلاهما مجازا وذهب الخطيب الى انه
قد يضم التشبيه في الذهن اى في نفس المتكلم فلا يصرح بشئ
من اركانه سوى المشبه ويدل عليه بان يثبت للمشبه امر مختص
بالمشبه فيسمى تشبيه المضمرة في النفس استعارة بالسكايه او مكنية
عنها ويسمى اثبات ذلك الامر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة

تخييلية كما في المثال المذكور اضر المتكلم في نفسه تشبيه المنية
 بالسبع وذكر المشبه واثبت لازم المشبه به وهو الاظفار المشبه
 فيكون التشبيه المضمر في النفس استعارة مكتبة واثبات الاظفار
 للمنية استعارة تخيلية فتح يكون لفظ المشبه ولفظ لازم المشبه به
 كلاهما حقيقتان لكن الجواز في الاستناد فافهم فسبق المقام
 على المذاهب الثلاثة (قوله ويرجوه التشبيهات غير حقيقة آه)
 الوجه بين الباحثين والاستجماع كونهما مستعدين بالاستعداد
 التمام بالمطابقة والعلية والوجه الشبه بين القواعد والسيوف
 والسهام كونهما كمال آتني الغلبة على الخصم والوجه الشبه
 بين المباحنة المقابلة كونهما مدافعة الخصماء لدفع المضرة
 (قوله وارجو من الناظرين آه) الغرض من هذا اشارة الى ان
 توصيف الرسالة بهذه الاوصاف الجميلة ولو كان بالمبالغة يقتضي
 مرغوبيتها عند الناس من جهة ذاته ويقتضي مردوديته
 من جهة مقتضى العادة لان كبر النعم مستوجبة لكبر الحساد
 من الازل الى الابد فيرد الحساد المرصهم النفسى واقصد الارتفاع بين
 الجاهل ارفع هذه الحالات القديمة يادري الى الرجاء (قوله اى العارفين
 اه تفسير لازم لان توصيف الناظرين بالاعظام وتوصيف الماهرين
 بالكرام يستلزم تمييزهم الحق من الباطل واتصافهم بالحقوق
 والالام يتصرفوا بالاعظم والكرم (قوله والحق من الباطل) متعلق
 بالعارفين على تضمنين معنى التميز اللازم للمعرفة لان المعرفة لا تكون
 موصولا بمن الجساسة واعلم ان القوم ذكروا ان حقيقة التضمنين
 ان يقصد بالفعل اوشبهه معناه الحقيقى مع معنى فعل اوشبهه
 يناسبه ويدل عليه بشئ من القرائن كاستعمال ذلك الفعل بغير
 صلتة المبنية في كتب اللغة كما ههنا وكتعديده اللازم ويجعل
 المسمى بنفسه متعديا بواسطة حرف الجر الى غير ذلك واورد

قوله وارجو غطف على جملة
 قوله فهذه عجاية آه من قبيل
 غطف القصة على القصة لان
 جملة وارجو وان كان في التورية
 لفظا في الانشائية معنى ركفها
 انشاء للرجاء

م اعلم ان الحق والباطل
 والصادق والكاذب متعديان
 بالذات ويختلفان بالاعتبار لانهما
 متعديان بالمطابقة للواقع وعدم
 المطابقة له ويمتازان بانه ان اعتبر
 مطابقة الشئ وعدم مطابقة
 للواقع فهو صادق وكاذب
 وان اعتبر مطابقة الواقع وعدم
 مطابقة الشئ فهو حق وباطل
 فيكون الحق والباطل اعلا رتبة

على هذا التقدير بانه يستلزم ارادة معنيين من لفظ واحد في اطلاق
 واحد وهو غير جائز عند الجمهور وان جوزه بعض الشافعية
 واجيب عنه بان معنى فعل اخر مقصود من لفظ اخر مقدر هناك
 بمعنى تقرينة لامن اللفظ المذكور لانه وجه ذلك واورد عليه السيد
 قدس سره بانه يستلزم كون التضمنين نوعا من التقدير والاضمار
 وليس كذلك بل هو مقابل له فالصحيح في الجواب ان كان المعنيان
 مقصودين من اللفظ المذكور لكنه معناه الاصلي مقصود بالذات
 والمعنى المقصود بالتبع ولا امتناع في ذلك كما في الكناية حيث
 اريد به المعنى الكنائى بالذات والمعنى الموضوع له بالتبع للتوصل
 اليه وانما الامتناع في ارادة معنيين بالذات وبالاصلية واعتراض
 عليه ابن الكمال بان كلا المعنيين مقصود بالذات في باب التضمنين
 حيث لم يؤخذ احدهما للتوصل الى الاخر كما في الكناية فقياسه
 على الكناية مع الفارق ثم ذكر ما هو الصواب في الجواب وحاصله
 ان كون المعنى الاخر مقصودا من اللفظ المذكور بالتبع لا ينافي كونه
 مقصودا بالذات في مقام الافادة اذ فرق بين قولنا مقصود
 من اللفظ وبين قولنا مقصود في الافادة في هذا المقام واقول
 فظيره الحكم المستفاد من الاشارة مقصود بتلك العبارة بالتبع
 لا بالذات (قوله ان ينظروا بعين الوداد اه) فيه استعارة مصرحة
 حيث شبه البصيرة بالعين في كمال الادراك وعبر عن المشبه بالمشبه به
 والوداد قرينتها اذ الوداد رقة القلب وميلانه وان ينظروا ببناء على
 التفسير المذكور يكون بمعنى الفكر فيكون تجريدا (قوله
 وان ردها اهل العناد الخ) الواو حالية وان للتوصل والحكم بخلافه
 لولي باللزوم يعنى لم يردوها فانظروا بعين الوداد وان ردها
 اهل العناد انظروا بعين الوداد والحكم في الاولى اولى وهكذا حكم
 ان الوصلية في كل مقام ومثل هذا الشرط يدل على جوابه ما قبله

لان التفسير بالعارفين لا يوافق
 يقتضى ان يكون النظر بمعنى
 الفكر وهو ترتيب امور معلومة
 او عبارة عن الحسنيين لان النظر
 بمعنى الرؤية يدرك بالمحسوسات
 لا بالمعقولات والقواعد من
 المعقولات فيشذ بان يكون الفكر
 بالقلب والبصيرة فيجعل على
 التجريد

من الكلام وما قبله كالعوض من الجواب والواو الداخلة عليها
الحال على ما قاله الكشاف اوله عطف على محذوف وهو ضد الشرط
المذكورة. بل اطلبوا العلم ولو بالصين اى اطلبوا العلم ان لم يكن
في الصين ولو كان في الصين او الاعتراض على ما قاله بعض
الحاجة فان قيل الجملة الاعتراضية لا بد ان تكون متوسطة بين اجزاء
الكلام وفي هذا المقام ليس كذلك اجيب عنه قديحي بعد تمام
الكلام كقوله صلى الله عليه وسلم اناسيد اولاد آدم ولا فخر قوله
ولا فخر معترضة (قوله العارفين الاقوال بالرجال) يعنى يستدلون
على شان القول وفضلهم بسبب شان الرجال وفضلهم ولا يعرفون
شان الرجال بشان القول وذلك الحال نشأ من سوء حالهم وجهلهم
بقواعد العلوم المقضية لشان القول وعدم قدرتهم على اجراء
القواعد على القول مع انهم ظانين ورايين ان هذه الحالة سبب
ارتفاعهم وظنهم فاسد وباطل لان سبب الارتفاع بينهم اما
ان يكون بين العلماء او بين الجهال لاسبيل الى الاول لان هذه
الحالة جهل مركب ولا سبيل الى الثاني لان الارتفاع بينهم
غير معتبر ومردود لان الجهال والعوام بين العلماء ككسرات الارض
فلا مبالاة ردهم (قوله نسئل الله ان ينفع) عدل عن المتكلم وحده
الى المتكلم مع لغير اشارة الى ان الناظرين العظام معه في السؤال
بناء على ان رجاء الاصاغر مقبول عند الاكابر او تفاؤلا الى قبول
رجاءه او اشارة الى ان الطالبين معه في السؤال لان الانتفاء راجع
اليهم (قوله بعلمها واعمالها) اشارة الى ان تعلق الانتفاع بها
باعتبار متعلقها لا باعتبار رذاتها اوالى حذف المضاف (قوله
وهي الدلالة الموصلة الى المطلوب اه) اختلف في تعريف
الهداية قال البعض هي الدلالة الموصلة الى المطلوب وقال
البعض الاخر هي الدلالة على ما يوصل الى المطلوب رجع الثاني

على الاول ونسب الثاني الى الاشاعة والاول الى المعترضة
على ما هو المشهور واما التحقيق على ما بينه السعد التفتازاني
في تأليفاته التعريف الاول للاشاعة والثاني للمعترضة ولذا قدم
المصنف الاول على الثاني نقض الثاني بقوله تعالى * انك لا تهدي
من احببت * لان الآية تقتضي ان لا يبين النبي الطريق الصواب
بناء على المعنى الثاني مع انه عليه السلام بين لمن احبه ولغير
من احبه وبقره عليه السلام لا هم اعد قومي مع انه عليه السلام
بين الطريق الحق لقومه ونقض التعريف الاول بقوله تعالى
واما تمود فهديتهم فاستحبوا العمى على الهدى فاجيب بانها
مجاز عن الدلالة والدعوة الى الاهتداء لكن باب المجاز مقترح
لكلا الطرفين لا يحصل الجزم في كلا المذهبين وكذلك هذه
المنازعة ليست فيما يوجب الكفر والمعصية في احدي الطرفين
فلذلك قال الشارح واختار ما هو الانسب (قوله وفي الختم بالتوفيق
آه) فيه من المحسنات اللفظية رد العجز على الصدر وهو
في النثران يعمل احد اللفظين المكررين المنفذين في اللفظ والمعنى
او المتجانسين او المحققين بهما في اول الفقرة واللفظ الاخر في اخرها
نحو * تخشى الناس والله احق ان تخشاه * ونحو مسائل اللهم برح
ودمه السائل ونحو * استغفر واربكم انه كان غفارا * وفي النظم
ان يكون احدهما في اخر البيت واللفظ الاخر في صدر المصراع
الاول او حشوه او آخره كقول الشاعر * سرع الى ابن الغم بلطم
وجهه وابس الى داعي الندى بسريرع وما نحن فيه من قبيل المنفذين
في اللفظ والمعنى في النثر (قوله وبه العون في فتح آه) ليس من المتن في
صحح النسخ فلا يرد انه ليس الختم بالتوفيق فلا يحتاج الى الجواب ان
الختم بالاضافة تامل (قوله اذا قلت بكلام آه) اعلم ان حقيقة العلوم
كالنحو والصرف والاداب عبارة عن معان نخوضها تصديقية

قوله وبه فيه قصر مستفاد من
تقديم الخبر من قبيل الموصوف
على الصفة مجاز على ان يكون
من القصص الحقيقية بناء على ان
اعون عون كامل وهو مقصود
على الله تعالى وعلى ان يكون من
القصص الاضافي بناء على ان
الاعون عام شامل للاعون الكامل
والناقص فتأمل

وتصورية وهي المسائل والمبادئ وقد تطلق على ادراكها كما ينبغي عنه مواضع استعمالها ثم ان كل علم منها يكون عبارة عن كثرة فالشروع في تحصيل تلك المعاني الكثيرة وادراكها على بصيرة يتوقف على ادراك معان اخر تصورية وتصديقية وهي تعريف العلم المشروع فيه وتصديق غايته وتصديق موضوعية الموضوع وهي السمات بالمقدمة في اوائل الكتب فلا بد من تقديمها قبل الشروع ليحصل الشهور قبله وبأن من الطالب من فوات شيء مما يعنيه وصيرف الهمة الى ما لا يعنيه ويريد الجد والنشاط ولا يكون السعي عبثا وضلالا اذا تمهد هذا * فاعلم ان تعريف المناظرة هي النظر بالبصيرة من الجانبين في النسبة بين الشئين اظهارا لاصواب فتعريف علم المناظرة وهو علم باصول تعرف بها احوال بحث المعلوم والسائل عند المناظرة من جهة المقبولة والمردودية وموضوعه الابحاث الكلية والافرض منه معرفة الابحاث الجزئية الابحاث عبارة عن اعتراضات احد المتخاصمين واجوبة الاخر وفائدة العصاة عن الخطب والبهت قبل ظهور الصواب فاذا اريد تعريف بجهة الوحدة الذاتية والعرضية فيعرف بانه علم يبحث فيه عن الاعراض الذاتية للابحاث الكلية من جهة القبول والرد وبانه آلة قانونية يعرف منه الابحاث الجزئية وذهب البعض الى ان موضوعه الادلة من حيث انها يثبت بها المدعى على الغير وعرف بانه هو علم باحث عن كيفية اراد الكلام بين المناظرين والافرض منه تحصيل طرق المناظرة لتلايق الخطب في البحث فيتضح ما هو الحق بين المناظرين وفيه بعد لانه لا يبحث في هذا العلم عن احوال الادلة فقط كما ينبغي (قوله اي اذا صدر منك كلام الخ) القول مركب سواء كان مشتلا على النسبة التامة او لا وان الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد اصطلاحا

فيختص القول بالقضية ويدل عليه دخول الباء لان مادة القول اذا اوتى بالباء الجارة يكون بمعنى الحكم فيكون المجرى اخص من التفصيل لان المجرى يخص الشق الاول والتفصيل يتم الشقوق الثلاثة فاحتجاج الى التفسير والصرف من المعنى الحقيقي ففسر باللازم اذا صدر لازم للقول وكذلك الكلام الاصطلاحي لا يشمل الشقوق الثلاثة فحمل على المعنى اللغوي وهو ما يتكلم به الانسان قليلا كان او كثيرا * فاعلم ان زبدة كلام المصنف وخلاصته الى آخر كلامه هكذا اذا صدر منك كلام لا يخفى اما ان تكون ناقلا فيه او مدعيا واما ان تكون معرفا واما ان تكون قاسما وهذه القضية المنفصلة الجملة مطوية والكبريات المتصلات المضمومة المنفصلة مذكورة وهي فان كنت ناقلا فيه او مدعيا فالوظائف الموجهة كذا وما عداها غير موجهة وان كنت معرفا فالوظائف الموجهة كذا وما عداها غير موجهة وان كنت قاسما فالوظائف الموجهة كذا وما عداها غير موجهة فيتج اذا صدر منك كلام لغوي فالوظائف الموجهة وغير الموجهة كذا وكذا فاعرف واضبط ايسهل التفصيل (قوله لان هذه الرسالة الخ) دليل على تعيين الارادة بالكلام تصويره هكذا لو لم يكن المراد من الكلام المذكور الكلام اللغوي لم يشمل قوله اذا قلت بكلام الى وظائف التعريفات والتقسيمات لكن التالي باطل فينتج ان المراد من الكلام الكلام اللغوي دليل بطلان التالي قوله لان هذه الرسالة تصويره هكذا ان قوله اذا قلت بكلام مع جوابه عبارة عن هذه الرسالة وهذه الرسالة مشتملة على وظائف التعريفات والتقسيمات فلو لم يشمل لكان باطلا ودليل الملازمة قوله وبعضها باعتبار النسب التقييدية وان كان اكثرها الخ تصويره هكذا لو لم يكن المراد المعنى اللغوي لكان

المراد المعنى الاصطلاحي والمعنى الاصطلاحي لا يشمل الاعلى
ما يعتبر فيه النسبة التامة وبعض التعريفات والتقسيمات باعتبار
النسبة التقيدية لا يعتبر فيه النسبة التامة فلما كان المراد المعنى
الاصطلاحي لم يشمل (قوله اذا قلت بكلام الخ) فينتج لو لم يكن
المراد المعنى اللغوي لم يشمل وهو المطلوب (قوله وبعضها النسب
التقيدية الخ) اعلم ان معرف الشيء ما يقال عليه لافادة تصويره
اي لافادة تصويره وقيد لافادة تصويره لاخراج المحمول
الذي لا يكون الغرض منه افادة التصور فان قلت التعريف
تصوير محض وهو من المبادئ التصورية اتفاقا فكيف يكون بينه
وبين المعارف حكم وهو مقابل التصور قلت ان الحكم قد يكون
مقصودا بالذات كما في التصديقات وهو مقابل التصور وقد
يكون غير مقصود بالذات بل يكون للتصوير فقط فيتمثل بحسب
الظواهر من غير ان يقصد منه التصديق القسيم وهكذا بين
التعريف والمعرف واجيب ان من اراد المحافضة على ما قرره
بعض المتأخرين من انتفاء الجمل في التعريف يراد بقوله يقال
عليه ما من شأنه ان يتمثل عليه فاعلم ان التعريف لاحكم فيه في
الحقيقة فاكثر الوظائف الموجهة في التعريف باعتبار الدعاوى
الضمنية وهي مستقلة على النسب الخبرية وقد يكون بلا اعتبار
الدعاوى على ما سيأتي والتقسيم وهو على نوعين تقسيم الكل الى
الاجزاء وهو تحليلي وتفصيله الى الاجزاء فلا يصدق المقسم على
الاقسام ضرورة ان الكل لا يحمل على الجزء ويكون كل قسم
داخلا في ماهية المقسم والغرض منه تحصيل ماهية المقسم
كتقسيم البيت الى الجدران الاربع والسقف وتقسيم الكل الى
الجزئيات وهو قسمان حقيقي وهو ضم قيود متباينة الى المقسم
ليحصل الاقسام واعتباري وهو ضم قيود متغايرة في الجملة الى

المقسم ليحصل الاقسام لكن الفرق بينهما ان الاقسام الحاصلة
من التقسيم الحقيقي متباينة لا يتبادقان ذاتا ومفهوما والاقسام
الحاصلة من التقسيم الاعتباري متبايران مفهوما لا ذاتا سواء
يتصادقان في ذات واحدة اولا واختلف في كلا النوعين هل هو
من مباد تصويرية او تصديقية ذهب بعض المحققين اليهما من
المبادئ التصورية وهو التحقيق وبعضهم الى اليهما من المبادئ
التصديقية فعلى المذهب الاول الوظائف المتعلقة بالتقسيم
باعتبار الدعاوى الضمنية كثيرا وقد لا يعتبر وعلى المذهب الثاني
لا حاجة الى اعتبار الدعاوى يكون كل الوظائف باعتبار النسب
الخبرية فلذلك قال اكثرها باعتبار النسب الخبرية (قوله وكلمة
اذن الاهمال) اشارة الى جواب سؤال مقدر نشأ من تفسير الشارح
القول بالصدور والكلام باللغوي وورد على ملازمة الشرطية
انقائلة اذا قلت بكلام يلزم ان يكون الوظائف الموجهة كذا
تقدير السؤال صدور كلام اللغوي يشمل المفردات والمركبات
انشائية كانت او اخبارية بديهية كانت او نظرية مسلمة كانت
عند السائل او غير مسلمة مع ان الوظائف الموجهة لاتعنى الا
بالنظرية الغير المسلمة وبعض المركبات التقيدية فلا يصدق
الشرطية فاجاب بان كلمة اذ الاهمال وهو في قوة الجزئية على ما
بينه المنطقيون فيكون الشرطية جزئية فيرد على هذا الجواب
بناء على ما صرح به الشيخ في الشفاء من ان مهملات العلوم كلية
ومطلقاتها ضرورية وان كان كلمة اذ الاهمال يكون الشرطية
كلية فيعود الاعتراض واجيب عن هذا اليراد ان المراد من
العلوم في كلام الشيخ العلوم الحكيمة وايضا المراد من مهملات
العلوم اجزاء العلوم التي وقعت بحسب الظاهر مهملات ولا يخفى
ان كلام المص ههنا ليس من اجزاء الفن لكونه شرطية واجزاء

والنقييد بقوله من الغير بلا التزام للاحتراز عن الحكاية عن نفسه
وعن الحكاية بالتزام صحة المنقول لان الحكاية عن نفسه والحكاية
بالاتزام داخلان في المدعى وقرينة النقييد مقابلة قوله او مدعى
لنقضه اذا قوبل العام بالخاص يراد ما وراء الخاص فيصح
منع الجمع بين مقام الشرطية فلا يرد ما قيل لان انفصال بين الشقين
لا يمكن جمعهما وامكان خلوهما (قوله باى وجه كان سواء
كان آه) متعلق بالحكاية لا يتعلق بالتزام المتنى على ما قيل لان
سواء كان آه بدل او عطف بيان منه فلا معنى لتعلقه بالتزام
(قوله او مدعى آه) كلمة او لا انفصال منع الجمع قبل الشرطية
المتصلة الواردة لتفصيل شقوق المنفصلة لم تعهد باو الفاصلة
واللايقى بواو الواصلة لان التفصيل يقتضى ان كان
بين الشقين انفصال ان يورد مستقلا بشرطية متصلة قلت اذا
كان الجزاء المرتب على الشقين المنفصلتين متحدا فالأخصر
ان يجمع الشقين في الجزاء مع الانفصال بين متقدمي الشرطية
اشارة الى الشرطيتين المتصلتين (قوله وهو الناصب نفسه آه)
هذا تعريف المدعى مطلقا سواء قارن الدليل او لا لم يقل لاثبات
الحكم مع انه اختاره البعض اذا لاثبات يختص بالحكم النظري
في اكثر الاستعمال والدليل مع ان المدعى اعم والبيان اعم الحكم
النظري والضرورى والدليل والتنبيه اذا البيان يطلق على فعل
المبين كالسلام والكلام وعلى ما حصل به التبيين وعلى متعلق
التبيين ومحله وهو العلم والنظر الى هذه الاطلاقات قيل البيان
عبارة عن ايضاح الحق فيعم ايضاح الحق الحكم النظري
والضرورى والدليل والتنبيه (قوله فالوظائف الموجهة آه)
هذا مبتدأ والخبر محذوف اي ثلثة امور والمذكور بدل من الخبر
المحذوف فلا يرد ما توهم البعض لكن الملازمة بين الشرطية غير

متحقق على ما لا يخفى لاحتمال اراد الخصم غير هذه الوظائف
للمذكورة ولو غير موجهة وان لا يتخصص ويمكن الجواب بمعونة
المقام بان قيد الحيثية معتبر وهو من حيث كون المتخصصين مناظرين
اذ الغرض من هذا الفن بيان حال المناظرة (قوله اى من شأنه
الخصومة آه) هذا التفسير لدفع ارادة الخصم بالفعل لانه قبل
الاراد لا يكون خصما والكلام يقتضى ان يكون قبل الاراد خصما
مع انه ليس كذلك لان المقام مسوق لبيان اول المباحثة فاحتمال
كون النقل والمدعى في المرتبة الثانية بعد المخاصمة او الثالثة الى
غير ذلك فكون الخصم خصما بالفعل لا يمتشى واو يمتشى لا يمكن
ان يقال ان من شأنه اعم من الخصومة بالفعل فلا محذور فلا وجه
لما قيل ان اراد الخصم بعد المرتبة الاولى فينتقل الكلام اليه فاما
ان يتسلسل او يدور او ينتهى الى ما يكون في اول المرتبة لا سبيل
الى الشقين الاولين فثبت ان الخصم لا يكون بالفعل فيحتاج الى
التأويل المذكور ويحتمل ان يكون وجه التفسير تعميم الخصم
من ان يكون وقت النقل والمدعى وان يكون بعد وقوعها او من
ان يكون الخصم مغايرا بالذات للنقل والمدعى او مغايرا بالاعتبار
كما جعل الشخص الواحد سائلا ومجيبا وناقلا ومدعيا وسائلا
(قوله المناقضة مجازا لغويا آه) اعلم ان المناقضة في عرفهم طلب
الدليل على مقدمة الدليل شطرا او شرطا وليس ههنا دليل
فيكون هنا مجازا مستعملا في جزء معناه يعنى طلب الدليل قيد لغويا
احتراز عن العقلي والخذفي لاعنى الشرعى والعرفي لان اللغوى
قد يكون مقابلا للشرعى والعرفي مثلا اذا كان المجاز باعتبار المعنى
اللغوى دون المعنى الشرعى والعرفي وقد يكون مقابلا للعقلي
والخذفي وههنا مقابل للعقلي والخذفي فيشمل المجاز اللغوى
سواء كان باعتبار المعنى اللغوى او الشرعى او العرفي قوله

فصح بكون البحث لاظهار الصواب
التي فلا يرد للخصم غير هذه
الوظائف ولا سكوت له ايضا
كمونة مناظر بالفعل

مطلقا قد يكون لنفي القيد ويكون المقيد الماهية بشرط لا شيء
وقد يكون للنهي ويكون المقيد الماهية لا بشرط شيء والمازاد هنا
الثاني ولذا فسر بقوله سواء كان آه ويكون حاصل القيد ايجابا
كأيا هكذا كل مناقضة تجاز لغوي يجري في كل نقل ومدعى سواء
كانا قضيتين نظريتين معلومتين عند الخصم او لا معلومتين
او بديهيتين او استقرائيتين فاستثنى الاستقرائية والبديهية لكن نفى
احتمال ان يكون معلومة عند الخصم ولا بد من اخراجها لانه ح
لا يتوجه عليها المناقضة لما عرفت ان المناقضة طلب الدليل
والدليل لا يطلب للعلم النظري بل النظري المجهول اللهم
الا ان يقال لغرض تحصيل العلم بطرق متعددة حتى لا يثاني اظهار
الصواب (قوله الا اذا كانت استقرائية آه) هذا الاستثناء باعتبار
القيد اعلم ان الاستثناء لمنع دخول المستثنى في حكم الوارد على
المستثنى منه وههنا سبب المنع يحتمل وجهين الوجه الاول
اذا كان الدعوى استقرائية او بديهية يتوجه المناقضة بلاس
فقط والوجه الثاني اذا كان الدعوى كذا يتوجه المناقضة مع
السند فقط لكن الوجه الاول لا يوجد وأشار الى وجود الثاني
بقوله فح لا بد في المنع آه فيكون حاصل الاستثناء رفعه للايجاب
الكلي لان الاستثناء ايجاب بعد النفي ونفي بعد الاثبات بناء على
قاعدة عربية (قوله او بديهية الى آه) البديهية ما لا يحتاج في الجزم
بوقوع النسبة فيها الى الدليل وهي قد تكون جلية وقد تكون
خفية والخفية تحتاج الى تبيين والجلية لا تحتاج الى دليل ولا الى تبيين
البديهية تحتمل ان تكون بديهية عند المدعى او عند الخصم اوقى
نفس الامر والمراد ههنا البديهية في نفس الامر دون الاول
والثاني لانه ان كان الاول يحتمل ان تكون نظرية عند الخصم
فتوجه المناقضة مطلقا فلا يصح الاستثناء وان كان الثاني لا يتوجه

المناقضة اصلا سواء كان مع الشاهد او لا مع انه ليس كذلك
كما ينه فنعين الثالث (قوله فح لا بد آه) دليل الحكم المستفاد من
الاستثناء هكذا الدعوى الاستقرائية والبديهية لا يتوجه عليه
المناقضة مطلقا لانها لا بد في منعها من شاهد وكل شيء شأنه
كذا لا يتوجه عليه المناقضة مطلقا فينتج المطلوب والصغرى
نظرية واثبتها بالخلف بقوله والا فيكون مدفوعا فتأمل والشاهد
يطلق في عرفهم على ايدل على فساد الدليل وقد يضاق على ما يدل
على الفساد مطلقا والسند ما يقوى المنع بزعم المدافع كما سيأتي
فالمناسب المقام ان يقال لا بد من سند كما يدل عليه المستثنى منه ويمكن
ان يقال اشار الى ان الشاهد قد يطلق على السند من حيث
دلالة على الفساد لقوته (قوله بان يقول آه) متعلق بالمناقضة
بيان لطرق التعبير في انشاء البحث وهي ستة طرق على طريق
التشليل يعني ايسر بمختصر هذا الاول والثالث مخصوص بالنقل
والثاني والرابع مخصوص بالمدعى والخامس والسادس مشترك
بينهما ومن جملة الكل واحد اى هو مطلوب البيان (قوله والنقض
الشيهي آه) نقل عنه ان النقض والمعارضة ايضا من قبيل المجاز
لكنهم عبروا بهذين الوضوعين لكمال الامتياز انتهى اشار بكمال
الامتياز الى ان اصل الامتياز ثابت بالغاطة لكن الكمال يحصل
بهذه الاوصاف وكذلك الامتياز بالافاظ مشترك بين الوظائف
اثلاث الحقيقة والمجازية والامتياز المخصوص بالمجازية يحصل
بهذه فقد علم ان الامتياز المقي باعتبار الاسماء لا باعتبار المسمى فظن
بعض الجواشي الامتياز باعتبار المسمى فينبى وجه الامتياز ان
الاول ليس بمقارن بالشاهد والدليل والثاني مقارن بالشاهد
والثالث مقارن بالدليل وليس كذلك وقال البعض الآخر ان
النقض والمعارضة في مقابلة النقل والمدعى غصب غير مجموع

فانه استدلال والاستدلال انما هو حق المثل وليس للسائل الا المطالبة هذه من الوظائف الموجهة لبس على ما ينبغي اللهم الا ان يقال الكلام مبنى على مذهب مجوزى الغصب انتهى اقول ان معنى الغصب ان يغصب السائل حال المنع الاستدلال وحال الاستدلال المنع وهذا المعنى لبس بمحقق في النقض والمعارضة فتكونان وظيفتين جاريين على قانون التوجيه على انه او كانتا غصبين لزم ان تكونا غصبين في صورة وقوعهما في مقابلة المدعى المدلل لان صاحبهما ح سائل كذلك مع انه لا قائل بغصبتها (قوله اي الفساد المخصوص آه) اشارة الى انه من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف ومعنى المخصوص ان يكون فسادا معينا من السائل لافساد ما بالاطلاق حتى يقال ان مدعا كباطل لاستلزام فساد من الفساد لاعلى التعيين اذ هذا غير مسموع لكونه ردا الى الجهالة (قوله كالتاقي لمذهبه آه) الضمير راجع الى المنقول عنه او المدعى لا الناقل اذ الناقل الغير الملزم لصحة المنقول المتساقي لمذهبه لا يكون فسادا مثلا اذا نقل الناقل قال الحكم العالم حادث يتوجه عليه انه بطلانه مناسف لمذهب الحكم وكل شئ شأنه كذا بطل وكذا لو ادعى الحكم ان الجسم مركب من اجزاء لا يتجزى يتوجه عليه مدعا كبطلانه مناسف لمذهبك وكل شئ شأنه كذا بطل الاجماع على ما بينه الاصوليون اتفاق المجتهدين من ائمة محمد في عصره على حكم شرعى بحيث لا يخرج عن الاتفاق مجتهد واحد وقال بعضهم اتفاق المجتهدين من ائمة محمد في عصره على امر والشانى اهم من الاول لشموله على كل حكم سواء كان شرعيا او غير شرعى وهما معنيان متعارفان للاجماع وفيما نحن فيه ان حمل على المعنى الاول يخص بالحكم الشرعى وان حمل على المعنى الثانى يخص باجماع المجتهدين والمسلمين مع ان الوظائف المبينة

في الكتب

في الكتب عام لاحكام الشرعية وغيرها ولاهل المال وغيرها كالحكماء فالظاهر ان يحمل الاجماع على اتفاق قوم على امر مطلقا سواء كان القوم من اهل الملل او غيرها وسواء كان الامر حكما شرعيا او غير شرعى مثلا قول المتصوفة الباطلة قال شينى رأيت البارى تعالى في اليوم مرة او مرتين في الدنيا او ادعى انى رايت البارى تعالى في اليوم مرة او مرتين في الدنيا توجه عليه ان النقل او المدعى باطل لانه مخالف للاجماع وكل مخالف للاجماع باطل (قوله فيه تجريد الخ) اى فى كل واحد من النقض الشبهى والمعارضة التقديرية تجريد وهو استعمال اللفظ في جزء معناه كما اذا قلت الانسان الناطق فيراد بلفظ الانسان الحيوان فقط ثم يصح توصيفه بالناطق والالكان لفظ الناطق مستدركا وكذا ما نحن فيه والتجريد في العبارة لا بد من ان يكون انكسنة والنكسنة في هذا المقام لدفع توهم ان مجاز يتهما باعتبار قيد خصوص الفساد وباعتبار قيد اثبات خلاف المراد اذ اعتبار المجاز فيهما لبس باعتبار هذين القيدين بل باعتبار انهما واردان على المدعى المدلل بالفعل واذا لم يكن في النقل والمدعى دليل كانهما مجازين ويمكن ان يقال وجه التجريد ان النقض يكون بالتخلف او بخصوص الفساد والتخلف لم يتصور في النقل والمدعى فيكون بخصوص الفساد فقط فلذا جرد وكذا المعارضة قد تعرف بقوله هي المقابلة على سبيل الممانعة وبقوله هي اقامة الدليل على خلاف ما اقام عليه الخصم الدليل وبالتعريف الاول لا يكون مجازا في مقابلة النقل والمدعى الغير المدلل والمجاز يكون بالتعريف الثانى فلذا جرد ليعلم كونه بالتعريف الثانى (قوله والفرق بين النقض الشبهى الخ) نقل عنه هذا من قبيل عطف العلة على المعلول لان تقديره وفيه اى فى كل واحد منهما تجريد اذ الفرق الخ انتهى

لفظ التجريد يطلق على التجريدية الذى هو من الحسن المعنوى فلفظ من المشترك اللفظى يطلق عليهما اشتراكا لفظيا والتجريد المعنوى هو ان ينتزع من امر ذي صفة امر آخر مثله فيهما بالغة صفة امر فيه يعنى لاجل المبالغة كمالها في تلك الصفة في ذلك الامر في كل تلك الصفة حتى كانه يلزم في ذى الصفة تلك الصفة الى حيث اضافة تلك الصفة الى اخر ان ينتزع منه موصوف آخر تلك الصفة لهما اقسام كثيرة ان اردت التفصيل فارجع الى المطولات

جاء على دليل النقص الشبهى والمعارضة التقديرية مستر كان
 فى ابطال النقل والمدعى ومما زان يكون الابطال فى المعارضة
 التقديرية بواسطة اثبات نقيضها وبملاحظة الدليل الفرضى
 المفروض دلالة على عينيها يكون الابطال فى النقص الشبهى
 بدون تلك الملاحظة والواسطة بل بخصوص الفساد وكل شئ
 شأنه كذا فى تعييد كل واحد منهما الهذين القيدى فيه تجريد
 والالزم التكرار والالزم باطل فينتج قى كل واحد منها تجريد (قوله)
 وهو ان الثانى ههنا الخ) اى فى مقام النقل والمدعى دون التعريف
 والتقسيم قدم بيان الثانى مع انه مؤخر فى المتن والشرح لان
 مفهوم المعارضة وجودى ومفهوم النقص عدمى ذلك الوجود
 والعدم المقيد يتوقف علمه على علم القيد والمقام مقام التعريف
 فلذا قدم فى التعريف واخر فى المتن لان ارجح المنوع الثلاثة المنع
 ثم النقص ثم المعارضة فافهم (قوله بواسطة اثبات نقيضها الخ)
 قبل الاولى ان يقال بواسطة اثبات خلافها كما فى المتن لانه يرد عليه
 انه يلزم ان لا يكون ابطالا لهم بواسطة اثبات الاخص من نقيضها
 او مساويه معارضة تقديرية فيبطل كلام السائل فى مقابلة الناقل
 والمدعى فى المنع والنقص والمعارضة لظهور انه ليس منع ولا نقضا
 ولا معارضة انتهى ونحن نقول قال باثبات نقيضها اشارة الى
 ان المراد من الخلاف المأخوذ فى تعريف المعارضة النقيض لان
 اثبات خلاف المراد اما ان يكون باثبات عين النقيض او مساويه
 او اخص منه واعم منه سواء الاول ظاهر والثانى والثالث يستلزم
 اثباتها اثبات النقيض لان ثبوت الاخص يستلزم ثبوت الاعم
 وكذلك ثبوت احد المتساويين يستلزم ثبوت المتساوى الاخر
 واما الرابع لا سبيل اليه لانه لا يستلزم اثباته اثبات النقيض لعدم
 لزوم ثبوت الاخص من ثبوت الاعم فلا يتحقق المعارضة لانها هى

لان ما هو به الشئ فبيان عن
 المستر والمبني فبحر يكون الابطال
 بخصوص الفساد ماهية لنقص
 وكذلك الابطال باثبات خلاف
 المراد ماهية المعارضة فالتعبيد
 بهذين القيدى يحمل على التجريد
 منه

المقابلة على سبيل الممانعة فعلم ان المراد من الخلاف النقيض مثلا
 اذا ادعى بعض الانسان ضاحك نقيضه لاشئ من الانسيان
 بضاحك ومساوى نقيضه لاشئ من الانسان بمشجب واعم
 نقيضه بعض الانسان ليس بضاحك واذا ادعى كل انسان
 ضاحك اخص نقيضه لاشئ من الانسان بضاحك لان نقيض
 الموجبة الكلية السالبة الجزئية والسالبة الكلية اخص منها اذا
 اتيت النقيض هكذا لانه لاشئ من الانسان بمدرك وكل ضاحك
 مدرك ينتج لاشئ من الانسان بضاحك فيكون معارضة تقديرية
 فقس عليه التصور فى الصور الباقية (قوله وتصوير ستعلم الخ)
 مثلا اذا ادعى الحكيم العالم قديم يقال فى مقابلته اذا فرض دليل
 دال على مدعاكم عندى دليل دال على خلاف مدعاكم وهو العالم
 حادث لانه متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث وكل مدعى شأنه
 كذا باطل هذا فى صورة المعارضة وفى صورة النقيض هكذا
 مدعاكم باطل لانه يستلزم قدم الحوادث اليومية لان الحوادث
 اليومية بمن العالم مع ان حدوث الحوادث اليومية بديهى وكل مستلزم
 لقدم شئ مع انه حادث باطل فمدعاكم باطل وقس عليه التصور
 فى صورة النقل (قوله واما المعارضة التحقيقية الخ) جواب عن
 سؤال مقدر نشأ من التعييد بالجاز والشبهى والتقديرى مع ان
 المقام مقام البيان السكوت فيه يفيد الحصر بالمذكور وتغير
 السؤال فى مثل ذلك كيف يقرر من المنوع الثلاثة يمكن مثلا هذا
 التعييد او الحصر المستفاد من السكوت باطل لا مكان جريان
 المعارضة التحقيقية والنقص الحقيقى والمنع اه وحاصل الجواب
 على طريق المعارضة ان هذه الوظائف الحقيقية لا تتعلق بها
 لان المعارضة الحقيقية ابطال الدليل كالتقص الحقيقى او ابطال
 المدعى المدلى والمنع المجازى العقلى والجذفى مطالبة المدعى

اعلم ان الحصر والتقص
 يستلزمان على الحكمين احدهما
 ايجاب والاخر سلب والاستدلال
 او الاعتراض اوردان على
 الحصر والتقص قد يكون باعتبار
 كلا الحكمين وقد يكون باعتبار
 احدهما وفيما نحن فيه بان تأمل
 بناء على حصر الوصف
 الموجبة وقت سكوت لا ضرورة
 مدعى يكون هذه المنة عليه
 ولا يكون غيرها فاعتراض عليه
 باعتبار الحكم السلبى واجب
 كذلك باعتبار وجهه فى تقرير
 السؤال باعتبار المنفعة السلبى
 اللغوى او باعتبار البعض السلبى
 او باعتبار المعارضة التحقيقية
 منه

المذلل والمنع الحقيقي مطالبة الدليل وكل شيء شأنه كذلك
 يقتضي الدليل مع انه غير موجود فينتج ان هذه الوظائف تقتضي
 الدليل مع انه غير موجود فيضم كبرى اخرى وهو كل شيء يقتضي
 الدليل مع انه غير موجود في النقل والمدعى لا يتعلق بهما فينتج
 المطالب وهو ان هذه الوظائف لا تتعلق بهما (قوله والمنع المجازي
 العقلي اه) قيل الانسب تقديم الحقيقي على المجازي العقلي والحذف
 لان الحقيقي مقدم على المجاز ومناسب لسابقه اقول ان المجاز
 العقلي والحذف يتعلقان بالمدعى المذلل وهو يناسب المقام
 واخرجهما بقيد مخصوص وهو قيد اللغوي في المجاز اللغوي
 والمخرج بقيد مخصوص اشد توهما في الدخول وليس الحقيقي
 كذلك فلذا قدمها (قوله لان المعارضة الحقيقية آه) عرف بعض
 المحققين المعارضة الحقيقية بقوله هي المقابلة على سبيل الممانعة
 ويكون حاصله ابطال دليل المعلن بمقابلة دليل ممانع لذلك
 الدليل في ثبوت مقتضاه فيكون ابطال الدليل بمقابلة الدليل
 وعرف الجمهور بقوله وهي اقامة الدليل على خلاف ما اقام عليه
 الخصم الدليل فيكون حاصله ابطال مدعى الدليل بدليل الخلاف
 فلهذا قال الشارح بالترديد بناء على المذهبين ولم يبين النقض
 الحقيقي مستقلا واكتفى بجعله نظيرا للمعارضة في ابطال الدليل
 فاعرف (قوله وبما يجب ان يعلم ههنا الخ) اعلم ان هذا العنوان
 يؤتى به في العبارة اما للاهتمام بشأن ما يجب اوله العظيم او المحصر
 والقصر ادعاء بان هذا المبين واجب بان يعلم فقط دون غيره
 وهذه التكنية والمرية تفهم من التقديم ومن من التبعيضية في
 مما لان لفظ البعض وكذا ما يفيد معنى البعضية كالشكير
 ومن التبعيضية قد ينبي عن التعظيم وقد ينبي عن التحقير كما في
 قوله تعالى * ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم

القصير يجهل وجهين على
 الاول من قصر الصفة
 الموصوف الوجه الثاني من قصر
 الموصوف على الصفة الموصوف
 ههنا العلم والصفة الواجب
 ان كان من قصر الموصوف
 على الصفة يكون بالنسبة الى
 الجوان وان كان من قصر الصفة
 على الموصوف يكون دعائيا كأنه
 زو جوب مقصور بهذا العلم
 دون غيره

بمؤمنين * لكن بانضمام المقام يفهم احدهما ويخص به ويمكن
 ان يقال ان مراد الشارح من هذا المقام اعتذار عن اتيان مباحث
 الحقيقة والمجاز في هذا العلم لانهما من علم البيان فلا يناسب اتيانه
 في غير فنه وان جاز اتيان بعض مسائل العلم في العلم الاخر على سبيل
 الاسطراد كأنه ادعى انه مست الحاجة باشد احتياج حتى
 لو لم يبين لم يدرك هذه المسائل فاضطر الى البيان فباشر
 تفصيلها فان قل ما وجه الاحتياج الى بيان الحقيقة والمجاز
 قلنا ان المنوع الثالث التي جعلت موضوعات المسائل قيدت
 بالحقيقة والمجاز ونصديق المسائل وادراكها كما هو موقوف على معرفة
 اطرافها ومعرفة قودات اطرافها بأسرها فلذا مست الحاجة
 (قوله ان كلامنا من الحقيقة والمجاز اه) اعلم اولا ان الحقيقة
 في الاصل فاعيل بمعنى فاعل مأخوذا من حق الشيء اذا ثبت او بمعنى
 مفعول مأخوذا من حققت الشيء اذا ثبتته فنقل الى الكلمة الثابتة
 او الثبوتية في مكانها الاصل والتاء فيه للنقل من الوصفية الى الاسمية
 وهي قد يكون باعتبار الموضوع له سواء كان الوضع باعتبار
 اللغة او باعتبار الشرع او باعتبار الاصطلاح او باعتبار العرف
 فحينئذ يكون الحقيقة من اوصاف اللفظ سواء كان اللفظ مفردا
 او مركبا فيعرف بانها لفظ مستعمل فيما وضع له في اصطلاح به
 الخطاب فيكون عاما للمفرد والمركب وبعضهم يعرف بالكلمة
 المستعملة آه كما عرفه الشارح فيكون خاصا بالمفرد وجه التخصيص
 ان الاصل في الحقيقة الحقيقة في المفرد لان الحقيقة في المركب
 قد يكون باعتبار مفرداته وقد يكون باعتبار هيئاته فيعلم بالحقيقة في
 المفرد وايضا قد يكون الحقيقة باعتبار النسبة دون المعنى الموضوع
 له فتح اختلف في كونها من صفات اللفظ او من صفات الاسماء
 وقال بعضهم انه من صفات اللفظ فعرف الحقيقة العقلية باعتبار

النسبة الاسنادية فقط بانها نجلة اسند فيها الفعل او معناه الى
 ما هو له عند المتكلم في الظاهر فيعرف باعتبار النسبة المطلقة
 بانها لفظ مركب ربط النسبة فيه الى ما هي له عند المتكلم في
 الظاهر فيكون التعريف اعم من المركب التام والناقص لان
 النسبة اعم من النسبة الاسنادية والابقاعية والاضافية مثل انبت
 الله البقل واجريت الماء وحل الفرس وقال بعضهم انه من صفات
 الاسناد فعرف الحقيقة العقلية بانها اسناد الفعل او معناه الى ما
 هو له عند المتكلم في الظاهر واعترض على هذا التعريف انه
 غير شامل للنسبة الايقاعية والاضافية مع انها من الحقيقة العقلية
 واجيب بان هذا التعريف الحقيقة العقلية في النسبة الاسنادية
 خاصة او لمطلقه باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور في التعريف
 اعم من ان يدل عليه الكلام بصريحه او بكونه مستلزما فيكون
 التعريف العام الشامل لجميع افراده جعل النسبة متعلقا لما هي له
 عند المتكلم في الظاهر فعمل ان لفظ الحقيقة يطلق على معنيين
 متباينين فلا امتياز بينهما قيد الحقيقة التي كانت باعتبار النسبة
 الموضوع له باللغوي وقيد الحقيقة التي كانت باعتبار النسبة
 بالعقلية (قوله فالحقيقة للغوية الخ) قدم بيان الحقيقة على المجاز
 لان بينهما شبه تقابل العدم والملكية حيث استعمل الحقيقة على
 استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله في غير ما وضع له
 والاعداد انما تعرف بمكانتها مع ان المقام مقام التعريف فيكون
 الحقيقة مقدما بحسب المفهوم وكذا مقدم بحسب الذات لان
 الدال على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له والاضل مقدم
 على الفرع ولهذا قدم وضعه والتقيد باللغوي للامتياز عن
 العقلي فقط ان اللغوي ههنا مقابل العقلي دون الشرعي والعرفي
 فيشمل الحقيقة اللغوية والحقيقة الشرعية والعرفية (قوله

وهي الكلمة المستعملة آه) ان معنى الاستعمال في الموضوع له
 ذكر اللفظ وطلب دلالة على المعنى واردة منه فجرد الذكر
 لا يكون استعمالا ومعنى الرضع تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه
 اي يدل بنفسه لا بقرينة تضمن اليه (قوله في اصطلاح به الخاطب
 متعلق ارضعت لا المستعملة اذ هو متعلق بالمستعملة يلزم الفساد
 من وجوده لاول تعلق الجار بن بمعنى واحد من جنس واحد بمعنى اق
 واحد وهذا فاسد والوجه الثاني ان المستعمل اذا عدى في يكون
 مدخول في معنى مرادا من اللفظ كاستعمال اسد في زيد لان زيدا
 معنى اسد وذا لا يجوز على ما لا يخفى والوجه الثالث لا يخرج
 عن التعريف اعمار المعرف الذي خرج بمعنى في اصطلاح به
 الخاطب بوضعت فتفطن فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل
 الاستعمال وعن الحروف الزوائد التي ذكرت في العمارة ولم يطلب
 منه الدلالة وادارة المعنى لان الكلمة قبل الاستعمال والحروف
 الزوائد لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا وبقولنا في ارضعت له
 عن المجاز لان المجاز لا يكون دلالة على المعنى الا بالقرينة سواء
 وضعنا ٧ نوعا في المعنى المجازي اولاه عن اللفظ الذي استعمل في
 غير ما وضع له غاطا كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديك
 فان لفظ الفرس ههنا قد استعمل في غير ما وضع له وليس بحقيقة كما نه
 ليس بمجاز وعن اللفظ الذي لم يستعمل فيما وضع له لاق اصطلاح
 به الخاطب ولا في غيره كالاسد في الزجل الشجاع لان الاستعارة
 وارب كانت موضوعا بالتأويل لكن الوضع عند الاطلاق لا يفهم
 منه الا الرضع بالتحقيق دون التأويل واحترز بقوله في اصطلاح به
 الخاطب عن المجاز الذي استعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر غير
 اصطلاح به الخاطب كالصلوة اذا استعملها الخاطب بعرف
 الشرع في الدعاء فانها تكون مجازا لكون الدعاء غير ما وضعت

وقال بعض الافاضل ان الحروف
 الزوائد من قبيل المجاز لان حرف
 الجبر مطلقا موضوع الاقضاء
 والحرف الخاص كالباء مثلا
 موضوع للمصاحبة واذا استعملت
 زائدا بكون مجردا عن معنى
 مخصوص وهو الاقضاء
 فمعنى المطلق هو الاطلاق الخاص
 فيكون من قبيل اطلاق الوجه
 واردة اعم قلت هذا الوجه
 ليس تكافؤا لانها تختلف في كل الزوائد
 بل لا يجزى في اللفظ ايضا في مثل
 قولك بجسك درهم لان الحروف
 للباء فيه بل الحق ان الحروف
 الزوائد لا تسمى حقيقة كما لا تسمى
 مجازا كذا حقيقة سعد الدين
 انقضي رحمه الله في التلويح

هي له في اصطلاح الشرع لانها في اصطلاح الشرع انما وضعت
 لئلا يكتسب الخصوصة مع انها موضوعة للدعاء في اصطلاح
 آخر اعني اللغة فاذا عرفت تفصيل التعريف * فاعلم ان لفظ
 المشترك يدخل في التعريف وهو لفظ وضع لمعنيين او اكثر وضعا
 متعددا لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم
 الدلالة على احدهما لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك وكذلك
 يدخل في التعريف لفظ وضع لمعنى بوضع نوعي الذي لا يحتاج
 اللفظ في دلالة عليه الى انضمام قرينة كالثنى والمجموع والمصغر
 والمنسوب وماء الافعال والمستقاة وبالجملة كل ما يكون دلالة
 بامثلية وهو يكون بدوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون
 بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم
 منه بواسطة تعيينه مثل الحكم بان كل اسم في آخره الف او ياء
 مفتوح ما قبلها ونون مكسورة فهو لفرد من مداول ما الحق
 باخره هذه العلامة وكل اسم غير الى نحو رجال ومسلمين ومسلمات
 فهو لجمع من مسميات ذلك الاسم وكل جمع عرف باللام فهو لجمع
 تلك المسميات الى غير ذلك فاعرف واحفظ فانه لازم في كل موضع
 (قوله والحقيقة العقلية الخ) جعل الشارح الحقيقة العقلية من
 صفة الاسناد دون الكلام كما جعله اكثر البيانين لان نسبة الشيء
 الذي يسمى حقيقة الى العقل على هذا لنفسه بلا واسطة وعلى
 جعلها صفة للكلام لاشتماله على ما ينسب الى العقل اعني الاسناد
 يعني ان تسمية الاسناد حقيقة عقلية انما هي باعتبار انه ثابت
 في محله والحاكم بذلك هو العقل دون الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة
 شيء يحصل بقصد المتكلم دون وضع اللفظ فان ضرب مثلا
 لا يصير خبرا عن زيد بوضع اللفظ بل بمن قصد اثبات الضرب
 فعلا له وانما الذي يعود الى الواضع انه لا يثبت الضرب دون الخروج

٧١ اعلم ان الوضع نوعي على
 قسمين قسم يدل اللفظ بسبب هذا
 الوضع على المعنى بلا احتياج الى
 قرينة واللفظ الموضوع بهذا
 الوضع من قسم اللفظ على
 مستوف وقسم يدل اللفظ على
 هذا المعنى مع واسطة قرينة
 واللفظ الموضوع بهذا الوضع
 يكون من قسم المجاز وضع نوعي
 من قال في المجاز قال لا وضع
 وبعض المحققين قال لا وضع
 في المجاز اصلا والعلاقة كافية
 في الانتقال من اللفظ الى المعنى
 المجازي فاحفظه

وفي الزمان الماضي دون المستقبل فالاسناد ينسب الى العقل
 بلا واسطة والكلام ينسب اليه باعتبار ان اسناده منسوب اليه
 * واعلم ان الحقيقة والمجاز سواء كانا عقليين اولغويين لم يحقق
 بينهما الانفصال الحقيقي حتى يلزم من وجود احدهما عدم الآخر
 وعدم احدهما وجود الآخر بل بينهما شبه التضاد فلذلك ثبت
 الواسطة بينهما مثل اللفظ الغير المستعمل في المعنى ونحوه كما بينا
 في الحقيقة والمجاز اللغويين وكلا اسناد الذي لم يكن اسناد الفعل
 او معناه مثل الاسناد في قوله الحيوان جسم والانسان نوع (قوله
 وهي اسناد الفعل الخ) معنى الفعل شامل للمصدر واسم الفاعل
 واسم المفعول وسائر الصفة اختار معنى الفعل دون الصفة لان
 الصفة لا تشمل المصدر اذا الصفة مادل على ذات مبهمة وصفة
 معينة والمصدر عبارة عن الحدث فقط واحترز بقوله اسناد الفعل
 او معناه عن مثل الحيوان جسم لان المسند فيه ليس بفعل ولا معنى
 فعل ولم يدخل في المجاز العقلي بل يكون واسطة بينهما لفظ ما
 عبارة عن شيء والضمير المنفصل راجع الى الفعل او معناه والضمير
 المجرور راجع الى ما هو له عبارة عن الفاعل فيما ينسب له نحو ضرب
 زيد عمرا والمفعول به فيما ينسب له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد
 والمضروبية لعمرو بخلاف نهارة صائم فان الصوم ليس للنهار
 (قوله عند المتكلم متعلق بالظرف اعني له وهذا ليدخل فيه ما
 يطابق الاعتقاد دون الواقع لكن بقي خارجا عنه ما لا يطابق
 الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا فادرجه بقوله في الظاهر وهو
 ايضا متعلق بالظرف المذكور اي الى ما يكون الفعل او معناه له
 عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر الامة ويدرك من ظاهر حاله وذلك
 بان لا ينصب قرينة على انه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه له
 ان معناه قائم به ووصف له وحقه ان يسند اليه سواء كان مخلوقا

لله تعالى او غيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب اولا
كمرض ومات ولا يشترط صحة جهة عاينه والا لخرج ما يكون
المستند فيه مصدرا فقد دخل فيه ما يبط بقى "واضع ولا اعتقاد
كقول المرء من انبت الله لبقل وما يبط بقى الاعتقاد فقط كقول
الجاهل انبت لربيع البقل وما يبط بقى الوقوع فقط كقول الممتزلي
لمن لا يعرف حانه ولمعزلة يخفيها منه خلق الله لافعال كلها
فان اسناد خلق الافعال الى الله اسناد الى ما هو له عند المتكلم
في الظاهر وان لم يكن كذلك في الحقيقة وما لا يبط بقى شيئا منهما
نحو قولك جاء زيد وانت تعلم انه لم يجئ دون المخاطب فهذا
ايضا اسناد الى ما هو له عنده في الظاهر لان الكاذب لا ينصب
قرينة على خلاف ارادته فاحفظ فانه من النفائس كما يند الفحول
(قوله واجاز اللغوى الخ) المجاز في مفعول من جار المكان يجوز
اذا تعداه نقل الى الكلمة المجازة اي متعدية مكانها الاصل
او الكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصل
كذا ذكره الشيخ عبد القاهر وذهب الخطيب الى انه مأخوذ
من قواهم جعلت كذا مجازا الى حاجتى اى طريقا لها على ان معنى
جاز لما كان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه فان قيل كون
المجاز طريقا الى تصور معناه جاز في الحقيقة ايضا فليز ان يسمى
الحقيقة بالمجاز فلما اعتبر التناسب في تسمية شئ باسم يغير اعتبار
المعنى في وصف شئ بشئ كنسمة انسان له حرة باحر ووصفه باحر
فان اعتبار التناسب في التسمية لترجيح الاسم على غيره حال وضعه
المعنى وبيان انه اولى بذلك من غيره وفي الوصف الصحة اطلاقه
ولهذا اشترط بقاء المعنى في الوصف دون التسمية فعند زوال الحرة
لا يصح وصفه باحر حقيقة ويسمى تسميته بذلك فاعتبار
المعنيين في الحقيقة والمجاز ليس الصحة تسميتهما بهما بل لا ووبد

ذلك

ذلك وترجيحه على تسميتهما بغيرهما من الاسماء فلا يصح
في اعتبار تناسب التسمية ان ينتقض لوجود ذلك المعنى في غير
المسمى واعلم ان لفظ المجاز كلفظ الحقيقة يكون من صفات اللفظ
فاما ان يكون باعتبار الموضوع له او باعتبار الاسناد فما يكون
باعتبار الموضوع له اما مفرد وهو يعرف بانه الكلمة المستعملة
في غير ما وضعت له في اصطلاح به الخطاب على وجه يصح
مع قرينة عدم ارادته كما عرفه الشارح واما مركب فيعرف بانه
اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى تشبيها للتبيل المبسطة
في التشبيه وما يكون باعتبار الاسناد يعرف بانه جملة اسند فيها
الفعل او معناه الى غير ما هو فاعل عند المتكلم بملا بسند بين الفعل
وذلك الغير فعلم ان المجاز سواء كان باعتبار الموضوع له او باعتبار
الاسناد من صفات اللفظ وبعض العلماء البيان كالخطيب وغيره
جعل المجاز من صفات الاسناد لعروضه الى الاسناد اولا وبالذات
وعرف بقوله وهو اسناد الفعل له كما عرفه الشارح ثم قيد المجاز
الذى كان باعتبار الموضوع له سواء كان الوضع من حيث اللغة
او من حيث الشرح ومن حيث العرف باللغوى وما يكون باعتبار
الاسناد قيد بالعقل امتياز بينهما ولكونه بحكم العقل وقد دخل
لفظ المجاز بالاشتراك اللفظي والتشابه على المجاز بالزيادة والنقصان
والتعريف المذكورة انما هو للمجاز الذى هو صفة اللفظ باعتبار
استعماله في المعنى لا للمجاز بالزيادة والنقصان الذى هو صفة
الاعراب او صفة اللفظ باعتبار تغير حكم اعرابه ولذلك يقال المجاز
الحذقي او المجاز في الاعراب (قوله هو الكلمة المستعملة صفة للكلمة
وفي غير ما وضعت متعلق بالمستعملة وفي اصطلاح به الخطاب
متعلق بوضعت لا بالمستعملة كما عرفت محذوره وعلى وجه يصح
متعلق بالمستعملة ومع قرينة متعلق بوضع ارادته راجع الى

ما وضعت فاحترز بالمستعملة عما لم يستعمل فان الكلمة قبل الاستعمال
لا تسمى مجازا كما لا تسمى حقيقة وبقوله في غير ما وضعت له
عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا او غيرهما وقوله في اصطلاح به
التخاطب ليس يدخل في التعريف المجاز المستعمل فيما وضع له
في اصطلاح آخر كلفظ الصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف
الشرع في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له في الجملة
فليس يستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذي به وقع التخاطب
اعني اصطلاح الشرع وكذا اذا استعملها المخاطب بعرف اللغة
في الاركان المخصوصة مجازا قوله على وجه يصح معناه مع علاقة
بين الموضوع له والمعنى المجازي الذي استعمل فيه اللفظ لان
الاستعمال على وجه الصحة بان يكون اللفظ المستعمل دالا
على المعنى المراد ودلالة اللفظ على المعنى اما بسبب وضع انواضع
او بسبب وجود العلاقة التي هو عبارة عن اتصال المعنى
الموضوع له بالمعنى المستعمل فيه الذي بسببه ينتقل الذهن
من الملزوم الى اللازم فاذا استعمل اللفظ في غير ما وضع له
يمنع السبب الاول فتعين السبب الثاني فيخرج بهذا القيد اللفظ
من التعريف كما تقول خذ هذا الفرس مشيرا الى كلب لان هذا
الاستعمال ليس على وجه يصح لعدم العلاقة واحترز بقوله مع
قرينة عدم ارادته عن الكناية لان الكناية مستعملة في غير ما
وضعت له مع جواز ارادته فاللفظ المستعمل في غير ما وضع له قد يكون
مجازا وقد يكون كناية وقد يكون غلطا وقد يكون منقولا والمنقول
منه ما غالب في معنى مجازي للموضوع الاول حتى هجر الاول وهو
في اللغة حقيقة في المعنى الاول مجاز في الثاني وفي الاصطلاح
المنقول فيه بالعكس كلفظ الصلوة المنقول من الدعاء الى الاركان
المخصوصة المستعملة على الدعاء فانه في اللغة حقيقة في الدعاء مجاز

في الاركان المخصوصة وفي الشرع بالعكس (قوله كلفظ الرمي والبدر
في رمي بدره) اشار بهذا التمثيل الى ان العلاقة المشار اليه بقوله
على وجه يصح قد تكون مشابهة وقد تكون غير مشابهة فان كان
العلاقة مشابهة يسمى هذا المجاز استعارة وان كانت غير مشابهة
يسمى مجازا مرسل بمعنى المشابهة كون المعنى الحقيقي والمعنى المجازي
مشتركان في وصف له فزيد اختصاص المشبه به كاسد في مثل
قوانا رأيت اسدا يرمى وهي لا يتوقف على كون افرادها مسموعة
ومنقولة من العرب الموثوق العربية فكل صفة مشتركة بينهما
من يدا اختصاص المشبه به يصح ان تكون علاقة بل هي والعلاقة
الغير المشابهة تتوقف على كون نوعها مسموعا ومنقولا فلذا كان
المعتبر نوعه لا افرادها تتوقف على السمع والعلاقة المسموعة
نوعها يرتقي بمقدور نوعها الى خمسة وعشرين على ما ذكره القوم
كالكون والاول والمقابلة والجزئية والحلول والسببية والشرطية
والمجاورة وغير ذلك فاعلم ان في رمي بدر استعارتان احدهما قرينة
الاخرى معناه الحقيقي فنظر الحبيب شبه الحبيب بالبدر في حسن
الطلعة وعبر عن الحبيب بالبدر استعارة مصرية اصلية والرمي
قرينتها وكذلك شبه نظر الحبيب بالرمي في كونه مصيبا ومؤثرا
في المرمى والمنظور وعبر عن النظر بالرمي استعارة مصرية تبعية
وبالرقرينتها تأمل (قوله ويقال له المجاز في الطرف اه) اي طرف
الاسناد سواء كان في الفعل والفاعل او في الخبر والمبتدأ ويعلم
منه ان الحقيقة اللغوية كذلك يقال لها الحقيقة في الطرف
(قوله المجاز العقلي اسناد الفعل او معناه) اي ملابس متعلق بالاسناد
وله متعلق بالملابس وضميره راجع الى الفعل او معناه وغير ما هو له
صفة للملابس والضمير المنفصل راجع الى الفعل او معناه والضمير
المجروح راجع الى ما الموضوع له اسناد الفعل او معناه الى ملابس

للفعل او معناه غير الملبس الذي ذلك الفعل او معناه له يعني
غير الفاعل في ما بني للفاعل وغير المفعول في ما بني للمفعول والتقييد
بقريضة صارفة لازم لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء القريضة
هو الحقيقة فاعلم ان الملبسة بمعنى التعلق فلا فعل ولا يسات شئ
يلابس الفاعل من جهة صدوره وقيامه به ويلابس المفعول من
جهة وقوعه عليه ويلابس المصدر من جهة تقريره ونوعه
وعده ويلابس الزمان والمكان من جهة وقوعه فيهما والسبب
من جهة صدوره او وقوعه لاجله فاستاده الى الفاعل اذا كان
مبنيا له واستاده الى المفعول اذا كان مبنيا له حقيقة مثل ضرب زيد
عمرا وضرب عمرو واستاده الى غير الفاعل في المبنى للفاعل والى
غير المفعول في المبنى للمفعول مجاز مثل عيشة راضية وسيل مفعم وجد
جده ونهاره صائم ونهر جار وبني الامير المدينة فان قيل هذا
التعريف انه لا يشمل على المجاز العقلي الذي يكون باعتبار النسبة
الاضافية مثل مكر الليل وجرى النهار ولا على المجاز العقلي الذي
يكون باعتبار النسبة الابقاعية مثل اجريت النهر فانا نعلم
ان المجاز العقلي اعم من ان يكون في النسبة الاستنادية او غيرها
فكذلك ان اسناد الفعل الى غير ما هو حقه ان يستند اليه مجاز فكذا
ابقاعه على غير ما حقه ان يقع عليه وازافة المضاف الى غير ما
هو حقه ان يضاف اليه لانه جاز موضعه الاصلى لكن هذا التعريف
تعريف للمجاز العقلي في الاستناد خاصة او لمطابقه باعتبار
ان يحول الاستناد المذكور في التعريف اعم من ان يدل عليه الكلام
بصريه او يكون مستلزما له كما في المثال المذكور مثلا جرى
النهار مستلزما للقول النهار جار ومكر الليل مستلزما للقول الليل
ما كر واجريت النهر مستلزما للقول النهار مجرى وغير ذلك
تدبر فان هذا البحث نفيس كذا حقه العلامة التفات الى رحمه الله

(قوله)

(قوله كالا ستاد في احدى الارض شباب الزمان آه) هذا اذا صدر من
الموحد يكون الشباب غير ما هو له الاحياء عند اعتقاده لكن يكون
مبنيا للاحياء فالاستاد يكون مجزا واما ان صدر من الدهري يكون
ما هو له الاحياء عند اعتقاده فيكون الاستاد حقيقة والطر فان
في هذا المثال مجازيان ايضا لان المراد باحياء الارض تجميع القوى
النامية فيها واخذات تضاريتها بانواع النبات والاحياء في الحقيقة
اعطاء الحياة وهي صفة تقتضي الحس والحركة الارادية وتفتقر
الى البدن والروح وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قريتها النامية
وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان يكون حرارته
الغريزية قوية مشتعلة فان قيل اذا دخل النفي على مثل هذا الاستاد
المجازي ينقلب الاستاد المجازي الى استاد الحقيقي فلا يصح تعريفه
هما طردا وعكسا لانه يحكون الاستاد الاحياء المنفية فيكون
شباب الزمان ما هو له قلبت النفي فرع الاثبات لا يعتبر في الاستاد
بل يعتبر الاثبات فان كان الاستاد الى ما هو له في الاثبات يكون
في النفي كذلك مثلا الاستاد في ضرب زيد حقيقي سواء كان مثبتا
او منقيا وكذلك في احدى الارض شباب الزمان مجازي سواء كان
مثبتا او منقيا (قوله ويسمى ايضا مجازا حكما آه) ان الحكم والاثبات
والاستاد ههنا كلهم عبارة عن ايقاع النسبة وهذا المجاز صفة
الابقاع فتسميته مجازا حكما من قبيل نسبة الصفة الى الموصوف
واما الواقع في النسبة الاضافية والتعليقية فراجع الى المجاز
في الاستناد او لكون الاستاد اصلا وكثيرا وتسميته مجازا
في الاثبات من قبيل ظرفية الموصوف او صفة لكونه محلا واما
الواقع في النفي فرع الواقع في الاثبات ويعتبر في المجاز الاثبات
دون النفي وتسميته استادا مجازيا من قبيل نسبة الموصوف الى الصفة
والباقي راجع الى الاستاد وهذا البيان يرجع التسمية بهذه الاسامي

فان قيل كون الاستاد مجازا عن
الابقاع في استناد الفعل لليس بظاهر
في استناد معنى الفعل مع فاعله مركب
لان معنى الفعل فلا ايقاع فيه قلنا
ليس مجازا بناء على الاغلب ولان
التسمية بناء على الاستاد الاستناد
المتبادر من الاستاد الاستناد
الاصلي فالطريق في الاستناد في
التسمية

يعني استناد معنى الفعل الى ليس
بمعنى الابقاع

دون غيرهما فافهم (قوله وهذه اربعة اصناف آه) هذا تقسيم المجاز
العقلي باعتبار الطرفين اذ التقسيم للطرفين اولا وبالنسبة
وبالاسناد ثانيا وبالعرض وفيه تنبيه على ان الاسناد المجازي لا يخرج
طرفه عما هو عليه بل حاله كحال سائر الالفاظ المستعملة في انه
اما حقيقة او مجاز وزالة لما عسى يستبعد من اجتماع مجازين
او حقيقة ومجاز في كلام واحد وان كانا مختلفين وانحصار
الاقسام في الاربعة كما ذكره المصنف لان الطرفين اما
ان يكونا مفردين او مركبين او مختلفين لاسبيل الى الثاني والثالث
لان المصنف اخذ في التعريف اسناد الفعل او معناه فيكون المسند
مفردا البتة وكذا المسند اليه لان الفاعل يكون مفردا او في حكم
المفرد والجملة من حيث هي جملة لا تكون فاعلا فتعين ان يكون
الطرفان مفردين وذلك اما ان يكون حقيقيين او مجازين او مختلفين
واما احتمال كونهما كنايةين فلا لان الكناية داخل في الحقيقة
كما هو مذهب المحققين فان كانا حقيقيين فهو صنف واحد
وان كانا مجازين فهو صنف ثان وان كانا مختلفين فهو صنفان
الاول حقيقة في المسند ومجاز في المسند اليه والثاني بالعكس
فيتنحصر في اربعة اصناف ومن هذا يعلم ان الحقيقة العقلية
كالمجاز العقلي ينقسم باعتبار الاطراف الى اربعة اقسام وبيان
الامثلة المذكورة ظاهر فتفطن (قوله وقد يطلق المجاز آه) عطف
على قوله والمجاز العقلي او على قوله ان كلا من الحقيقة والمجاز
فيكون مما يجب ان يعلم وجه كونه مما يجب لما اتصف الوظائف
بالحقيقة والمجاز مال الذهن من المجاز الى المجاز بالزيادة وبالانقصان
ولانه اتصف بالمنع خاصة بالمجاز الحذف في حاجته الى البيان
فكان مما يجب فلا يرد ما قيل من انه من قبيل الاستطراد وليس
مما يجب ان يعلم واجاب البعض ان استطراده باعتبار المجاز بالزيادة
لانه ليس محتاجا اليه واما باعتبار المجاز بالحذف فمحتاج اليه انتهى

ونحن

ونحن نقول بكلا الاعتبارين محتاج اليه لان بيانه للبيان عن زان
الاقسام عند الاتصاف بالمجاز فكان محتاجا اليه بالاعتبارين
فكذلك المطلق اذا كان محتاجا اليه باعتبار قسمه الواحد فلا بد
من ان يبين باطلاقة اشمال الاقسام ليحصل تميرا تاما * واعلم انه
اختلف في هذا المجاز هل من صفة اللفظ او من صفة الاعراب
ذهب البعض الى انه من اوصاف اللفظ لان الكلمة كما توصف
بالمجاز لنقلها عن معناها الاصلى كذلك توصف به ايضا لنقلها
عن اعرابها الى غيره وقال المجاز قديم يطلق على كلمة تغير حكم
اعرابها بحذف لفظ او زيادة لفظ وذهب صاحب المفتاح بناء
على ظاهر كلامه الى ان المرصوف بهذا النوع من المجاز هو
الاعراب لنقلها عن محله الاصلى كالتصنيف في القرية في قوله تعالى
* واسئل القرية * لان النصيب محله الاصلى لفظ لا محل المحذوف
ثم نقل الى القرية واعترض عليه العلامة التفتازاني ان هذا النقل
ظاهر في المجاز الحذف وليس يتمحقق في المجاز بالزيادة في قوله تعالى
* ليس كمثله شيء * كما لا يخفى فالحق من اوصاف الكلمة فلذا
اختار السارح القول الاول فيكون لفظ المجاز من قبيل الالفاظ
المشتركة او يكون اطلاقه على هذا النوع على سبيل المجاز
بملافة المشابهة (قوله في قوله تعالى واسئل القرية) الجزم
بان المقصود سؤال اهل القرية وان كان الله تعالى قادرا على
انطاق الجدران ايضا قال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف
ههنا لا يرجع الى غرض المتكلم حتى او وقع في غير هذا المقام
لم يقطع بالحذف لجواز ان يكون كلام رجل قد مر بقربة قد خربت
وهلاك اهلها فاراد ان يقول لمصاحبه واعظا ومذكرا اول نفسه
متعظا ومعتبرا سل القرية عن اهلها وقل لها ما صنعوا كما يقال
سل الارض من شق انهارك وغرس اشجارك فالحكم الاصلى

للقرية هو الجر تغير الى النصب بسبب حذف المضاعف ويمكن
ان يقال ان مثل هذا الكلام يحتمل ان يكون مجازا في الاسناد اسند
الفعل الى ملابس غير ما هو له وهو المحل وما هو له الفعل هو الامل
وان يكون مجازا من سلا في القرية بعلاقة الحالية والمحلية لكن
علماء الاصول لماذكروا ان المجاز بالنقصان والمجاز بالزيادة غير
المجاز المتعارف فتبعوا النجوم لهم وذهبوا اترهم (قوله وقوله تعالى
ابس كمثل شئ الخ) لان اصله لبس مثله شئ فالحكم الاصل
لمثله النصب لانه خبر لبس وقد تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف
وذلك لان المنصود نفي ان يكون شئ مثله تعالى لان نفي ان يكون
شئ مثل مثله والاحسن ان لا يجعل الكاف زائدة وبين انها الفاعلة
وهي ان يجعل من قبيل الكناية فكان نفي شئ مثله تعالى كدعوى
بأنينة ووجه الكناية انه نفي للشئ بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم
نفي المزموم كما يقال لبس لاخ زيد اخ فاخوزيد مزموم والاخ
لازمه لانه لا بد لاخ زيد من اخ هو زيد فنفي هذا اللازم والمراد
نفي ملازمه أي لبس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لتلك الاخ
اخ هو زيد وكذا نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله
تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود
(قوله ويقال له المجاز في الحذف والمجاز في الاعراب الخ) يعني
يسمى بهذين الاسمين لان هذا المجاز حصل بسبب الحذف
او بسبب الاعراب فيرجع هذه المناصب بتسميته بهذين الاسمين
دون غيرهما وكذلك يسمى بالمجاز بالزيادة والمجاز بالنقصان
هذه التسمية لبست مخصوصة بمذهب دون مذهب فلا يرد ما
قيل من انه هذه العبارة لبست بخال عن الاضطراب (قوله رأى
صاحب المفتاح آه) اعلم ان صاحب المفتاح قال ورأى في هذا
النوع ان يعد ملحقا بالمجاز وشبهها به لا شترأ كهما في التعدي

عن الاصل الى غير الاصل لان يعد مجازا ولهذا لم اذكر الحد شامل
له لكن العجدة في ذلك على السلف واعتراض عليه انه ان اراد
بعده من المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع له في ذلك سواء كان
على سبيل المجاز او الاشتراك وان اراد انهم جعلوا من اقسام المجاز
اللغوي المقابل للحقيقة المفسرة بتفسير يتناول غيره فابس كذلك
لاتفاق السلف على وجوب كون المجاز مستعملا في غير ما وضع له
مع اختلاف عباراتهم في تعريفاته كما في التعريف الذي نقله
السكاكي عنهم وهو كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له في وضع
واحد للملاحظة بين لثاني والاول فظاهر انه لا يتناول هذا النوع
من المجاز لانه مستعمل في معناه الاصل والادخل في تعريف
السكاكي ايضا واما تسميتهم المجاز الى هذا النوع وغيره فعساه
انه يطلق عليها كما يقال المستثنى متصل ومنقطع يعني ان المزداد
بالمجاز ما يطلق عليه المجاز كما في قولهم المستثنى متصل ومنقطع
ما يطلق عليه لفظ المستثنى متصل ومنقطع * فاعلم ان وجه
التأمل اشارة الى اعتراض على ما قاله صاحب المفتاح ويحتمل
ان يكون وجه التأمل الاعتراض على تعريف المجاز بالزيادة
او بالنقصان والجواب تقرير السؤال مثل ان زيدا قائم وسمرت
يوم الجمعة يدخلان في التعريف لان نصب زيدا كان بزيادة وقبل
الزيادة كان مرفوعا وكذلك اليوم قبل الحذف كان مجرورا
وبعده منصوبا مع انهما لبسا من هذا النوع من المجاز وتقرير
الجواب ان التغير في هذا النوع يكون باعتبار اللفظ والمعنى معا
وسبب الحذف او الزيادة وفي مادة القرض لبس التفسير كذلك
بل كلاهما باق على المعنى الحقيقي لكن التغير في الاعراب وفيه
تأمل ان اردت الاطلاع فارجم الى المطولات (قوله والنسبة بين
الاقسام الخ) اعلم اولا ان النسبة اما ان تكون بين المفردين واما

ان تكون بين القسيتين وما تكون بين المفردين تكون باعتبار الحمل
والصدق او باعتبار التحقق وما تكون بين القسيتين تكون باعتبار
التحقق فقط فالنسبة بين الشئيين على اربعة اقسام المساوي
والتباين والعموم والخصوص المطلق والعموم والخصوص
من وجه لان الشئيين اما ان يتصادقا كل واحد منهما على كل
ما صدق عليه الاخر اولا ان كان الاول فهما متساويان كالانسان
والناطق وان كان الثاني اما ان لا يصدق شئ منهما على شئ
فما يصدق عليه الاخر اولا ان كان الاول فهما متباينان كالانسان
والفرس وان كان الثاني اما ان يصدق احدهما على كل ما صدق
الاخر بدون العكس واما ان يصدق كل واحد منهما على بعض
ما يصدق عليه الاخر فقط ان كان الاول فهما بينهما عموم
وخصوص مطلق كالحيوان والانسان وان كان الثاني فهما بينهما
عموم وخصوص من وجه كالحيوان والابيض وقس عليه حال
النسبة باعتبار التحقق سواء كان في المفردين او القسيتين فلم
ان مرجح المتساويين صدق سالتين كليتين من الطرفين و مرجح
عموم وخصوص مطلق صدق الموجبة الكلية من طرف وصدق
رفع الابطال الكلي من طرف آخر و مرجح ما بينهما عموم وخصوص
من وجه صدق الموجبتين الجزئيتين والسالتين الجزئيتين من كل
واحد من الطرفين (قوله يصور على ستة اوجه) لان الاقسام اربعة
الحقيقة اللغوية والحقيقة العقلية والمجاز اللغوي والمجاز العقلي
اذا قيس الاول الى الثلاثة الباقية فيحصل ثلثة اوجه واذا قيس الثاني
الى الاثنين الباقيين فيحصل وجهان اثنان واذا قيس الثالث
الى الرابع فيحصل وجه واحد فيكون المجموع ستة كل منهما تبين
كلى بحسب الحمل لعدم صدق كل واحد منهما على الاخر بحسب

المفهوم والذات في صدق سالتين كليتين من كل الطرفين (قوله
واما بحسب التحقق آه) يعني بحسب الثبوت والوجود في صدق
بينهما سالتان جزئيتان وموجبان جزئيتان فلا بد في هذه النسبة
ثلاث مواد مادة يجمع الطرفان فيها ومادة يفترق احدهما من
الاخر ومادة يفترق الاخر من احدهما ولم يكن بين الثاني والرابع اي
الحقيقة العقلية والمجاز العقلي عموم وخصوص من وجه بل بينهما
تبين كلى لان محلهما النسبة والنسبة الواحدة لا يتصف في حالة
واحدة بالحقيقة والمجاز والالزم اجتماع النقيضين وهو محال
وفي الخمسة الباقية فهما عموم وخصوص من وجه الاول بين
حقيقة لغوية وحقيقة عقلية مادة الاجتماع نحو انبت الله البقل
ومادة الافتراق الحقيقة اللغوية عن الحقيقة العقلية نحو انبت
الربيع البقل صادرا عن الموحدين ومادة افتراق الحقيقة العقلية
عن الحقيقة اللغوية نحو انبت الربيع البقل صادرا
عن غير الموحدين والثاني بين الحقيقة اللغوية والمجاز اللغوي ومادة
الاجتماع نحو انبت البقل شباب الزمان ومادة افتراق الحقيقة
اللغوية عن المجاز اللغوي نحو انبت الربيع البقل ومادة افتراق
المجاز اللغوي عن الحقيقة اللغوية نحو انبت الربيع البقل شباب الزمان
والثالث بين الحقيقة اللغوية والمجاز العقلي ومادة الاجتماع نحو انبت
الربيع البقل صادرا عن الموحدين ومادة افتراق الحقيقة اللغوية عن
المجاز العقلي نحو انبت الربيع البقل صادرا عن غير الموحدين ومادة
افتراق المجاز العقلي عن الحقيقة اللغوية نحو انبت الربيع البقل
الزمان صادرا عن الموحدين والرابع بين الحقيقة العقلية والمجاز
اللغوي ومادة الاجتماع نحو انبت الربيع البقل شباب الزمان صادرا
عن غير الموحدين ومادة افتراق الحقيقة العقلية عن المجاز
اللغوي نحو انبت الربيع البقل صادرا عن غير الموحدين ومادة

ولا يقال اجتماع الحقيقة العقلية والمجاز اللغوي ليس اجتماعا
والنقيضين لان بينهما سبب تقابل
العدد والمكانة كما في اجتماع
النقيضين يلزم باعتبار استناد اليه
ان يلزم ح ان يكون ما هو له وجه
ما هو له وهما نقيضان بمعنى
تعيض كل شئ رفعه على ان شبه
الانتهال مانع الاجتماع كذلك

افتراق المجاز اللغوي نحو احب الارض شباب الزمان صادرا
عن غير الموحدين والخامس بين المجاز اللغوي والمجاز العقلي ومادة
الاجتماع نحو احب الارض شباب الزمان صادرا عن الموحدين
ومادة افتراق المجاز اللغوي عن المجاز العقلي نحو احب الارض
شباب الزمان صادرا عن غير الموحدين ومادة افتراق المجاز العقلي
عن المجاز اللغوي نحو ائدت الربيع البقل صادرا عن الموحدين
فاحفظ (قوله هذا اذا اعتبر مواد التحقق بالكلام الخ) اشارة
الى دفع توهم ان الاجتماع والافتراق انما يعتبر بالنسبة الى مادة
واحدة وفي المذكور لم يكن كذلك بل بعضهم وقع في الكلمة
وبعضهم في النسبة والكلمة الاخرى فدفعه ان المادة واحدة
بأوحدة الاعتبارية وهو الكلام وان كان في نفسه متعددا وان
اعتبر وحدة المادة في نفس الامر فالحال كما سيأتي (قوله واما اذا
اعتبرت في الاول والثالث الخ) كون النسبة بين الحقيقة اللغوية
والمجاز اللغوي وبين الحقيقة العقلية والمجاز العقلي تباينا كلياً
لان بين مفهومى الاولين وكذا بين مفهومى الثانيين شبه تقابل
العدم والملكة والمتقابلان لا يجتمعان في محل واحد في زمان واحد
من جهة واحدة فيصدق من الطرفين سالبتان كلياتان فيتحقق
التباين الكلى وفي لاربعة الباقية لا يكون بينهما تقابل ولا مساواة
فيها فيتحقق صدق الجزئيتين سالبتين كالتساوي وجبتين ومثال
مادة الاجتماع والافتراق يظهر من الامثلة السابقة التي ينسأها
انفا فتدبر (قوله فالمنع حقيقة لغوية واسناده آه) لان المنع طلب
الدليل على مقدمة الدليل فيكون مستعملاً فيما وضع له ويكون
اسناده الى ماهوله وهو الصغرى التي من مقدمات الدليل فيكون
المنع حقيقة والاسناد حقيقة عقلية واعتراض عليه بعض بان
حاصل قولك صغرى دليلك ثم هذا طلب الدليل على المقدمة

المعينة يعني ان المقدمة المعينة مأخوذة في ماضية المنع واذا نسب
الى الصغرى يكون تكراراً فيحمل على التجريد في نسبة المنع الى
الصغرى فيكون المنع مجازاً من قبيل ذكر الكل واردة الجزء واجاب
عنه بانه من باب وضع المظهر موضع المضمير فالاصل طلب
الدليل عليها راجاب عنده البعض الاخر بان المنع بمعنى الرد تنتهي
ونحن نقول كلا الجوابين صادران من غير فكر وروية لان الجواب
الاول لا يدفع الاعتراض لانه يلزم المحذور سواء كان ضميراً او ظاهراً
والجواب الثاني مخالف بداهة افرض الش وسوقه لان غرضه
بيان المنع المصطلح باعتبار الحقيقة والمجاز لا بيان المنع اللغوي
بمعنى الرد والجواب الحق ان المقدمة المعينة المأخوذة في تعريف
المنع مطلقاً يحتمل على كل مقدمة من الدليل والاستعمال يكون
البتة في مقدمة معينة مخصوصة فلا يكون تجريراً او مجازاً ولو كان
مثل هذا مجازاً لزم ان يكون كل فعل موضوع لنسبة فاعل ما في
الاستعمال في فاعل مخصوص مجازاً مع انه لا قائل به ويمكن ان يجاب
بان الغرض بيان كون الوظائف الثلاثة حقيقة ومجازاً باعتبار
المورد مثلاً مورد المنع مقدمة الدليل ومورد النقض الدليل ومورد
المعارضة المدعى سواء كان مجازاً او حقيقة من سائر الجهات اولا
فلا ورود لهذا الاعتراض (قوله واراد من المدعى دليله او مقدمة
دليله لعل فذاه) تعميم الارادة من الدليل والمقدمة بناء على المذهبين
اذا البعض يجوز المنع على نفس الدليل على طريق الحقيقة وبعضهم
لم يجوز كما سيأتى فلا محذور لكون المنع حقيقة لغوية والعلاقة
بين الدليل والمدعى العقلية بينه وبين المقدمة السببية فافهم
(قوله واسناده الى المدعى مجاز عقلي آه) اعترض عليه سجعاً في زاده
رحمه الله بان هذا خبط منه لانه ان اريد بالمدعى مقدمة لعلاقة
يكون المدعى مجازاً لغوياً فيكون اسناد المنع اليه حقيقة عقلية لان

المقدمة التي يراد من لفظ المدعى محل الفعل المنع يعني المنوعة
ويكون الاطراف مجازا لغويا وهو لا ينافي كون الاسناد حقيقة
عقلية واجاب عنه البعض بان قول الشارح اراد من المدعى دليله
او مقدمة دليله اي اراد من منع المدعى منع دليله او منع مقدمة دليله
يعني اراد هذا الحكم كما هو شأن المجاز العقلي وبهذا اوضح صحة كون
الاسناد مجازا عقليا مع كون المنع حقيقة لعدم ارادة الدليل والمقدمة
من المدعى انتهى وانا اقول هذا الجواب لا يساعده عبارة الشارح
لانه قال اراد العلاقة والارادة بالعلاقة يكون مجازا البتة فيكون لفظ
المدعى مجازا منه المقدمة او الدليل وكذلك اذا اريد من منع
المدعى منع المقدمة باعتبار الرجوع لاعتبار المجاز في لفظ المدعى
يكون المنع مجازا لغويا لوروده على المدعى واعتبار الرجوع
اعتبار محض لاعبرة له في مجازية اللفظ وحقيقته بل الجواب عن
هذا الاعتراض ان المجاز اللغوي محتاج الى القرينة المانعة عن
ارادة المعنى الحقيقي على طريق الجزئية على مذهب علماء البيان
لكونها مأخوذا في تعريفه وعلى طريق الشرطية على مذهب
علماء الاصول لكونها غير مأخوذة في تعريفه بل جعلوها شرطالة
حيث عرفوا المجاز بانه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة
بدون اخذ القرينة المانعة وعلى كلا المذهبين لا بد من قرينة
مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي ولو لم يوجد القرينة المانعة لم يكن
المعنى المجازي ظاهرا ولو وجد العلاقة فلما اخذ في تعريف الحقيقة
العقلية قيد عند المتكلم في الظاهر واخذ في تعريف المجاز
العقلي بقرينة صارفة عما هو له الى ذلك الملايس لم يصدق
تعريف الحقيقة العقلية فيما نحن فيه الى اسناد المنع الى المدعى
بل يصدق تعريف المجاز العقلي لانه لم ينصب قرينة مانعة
بل وجد العلاقة فقط فيكون المدعى المراد منه المقدمة غير ماهوله

عند المتكلم في الظاهر ولو كان في نفسه ماهوله فكان المنع حقيقة
لغوية واسناده مجازا عقليا لصدق تعريفها بالحقيقة العقلية لعدم
صدق تعريفه فقطن فكن من الشاكرين (قوله واذا قال هذا
وقدر فوق المدعى آه) قيل ان الاسناد في صورة الارادة والتقدير
لبس الا الى المدعى في الظاهر وفي الحقيقة لبس الا الى ماهوله
فالفرق بين الصورتين بان الاسناد في الاولى مجاز عقلي وفي الثانية
حقيقة عقلية لبس بصواب انتهى اقول فرق بينهما لان في الاولى
لم ينصب قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي فلا يكون الاسناد
الى ماهوله في الظاهر وفي الثانية قدرا المضاعف والتقدير كالمذكور
ولا يحتاج الى قرينة مانعة فيكون الاسناد في الظاهر الى ماهوله
فيكون حقيقة عقلية (قوله ومجاز في الحذف آه) قيل ان عطف
على حقيقة عقلية يلزم ان يكون الاسناد مجازا في الحذف وان
عطف على حقيقة لغوية يلزم ان يكون المنع مجازا في الحذف واللوازم
بط لكون المجاز في الحذف من صفات الكلمة وهي ح لفظ المدعى
لا المنع ولا الاسناد انتهى قلنا ان المقام منشأ سؤال كانه يتوهم
ان يقال هل فيه مجاز ام لا فاجيب مجاز في الحذف فيكون مجاز مبتدأ
محذوف خبره بقرينة السؤال كما يقال هل في الدار رجل ام لا
والجواب رجل فيكون كلاما ابتدائيا او عطف على جملة فالمنع
فلا محذور (قوله وان منع المدعى الغير المدلل آه) كور المنع مجازا
لغويا لكونه مستعملا في طلب الدليل فقط وهو جزء معناه الحقيقي
وكون اسناده حقيقة عقلية لانه المنع اذا كان بمعنى طلب البيان كان
المدعى ماهوله المنع فيكون اسناده الى المدعى اسناد معنى الفعل الى
ماهوله عند المتكلم في الظاهر فيكون حقيقة عقلية (قوله لا يتعلق
المواحدة بمنقول آه) عطف على قوله واما المعارضة التحقيقية آه
امان قيل عطف الفضة على الفضة وهي عطف جبل متعددة

٦ اذا المعنى على الوجه الاول وفيه
مجاز في الحذف والاعراب وعلى
الوجه الثاني والمدعى مجاز
في الحذف والاعراب

على جمل متعددة لمناسبة بين الحاصلين او الخلاصتين وههنا
 لمناسبة كليهما تفصيل لجواب محمول لسؤال مقرر ناش من بيان
 النقل والمدعى والنوطة المجازية كانه سئل كيف الوظائف
 الحقيقة هل يتوجه ام لا وكيف المنقول هل يتوجه عليه المؤاخذه
 ام لا فاجاب هكذا او من عطف الجملة على الجملة من غير اعتبار
 قصة على قصة المناسبة المسند اليهما والمسندين لان المسند اليه
 في المعطوف عليه الوظائف الحقيقة المذكورة وفي المعطوف
 المؤاخذه الشاملة للوظائف الحقيقة والمجازية فيكون الاول
 اخص والثاني اعم والجامع بينهما اما اتحاد في التصور على قول
 وما التضايف لان الاعم جزء لاخص والجزء علة والكل معلول
 فينتهما التضايف فهما من الجامع العقلي والمسندان فتحدان
 في التصور كما لا يخفى قوله اصلا متعلق بلا يتعلق تعلقا نحويا وقيد
 لانفي لانفي والالكان القضية رفعا للايجاب الكلي فلا يليق المقام
 وهو يكون تنورا للسلب الكلي والكلية باعتبار افراد الموضوع
 والموضوع هو المؤاخذه فيفيد عموم السلب لافراد المؤاخذه فتح
 يتعلق الاصل بالمؤاخذه بالتعلق المعنوي ومن هذا علم ان المراد
 من التعلق في الشرح التعلق المعنوي لا التعلق النحوي وهذا
 ظاهر لان الكلية والجزئية باعتبار الموضوع وقد يكون باعتبار
 القيد وهو ههنا المنقول وح يكون لعموم السلب لافراد المنقول
 كما بينه الشارح لكن الاول ظاهر وكثير ولذا قدم الاول واعترض
 عليه ان كان متعلقا بالاول يكون القيد وهو المنقول مبهما فيحتمل
 ان يكون بعض المنقول يتعلق به المؤاخذه وان كان متعلقا بالثاني
 يحتمل ان يكون بعض المؤاخذه يتعلق بمنقول كلاهما غير مرضي
 ومناق لما نقل عنه المصنف من ان قيد اصلا لدفع زعم البعض
 من ان المنقول يمنع جوازا فلما يمكن الجواب باختبار كل من الشقين

ودفع المحذور بان النكرة الواقعة في حيز النفي تفيد العموم وان كان
 الاصل متعلقا بايهما يكون الاخر نكرة منفية في حيز النفي فيفيد
 عموم السلب باعتبار افراد المؤاخذه وباعتبار افراد المنقول قطعا
 * واعلم ان المراد من الوقوع في حيز النفي ما يدخل على النكرة
 النفي سواء ولي النكرة اولا بان ينسحب عليها حكم النفي قبلزمها
 العموم ضرورة ان انتفاء فرد منهم لا يكون الا بانتفاء جميع الافراد
 وقد يقصد بالنكرة الواحد بصفة الوحدة فيرجع النفي الى الوصف
 فلا تم مثل ما في الدار رجل بل رجلان اما اذا كانت مع من ظاهرة
 او مقدرة كما في ما من رجل او لرجل في الدار فهو للعموم قطعا
 فان قيل النكرة المنفية لم يكن عاما بوضع اولم يوضع للكثير
 بل وضع على ماهية مع وحدة ما قلنا الوضع اعم من الشخصي
 والنوعي وقد ثبت من استعمالهم النكرة المنفية ان الحكم منفي عن
 الكثير الغير المحصور واللفظ مستغرق لكل فرد في حكم النفي بمعنى
 عموم النفي عن الاحاد في المفرد ومن المجموع في الجمع لانفي العموم
 وهذا معنى الوضع النوعي تأمل (قوله يعني لامناقضة آه) بيان
 لعموم السلب في المؤاخذه على تقدير تعلق الاصل بالمؤاخذه
 فيكون قيد مجازية او حقيقة انهم من المجاز اللغوي والمجاز العقلي
 والحدفي وكذا قوله لا نقضا ولا معارضة اعم من المجاز الشامل
 اللغوي والعقلي والحدفي لكن لظهوره صرح البعض واحال
 البعض الى ظهور الفهم فلا يرد الوهميات الصرفة من البعض
 واعادة العاطفة في كلا المعطوفين للإشارة للسلب الكلي وكذا
 في كل موضع (قوله لانه محكي لا التزام فيه بنسبة خبرية او تقييدية
 آه) متعلق بلا يتعلق ودليل عليه وقوله لا التزام فيه احتراز
 عن المنقول المترم صحنه فانه يتوجه عليه المؤاخذه والتقييد
 بنسبة خبرية وتقييدية لان المنقول الذي هو المحكي لا يحتمل

غيرهما هي: سالان الانشائيات الحكيمية والمفردات المنقولة لعدم
جريان الوظائف فيهما خصص فيما تقدم في قوله ان كنت ناقلا
او مدعي الخبرية والتقييدية ليتناول القضية والتعريف والتقسيم
فقط فالتقييدية لان الواقع فلا يرد ما توهمه البعض وقيل ان التقييد
بالتقييدية يستلزم ان التزام الناقل النسبة التقييدية يتوجه عليه
كل المواخذة مع انه ليس كذلك لان بعض المواخذة يقتضي متعلقا
مدللا ولا يتعلق الى منقول غير مدلل قلنا كما اذا قول بل الجمع بالجمع
ينقسم الاحاد الى الاحاد كذلك اذا قول بل المتعدد بالمتعدد ينقسم
الواحد الى الواحد فقول بل كل المواخذة كل المنقول سواء كان
مشتقاً لنسبة خبرية او لنسبة تقييدية فتفطن تصوير هذا
الدليل من الشكل الثاني كل مواخذة متعلق بكلام التزم فيه النسبة
ولاشئ من المحكي بملتزم فيه النسبة فينتج لاشئ من المواخذة
بمتعلق بالمحكي المنقول (قوله الا اذا نقله لتأييد الخ) استثناء مفرغ
وهو الذي ترك فيه المستثنى منه ففرغ الفعل الذي قبل الا وشغل
عنه بالمستثنى المذكور بعد الا فيكون حاصل المعنى اذا كان المنقول
نقلا لتأييد المقالة يتوجه اليه بعض المواخذة لاكل المواخذة
فلا يتوهم انه يقتضي تعلق المواخذة المستدعية للدليل المنقول
غير مدلل وهو غير واقع وذلك لان الاستثنائية تستلزم ان يكون
ما بعدها نقبضا لما قبلها وما قبلها سالبة كلية باعتبار المواخذة
وباعتبار المنقول كما قررنا ونقبض السالبة الكلية موجبة جزئية
* واعلم ان النفي والاستثناء في الاستثناء المفرغ يفيد القصر فيما بين
المبتدأ والخبر او الفاعل والمفعول او غير ذلك لان النفي في الاستثناء
المفرغ يتوجه الى مقدر هو مستثنى منه لان الالاخراج والاخراج
يقتضي مخرجا عاما ليتناول المستثنى وغيره وذلك المخرج العام
يقدر مناسباً للمستثنى في جنسه بان يقدر في نحو ما جاءني الازيد

ما ضرب احد وفي ما كسوته الاجبة ما كسوته لباسا وفي صفته
يعني في كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا او غير ذلك واذا كان
النفي متوجها الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه
وصفته فاذا اثبت منه شئ بالا جاء القصر ضرورة بقاء ما عدا
ذلك الشئ على صفة الاستثناء وفيما نحن فيه المستثنى العام المقدر
في جميع الاوقات فمع يكون تعلق المواخذة مقصورا بوقت النقل
لتأييد المقالة نقل عنه فيه التفات من الخطاب الى الغيبة تنبيهها
على ان قيد الحيثية لا يسقط فيها تأمل يعني التفات من قوله
ان كنت ناقلا الخ تأمل (قوله فمع يتوجه عليه المواخذة الخ)
لكون المنقول ملتزما بالواسطة والا لم يؤيد بعض المقالة (قوله
هذا آه) اشارة الى محصول المعنى وحاصل الاستثناء وعلى الاحتمال
الثاني لا يكون كذا وانكل ظاهر (قوله سواء كان آه) هذا
من العبارة المستعملة في مقام العموم سواء اسم بمعنى الاستثناء
خبر مقدم والفعل المذكور بعده في تأويل المصدر مبتدأ وتأويله
بان مجرد الفعل من جزئه الزمان ويستعمل في الحدث فقط على
طريق التجرید فاللهي ههنا كون المقول عن الدليل او عينه او غير
ذلك مساو في عدم تعلق المواخذة (قوله او جزء منه الدليل آه)
يعني يكون المنقول كلا والدليل جزء منه فيلزم من هذا ان الجزئية
صفة الدليل وصفة المنقول الكلية مع ان قوله جزء منه الدليل
خبر للمنقول والخبر صفة المبتدأ أو متحد في الخارج معه فلا يكون
صفة للغير البتة وههنا يلزم ان يكون صفة للغير والخلاص
من هذا الاعتراض ذهب بعض الفضلاء الى ان هذا من قبيل
عطف معمولين بحرف واحد على معمولي عامل واحد وهو
جائز اتفاقا فقوله جزء منطوف على غير الدليل وقوله الدليل
مرفوع عطف على المنقول انتهى اقول هذا ليس بمخلص

و يعني وقت تعلقه بالمنقول يكون
الحصول غير المحصول السابق

عن الاعتراض لان الغرض من قوله سواء كان تعميم المنقول
بين الصفات لاغيره وهذا غير جيد على ما لا يخفى بل الجواب
الحق ما حققه السعد انتقازاني والسيد الشريف قدس
سره ساقى تعريف الدلالة اللفظية الوضعية بأنها فهم المعنى
من اللفظ بخلاف اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع حيث
اعترض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان بمعنى
المصدر من المبنى للفاعل اعني الفاهمية فهو صفة السامع
وان كان من المبنى للمفعول اعني المفهومية فهو صفة المعنى واما
ما كان لا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها به اجاب السعد رحمه الله
بانا لانم انه ليس صفة اللفظ فان معنى فهم السامع من اللفظ
او تفهام المعنى من اللفظ هو كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى
فاية ما في الباب ان الدلالة مفرد يصح ان يشق منه صفة تحمل
على اللفظ كالبدال وفهم المعنى من اللفظ والتفهام منه مركب
لا يمكن اشتقاقها منه الا برابضة مثل ان يقال اللفظ متفهم منه
المعنى الا يرى الى صحة قولنا اللفظ متصف بتفهام المعنى منه
وهذا مثل قولهم العلم حصول صورة الشيء في العقل واجاب
السيد الشريف ان القوم عرفوا الدلالة بما ذكر لكنهم يتساعجون
في ذلك اذ لم يقصدوا معناه الصريح بل ما يفهم منه مما هو صفة
اللفظ اعني كونه بحيث يفهم منه المعنى واعتمدوا في ذلك على ظهور
ان الدلالة صفة اللفظ وان الفهم ليس صفة له فلا بد ان يقصد
بما ذكر في تعريفها معنى هو صفة ثم ان دلالة فهم المعنى من اللفظ
على كونه بحيث يفهم منه المعنى واضح فاستقام الكلام واتضح
المرام لحاصل كلام الفاضلين يظهر واضحاً في قولنا رأيت زيدا
حسناً غلاماً ان حسناً مفرداً صفة الغلام ومركباً بالحسن والغلام
صفة زيد بلا اعتبار الكون على ما قاله السعد رحمه الله ويعتبر

الكون على ما قاله السيد قدس سره يعني الكون حسناً غلاماً
صفة زيد فاذا عرفت هذا فاعلم ان ما نحن فيه قوله جزء منه الدليل
الجزئية مفرداً صفة الدليل والجزء منه الدليل مركباً مجموعاً
صفة المنقول وخبره على القول الاول او بمعنى كونه جزء منه
الدليل على القول الثاني وعلى كلا التحقيقين يكون معطوفاً
على غير الدليل وخبراً عن المنقول في المعنى فلا حاجة الى ارتكاب
تكلف بارد فاحفظ فان هذا التحقيق نفيس عزيز عند عزيز
(قوله وينبغي ان يعلم قيد الحثية معتبرة في الثلاثة) لانه لو لم يعتبر قيد
الحثية لم يصح ما ذكره من هذا المقال مثلاً اذا نقل ناقلاً قول
الحكيم هكذا قال الحكيم العالم قديم مع دليله لهذا النقل ثلث
جهات كونه نقلاً وكون كلامه منقولاً وكون هذا الكلام مدعى
بقطع النظر عن الناقل وباعتبار جهة الاولى يتعلق المنوع
المجازية كما بينه المس وباعتبار جهة الثانية لا يتوجه شيء وباعتبار
جهة الثالثة يتوجه المنوع الثلاثة الحقيقية فلذلك يحتاج الى اعتبار
قيد الحثية ونقل عنه مثلاً اذا قلت قال الرسول صلى الله عليه وآله
عليه وسلم البينة للمدعى واليمين لمن انكر يتوجه عليك الوظائف
الثلاثة المذكورة السابقة فقط فاذا قلت هذا الحديث قول حق لانه
قول الرسول وكل ما هو قول الرسول فهو حق يتوجه عليك
الوظائف الحقيقية وقس عليه المدعى والمنقول انتهى اعلم
ان قيد الحثية قد يكون للاطلاق كقولنا الانسان من حيث
هو وهو قابل للعقل وصنعة الكتابة وقد يكون للتعليل كقولنا
الانسان مكلف من حيث انه من ذوي العقل وقد يكون للنقييد
كقولنا الانسان من حيث انه عالم معزز ومكرم عند الناس وما نحن
فيه يحتمل من القسم الثاني والثالث فان قيل كيف يعتبر قيد الحثية
من خارج من غير دلالة حالية ولا مقالية نعم يعتبر في التعريف سواء

ذكر اولم يذكر وما نحن فيه ليس من التعريف قلنا ان تعاليم
الحكم على المشتق يفيد عليه ما أخذ الاشتقاق اهذا الحكم كقولنا
اكرم العالم والبعض الجاهل فان كان القيد للتعليل فقط وان كان
للتقييد قبل الاستلزام لان التعليل مستلزم للتقييد فاعرف (قوله
واما الوظائف في الموجهة الخ) عطف على قوله فالوظائف
الموجهة مترتب على الشرطية بقوله ان كنت ناقلا او مدهيا
الخ والاول للجمع المطلق يعني لا بشرط شيء لادلالة فيه على
الترتيب ولا على المقارنة ولا على المهلة لكن يتحقق في ضمن احد هذه
الامور الثلاثة من غير دلالة على احدها بل مداولة الجمع فقط وفي هذا
المقام المعطوف متأخر ذاتا عن المعطوف عليه لكونه سببا للمعطوف
فيقتضي الاتيان بالفاء او بهم لبوا في الوضع للطبع ولم يبال
المصنف لان الغرض بيان حال المتخصصين من غير ملاحظة
الترتيب بين الاحوال وتصوير المسئلة هيكة الوظائف الموجهة
منها عدة اشياء فاما كانت في الاخيرين كما سيأتي وما كان في الاول
كذا وكذا واللام يصح الحمل بل يلزم حمل الاخص على الاعم
كما لا يخفى فاللام في الوظائف للاستغراق فحمل عدة الاشياء باعتبار
تقسيم الاحاد الى الاحاد اذ الحكم بثبوت المحمول الموضوع
في القضية الكلية يستلزم ثبوت المحمول لكل فرد من افراد
الموضوع وفساده ظ فان قيل قد علم ان موضوع علم الاداب
الابحاث الكلية وموضوع المسئلة يلزم ان يكون موضوع العلم
او انواعه واعراضه الذاتية او انواعها ومحمولها من الاعراض
الذاتية وفي هذا المقام ليس كذلك قلنا نعم لكن قد يسهل تأدية
المراد بعبارة وقد يكون يصير محمولا عين المسئلة وقد لا يكون
يصير محمولا عين المسئلة بل يفهم المسئلة كناية وهذا غاية ما اوقف
وفيما نحن فيه صريح المسئلة مثلا الاشياء المعدودة بما سيأتي

في الاخيرين وما كان في مقابلة الاول وظائف موجهة فتح يكون
الموضوع من انواع الابحاث فتفطن (قوله في الاخيرين اي
المعارضة الخ) تغلب الاخر على الاوسط فغير بالاخيرين وقدم
المعارضة في التفسير لكونها غالبا والنقض مغلوبا قيل اطلاق
الاخير على النقص بمعنى ما ليس باول وعلى المعارضة بمعنى الحقيقي
ولذا قدمها في التفسير ولما كان الاخير بمعنى ما يطلق عليه
لفظ الاخير صح ان يراد من الاخيرين المعارضة والنقض معا
في اطلاق واحد بطريق عموم المجاز انتهى اقول هذا الكلام
في نفسه صحيح لكن ليس في مقامه لانه من التغليب وهو غير عموم
المجاز كما اشار اليه الشارح على ان عموم المجاز يكون في اللفظ
المذكور لا في المفرد ثم يثنى ويجمع ولا قائل بعموم المجاز في التثنية
والجمع باعتبار مفردة (قوله كما سيأتي في جوابه اه الكاف بمعنى المثل
ما موضوع او موصوف عام كلي فلذا صح الاستثناء سوى التغير
آه) وجه المماثلة ان النقصين الحقيقيين والنقصين المجازين
متساويان باعتبار كونهما بالدليلين وفي ذات الدليل ووصفه
متمايزان باعتبار المورد اذ الحقيقيين يتوجهان بالدليل والمجازين
بغير المدلل فالوظائف المقابلة لهما باعتبار الاول مساويان في كل
الوجوه بلا تفاوت وباعتبار الثاني متمايزان لان الوظائف المقابلة
باعتبار بعض المورد وهو الدليل توجد في الحقيقيين ولا توجد
في المجازيين ولو وجدت باعتبار بعض المورد وهو المدعى والنقل
فلذلك استثنى التغير والتحرير لكونهما في الدليل فتح الوظائف
من الناقل والمدعى في النقص الشبهى النوع للمقدمات وتحرير
المدعى والنقل والنقصان الحقيقيان واما في المعارضة التقديرية
فالنوع المقدمات وتحرير المدعى والنقصان الحقيقيان (قوله فقيه
تغليب الخ) الضمير راجع الى المذكور وهو يتناول لفظ الاخيرين

ولفظ النقيضين غلب في الاخيرين الاخر على الوسط وفي الثاني
النقض على المعارضة * اعلم ان التغليب هو ترجيح احد المعلومين
على الاخر واطلاق لفظه عليهما وفيه اطلاق لفظه عليهما
احترازا عن المشاكلة ولاشك انه يجب ان يكون بين المعلومين نوع
تلبس كالمصاحبة والمساوية ونحوهما وهو يجري في فون كثيرة
لكن المشهور المبين في اقسامه تسعة انواع وجميع باب التغليب
من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له لكن علاقة المجاز فيه
لم تبين الى الان وقال بعض من الفضلاء مناسبة الغالبية والمغلوبة
يكفي في العلاقة في النوع الاول تغليب الذكور على الاناث بان
يجري على الذكور والاناث صفة مشتركة المعنى بينهم على طريقة
اجرائها على الذكور كقوله تعالى * وكانت من القانتين * عدت
الاشي من الذكور القانتين بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف
به الذكور والاناث والقياس وكانت من القانتات النوع الثاني
تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ نحو قوله تعالى * بل اتم
قوم تجهلون * بناء الخطاب والقياس بناء الغيبة ولفظه لفظ
غائب لكونه اسما ظاهرا لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبتين
فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة والنوع الثالث تغليب
احد المتصاحبين او المنشأين على الاخر بان يجعل الاخر
موافقا له في الاسم ثم يثنى ذلك الاسم ويقصد اليهما جميعا كالقمرين
لاي بكر وعمر رضي الله عنهما والقمرين والحسنين رضي الله عنهما
واللايق ان يغلب الاخف الا ان يكون احدا للفظين مذكرا فانه
يغلب على المؤنث كالقمرين وما نحن فيه من هذا القبيل والنوع
الرابع تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من غير هذا الجنس
مغلوب فيما بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله
تعالى * واذ قلنا للملائكة اسجدوا لادم فسجدوا الا ابليس *

عدا ابليس من الملائكة لكونه جنيا واحدا فيما بينهم والنوع
الخامس تغليب الاكثر على الاقل من جنس بان ينسب الى الجميع
وصف مختص بالاكبر كقوله تعالى حكاية عن قوم شعيب
* اخرجك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريبتنا اولتعودن
في ملتنا * ادخل شعيب بحكم التغليب في العود الى ملتهم مع انه
لم يكن في ملتهم قط حتى يعود اليها والنوع السادس تغليب
المتكلم على المخاطب والغائب نحو انا وانت فعلنا وانا وزيد
ضربنا والنوع السابع تغليب المخاطب على الغائب نحو انت
وزيد فعلتما وانت والقوم فعلتم قال الله تعالى * وما ربك بغافل
 عما تعملون * والنوع الثامن تغليب العقلاء على غيرهم باطلاق
اللفظ المختص بالعقلاء على الجميع كما يقال خلق الله الناس والانعام
ورزقهم فان لفظهم مختص بالعقلاء والنوع التاسع تغليب
ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله تعالى
* ذلك بما قدمت ايديكم * ذكر الايدي لان اكثر الاعمال تراول
بالايدي فجعل الجميع كالواقع بالايدي تغليبيا فاحفظ (قوله اي
بغير الدليل الخ) فاللام اما لا عهد او للعوض عن المضاف اليه
والاول اول لان في العوض يقتضي ان يكون الحرف الذي هو
ناقص في الاستقلال عوضا عن الاسم المستقل وهو غير جيد
واما العهد فيقتضي سبق ذكره صريحا او كناية وههنا مذكور
كناية اذ لما علم ان اللام عوض يكفي مثل هذا القدر من العلم
في الكناية (قوله لان التحرير والتغير آه) دليل على الاستثناء وهو
نقيض الحكم السابق فحاصله ان التحرير والتغير لا يتوجهان
على الاخيرين لان التحرير والتغير يتوجهان على شئ يوجد
فيه الدليل الذي غير او حرر ولا شئ من الاخيرين يوجد فيه
الدليل الذي غير او حرر فيخرج من الشكل الثاني لاشئ من التحرير

والتغير بتوجهان على الاخيرين وهو المظ (قوله وفي الاول آه)
معطوف على ففي الاخيرين واعادة الجار لتعيين المعطوف عليه
متعلق باثباتهما معنى الاثبات ههنا بيان ثبوت الشيء سواء كان
بطريق الاستدلال او بالتنبيه او بالتحرير كما يدل عليه السياق
فلا يرد ما قيل ان كان النقل والمدعى نظريين فنعم الجواب
وان كانا بديهين خفيين لم يكن الاثبات جوابا عنهما والاول
ان يقال ببيانهما بدل الاثبات ليعم الدليل بما في صورة الدليل
ليشمل انتظري والبديهي الخفي انتهى لعل القائل ظن ان لفظ
الاثبات مختص بان يكون بطريق الاستدلال والظن فاسد
اذ ليس مختصا بل الاكثرى مع ان عبارة المصنف لا يساعده
كما لا يخفى (قوله اما باقامة الدليل على صحتهما آه) مثلا اذا قال الناقل
قال الحكماء عالم قديم او ادعى ومنع السائل لانه صحة نقلك اولاً ثم
مدعك فوظيفته من الناقل ان يقول لان الشيخ قال في الشفاء
او في الاشارات ان الزمان الذي هو مقدار حركة الفلك المحيط
قديم ويلزم من قدم مقدار الحركة قدم الحركة ومن قدم الحركة
قدم المتحرك ومن قدم المتحرك قدم بعض العام فثبت المظ وكذا
اوظيفة من المدعى ان يقول لان العالم ثرا قديم وكل ما هو اثر
القديم قديم فينتج المظ (قوله واما بتحريرهما آه) التحرير بيان
المراد الذي يساعده اللفظ ولو بعيدا غير متبادر وهو في المدعى
لفظ واما في تحرير النقل قال بعض الافاضل هو تحرير المنقول عنه
كما نقول قال في المقاصد هكذا فيقول الخصم ثم فتقول في الجواب
المراد من المقاصد ليس ما هو المشهور بل مقاصد آخر انتهى
اقول يحتمل تحرير النقل بتحرير المنقول او بتحرير نفسه او بتحرير
المنقول عنه مثلا اذا قال الناقل قال العلامة الاجماع حجة في كتاب
يكون العلامة منقولا عنه والاجماع حجة منقولا وقال العلامة

بتأمله نقلا يقول الخصم لانه نقلك فاذا حروا النساقل بان يقول ان
المراد من العلامة العلامة التفتازاني لعلامة قطيب الشيرازي
او يقول ان المراد من الاجماع حجة الاجماع المجتهدين لا غير او يقول
ان قولي هذا مذكور في كتاب المقاصد والمنتهى او غير ذلك فيكون
كلهم تحريراً من قبيل تحرير النقل لا يختص باحدها تأمل (قوله)
واما بابطال السند آه) اختصار الابطال دون المنع لان الابطال
مفيد دون المنع لان الكلام من المدعى والناسقل على سند المنع
على وجهين الاول على سبيل المنع وهو لا يفيد سواء كان مساويا
له او لا لان منع المنع ومنع ما يؤيده لا يوجب اثبات المنوعة التي
يجب عليها عند منع المانع اثباتها الثاني على سبيل النفي بالدليل
او التنبيه وهو مفيد فان قيل ينبغي ان يكون منع السند المساوي
ايضا فوجهها فيما اذا اقيم المعلى دليلا على المنوعة لان السند
المساوي يكون ح معارضا لذلك الدليل فيكون دفعه بالمنع
من حيث انه معارض له نافعا كما اذا ابطا له نافع من حيث انه
مساو والمنع وبطلانه يستلزم ثبوت المنوعة لانه من حيث انه سند قلنا
ان السند المساوي له حيثان حيثية كونه مقويا بالمنع وحيثية كونه
مساويا والمعتبر في السؤال حيثية الاولى والثانية وهي امر زائد
على الاعتبار فلا يفيد المنع المبني على كونه مساويا اذ المنع لا بد
ان يتعلق بما اعتبره الخصم من حيث اعتبره والالم يكن مضرا له
بخلاف الابطال (قوله لو وجد السند مساويا آه) اعلم ان مساواة
السند للمنع انما تعتبر بالقياس الى نقبض المقدمة المنوعة باعتبار
النسب المعتبر بين القضايا يعني بحسب التحقيق لا بحسب الصدق
والحمل وكذا العموم والخصوص واعتبر في الابطال كون السند
مساويا لان ابطاله يلزم ثبوت المنوعة التي هي الملزم اثباتها
لناقل والمدعى دون السند الاعم والايخص لان السند الاعم

أما ان يكون اعم مطلقا أو من وجه من تقيض الممنوعة وان كان
اعم مطلقا يكون جاعلا للممنوعة تحقيقا لمعنى العمود فتح ابطاله
يضر بالمعلل اذ يسطل بسببه دعواه او نقاله للممنوعة وان كان
اعم من وجه لا يثبت من ابطال اعم من وجه اينزال التقيض اعم
من وجه ولا يثبت الممنوعة المترتبة ولان السند الاخص ايضا
اما ان يكون اخص مطلقا او من وجه من نقض الممنوعة اياها كان
لا يثبت من ابطاله اثبات الممنوعة لانه لا يلزم من نطلان الاخص
بطلان اعم حتى يلزم بطلان التقيض فثبت الممنوعة مثلا اذا ادعى
الاربعة زوج وقل الخصم لان لم لا يجوز ان يكون فردا يكون السند
مساويا لتقيض الممنوعة وهو الاربعه ليست بزوجة فاذا اطل
المدعى السند بقوله لا يكون الاربعه فردا لان الاربعه منقسم
بمنساويين ولا شيء من المنقسم بمساويين بفرد فينتج الاربعه
ليست بفرد وهي مساوية لقوله الاربعه زوج ويلزم من ثبوت احد
المنساويين ثبوت الآخر فثبت المم (قوله وجوز البعض التغير آه)
اي الانتقال من دعواه الى دعوى اخرى او من نقله الى نقل آخر
وهو ليس بوظيفة موجهة لان المناظرة من الطرفين في نسبة
واحدة لاطهار الصواب وح يتبدل النسبة فلا يكون مناظرة
لاظهار الصواب بل مجادلة وكذلك يلزم الاتهام في اصل البحث
والمباشرة الى بحث آخر اقل وجه التذير اشارة الى ما قررنا في اختيار
الابطال على المنع وتقييده بالسند المساوي او اشارة الى سؤال
وجواب تقرير السؤال ان التغير على الاطلاق ليس من التخصيص
لانه يمكن ان يغير طرفي النسبة دون النسبة وان يغير الى لازم المدعى
دون غيره نعم اذا غير النسبة الى غير لازم المدعى بعد تقصيرا مع انه
على الاطلاق لا يعد تقصيرا والجواب ان تغير ما عدا النسبة بعد
من التحذير لا من التغير وهو مختص بتغير النسبة فيلزم المحذور

وكذا اذا غير الى لازم المدعى وان لم يلزم من بطلان المازوم ابطاله
لكنه انهم باعتبار المناظرة واصل النسبة تأمل (قوله وتفصيل
وظائف آه) معطوف على اثباتهما او على مقدر يفهم من السباق
كانه قبل محمل وظائف هذا المنع هكذا وتفصيلها ستعلم الاظهر

قال في الاخيرين يمكن

اول بين الحقيقة القوية - ثانياً تنقلية
ثالثاً الادعاء ان الله سبحانه لا يفتقر الى اثباته في نفسه وجهته باعتبار الصفة
رابعاً الربوبية لئلا يصادر حقه الخلق والادب
خامساً ادعاء غير محتمل

اتوجه بين التعمين

لوجهة بحتم ان يكون

له ستمه فی بیان وظائف

يق الظرفية فان قيل

سر قتلای ناحیه بودیدی قتلوه کور عامه مان یکون ظرف مکان

وضع عام وهو الظرفية

بیمه فیه مقتضی از یک کون

ان لبس منہا فیجمل

لمكان مشابهة فيكون

حرف استعارة تبيين

مارة مكنية عند البهـض

هذه كونه يحصل بالناظر

الفاظ العربيه وغيرها

اظروف في شبه الشمول

طه استعارة مصرحة

و موضوع له لكلمة في

بمرفى الخصوص و مراد

لما ان يكون اعم مطلقا او من وجه من نقيض المنوعة وان كان
اعم مطلقا يكون جامعا للمنوعة تحقيقا لمعنى العموم فتح ابطاله
يضر بالعمل اذ يسهل بسببه دعواه او نقله للمنوعة وان كان
اعم من وجه لا يثبت من ابطال الاعم من وجه ابطال النقيض الاعم
من وجه ولا يثبت المنوعة المترتبة ولان السند الاخص ايضا
اما ان يكون اخص مطلقا او من وجه من نقض المنوعة اياها كان
لا يثبت من ابطاله اثبات المنوعة لانه لا يلزم من اطلاق الاخص
بطلان الاعم حتى يلزم بهذا النقيض فثبت المنوعة مثلا اذا ادعى
الاربعة زوج وقل الخصم لان لم لا يجوز ان يكون فردا يكون السند
مساويا لنقيض المنوعة وهو الاربعه ليست زوج فاذا اطل
المدعى السند بقوله لا يكون الاربعه فردا لان الاربعه منقسم
بمساويين ولا شئ من المنقسم بمساويين بفرد فينتج الاربعه
ليست بفرد وهي مساوية لقوله الاربعه زوج ويلزم من ثبوت احد
المتساويين ثبوت الآخر فثبت الم (قوله وجوز ان بعض التغيير آه)
اي الانتقال من دعواه الى دعوى اخرى او من نقله الى نقل آخر
وهو ليس بوظيفة موجهة لان المناظرة من الطرفين في تسوية
واحدة لظهار الصواب وح يتبدل النسبة فلا يكون مناظرة
لاظهار الصواب بل بخلافه وكذلك يلزم الاخام في اصل البحث
والمباشرة الى بحث آخر اهل وجه انتدبر اشارة الى ما قررنا في اختيار
الابطال على المنع وتقييده باستند المساوى او اشارة الى سؤال
وجواب تقرير السؤال ان التغيير على الاطلاق ليس من التقصير
لانه يمكن ان يغير طرفي النسبة دون النسبة وان يغير الى لازم المدعى
دون غيره نعم اذا غير النسبة الى غير لازم المدعى بعد تقصيرا مع انه
على الاطلاق لا بعد تقصيرا والجواب ان تغيير ما عدا النسبة بعد
من التحيز لامن التغيير وهو مختص بتغيير النسبة فيلزم المحذور

وكذا

وكذا اذا غير الى لازم المدعى وان لم يلزم من اطلاق الملزوم ابطاله
لكنه الخاتم باعتبار المناظرة واصل النسبة تأمل (قوله وتفصيل
وظائف آه) معطوف على اثباتهما او على مقدر يفهم من السباق
كانه قبل مجمل وظائف هذا المنع هكذا وتفصيلها استعمل الاظهر
ان يقال وفي الاول كما سيأتى في المنع الحقيقي كما يقال في الاخيرين يمكن
ان يقال فيه توطئة لقوله اذا اشتغلت وفيه اشارة الى كمال التغاير بين
وظائف المنع المجازي والحقيقي وكذلك فيه تنبيه على اختلافات كثيرة
فيها وتعميم الوظائف موجهة كانت او غير موجهة باعتبار الصفة
وتعميمها بابطال كانت او مطلوبة باعتبار الذات وجع بين التعممين
يا ووالعاطفة اشارة الى انها يجتمعان مثلا الموجهة بحتم ان يكون
ابطالا او مطلوبة وكذلك غير الموجهة (قوله ستعلم في بيان وظائف
منع المقدمة آه) تعلق في ستعلم على طريق الظرفية فان قيل
انه مدخول في امان كونه ظرف زمان واما ان يكون ظرف مكان
لتتخيم الممنع الحقيقي انك تفتي لان في وضع بوضع عام وهو الظرفية
المطلقة ظرفية مخصوصة مائة او مكانية فيقتضى ان يكون
مدخوله ظرف زمان او ظرف مكان والبيان ليس منهما فيحمل
على المجاز والملاقة بين البيان والزمان او المكان مشابهة فيكون
استعارة والاستعارة في مثل هذا يكون في الحرف استعارة تبعية
عند البعض او يكون في المدخول استعارة مكنية عند البعض
المذهب الاول مبنى على ان البيان اعم من جهة كونه يحصل بالفاظ
هذا الكتاب وغيره وكذلك يكون بالالفاظ العربية وغيرها
والعام يشمل الخاص كما يشمل الظرف على المظروف فيشبه الشمول
العمومي بالشمول الظرفي المطلق في الاحاطة استعارة مصرية
ثم يسرى الى الظرف المخصوص الذي هو موضوع له لكلمة في
فيستعمل كلمة في في الموضوع للشمول الظرفي المخصوص ويراد

الشمول العمومي استعارة تبعية والمذهب الثاني شبه البيان
بالظرف المكان كذلك في الاحاطة بادعاء دخول المشبه في جنس
المشبه به فذكر المشبه واراد افراد المشبه به الغير المتعارفة استعارة
مكنية وكلمة في استعارة تمثيلية فاحفظ في كل مقام لا يكون
مدخول في ظرف زمان ولا ظرف مكان (قوله واذا عرفت الخ)
هذا اشارة الى ان الفاء فصيحة او جزائية لان القوم حققوا في
ايجاز الحذف اذا كان المحذوف سببا للمذكور نحو قوله تعالى * فقلنا
اضرب بعصاك الحجر فانفجرت * ان قدر فضر به بها فيكون
قوله فضر به بها جملة محذوفة هي سبب المذكور وهو قوله
فانفجرت وان قدر فان ضربت بها فانفجرت فيكون المحذوف
جزء جملة هي شرط قال الهلامه التنازاني رحمه الله ان الفاء في
مثل قوله فانفجرت تسمى فاء فصيحة وظاهر كلام صاحب الكشاف
ان تسميتها فصيحة انما هي على تقدير الثاني وهي ان يكون المحذوف
شرطا وظاهر كلام صاحب المفتاح على العكس وقيل انها فصيحة
على التقديرين انتهى يفهم منه ان عند صاحب الكشاف على التقدير
الاول يكون عاطفة المحذوف للتعقيب والسببية لجزائية وعند
صاحب المفتاح على التقدير الثاني تكون جزائية لافصحية لكن
هذا الكلام مبني على ظاهر كلامهما لا على تصريحهما وفيما
نحن فيه قدر الشرط وكان معرفة السابق سببا لمعرفة اللاحق
فالفاء فصيحة عند الكشاف وجزائية عند صاحب المفتاح
خص في تقدير الشرط بكون النقل والمدعى يطلب عليهما الدليل
يعني على صورة المناقضة المجاز اللغوي دون النقص والمعارضة
مع ان المناسب بالسباق تعميمه على تقدير الوظائف الثلاثة نقل عنه
والمناسب في هذا المقام ان يقال اذا عرفت النقل والمدعى الغير
المدللين يطلب عليهما الدليل او يناقض بالنقض الشبهى

او يعارض بالمعارضة التقديرية (وان وظيفة هما في النوع الثلاثة
فاعرف آه) لكن حمل على المقابلة اولم يعلم في الاخير من وظيفة هما
ولهذا ترك انتهى ويمكن ان يقال ان المنع كثير الاستعمال وماله
المطالبة فقط وجعل في بعض الكتب مثل ذلك فناسب لذلك
النكات انه يرجع على المناقضة ففرع (قوله وان وظيفة هما فيها
آه) نقل عنه اي في وقت الطلب وارجاع الضمير اليه باعتبار
المطالبة انتهى ويحتمل ان يرجع الى المناقضة وان يرجع الى المقابلة
ولذا قيل امر التذكير والتأنيث سهلة (قوله اذا اشتغلت بالدليل
اي اقامة الدليل الخ) اي اذا جعلت ذهك مشغولا بالانتقال
الى المبادئ المعلومه لبيان الحكم المنازع فيه غير متعرض الى كلام
الخصم وتغافلا عن سنده واعتراضه اذا اشتغال بالشئ يستلزم
الغفلة عن سائر ولذا اختار المصنف عنوان الاشتغال دون
اقت الدليل فلا يرد ما توهم من انه اذا قل المص اذا اقت الدليل
آه لم يحتج الى هذا التفسير مع انه اخصر فلهذا قصد التنبية
على ان السائل لا يلزم ان يتوقف على اتمام العمل دليلا مثلا اذا
اتى العمل صغرا منع السائل ان كان نظريا قبل ان يأتى كبرا
لكن ما سأتى من قوله وتقصه ومعارضته لا يمكن الا بعد اتمامه
والاجتناب ان يتوقف السائل حتى يقرر العمل بمجموع مقدمات
دليله لانه يحتمل ان يبين العمل بعد الفراغ مقدمات دليله فيستغنى
السائل عن المنع انتهى على ان مثل هذا الاعتراض من قبيل
تعيين الطريق وهو خارج عن قانون المناظره فتأمل فان قيل
الاشتغال هل يجب على الناقل ام يكفي تعيين موضع المنقول فليستع
الخصم قلنا ان عرف المناظره هي النظر بالبصيرة من الجانبين
في النسبة بين الشئين اظهارا للصواب يكفي التعيين لان اظهار
الصواب يحصل بايهما كان وان عرف بمدافعة احد الخصمين

لكلام آخر اظهرا للصواب يجب الاشتغال على الناقل ليحصل
 المدافعة واطهارا اصواب (قوله ولو كان اقامة الدليل آه) وهذا
 التقدير لان يكون نادرا خيرا المحذوف ولا يكون حالا من الدليل
 مع ان ظاهر عبارة المتن يقتضي ان يكون حالا من الدليل سبب
 الاجتناب عن كونه حالا ان الحال قيد للعامل لا قيد ذي الحال
 كما يكون الصفة قيد الموصوف واذا فرق بين الحال والصفة
 فاذا كان قيدا للعامل يفيد مقارنة ثبوت مضمون العامل وهو
 الاستعمال بالدليل الى حصول مضمون الحال فالجزاء يتفرع على
 الشرط بشرط المقارنة فيكون الحاصل فالوظائف المذكورة
 جارية وقت اشتغال الدليل الذي هو النادر مع انه ليس كذلك
 لان الوظائف المذكورة جارية نادرا كان الدليل او كثيرا الاستعمال
 ووجد ندرة اقامة الدليل على صحة النقل ان هذا الدليل لا يفيد
 الجزم بصحة النقل بل يحتاج الدليل كذلك الى التصحیح الا
 ان يحضر عين المنقول عنه او المنقول منه وهو عسير (قوله لان
 هذا الكلام مسطور في المقاصد آه) قيل ان هذا الاوسط لم يكرر
 في هذا التصور فلا يتج قلنا ان الصفة عبارة عن ذات ٧ مبهمة
 وصفة معينة فلا تكون موصوفا ولا مبتدأ الابعلا حظة الذات
 سواء ذكر الموصوف او لم يذكر وهما وقع تمولا للكلام فعناه
 ذات سطر في المقاصد فيتحذف الذات بالكلام في الخارج فيكون
 الحاصل كلام سطر في المقاصد فكيف لم يكرر الحد الاوسط
 فان قيل كيف يتكرر اريد في الصغرى منه المفهوم وفي الكبرى
 الذات فلنا في كل قياس من الشكل الاول كذلك وان تكرير في
 العنوان يكفي في الحد الاوسط (قوله كاحضار كتاب الخ) قيل
 ليس المثال مطابقا للمثلي لان الاحضار ما به الاشارة وليس من
 المثال الذي لا بد ان يكون من فرد المشار اليه فاحتاجت العبارة

لان السيد الشريف قدس سره
 في بحث الاستدلال التبعي في بيان
 الفرق بين الصفة واسم الزمان
 والمكان ان الصفة لا تدل على
 تعيين ذات اصلا فان معنى قائم
 شيء ما او ذات ماله التقيام وهذا
 امر غير متحصل اصلا اذا لاحظته
 العقل طالب ما يرتبط ويجري عليه
 ليعين عنده فلذلك كان حقيقيا
 ان لا تقع موسوفة بل حقيقيا
 ان تقع جارية على غيرها بخلاف
 اسم المكان فيعلم من هذا التحقيق
 ومن كلام السيد رحمه الله
 في مواضع كثيرة ان الصفة لا يصلح
 ان يكون محكوما عليه الا وقد
 لاحظ قبله موصوف

الى حذف

الى حذف المضاف اي كدليل احضار الكتاب اقول ان مثل هذا
 من قبيل المسامحات اتكأ على الظهور لا يبالى كثير على ان التمثيل
 لكون الدليل مشارا اليه على هذا الاسلوب احسن التصريح
 لان في التمثيل يكون ٨ بالاسارة (قوله كاحضار الخ) دليل على
 تطبيق المثال على المثل لكن المثال بني على المسامحة لظهور
 الامر والاصل ان احضار كتاب على النقل منه ومن صاحبه
 بمساربه الى الدليل لان الاحضار بمنزلة ان يقول ان هذا الكلام آه
 وكل شيء كان بمنزلة هذا هو مشاربه الى الدليل فينتج المطلوب
 (قوله ان هذا الكلام آه) اصل الدليل لصحة النقل مثلا اذا قال
 الناقل قال الاستاذ هذا الكلام ومنع بان هذا النقل مطلوب
 البيان يشتغل هكذا لان هذا الكلام في هذا المقاصد وكل كلام
 مسطور في هذا المقاصد كلام الاستاذ ينتج هذا الكلام كلام
 الاستاذ والكبرى نظرية فاشباهها بقوله لان هذا الكتاب تأليفه
 فتأمل (قوله فالوظائف الموجهة آه) يعني الوظائف الموجهة ح
 اما على نفس المدعى والنقل واما على دليلهما فان كان على نفسها
 فهي المناقضة مجازا عقليا او حقيقيا وحل المناقضة على
 الوظائف باعتبار انقسام الاحاد كقولنا ركب القوم دوابهم لان
 المحمول في الحقيقة لا جوبه المترتبة على الشروط المقدره تدبر
 وان كان على دليلهما فهي منع المقدمة ونقض الدليل ومعارضة
 على اسلوب بيان المص (قوله فالمناقضة مجازا عقليا او حقيقيا
 آه) لانه ح اما ان يرجع الى الدليل او لا يرجع اليه لاسبيل الى الثاني
 لان المنع طلب الدليل ولو وجد الدليل منها منعها بلا ملاحظة
 الدليل لغو فاسد لكونه طلبا بحاصل موجود فثبت ان يرجع الى
 الدليل فان رجع الى الدليل اما ان يراى من المدعى والنقل مقدمة
 دليلا او دليلا بعلاقة بلا وضع قرينة مانعة واما ان يقدر فوق

١٠٥
 بل معنى كلامه ان الدليل مصدرا له
 بل مشارا اليه كقولنا في دليل
 يكون غير مصدرا بل مشارا اليه
 بالاشارة

المدعى دليلا او مقدمة ذليلة على قوانين ان اراد الاول فالمنافضة باعتبار الاسناد يكون مجازا عقليا وباعتبار المعنى الموضوع له حقيقة لغوية وان قدر الثاني فالمنافضة مجاز في الحذف وباعتبار اسناده ومعناه حقيقة عقلية وحقيقة لغوية والمصنف ذكر على الاحتمال الاول كونه مجازا عقليا وترك كونه حقيقة لغوية بناء على ظهوره وكذلك ذكر على الاحتمال الثاني كونه مجازا في الحذف وترك كونه حقيقة عقلية وحقيقة لغوية بناء على ظهوره كما ينبغي عنه قوله السابق فلا يرد ما توهم من ان فيه تقصير لان اسناد المنافضة اليهما باعتبار حقيقة عقلية على ما اعترف به مما سبق انتهى ولا ما توهمه البعض الاخر فيه مساهلة يعرف بادنى تأمل فيما سبق ولا فلاح حسن في العبارة فاسناد المنافضة مجازا عقليا فليتم امل انتهى ولا قول الاستاذ وهو صاحب الولدية فيه اذا اريد الدليل من المدعى او مقدمة منه ايضا يكون نسبة المنع الى المدعى حقيقة عقلية ويكون المجاز في الطرف بناء على ان كون الاطراف مجازا لغويا لا ينافي كون الاسناد حقيقة عقلية على ما اعتبر به الش فمما سبق فالصواب ان يقال فالمنافضة مجازا لغويا او حذفيا فعلى هذا يكون النسبة حقيقة عقلية انتهى فتذكر حل هذا القول مما بيننا فيما سبق (قوله اى منعها باعتبار الارجاع الى دليلهما آه) الارجاع الى الدليل اعم من رجوعه الى نفسه او جزئه وهو مقدمته قوله بالارادة بيان لطريق الارجاع الاول ناظر الى الاول والثاني الى الثاني بذكر المدعى وارادة الدليل او جزئه بعلاقة المدلولة والدالية او السببية او المجاوزة وعلى هذا التقدير يطابق كلا المذهبين اللذين هما جواز توجه المنع على الدليل وعدم جوازه فلا يرد ما توهم (قوله لكن بشرط تعيين آه) اشارة الى اختلاف آخر في توجه المنع وهو توجه على المقدمة المعينة لا على الغير المعينة وقال البعض يتوجه على غير المعينة

كما توجه على المعينة حيث قيل في بيان ورود المنع على الدليل اما ان يكون بمنع مقدمة من مقدمات الدليل على التعيين فذلك يسمى منافضة ونقضا تفصيليا ولا يحتاج في ذلك الى شاهد فان ذكرها بشئ يتقوى به المنع فذلك المذكور يسمى سندا للمنع ويسمى المنع المقارن منه مع السند ويسمى الغير المقارن منه مجردا واما ان يكون بمنع مقدمة لا عينها بمعنى طلب الدليل عليها وهو مكابرة غير مسعوعة اذ ليس في وسع المعلن اثبات غير المعين كما نقله بعض الافاضل واورد عليه بانه يمكن ان يثبت المعلن مقدمة معينة فان قال السائل ليس المنوع عندي هذه بل المقدمة لآخرى فحجب على المعلن اثبات تلك المقدمة الاخرى اقول الوجه في الفصل بين المذهبين ان التعيين قريب الى اظهار الصواب وعدم التعيين قريب الى المكابرة لان فيه تعذيب الخصم لافساده وفي المثال راجع الى النقض الاجالى فلا وجه لعددها مقابلا للنقض الاجالى فالوجه والاحسن مذهب القائل بالتعيين فلهذا الاختلاف استدرك الشارح بقوله لكن بشرط تعيين مقدماته على رأى فقطان (قوله مطلقا الخ) تعميم الماهية بمعنى لا بشرط شئ لكن الاوجه ان يقال بلا سند او مع السند ولا حاجة الى بيان تعميم السند الا ان يقال السند المساوى لنقض الامة يشبه الابطال فيتوهم دخوله تحت لا غير كالنقض دفعه لهذا اعم (قوله لا غير آه) حذف المضاف اليه لا غير بمعنى على الخصم واجرى مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة وان لم يكن من الظروف لشبهه بالغايات اشدة الابهام الذى فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو وافعل هذا لا غير وجاء في زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما فلا يرد ما قاله الا فكرما في ثم ان كلمة غير لازم الاضافة في المعنى يجوز ان تقطع عنها لفظا ان فهم معناها وتقدمت عليه كلمة ليس وقولهم

نحو انتهى (قوله اي لا غير المناقضة من النقص الخ) بيان المضاف
اليه المحذوف وقيد المطلق في النقص والمعارضة تعميمها
من الشبهة والتحقيق والتقدير والحق في قيل عليه ان اللام
في لفظ المناقضة للمعنى الخارجى فيكون المراد من المناقضة
تجاوز عقليا او حذفيا لا غير فيبقى المناقضة الحقيقة مناقضة
حقيقة عقلية وتجاوزا لغويا في تحت عموم لا غير فيكون بيانه بقوله
من النقص مطلقا ومن المعارضة مطلقا بياننا قاصرا فاجاب بانه
يحمل على المقايضة واجاب بالنقص الاخر ان النقص اذا لم يقيد
بالاجالى فبمع المناقضة والنقص انتهى نحن نقول كون المناقضة
تجاوزا عمليا مستلزما لكونها حقيقة لغوية وكونه تجاوزا حذفيا
يستلزم كونها حقيقة عقلية وحقيقة لغوية بحسب التحقيق
ولا تنفكان عن المجاز العقلى والحد فى وكلا تحققا تحقفا وكذلك
المناقضة المجاز اللغوى لا يتوجه على المدعى المدلل بداهة
ولا حاجة الى البيان لما تقدم فيكون البيان والمبين متساويان
ان المناقضة مطلقا من غير المجاز اللغوى يتوجه عليهما مدللين
والنقص المطلق والمعارضة المطلقة لا يتوجهان يدل على ما ذكرنا
قول الش فيما تقدم فتبين فتذكر والمحشون غافلون عن قوله
السابق واما اللام في لفظ المناقضة فمحمول على الجنس (قوله
لكن فيه نظر وجواب فتدبر الخ) نقل عن الشارح في الحاشية
توجيه النظر ان يقال لا نعم انه لا يتوجه لمعارضة الحقيقة لان
المعارضة هي ابطال مدعى الدليل على رأى كما عرفت وتقرير
الجواب ان يقال ان هذا التعميم على مذهب قوى هو ابطال
الدليل ويحمل ان يكون وجه النظر لانه لا يتوجه النقص
والمعارضة لانه لا يجوز ان يكون النقص والمعارضة مجازا عقليا
وحذفيا فيتوجه عليه وتقرر الجواب ان النقص العقلى والحدفى

والمعارضة

والمعارضة عقلية والحدفية لا توجد في محاوراتهم ويكون وجه
التدبر على كمال الاحتمالين بمعنى التذكر انتهى فاعلم ان حاصل كل
الاعتراض مناقضة تجاوزا لغويا على الدعوى المجزئة المستفاد
من قوله لا غير بمعنى الوظيفة على المدعى او على المدللين فخصر
في المناقضة وحاصل الجواب اثبات المدعى بالتخير بكونه بناء على
المذهب الارجح تصويره هكذا الوظيفة عليهما فخصر في المناقضة
دون النقص والمعارضة لان الوظيفة ههنا يتوجه على نفس
المدعى والنقل والنقص والمعارضة لا يتوجهان على المدعى بل
على الدليل على المذهب الاصح وكل شئ شانه كذا فهو مخصص
في المناقضة دون النقص والمعارضة وحاصل الجواب الثانى
ابطال السند بمخالفة اجماع علماء الادب فتدبر فصل تصويره
(قوله واما دليلهما وهو الخ) اعلم اولا ان الدليل قديم يطلق
فى اللغة بمعنى الدال وهو الناصب للدليل وقيل هو الذاكر له
وقد يطلق على ما فيه دلالة وارشاد ثم نقل على النظر والفكر
الذى هو ترتيب امور معلومة للتأدى الى شئ من نظري او عبارة
عن الحركتين وهما الانتقال من المطالب المشعور بها الى المبادئ
المعلومة ومن المبادئ المعلومة الى المطالب وهذا المعنى ان
من الامور المعقولة وكذلك الدليل عبارة عن المعقول لىكن يطلق
على اللفاظ الدالة بمجاز المناسبة الدالية والمدلولية فيكون تعريف
الدليل بهذا الاسلوب معنى على هذا التوجيه (قوله وهو راجع
الى الدليل) قيل لا يخفى ان التعريف الماهية لانا افراد فمع ضمير
هو لا يرجع الى الدليل المذكور فى المتن بل الى الماهية المطلقة فى ضمن
المفرد واما حديث اعادة الشئ معرفة فاصل يعدل عنه كثيرا عند
القراء انتهى وقال بعضهم محمول على الاستخدام وانا اقول
ان لفظ اسم الجنس موضوع للماهية ان افقتى المقام ارادة الماهية

هذا البيان مبنى على التحقيق
وماساى على المشهور فلا منافاة
فيه

من هذا الافظ يراد الماهية وان اقتضى الماهية في ضمن الافراد
 يراد منه الافراد وفي هذه لارادة لا يقتصر الى المجاز والاستخدام
 لانه ليس لفظا مستملا موضوعا للماهية منفردا ولفظا موضوعا
 لافراد منفردا وهذا المقام مقام بيان الماهية براد الماهية والمذكور
 في المتن مقام الفرد يراد به الفرد فيكون تنبيهه للتغاير في الجملة
 تفييرا لاسلوب (قوله اقوال يكون عنه قول آخر الخ) اي قضايا
 معقولات او ملفوظات فان الدليل كاقول والمغنية يطلق
 على المعقول والملفوظ اشتراكا او حقيقة ومجازا وفي توحيد
 الضمير وتذكيره في عنه تنبيه على ان الهيئة لهما مدخل في ذلك
 ولما اعتبر حصول القول الاخر سواء كان لازما ينشأ او غير بين
 اولا يكون لازما يتناول الحد الامارة وغيرها لانه يجمع التمثيل
 والاستقراء والقياس البرهاني المؤلف من مقدمات قطعية لافادة
 اليقين والجدل المركب من قضايا مشهورة او مسلمة لازما الحضم
 لحفظ الاوضاع وهدمها والخطابي المؤلف من قضايا ظنية
 مقبولة او غيرها لاقتناع من هو قاصر عن ادراك البرهان وعبر عنها
 بالظني والشعري المركب من قضايا تخيلية لافادة القبض والبسط
 في الاجسام والاقدام والمغالطي الذي تركب من قضايا مشبهة
 بالمشهورات فاستوفى الصناعات باسمها لا يقال لا يستعمل هذا
 التعريف على دليل مركب من قضيتين لانا نقول الاقوال جمع يراد به
 ما فوق الواحد على قول بعض اهل العربية واشتهر في العلوم العقلية
 الارادة لما فوق الواحد لكن علماء الاصول اختلفوا في اقل ما
 يطلق عليه الجمع الاكثرون ذاهبون على انه ثلثة وتمسكوا باجماع
 اهل اللغة على اختلاف صيغ الواحد والتثنية والجمع في غير ضمير
 المتكلم مثل رجل ورجلان ورجال وهو فعل وهما فعلا وهم فعلا
 ولولم يكن اقل الجمع ثلثة لما احتاج الى صيغ التثنية وبعضهم ذهبوا

في العلم ان لا يتبدل اما بالكلى
 على الجبري والجبني على كلى
 واما بالجبني على الجبني واما
 بالكلى على الانسان فانه يستدل
 بالنسبة الى الانسان وهو
 بحال الحيوان على الانسان وهو
 القياس الذي عرفه المنطقون
 بانه قول مؤلف من اقوال متى سلمت
 لزمت عندها الذات اقوال اخرى وانما
 اما ان يكون اثبات الحكم الكلي
 ليقينه في جميع جزئياته فيفيد
 اليقين كاثبات حال العبد بحال
 الزوج والفرد وهذا كالاثر
 قياس وقد يسمى قياسا مقسما
 واستقراء تاما واما ان يكون اثبات
 الحكم اثارية في بعض جزئياته
 واما يستقراء على خلاف ما استقراء
 منها ويسمى هذا استقراء ناقصا

على

على انه اثنين وتمسكوا بالايات المتعلقة بالارت وبقوله تعالى
 * فقد صغت المر بكمها * اي قلبا كما فان فيهما ارادة الاثنين بالجمع لكن
 الاشهر والاقوى القول الاول كما قرر في المطولات فان قيل اللفظ
 المشترك والمجاز في التعريف يختص عنه وكذا المركبات التقييدية
 والمركبات من التقييدية المستملة على النسبة الثامة الخبرية يدخل
 في تعريف قلنا عن الاول الاحتراز عن الاول اذ لم يجوز ارادة
 كلا معني المشترك على البديل وكذا لفظ المجاز اذ لم يكن ظاهر
 الدلالة على المعنى المراد ولم يكن المعرف مجازا وفي هذا المقام
 يجوز ارادة كلا معني المشترك فانه ان اريد من الدليل المعقول يراد
 من الاقوال المعقول وكذا الملفوظ وكذا المجاز وعن الثاني ان
 الاقوال اذا اريد بها القضايا يخرج كلاهما وكذلك يخرج عن
 قوله يكون عنه قول آخر لان المركبات المذكورة لا يحصل عنه
 قول آخر فتأمل (قوله او يستلزم بنفسه الخ) اي وهو اقوال
 يستلزم بنفسه قول آخر فتح يختص التعريف بالبرهانيات ويخرج
 سائر الصناعات لانه لا علاقة بين الظن وبين شئ لا تنفاه مع بقاء
 سببه فلا يستلزم سائر الصناعات القول الاخر فان قيل قد اطبق
 جمهور المنطقيين على اعتبار قيد الخيرية في تعريف القياس
 وجعلوه مع ذلك شاملا للصناعات الخمس اجيب بانهم زادوا
 قيدا آخر وهو تقدير تسليم مقدماته فلا يستلزم في الكل انما هو
 على ذلك التقدير واما يدونه فلا استلزام الا في البرهان وهو المراد
 ههنا فلا منافات بينهما قلنا فساد ظاهر لان التسليم لا مدخل له
 في الاستلزام لان اللزوم المنطقي ما يمنع انفكاك اللازم عن اللزوم
 في نفس الامر سواء سلم او لم يسلم فلا مدخل للتسليم في اللزوم
 ولذلك عرف الدليل بتعريفين احدهما عام والاخر خاص قوله
 بنفسه بمعنى سلب الواسطة في الاستلزام يخرج قياس المساوات

م وقياسا استقرائيا والاشبه هو
 التمثيل ويسمى انفعها فيسما
 وهو تعددية حكم من امر جزئي
 الى امر جزئي آخر اعلمه لسانه
 بينهما والتمثيل والاستقراء
 لا يغيبان الا انظر والرابع ان
 دخل تحت الكلي والثالث مشترك
 بينهما فهما جزئيان داخلان
 في الثالث فلا يكون قسمهما آخر
 والا فلا تعلق بينهما فلا يستدل
 من احدهما الى الآخر فاحفظ
 هذا اذ يتفهم به في واضع
 كبر

فانه يستلزم القول الاخر بواسطة مقدمة اجنبية ووجه خروجه
عن القياس لانه لا ينتج دلي طريق الكلية بل بخصوص المادة
ترتيب القياس المساوات ان يحتمل متعلق المحمول موضوعا في
الكبرى فيضم اليه مقدمة اجنبية فينتج المطلوب مثلا ان الف
مساو لجيم وجيم مساو لدال و يضم المساوي المساوي للشيء
مساو لذلك الشيء ينتج ان الف مساو لدال وهذا مخصوص بمادة
المساوات ولو قال الاثنين نصف الاربعة والاربعة نصف
الثمانية لا ينتج بمقدمة اجنبية وهي نصف الشيء نصف
ذلك الشيء وهي كاذبة (قوله وقبل ما يمكن التوصل بصحيح آه)
عطف على قوله وهو اني بصيغة التقرير تنبيهها الى مرجوحيتها
بالنظر الى المقام وان كان راجحا في الاصل قوله بصحيح متعلق
بالتوصل لا يمكن اذ لو تعلق بممكن يراد بالامكان المعنى اللغوي وهو
القدرة والاستطاعة مع ان يئانه في الشرح لا يناسبه كما لا يخفى انما
قال ما يمكن دون ما يتوصل مع انه اخصر تنبيهها على ان الدليل
من حيث هو دليل لا يعتبر فيه التوصل بالفعل بل يكفي امكانه
فلا يخرج عن كونه دليلا ما لا ينظر فيه اصلا واو اعتبر وجوده
يخرج عن التعريف ما لم ينظر فيه احد ابدا وتقييد النظر بعينه
او في احواله للتعميم وللشمول عن الاقسام الثلاثة كما سيأتي وقيد
النظر بالصحيح وهو المشتل على شرائطه مادة وصورة لان الفاسد
لا يمكن ان يتوصل به الى مطلوب خبري اذ ليس هو سببا للتوصل
ولا آلة وان كان قد يفضي اليه فذاك افضاء اتفاقي ليس من حيث
انه وسيلة له فلو لم يقيد واريد العموم خرجت الدلائل باسرها
اذ لا يمكن بكل نظر فيها وان اقتصر على الاطلاق لم يكن هناك
تنبيه على افتراق الصحيح والفاسد فان قبل الحكم بكون الافضاء
في الفاسد اتفاقا نما يسهح اذا لم يكن بين الكواذب ارتباط عقلي

يصير به بعضها وسيلة الى بعض او يخص بفساد الصورة او بوضع
ما ليس بدليل مكانه مثلا اذا قلت العالم حادث لانه اثر الموجب
القديم وكل ما هو اثر الموجب القديم حادث فينتج المط قلنا العلم
الحاصل من الدليل يكون يقينيا واليقين اعتقاد جازم ثابت
مطابق للواقع والثبوت على ما بينه القوم ما لا يحتمل النقيض لاحالا
ولاما ولا ومثل هذا الدليل يمكن ان يكون الناظر واقفا على فساد
مقدمته فيقول العلم ومن مثل هذا الوجه اخرجوا الجهل المركب
من اليقين وقيد ما مطلوب بالخبري لاجراج القول الشارح واوقيد
بانصوري كان حذاه وان جرد عنهما فلما ترك بينهما وحيث
كان التوصل اعم من ان يكون الى علم او ظن توليد او اعدادا
اول وما او عا. يتناول التعريف القطعي والظني وصح على
المذاهب كلها كما يشير اليه الش (قوله اي وقبل ما يمكن التوصل
آه) اعادة تمام التعريف في التعريف اشارة الى مذهب آخر في
تعريف الدليل والنظر فيه اي في نفسه هذا بالنظر الى مقدمات
متفرقة او مقدمات مترتبة لكن الهيئة خارجة عنها النظر في
احواله هذا بالنظر الى كون الدليل مفردا ومعنى النظر في احواله
ان يجعل حال المفرد الذي يناسب المطلوب ويوصل به اليه محمولا
للدليل والدليل موضوعا مثلا العالم دليل اوجود الصانع فاذا نظرت
في احواله قلت لان العالم حادث وكل حادث له محدث وصانع ينتج
العالم له صانع فمح ان اعتبر الدليل العالم فقط يكون مفردا وان
اعتبر المقدمات بدون الهيئة يكون مركبا (قوله والاوان تعريف
آه) في الاوان والاخير ان تغليب على ما لا يخفى وفي اتيان التعريف
والتحديد اشارة الى ان التحديد والتعريف مترادفان بطلاقان
على كل تعريف سواء كان بالذاتيات او بالعرضيات او بالمختلطات
لان التحديد مخصوص بما كان بالذاتيات فالتعريف بالذاتيات

في الأمور المتحققة متعسر بل متعذر كما حققه القوم وفي الأمور
الاصطلاحية الاعتبارية وان امكن ان يقال ان ارباب الاصطلاح
اي شيء اعتبروه ذاتيا فهو ذاتي لكن لا يقال فيما نحن فيه لانه وقع
اختلافات شتى بين ارباب الاصطلاح في تعريف الدليل فكيف
يعتبر احدهما ذاتيا والاخر عرضيا (قوله رجحنا المعقولي آه) وجه
الرجحان انه قدم المعقولي وصدر المعقولي بالقليل ما قلنا اشارة
الى انية الرجحان وقوله بناء على ان آه اشارة الى لميته واتيان لفظ
البناء تنبيه على ان سبب الرجحان باقتضاء المقام وهو اجزاء
تطبيق الوظائف لا بالنظر الى نفسها وفي نفس الامر فلا يتجه
عليه لم يرجح دليل المعقولي على الاصولي مع ان الاحسن عكسه
ترتيب القياس الملى هكذا الدليل المعقولي مرجح في المقام على
الدليل المنقولي لان الدليل المعقولي اجزاء الوظائف المتعلقة به
كلا او بعضا غير محتاج الى التكلف حال كونه ملتبسا بخلاف
المنقولي وكل شيء شأنه كذلك مرجح على المنقولي فينتج المطلوب
وهو المعقولي مرجح في المقام على المنقولي (قوله يحتاج الى التكلف
آه) نقل عنه وجه التكلف ان الدليل عندهم اما مفرد فقط
او مقدمات متفرقة او مقدمات مرتبة لكن الهيئة خارجة
والمناقضة والنقض مقدمة معينة ومقدمات مع الهيئة كالصغرى
مثلا وهو لا يتصور فيها وانما يتصور في المقدمات المرتبة الداخلة
فيه الهيئة فيحتاج في تطبيق الوظائف لكل واحد منها الى
ان يعتبر مقدمات مرتبة داخلة فيه الهيئة وانما قال اكثر الوظائف
لان المعارضة لا يحتاج الى التكلف لانه يتعلق بالمدعى انتهى اقول
في تعلق المعارضة قولان اما متعلق بالدليل كالنقض واما بالمدعى
كما مر فان قيل على القول الاول يحتاج الى التكلف ككالكقض
والمناقضة فلا وجه لاجراجهما من الاحتياج بقوله اكثر الوظائف

يحتاج وعلى القول الثاني لا يدخل في الوظائف المتعلقة بالدليل
المضاف اليه للاكثر لاجراجهما بقية التعلق بالدليل فلا وجه
كذلك بقوله اكثر الوظائف لان كل الوظائف المتعلقة بالدليل
فيه يحتاج الى التكلف قلنا ان المعارضة المتعلقة بالمدعى وان كان
حالا وصورة لا بطل المدعى لكن ما لا ورجعا لا بطل الدليل
فلها جهتان من جهة كونها راجعة لا بطل الدليل تدخل
في الوظائف المتعلقة بالدليل ومن جهة كونها صورة لا بطل
المدعى تخرج من الاحتياج الى التكلف ويمكن ان يجاب على كلا
القولين برجع الى الدليل لكن غير محتاجة الى التكلف لان المعارضة
هي المقابلة على سبيل الممانعة او اقامة الدليل على خلاف ما اقام
عليه الخصم الدليل واما ما كان لا يحتاج الى اعتبار الهيئة والترتيب
في الدليل لانه ان كان الدليل مفردا يكون المقابلة بالمفرد وان كان
بالمقدمات المتفرقة او المترتبة والهيئة الداخلة يكون المقابلة
كذلك بخلاف المناقضة والنقض لانهما يحتاجان الى الهيئة
(قوله بخلافه على المعقولي الخ) لان المعقولي عبارة عن مجموع
الهيئة والمادة فيشمل المقدمات المعتبرة باعتبار الهيئة كاجاب
الصغرى وكلية الكبرى ونحو ذلك والمقدمات المعتبرة باعتبار
المادة كالمقدمات اليعينية وغيرها باعتبار الصناعات فيتعلق
الوظائف الثلاثة الحقيقية او المجازية بالتكلف كما لا يخفى (قوله
واما ترجيح التعريف الخ) اضافة الترجيح من اضافة المصدر
الى المفعول والفاعل متروك وهو المتكلم وانية الترجيح مثل ما تقدم
التقديم والاتيان بصيغة التريض (قوله فلان الثاني آه) دليل
لمى على الترجيح سبب عدم رجحان الثاني مدار الترجيح ولذا بين
حال التعريف الثاني تفصيلا وحال الاول على الاجمال فصوره
لان التعريف الثاني يخرج عنه ما عدا البرهانيات وكلا خرج عنه

يلزم ترك الوظائف المتعلقة بماعداها واذلزم كذا فهذا غير جيد
 فينتج ان التعريف الثاني غير جيد بخلاف الاول وكل غير جيد
 غير مرجح فينتج المظن وهو التعريف الثاني غير مرجح بل الاول
 (قوله بناء على ان الخ) دليل للصغرى النظرية * اعلم ان
 البرهانيات قياسات مادتها مقدمات يقينية وهى ستة على ما بين
 في المنطق وهيئاتها اعم من الاشكال الاربعة يعنى من اى هيئة
 كانت يستلزم القول الاخر والصناعات الباقية ما لم تترك من
 مقدمات يقينية وهذه لا تستلزم القول الاخر من اى هيئة كانت
 لانه لاعلاقة عقلية بين الظن وبين الشئ الذى يستفاد منه
 لا تنفائه مع بقاء سببه الذى يوصل منه اليه فاستلزام القياس
 البرهاني اما باعتبار ذاته واما باعتبار علمه وكلاهما متحقق لان
 الصغرى ذات على ان الاصغر متدرج في الاوسط وقد دلت
 الكبرى الكلية على ان جميع ما تدرج في الاوسط تدرج في الاكبر
 مثلا العالم متغير وكل متغير حادث وجب ان يكون العالم حادثا
 في نفس الامر فلزم اللزوم باعتبار الذات واما باعتبار علمه فلما
 حصل العلم بهاتين المقدمات مع العلم بالاندراجين لزم العلم
 بالنتيجة ضرورة والا لزم ان يقال يجوز ان لا يعلم قيام زيد مع العلم
 بكون كل من زيد وعمرو وبكر قائمين ولا يجوز العقل بداهة
 وذلك للزوم اما بين وهو الذى لا يحتاج في الجزم باللزوم الى مقدمة
 خارجة واما غير بين وهو الذى يحتاج في الجزم باللزوم الى مقدمة
 خارجة لاسيما الى الثاني لان اللزوم بين القياس والنتيجة باعتبار
 العلم وفي القياس البرهاني باعتبار العلم البين من اى هيئة كانت
 وذلك البين اما بالمعنى الاعم وهو يلزم من تصور الملزم واللازم
 مع الجزم باللزوم بينهما واما بالمعنى الاخص وهو يلزم من تصور
 الملزم فقط تصور اللازم واللزوم في القياس البرهاني ان كان

في هيئة الشكل الاول هو بين بالمعنى الاخص اذ يلزم من علمه
 علمه وفي غير هيئة الشكل الاول وهو بين بالمعنى الاعم لان غير
 الشكل الاول يرد في الانتاج البدي لكونها غير بيئة الانتاج واهذا
 البيان قال الش في الحاشية ان المتبادر من اللزوم البين لان المتبادر
 من استلزام القول الاخر استلزام علمه والا فالخارج ماعدا الاقضية
 البيئة الانتاج فقط او على ان ماعداها لا يستلزم لذاته شيئا فانه
 لاعلاقة عقلية بين الظن وبين الشئ الذى يستفاد منه
 لا تنفائه مع بقاء سببه الذى يوصل منه اليه كما اذا رأيت بغلة
 القاضى في باب الحمام فظننت انه فيه ثم تبين الامر بخلافه فالسبب
 المقتضى للظن باق وهو كون البغلة في باب الحمام مع ان الظن
 قد زال فلو كان بين ذلك الظن وسببه ربط عقلي لما كان كذلك
 هكذا في مختصر المنتهى وخواشيه فتأمل انتهى واذا عرفت هذا
 فلا يتوجه على الشارح قبل وقال الخواشي فتفطن (قوله فلزم
 ترك الوظائف الخ) لانه اذا اريد من الدليل المشتغل به الدليل
 البرهاني يقتضى بيان الوظائف المتعلقة بهادون غيرها فالوظائف
 يعلق باعتبار الهيئة وباعتبار المادة فلما كان الاقضية كلها
 مشتركة باعتبار الهيئة بلا تفاوت يعلم من ذلك تعلق الوظائف
 باحدها باعتبار الهيئة حال الغير بلا تفاوت باعتبار الهيئة بالمقايسة
 ولما لم تكن الاقضية مشتركة باعتبار المادة بل متفاوتة لا يعلم من
 تعلق الوظائف باحدها باعتبار المادة حال الغير بذلك الاعتبار
 فلذا قال الش فلزم ترك الوظائف آه فلا يرد ما قاله البعض من
 ان المراد يلزم ترك تصريح تعلق الوظائف والا فالوظائف المتعلقة
 بالبرهانيات تكون وظائف بالنسبة الى ماعداها فيحال الى المقايسة
 فلذا غال ايس بجيد انتهى (قوله وهو ليس بجيد آه) حال من قوله ترك
 الوظائف باعتبار اللفظ والضمير راجع الى لزوم الترك باعتبار المعنى

وجه عدم جودته ح ان الغرض بيار كل الوظ ثف فان ترك البعض
لا يلائم الغرض وان بين مع لزوم الترك وهو غير مناسب وغير لائق
لشانه (قوله فلما مر آه) اى لخروج ماعدا البرهانيات بالنسبة
الى التعريف الثاني بخلاف الاول لان ماعدا البرهانيات لا يقيد
العلم البقيني بخلاف البرهانيات مع ان المراد من العلم المتوصل اليه
العلم البقيني (قوله بناء على ان آه) وقوله بناء على ان اشهر اطلاقات
العلم آه اعلم اولاً ان لفظ العلم قد يستعمل مراداً للتصور المطلق
الشامل للتصور والتصديق المعرف بانه حصول صورة الشئ
في العقل وقد يستعمل مراداً للتصديق العام الشامل للعلم البقيني
والتعليد والجهل المركب والظن على التحقيق وللشك ٧ والوهم
على قول المعرف بانه هو التصور مع الحكم وقد يستعمل مراداً
للعلم البقيني المعرف بانه اعتقاد جازم ثابت مطابق للواقع قيد
الجازم احتراز عن الظن والشك والوهم وقيد الثابت احتراز
عن التقليد وقيد المطابق للواقع احتراز عن الجهل المركب
ولذا عرف المتكلمون المحققون والاصوليون العلم بانه صفة توجب
تميزاً لا يحتمل متعلقه النقيض لاحالاً ولا مائلاً واشهر اطلاقات
العلم من بين الاطلاقات الثلث التصديق البقيني فلذا يراد من
العلم المأخوذ في التعريف التصديق البقيني فيخص التعريف
بالبرهانيات لانها تفيد التصديق البقيني دون غيرها فان قيل
القياس هو التثلي الذي يستعمله المجتهدون والعظام والفقهاء الكرام
ويستنبطون الاحكام الشرعية به فكيف لا يفيد العلم البقيني
قلنا نعم هذا القياس يفيد البقيني بالنظر الى المجتهدين لا بالنظر الى
نفس الدليل من حيث هو هو اذ شان المجتهد اذ تفكر في الامارات
والمخيل فحصل الظن يجوز بثبوت الحكم يقينا فهذا الشأن
يخص بالمجتهد لا غيره ونحن في هذا المقام نبحث بالنظر الى نفس

الدليل من حيث هو هو (قوله بخلاف الاول آه) لان الاول
لم يؤخذ فيه قيد العلم فيشمل البرهانيات وما عداها اذ المطالب
الخبري عام للعلم والظن (قوله ارفى احواله آه) هذا جواب عن سؤال
مقدر مشهور اذا اخذ التعريف بكلمة او هو ان كلمة اولئك
اولئك كيك وهم منافيان للتوضيح والتعريف للتوضيح فاجاب بان
اولئك تقسيم لالشك والتشكيك والتقسيم لا يتنافى التوضيح ان مثل
هذا واقع كثير احتى اجاب السعد والسيد رحمهما الله تعالى في شرح
المقاسد وشرح المواظف ان تعريف الشئ بالخواص التي لا يشتمل
كل منها الا بعض اقسامه يجب فيه ان يذكر الجميع بطريق التقسيم
تخصيلاً لخاصة شاملة لكل فرد وهي كونه على احد الاوصاف
فقع كلمة اولى ان اقسام الحدود لا الابهام والترديد الذي يتنافى
التحديد والحاصل ان او الواردة في التعاريف يكون للتقسيم وهذا
قد يكون للمحدود وقد يكون للمحد فان قيل هل يوجد علامة
لكونها تقسماً للمحد والمحدودام لا فلنا بين بعضهم ان كان لا انفصال
لمنع الجمع يكون تقسماً للمحد وان كان الانفصال لمنع الخلو يكون
التقسيم للمحدود وبعضهم ان تناول القسمين لفظ من الفاظ الحد
فهو تقسيم للمحدود والا تقسيم للمحد واستدل كلهم على دعويهم
لمكن استدلالهم ليس يتام بل النظر والاعتبار الى المقام ومحل
التعريف اذ قد يوجد على خلاف قولهم تعاريف كثيرة لكن
قواهم يفيد الظن على ما قالهم وفيما نحن فيه يصدق ما تعدد الخلو
وكذلك فيه لفظ وهو ما يمكن اتوصل بشمل القسمين مع انه تقسيم
المحد فتأمل (قوله لتقسيم الحد آه) المراد من الحد مطلق التعريف
سواء كان بالذاتيات او بالعرضيات والا لزم ان يكون للمحدود
واحد حدين وهو ممتنع واعلم ان كلمة او موضوع لاحد الامر ينسبها
لالشك ولا للتشكيك ولا للتقسيم كلها اياً في باعتبار المقام مثلاً

٩ فان قيل يلزم استعمال اللفظ
المشك في التعريف وهو مجتنب
عنه قلنا اللفظ المشترك المجتنب
عنه هو الذي يكون استعماله
بكل معنى مساوياً وهذا ليس
كذلك على ان الشبهة تكون
قريبة للتعيين وتنافى في دفع
المراد فلا خبير في الاستعمال عليه

٧ اختلف في ان الشك والوهم
هل من التصديق ام من التصور
قال اهل المعقول من التصور لان
الشك عبارة عن تردد الطرفين
وتساويهما من غير ترجيح لاحكم
معد ولا تصديق بل هو مجرد
تصور لان الشك لم يدرك وقوع
النسبة اولا وقوعها وزنه
لم يحكم بشئ من النفي والاثبات
والوهم عبارة عن الحكم بخلاف
الطرفين والراجح وان وجد الحكم
في الطرفين الذي خلا فدر اجمع
لم يقبل ذهنه فينبغي ان يكون
من التصور وقال اهل المنطق
من التصديق لانه اذا تنظرت
بالجملة خبرية وقيل زيد في الدار
فلا مع الشك والوهم فكلامه
خبر لا محالة بل اذ اتيقن ان زيدا
ليس في الدار وقال زيد في الدار
فكلامه خبر وهو ظاهر والخبر
من قبيل التصديقات وهو

السؤال وجودا لا بهام في المعنى الموضوع له وكذلك اذا كان
 لمناسبة المقام للشك او المشكك ومدار الجواب رفع الابهام بحمله
 على التقسيم وهو بيان قسم الشيء سواء كان جزءا للمقسم او جزئيا
 له فلا بهام فيه فلا يرد ما قبل ولو كان للتقسيم لا يخلو من الابهام
 فلذا احتاج الى الاستدراك بقوله لكنه (قوله لكنه بمعنى ان ما بعده
 الخ) دفع لما توهم مما سبق من التقسيم لانه يقتضي ان يكون
 المعطوف عليه قسما واحدا والمعطوف قسما آخر كما كان كذلك
 في مثله فتح يكون القسم الواحد ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه
 والقسم الاخير ما يمكن التوصل بصحيح النظر في احواله آه
 فيختص التعريف بالمقدمات المنفرقة والمقدمات المترتبة فلا يشمل
 المفرد مع ان التحققي شامل له فرفع هذا الوهم بقوله لكنه بانه ليس
 هذا على وجه المتعارف بل بمعنى ان ما بعدها يعني النظر في احواله
 اشارة الى المذهب المشهور الذي ينحصر بالمفرد فقط لان النظر
 اذا استعمل بغيره يكون بمعنى الفكر الذي هو عبارة عن ترتيب امور
 معلومة للتأدي الى مجهول نظري والمقدمات المنفرقة والمترتبة
 لا يصدق عليه انها نظر في احوالها بل نظر في ذاتها لان المقدمة
 عبارة عن الذات والحال جميعا والنظر فيها ان يجعل مرتبلا ان
 يجعل المقدمة مع الذات والحال موضوعا فيحمل عليه حال آخر
 مع ان النظر في احوالها يقتضي هذا قوله وهو وما بعدها اشارة
 الى المذهب التحقيقي الذي يشمل الاقسام الثلاثة اراد بالاشارة انه
 يفهم منه تعريف عام شامل للاقسام لان هذا التعريف بعينه
 يكون تعريفها عاما شاملا للاقسام في عين هذا التعريف محذورات
 كثيرة لانه يلزم جمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ النظر وكذا في كلمة او
 او جمع بين معنيي المشترك في اطلاق واحد ويحتاج الى عموم المجاز
 او عموم المشترك والتعريف المشار اليه العام شامل للاقسام

الثالثة وهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه مطلقا بناء على ان
 النظر فيه مطلق شامل للنظر في نفسه او في احواله كما قال السيد
 الشريف في حاشيته لمختصر المنهى (قوله فمنا ستة مذاهب
 الخ) متفرع على البيان الاول من المعقولي لا يأخذ في الدليل
 الاستلزام بل الحصول في الجملة فيشمل الصناعات الخمس والثاني
 يأخذ فيه الاستلزام فيختص البرهانيات واربعة منها اهل المعقولي
 لان بعضهم يأخذ فيه الاستلزام والبعض لا يأخذ في اخذ
 الاستلزام فهو مذهبان احدهما قائل بتعريف ما يمكن التوصل
 بصحيح النظر فيه مطلق فيشمل لادسام الثلاثة وثانيه قال
 بتعريف ما يمكن التوصل بصحيح النظر في احواله فيختص
 بالمفرد ومن لم يأخذ عم التوصل من العلوي والظني فهو مذهبان
 على تفصيل ما سبق فحصل اربعة مذاهب (قوله فينبغي ان يعلم
 الخ) يعني الفرق باعتبار اطلاقاتهم لا باعتبار حصول القول
 الاخر منه لان كلهم مقرون ومعتزفون بحصول القول الآخر
 بعد الترتيب والهيئة لكن اختلفوا في الاطلاق اهل المعقول
 يطلقون الدليل على ما يجمع الصحة بالمادة والهيئة جميعا واهل
 المنقول يطلقون بعضهم على المقدمات المترتبة بدون الهيئة
 وبعضهم على المقدمات بدون الترتيب والهيئة وبعضهم على
 المفرد (قوله الاول بحسب الاجزاء آه) قيل الاولى بحسب الماهية
 اذ لا جزء في بعضها والماهية اعم من ذات الجزء وغيره تدبر انتهى
 اقول لا حاجة الى وجود الجزء لان ما به الامتياز يكفي وجوده في
 بعض دون بعض آخر اذا الوجود والعدم ما يصلح ان يكون ما به
 الامتياز على ما لا يخفى (قوله اما بيان الاول آه) اي كشف وايضاح
 الوجه الاول الذي به يمتاز المعقولي من المنقولي انه مفرد فقط اي
 المفرد الذي من شأنه انه اذا نظر في احواله اوصل الى مطلوب

خبري كالعالم بالنسبة الى الصانع فالنظر في احواله تكون بملاحظة
 حال من احواله بالالتفات فتوجد حال الحوادث فيه مثلا فتحمل
 على العالم بان يقال العالم حادث فكذلك يلاحظ بالتفات الذهن
 حال الحادث فتجد ان من ثبت له الحدوث محتاج الى الصانع
 المؤثر فتحمل على الحادث بان يقال كل حادث له محدث فتصل
 الى ان العالم له محدث وهو الصانع فاحفظ طريق النظر (قوله
 مقدمات متفرقة ومقدمات مترتبة الفرق بينهما باعتبار المفهوم
 ظاهر لاسترة فيه) اما باعتبار ما صدق مثلا اذا قال كل متغير حادث
 كل عالم حادث يكون مقدمات متفرقة واذا قال كل عالم متغير
 وكل متغير حادث يكون مقدمات مترتبة فبحم الفرق بين المقدمات
 المترتبة وبين ما قاله المعقولي ولذلك استدرك بقوله لكن الهيئة
 خارجة يعني الفرق بينهما لم يكن باعتبار الذات بل باعتبار
 حاصله ان المقدمات المفروضة للهيئة العارضة لها الحاصلة
 من الترتيب ان اعتبر دخول الهيئة فيها تكون من الدليل المنطقي
 وان اعتبر خروج الهيئة عنها يكون من الدليل المنقولي (قوله
 كما ينبغي عنه آه) فيه لطافة على ما لا يخفى وجه الانباء ان ضمير عنه
 في ابتعريف الاول وكذا ضمير المستكن في يستلزمه بنفسه راجعان
 الى الاقوال والقاعدة تقتضي الجمع والتأنيث في الضمير تنبيها على
 ان الهيئة داخلية في الاقوال وعروض الهيئة يحملاها واحدا
 كانه شيء واحد ونقل عنه اي كما يشعر عن دخول الهيئة في الدليل
 المعقولي تذكير الضمير راجع الى الاقوال في كلمة عنه الواقعة في
 تعريفهم وانما قال ينبغي ولم يقل يدل لاحتمال ان يكون التذكير
 باعتبار عروض الهيئة الاقوال لان عروضها لها يوحدتها كما
 يستفاد من الشارح الجلالى الدواني في رسالته لاثبات الواجب
 انتهى (قوله فانسبة بينهما آه) فرع النسبة المذكورة على الفرق

بحسب الجزء لانه اذا ثبت التمايز باعتبار الجزء الخارجى لا يتصادقان
 على شيء واحد في الخارج واذ لم يتصادقا لم يصح الحمل لان اتحاد
 الخارجى من شرط الحمل فيصدق سالبان كليتان من الطرفين
 بحسب الحمل والصدق وهما مرجع التبيين الكلى هكذا لاشي
 من الدليل الاصولى بدليل معقولى لاشي من الدليل المعقولى بدليل
 اصولى فصدق التبيين الكلى قيد التبيين بالكلى احترازا عن
 التبيين الجزئى اذ قد يتحقق في ضمن التبيين الكلى وقد يتحقق في
 ضمن العموم والخصوص من وجه لانه عبارة عن عدم التصديق
 في الجملة فبحم الحمل ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه مع
 انه ليس كذلك (قوله واما بحسب التحقيق آه) لفظ تقابل امر
 حاضر والمقابلة كون الشئيين بحالة لا يجتمعان في محل واحد من
 جهة واحدة في زمان واحد وهى اربعة اقسام تقابل التضاد
 وتقابل التضايف وتقابل العدم والملازمة وتقابل الايجاب والسلب
 وههنا تقابل التضايف وهو تقابل امرين وجوديين يتوقف
 تعقل احدهما على تعقل الاخر فالمراد من التضاد الاول الاصولى
 ومن التضاد الثانى الاخص والمراد من العين الاول المعقولى ومن
 العين الثانى العموم لانه اذا قوبل الاول للثانى يكون الاول اعم
 لان الثانى اخص ومقابل الاخص اعم في الصورة الاولى واذا
 قوبل الاول للثانى يكون الاول اخص لان الثانى اعم ومقابل
 الاعم اخص في الصورة الثانية فيكون الدليل الاصولى اعم والدليل
 المعقولى اخص لكن باعتبار النسبة من الاصولى الى المعقولى
 ولا يكتفى في بيان النسبة التى من عموم وخصوص مطلق (قوله مقيدا
 بالطرفين) لفظ مقيدا اما اسم فاعل جال من ضمير المخاطب واسم
 مفعول حال من مفعول الامر والمراد من الطرفين طرف الحروف
 المذكورة اى مقيدا بالتضاد الاول بالعين الثانى والعين الاول

بالصاد الثاني فيكون الصاد الاول اعم وهو الدليل الاصولي والعين الاول اخص وهو الدليل المعقولي وهو باعتبار نسبة من طرف المعقولي الى الاصولي فثبت بهما عموم وخصوص مطلق كما اذا اعتبر النسبة في الحيوان والانسان من كلا الطرفين يثبت بينهما عموم وخصوص مطلق بخلاف الحيوان والايض اذ لو اعتبر النسبة من طرف الحيوان يكون الحيوان اعم والايض اخص واذا اعتبر من جانب الايض الى الحيوان لا يكون الايض اخص والحيوان اعم بل بالعكس فتفطن وقيل يحتمل ان يكون المراد من الطرفين طرفي العين في لفظ المعقولي وهما الميم والقاف اشارة الى المطلق وهو ضعيف لانه جعل العبارة على معنى خارج عن دلالة اللفظ والقريضة بل بانقرجة الصرفة فعمل ان بينهما عموم وخصوص مطلق قال الكفوي يتوجه عليه انه قد يتحقق المعقولي بدون الاصولي تحقيقا كان او مشهورا في المقدمات الكاذبة لان صحة النظر بحسب الصورة والمادة يشترط عند الاصوليين ويتحقق الاصولي بدون المعقولي فيهما عموم وخصوص من وجه لا مطلقا واجاب بمقال غير مرضي اقول لما تفرع النسبة على التفرقة بحسب الجزء وبين في هذه التفرقة مذهب المشهورى والتحقيق لم يؤخذ فيه الصحة وعدم الصحة فيتفرع بالاحذور على ان المقدمات الكاذبة من قبيل ما يمكن التوصل بصحيح النظر اذ يخلص عن الكذب فيتيج مع ان المقدمات الكاذبة من حيث انها كاذبة لا يصدق عليها دليل المعقولي بل من حيث انه يظن صادقا وشبه الحق والصدق ومن هذه الحثية يصدق الدليل الاصولي على ما لا يخفى (قوله واما بين المشهورى والتحقيق آه) اذ يصدق الموجبة الكلية من طرف المشهورى ورفع الايجاب الكلى من طرف الحقيقي وهذا يرجع العموم والخصوص المطلق

هكذا

هكذا كل دليل مشهورى دليل تحقيقي وابس كل دليل تحقيقي دليل مشهورى فقابل الميم بالميم يعنى من الميم الاول المشهورى ومن الميم الثانى العموم فاذا قول المشهورى بالعموم يكون خاصا واذا ثبت خصوص المشهورى ثبت عموم التحقيق ضرورة (قوله ويحسب التحقيق الخ) التحقيق عبارة عن طرح النقاط اذا كانت الحروف ذات نقطة وعن زيادة النقاط اذا كانت غير ذات نقطة فههنا ذى نقطة فا التحقيق طرح نقطة يعنى ا طرح نقطتها فاعتبر السنين من المساوى فيهنهما مساوات بحسب التحقيق فان قيل لم لم يبين النسبة بين الدليلين المعقولين قلنا اذا لم يبين في بيان الفرق بين الدليل المعقولي والاصولى فرقا بين دليلي المعقولي لم يتفرع بالنسبة حتى يتبين ههنا ويمكن ان يقال ظهر النسبة بينهما فيما سبق بقوله ان الثانى يخرج منه البرهانيات بخلاف الاول فانه دل هذا الكلام على ان بينهما عموم وخصوص مطلق فتأمل (قوله واما بيان الثانى الخ) يعنى بيان التفرقة باعتبار التوصل اعلم اولا ان الامكان اما مكان خاص وهو سلب الضرورة عن طرفي الوجود والعدم كالانسان اذ ليس في وجوده ضرورة والا لم ينعدم اصلا ولا في عدمه ضرورة والا لم يوجد اصلا واما امكان عام هو سلب الضرورة عن احد الطرفين فان كان سلبها عن طرف العدم فهو امكان عام مقيد بجانب الوجود وهذا الوجود اعم من ان يكون واجبا كوجود واجب الوجود او ممكنا كوجود الانسان الموجود وان كان سلبا للضرورة عن طرف الوجود فهو امكان عام مقيد بجانب العدم وهذا العدم اعم من ان يكون واجبا كعدم شريك البارى ومن ان يكون ممكنا كعدم الانسان الغير الموجود وكل من قسمى الامكان العام اعم مطلقا من الامكان الخاص فان الممكن

الخاص بمعنى ما لم يكن وجوده ولا عدمه واجبا وهو اخص
مطلقا من قولنا ما لم يكن عدمه واجبا ومن قولنا ما لم يكن وجوده
واجبا ولذا سمي امكانا خاصا وسمى كل من القسمين امكانا عاما
كما سمي مقسمهما امكانا عاما وهو سلب الضرورة عن احد الطرفين
فان احد الطرفين اعم من طرف الوجود ومن طرف العدم
فالا مكان بهذا المعنى اعم مطلقا من الامكان العام المقيد
بجانب الوجود ومن امكان العام المقيد بجانب العدم ومن الامكان
الخاص ايضا لان الاعم من الاعم من شئ اعم من ذلك الشئ
اذا عرفت هذا فالتوصل في الدليل الاصولي باعتبار الامكان
الخاص يعني لا ضرورة في وجود التوصل ولا في عدمه لان الدليل
الاصولي باقسامه الثلاثة لم تعتبر الهيئته فيه داخله والعلّة التامة
في التوصل المأمة مع الهيئته فاذا لم يعتبر لم يتم العلة التامة فيحصل
ان يقارن الهيئته الصحيحة فيوصل ويحتمل ان يقارن الهيئته
الغير الصحيحة فلا يوصل فيها لنظر الى ذاته يحتمل الامرين
فهو الامكان الخاص (قوله واعتبار ضرورة الخ) هذا باعتبار
التعريف الثاني للمعقولي كما نقل عنه ووجه اعتبار الضرورة
ان الدليل المعقولي لما اعتبر مع الهيئته لتتم العلة التامة للتوصل
ووجود العلة التامة يستلزم وجود المعلول وهو التوصل والالزم
التخلف عن العلة التامة وهو محال قال بعض الحواشي في بيان
اعتبار امكان الخاص في التعريف الاصولي ان هذا التعريف
تعريف للاشارة وهم قائلون حصول النتيجة من الدليل
بطريق جرى العادة فيجوز ان يتوصل وان لا يتوصل فخصص
تعميم قوله سواء كان عاديا او اعداديا الخ بقوله واعتبار ضرورة
الوجود فتكلف في خصوصه بتأويل بارد وبعضهم قال ان اريد
بضرورة امتناع الانفكاك عقلا لم يصح التعميم الى العادي

وان اريد الدوام والامتناع العادي لم يصح التعميم الى الاعداد
والالزم واتوايد فتكلف في توحيد بعيدا بعد البعد نحن نقول
بعون الله الملك العلام ان اعتبار الامكان الخاص واعتبار ضرورة
الوجود بالنظر الى نفس الدليل باعتبار كونه سببا ووسيلة الى
التوصل وحصول العلم منه من غير بناء على اصول وقواعد اخرى
ثم ان حصول العلم للنظر والمستدل باى وجه يحصل وبأى
طريق يتوصل اختلف فيه العلماء بناء على اصولهم الثابتة
عندهم فقال بعضهم بالعادة وبعضهم بالاعداد وبعضهم
بالتوايد وبعضهم بالالزوم سيأتى تفصيلها فقوله سواء كان مربوطا
على كلا الدليين للذين همسا للاصولي والمعقولي كما بينه دخول
العلماء ارتباطه بالدليين في كتب معتبرة ومفصلة فلا تلغفت
الى قيل وقال (قوله سواء كان عاديا او اعداديا الخ) الضمير عائدا الى
التوصل مربوط على كلا الدليين اعلم انه اختلف في حصول
المعرفة من الدليل بناء على اصول مختلفة الاول مذهب الشيخ
ابى الحسن الاشعري ان حصول العلم عقيب النظر بالعادة
انما ذهب الى ذلك بناء على ان جميع الممكنات مستندة الى الله تعالى
ابتداء وعلى انه تعالى قادر مختار فلا يجب عنه صدور شئ ولا يجب
عليه ايضا ولا علاقة بين الحوادث المتعاقبة الا باجراء العادة
يتخلق بعضها عقيب بعض كالحراق عقيب مماسة النار فليس
للمماسمة مدخل في وجود الاحراق بل هو واقع بقدرته واختياره
تعالى فله ان يوجد المماسمة بدون الاحراق كما في قصة ابراهيم
عليه السلام وكذا سائر الافعال ولا شك ان العلم بعد النظر ممكن
حادث يحتاج الى المؤثر ولا مؤثر الا الله فهو فعله الصادر عنه
بلا وجوب عنه ولا عليه وهو دائمى او اكثرى فيكون عاديا الثاني
مذهب الحكماء على انه على سبيل الاعداد فان المبدأ الذى

تسند اليه الحوادث في عالمنا هذا موجب عندهم عام الفيض
ويتوقف حصول الفيض منه على استمداد خاص يستدعيه
والاختلاف في ذلك الفيض انما هو بحسب اختلاف استعدادات
القوابل فالنظر يعد الذهن اعدادا تاما والنتيجة تفيض عليه
من ذلك المبدأ وجوبا ويسمى اعدا ديا الثالث ان حصول العلم
عن النظر الصحيح واجب وجوبا عقليا غير متولد هذا مذهب
الامام الرازي والاستاذ ابو بكر ووجه الاسلام الامام الغزالي
والمتحققين من الاشاعة ذهبوا على ذلك بناء على ان بداهة العقل
حاكمة بان من علم ان العالم متغير وكل متغير حادث وحصل
في ذهنه هاتان المقدمتان محتملتين على هذه الهبة وجب ان يعلم
ان العالم حادث واما انه غير متولد من النظر فلان جميع الممكنات
مستندة الى الله تعالى ابتداء الراي مع مذهب المعتزلة وهو ان
حصول العلم بعد النظر بالتوليد وذلك انهم لما اثبتوا البعض
الحوادث مؤثرا غير الله تعالى قالوا الفعل الصا در عنه اما
بالمباشرة واما بالتوليد ومعنى التوليد عندهم هو ان يصدر
عن الفاعل فعل بواسطة فعل آخر صادر عنه كحركة المفتاح
الصادر بسبب حركة اليد ويقتابل بالمباشرة وهو ان يصدر
عنه فعل بلا واسطة فعل آخر اذا عرفت هذا فحصول العلم من
الدليل يكون عاديا عند الاشعري رحمه الله ويكون اعدا ديا عند
الحكماء ويكون لزوميا عند الامام الرازي ومن تبعهم ويكون
توليدا عند المعتزلة واستدلالاتهم وقد حبايتهم مذكور في المطولات
من اراد التفصيل فليرجع اليها (قوله هذا عند بعض آه) يعني
اعتبار امكان الخاص في الاصولي والضروري في المعقولي والمراد
من البعض مير ابو الفتح في حاشيته على الاداب الحنفية كما نقل
عنه (قوله وعند بعض المدققين الخ) وهو السيد الشريف بين

هكذا في حاشيته على شرح مختصر المنتهى قد عرفت ان الامكان
العام المقيد بجانب الوجود وهو سلب الضرورة عن جانب العدم
وجانب الوجود اعم من ان يكون واجبا او ممكنا موجودا بالفعل
او بالضرورة فمع الاعتبار في التوصل الامكان المجامع للفعل والوجوب
اذ لو فرض هناك دليل مادته يقينية او اية وهيئة من ضرب
الشكل الاول يجب التوصل مع انه داخل في التعريف غير داخل
تحت الامكان الخاص لان الامكان الخاص يجماع الفعل دون
الوجوب وكذلك اعتبر الامكان العام المقيد دون الامكان العام
المطلق الشامل لكلا الطرفين لئلا يشمل الفاسد الممتنع التوصل
اذهو داخل تحت امكان العام المطلق (قوله فالنسبة على البعض
الاول آه) البين بالتشديد او بالتخفيف بمعنى التبين يعني بينهما
ثم ان كل واحد بحسب الحمل والتحقيق لان الامكان الخاص عبارة عن
سلب الضرورة من الوجود والعدم واعتبار الضرورة نقيضه
فالمتناقضان يصدق بينهما سالبتان كليتان فاذا صدق تحقق
التبين الكلي هذا بناء على تعريف الثاني عند المعقولين واما
بناء على التعريف الاول عند اعتبار الامكان المجامع للفعل
والوجوب يكون بينهما لتساوي لتصادق الموجبتين الكليتين
باعتبار التحقيق على ما لا يخفى (قوله وعلى الثاني اذا لاحظت
القيود الخ) يعني اذا لاحظت قيد الامكان العام وقيد اعتبار
ضرورة الوجود يكون من البين يعني بينهما عموم وخصوص
مطلق والعام دليل الاصولي والخاص دليل المعقولي لان القيد
في الامكان العام اعم من الضرورة والفعل وفي قيد اعتبار ضرورة
الوجود خاص بالضرورة لم يوجد قيد بالفعل فتتحقق الدليل
الاصولي والمعقولي في كل التوصل الضروري وفي التوصل الفعلي
بدون الضروري بتحقيق الدليل الاصولي دون المعقولي فيصدق

قولنا كلما تحقق الدليل العقولي تحقق الدليل الاصولي وإس كذا
تحقق تحقق فيكون بينهما عموم وخصوص مطلق (قوله منع
مقدمته آه) الفاء جواب اما في اما على دليلهما اي واما الوظائف
الموجّهة على دليلهما فمحملة الحمل على ما يتأخر من ارتباط
الحكم بهد ملاحظة المعطوف او محمول على التوزيع * اعلم ان المنع
والممانعة والمناقضة والنقض التفصيلي الفاظ مترادفة عندهم
معناها طلب الدليل على مقدمة الدليل وقد يطلق لفظ المنع
على طلب البيان مجازا وهو اعم من جهة انه مشترك بين منع النقل
ومنع المدعى ومنع المقدمة ومن جهة ان البيان مشترك بين الدليل
المنطقي المعبر في هذا الفن وبين تصحيح النقل باحضار الكتاب
وللفظ المنع عندهم معنى آخر يعنى المناقضة والنقض والمعارضة
وهو الدخول في مقابلة الدليل بطريق المطالبة او الابطال فاذا
حل ههنا على المعنى الاول يحتاج الى التجريد فيستعمل في طلب
الدليل فقط بعلاقة الجزئية والكلية ونكتة التجريد ان المقام
بيان المقدمة والمنع على وجه التفصيل فست الحاجة الى التجريد
واذا حل على المعنى الثاني لا يحتاج الى التجريد لانه يكون مجازا
من جهة اخرى والقرينة اضافية الى المقدمة المعينة واذا حل
على المعنى الثالث لا يحتاج الى التجريد ولا الى المجاز بل يكون
مستعملا في المعنى العرفي وهو حقيقة قبل ان اريد المعنى الثالث
وهو اعم من الابطال فتح يدخل فيه الغضب والمكابرة لان
الابطال ان كان مقرونا بالدليل يكون غصبا والافكار الا
ان يقال ان هذا المعنى وان كان عاما الا انه لا يتحقق الا في الخاص
وهو المطالبة فقط بقرينة تعريفه اللاحق ومقابلته للنقض
والمعارضة انتهى اقول لاحاجة الى التكلف لان كون الوظائف
موجّهة مأخوذ في طرف الموضوع صراحة كما اشرنا فلا احتمال

للعوم بل يختص بالمطالبة البتة وكذلك احتمال كون المقدمة
بديهية او مسلمة عند الخصم مدفوع من صدر الكلام في قوله
ان كنت ناقلا اذ حمل القضية هناك على الاهمال فلا يتوجه المنع
على الملازمة المستفادة من قوله واما على دليلهما فالمنع مع ما
عطف عليه (قوله المعينة آه) هذه الصفة للتقييد احتراز عن
منع المقدمة الغير المعينة لانه طلب شئ ليس في وسع المعلن وهو
غير موجه لان اقامة الدليل على مقدمة غير معينة لا يمكن الا
باقامة الدليل على كل مقدمة من مقدمات الدليل وهو وان امكن
تكليف بما لا يناسب غرض المناظرين بل يفيد تعبير الخصم
وتطويل الكلام فيما لا يعنيه لاظهار الصواب فان قيل تقييد
المقدمة بالمعينة محمل لخصر وظائف السائل بالثلاثة اذ يخرج منع
المقدمة الغير المعينة فينبغي ان لا يقيد بالمعينة ولا بالغير المعينة
فيشمل منع المقدمة المطلقة عليهما فبمع الخصم قلنا المقسم هو
الوظائف الموجهة التي لا يطول بها الكلام لالفائدة ومنع المقدمة
الغير المعينة ليس من الوظائف المذكورة ويمكن ان يقال لخصر
استقرائي ومنع المقدمة الغير المعينة وان جوز العقل غير معلوم
الوقوع في مناسطات القوم ويقال ان هذا المنع ان كان على
طريق الابطال مع الشاهد فهو راجع الى النقض ومع عدم
الشاهد غير مسموع وان كان على طريق المطالبة فيرجع الى
مجموع الدليل فمن منع مطالبة مجموع الدليل منع ذلك ومن سوغه
سوغ ذلك والاول هو الارجح والاوجه والخصر مبنى عليه (قوله
بعضا وكلا آه) المراد كل الافراد لا المجموع مثل يقال صغراك
ممنوع او يقال كبراك ممنوع او يقال صغراك وكبراك وايجاب
صغراك وتقريب دليلك ممنوع (قوله المقدمة آه) اعلم ان المركب
النام المحتمل للصدق والكذب يسمى من حيث اشتماله على الحكم

قضية ومن حيث احتمالة الصدق والكذب خبرا ومن حيث افادته
الحكم اخبارا ومن حيث كونه جزء من الدليل مقدمة ومن حيث
يطلب بالدليل مطلوبا ومن حيث يحصل من الدليل نتيجة
ومن حيث يقع في العلم ويسأل عنه مسألة فالذات واحدة واختلاف
العبارات باختلاف الاعتبارات ولفظ المقدمة منقول من المعنى
اللاغوي الى المعنى الاصطلاحي وباعتبار النقل من الفاظ مشتركة
يطلق على قضية جعلت جزء قياس وعلى طائفة من الفاظ الكتاب
المشتملة على حدود العلم وموضوعاتها وغاياتها قدمت على بيان
المسائل وهي مأخوذة من مقدمة الجلبش الجامعة المتقدمة منها
على قدم بمعنى تقدم ووجه المناسبة بين اللاغوي والاصطلاحي
المشابهة بين مقدمة الجلبش ومقدمة العلم والكتاب ومقدمة الدليل
لان الجلبش كما يتوقعون في رؤية مصالحهم على ذلك الجماعة
المتقدمة وكذلك كما يتقدم ذلك الجماعة في ارتباط مصالحهم على
ذلك الجلبش يتوقف العلم والكتاب باعتبار المسائل على طائفة من
الفاظ دالة على الحدود والموضوعات والغايات وكذلك علم النتائج
يتوقف على علم المقدمات ويتقدم تلك الالفاظ والمقدمات على
العلوم والنتائج فلهذا ثبت كونها منقولة لا على طريق الاستعارة
كما وهم والتاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية كلفظ الحقيقة
وقدم بيانها على بيان المنع لان المقدمة مضاف اليه وعلم المضاف
موقوف على علم المضاف اليه (قوله اي قضية حقيقة او حكما آما)
هذا تفسير بالاختصاص لان كلمة ما موصولة كانت او موصوفة عبارة
عن شيء منكر والقرينة المرجحة لهذا قوله منع مقدمته لان المنع
على ما فسره طلب الدليل والدليل لا يطلب الا على القضية
ونفس الدليل والمعلل وصفاته ليس من قبيل القضية والشروط
كلها تأول بالقضية مثلا ايجاب الصغرى وكلية الكبرى والتعريف

بأول بان هذه القضية موجبة وهذه القضية كاية وسوق هذا
الدليل يستلزم المطلوب وغير ذلك فيتم التعريف قوله فلا ينتقض
اشارة الى باعث التفسير وهو عدم مانعية التعريف وعدم بطلان
وجه الاعتراض هكذا هذا التعريف غير جامع وغير مانع
وكل تعريف شانه كذا بطل ودليل الصغرى النظرية هكذا لانه
خارج عنه الشروط مع انه من افراد المعرف وداخل فيه نفس
الدليل والمعلل وصفاته من العلم والحياة وصحة البدن مع انه ليس
من افراد المعرف لان كلا من الدليل والمعلل وصفاته يصدق
عليه ما يتوقف عليه صحة الدليل والجواب بتحرير المراد وهو ان
المراد من كلمة ما القضية حقيقة كانت او حكما لا مطلق الشيء
حتى يرد قولكم فان قيل عدم الدخول فرع على تفسير القضية
من غير ملاحظة التعميم من الحقيقة والحكم وعدم الخروج فرع
على التعميم فينبغي ان يتقدم عدم الدخول على عدم الخروج
قلت ان الخروج وارد على عدم مانعية التعريف والدخول على
عدم المانعية والمحذور القوي والاعتراض الشديد على التعريف
عدم جامعيتهم دون عدم مانعيتهم لان الغرض من التعريف معرفة
الافراد كلها وفي عدم الجامعة لا يحصل الغرض وفي عدم المانعية
يحصل الغرض مع زيادة وهو غير افراد المعرف وهو غير مضر
على الغرض غاية ما لزم لا يحصل التمييز في الجماعة بين الافراد
والاخبار وهذه النكتة قدم عدم الخروج على عدم الدخول
وكذا في كل تعريف يقدم السؤال بعدم الجامعة على عدم المانعية
فلا يرد ما قاله الكفوي من ان هذا التفسير تخصيص للعام من غير
قرينة وهو غير صحيح في التعريفات مع ان القضية جنس يشمل
القاليل والكثير على ما صرح به في الحاشية ههنا فقوله ولا بدخول
نفس الدليل لا يصح على اطلاقه انتهى كله من قلنا التدبر لان الغرض

من شمول القضية على القليل والكثير وكون القضية واحدة
وكثيرة كما في القياس المركب والدليل ان اريد الدليل المعقولي
لا يطلق عليه قضية لانه عبارة عن المادة والهيئة وان اريد
الدليل الاصولي وان اطلق على المقدمات المتفرقة قضية لكن
هذا التعريف بناء على الدليل المعقولي كما صرح به الشارح من
ان تطبيق اكثر الوظائف على الدليل الاصولي يحتاج الى تكلف
فلذلك رجحنا المعقولي ويمكن ان يقال ان صحة الدليل من قبيل
اضافه الصفة الى الموصوف بناء على ما فسرناه الشارح فيكون
الموقوف الدليل الصحيح لصحة الدليل فكيف يتوقف شيء على
نفسه (قوله يتوقف عليه صحة الدليل آه) هذا تمام تعريف
المقدمة التوقف كون الشيء بكيفية لم يوجد الا بعد وجود شيء
آخر والشيء الاول يسمى موقوفا والشيء الثاني يسمى موقوفا
عليه والوجود اعم من الوجود في الخارج او في الذهن ولهذا
يشمل المقدمة على ما يتوقف باعتبار الوجود الخارجي والذهني
كما سبشر اليه الشارح صحة الدليل من قبيل اضافة الصفة الى
الموصوف لان الموقوف هو نفس الدليل لصحته كما وهم فان قيل
الدليل الصحيح بمادته وهيئته علة تامة للنتيجة فيكون النتيجة
معلولة والعلة والمعلول من التضاد كيف يتوقف تعقل احدهما
على تعقل الاخر فبح يلزم توقف الدليل الذي هو العلة التامة على
النتيجة التي هي المعلولة والمعلول متوقف على العلة فيلزم الدور
وان يكون النتيجة مقدمة الدليل وكلاهما باطل قلنا ان التوقف
اما ان يكون توقفا بالمعنى الاعم وهو كون الشيء بكيفية او لا الشيء
الاخر لا يمنع وجوده واما ان يكون بمعنى الاخص وهو كون الشيء
بمحالة لم يكن موجودا الا بعد وجود شيء آخر والتوقف الاعم شامل
لتوقف الموقوف على الموقوف عليه الذي يكون وجوده قبل وجود

الموقوف والتوقف الموقوف عليه الذي لم يكن وجوده قبل
وجود الموقوف بل يكون وجودهما معا بلا تقدم من احدهما
كما في التضائف في الابوة والبنوة والتقدم والتأخر وغير ذلك
ولذلك لا يبطل الدور المعنى لان التوقف فيه التوقف بمعنى الاعم
فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه والتوقف بمعنى الاخص يخض
بتوقف الموقوف على الموقوف عليه الذي يكون وجوده قبل
وجود الموقوف فالمراد من التوقف في التعريف التوقف بمعنى
الاخص فلا يشمل على توقف العلة على المعلول فلا يلزم الدور
ولا كون المعلولة مقدمة قيل في بيان التعريف لا يخلو اما
ان يكون قوله شطرا او شرطا من تمة التعريف او خارجا عنه
فعلى الاول يخرج عن التعريف بقوله شطرا نفس الدليل ونفس
المعلول وصفاته ويدخل فيه بقوله شرطا شرائط الدليل
فلا حاجة الى جعل ما عبارة عن القضية وارتكاب التكلف
في التعميم الى الحقيقة والحكم والى تفسير صحة الدليل بالدليل
الصحيح وعلى الثاني يخرج نفس الدليل يجعل ما عبارة
عن القضية فلا وجه لتفسير صحة الدليل بالدليل الصحيح
ان الظاهر انه لا يخرج نفس الدليل وجعل القضية جنسا
شاملا للقليل والكثير مع انه غير مستقيم في نفسه بوجوب ترك
قوله ولا بدخوله نفس الدليل انتهى هذا الكلام في غاية السقامة
اريد بيان فساده فلا يقع الناظرون في الخطاء اعلم اولا ان قوله
شطرا او شرطا كيف يكون من تمة التعريف قال الشاشره
الى عموم التوقف على ان القيود المتساوية لا يذكر في التعريف
اذ يكون لغوا وعلى انه لو كان من التعريف اما ان يكون لتقسيم
الحدود المحذورة اياها كان لا يخرج نفس الدليل ولا المعلول ولا صفاته
من احدا القسمين فيعود المحذور وقوله يدخل فيه بقوله شرطا

شرائط صحة الدليل بط جدا اذ القيد يكون محرجا لاندخلا
فكيف يكون مدخلا على ان الشرائط داخلة فيما قبله والداخل
لا يكون مدخلا (قوله وعلى الثاني آه) وجه تفسير الدليل بالصحيح
كما ين ان الموقوف هو الدليل فقط لا بصحته وكذلك جعل القضية
جنسا شاملا لا يوجب ترك قوله ولا بد خول نفس الدليل اذ
القضية وان كانت كثيرة لا تشمل الدليل كما عرفت (قوله سوا كان
آه) الغرض من هذا التعميم لئلا يرد السؤال بعدم الصرف
للفظ التوقف على عمومته وبصرفه على الخصوص من جهة
الذات او من النسبة فينتقض التعريف ولئلا يوهى ان هذا القول
من صحة التعريف قيل الاولى ان يقال من جهة الذات او الصفة
ليناسب المتن وان يقال ومن جهة اللمية والانية لئلا يوهى
ان اللمية والانية تعمم الشرط لا تعمم التوقف يمكن ان يقال
التوقف من جهة الصفة متبادر وظ من لفظ التوقف
لان الموقوف والموقوف عليه متغايران البتة والتغاير ظاهر
في الخارج عن الشيء وان تغاير الجزء للكل لكن ليس في رتبة
الامر الخارج في التغاير وقدم في المتن الشطر منفردا والشرط
مقيد بالتعميم اللمى والعلمى وظهر ان التعميم بهما للشرط كما يدل
عليه كلام الش وان استلزم تعميم الشرط تعميم التوقف فلا وجه
للتوهم بل الحق هذا (قوله لما او علميا الخ) اعلم ان ما يتوقف
عليه الشيء اما باعتبار الوجود الخارجى واما باعتبار الوجود
الذهنى وما يكون باعتبار الوجود الخارجى قد يكون باعتبار
الوجود الخارجى والذهنى معا كالذليل اللمى وقد يكون باعتبار
الوجود الخارجى فقط كما فى العلة المؤثرة التى كانت غير معلومة
واستدل عليها بالاثرو يسمى هذا الموقوف عليه لما وما يكون
باعتبار الوجود الذهنى لا يكون باعتبار الوجود الخارجى البتة

بل باعتبار الوجود الذهنى فقط كما غايات المترتبة على الفعل
التي استدلت بها على الفعل ويسمى هذا الموقوف عليه علميا
وانما وكذلك ما يكون باعتبار الوجود الخارجى قد يكون مؤثرا
فى الموقوف كالعلة الناعاية وجزء العلة التامة وقد لا يكون مؤثرا
كالجزء بالنسبة الى الكل والشرط بالنسبة الى المشروط اذ عرفت
هذا فاعلم ان مما يتوقف عليه الدليل باعتبار الوجود الخارجى
العلة الفاعلية خرجت من التعريف وهى المعلوم وصفاته بقى
جزء العلة التامة الداخلة فى المعلوم كالمادة والصورة وهما جزءان
والمادة الفاعلية وبقي الشرط اشارة بقوله شطرا الى المادة
والصورة والجزء وبقوله شرطا الى الشرط كما يجاب الصغرى
وكلمة الكبرى فى الشكل الاول مثلا واثار بقوله لما الى الشرط
الذى يتوقف وجود الدليل عليه فى الخارج وبقوله علميا الى العلة
الغائية التى بمنزلة لشرط الخروج عن الدليل وهى سوق الدليل
على وجه يستلزم المبدأ (قوله يتوقف وجوده الخارجى آه) تعريف
لللمى والمراد من الوجود الخارجى اعم من ان يكون فى الخارج
كافى الدليل الملقوظى اوفى العقل كما فى الدليل المعقولى وهى
انه لو وجد الدليل المعقولى فى الخارج لتوقف وجوده على وجوده
بخلاف ما يتوقف وجوده العلمى على وجوده العلمى لان ما يتوقف
عليه بالوجود العلمى لو وجد فى الخارج يعكس الامر يعنى يكون
الموقوف موقوفا عليه وبالعكس لانه غاية وشان الغاية هذا ويمكن
ان يقال ان المراد من الوجود الخارجى ما عدا الوجود الذهنى
فمحتمل الوجود النفس الامرى والوجود الخارجى فيحتمل يتوقف
وجود الدليل المعقولى فى نفس الامر على وجود الموقوف عليه
فى نفس الامر (قوله تدبر الخ) وجه التدبر اشارة الى سؤال وجوابه
تقرر السؤال من وجهين لاول ان الدليل المعقولى ليس موجودا

في الخارج فكيف يتوقف وجوده الخارجي الثاني ان المسمى لا يختص
 بان يكون موقوفا عليه باعتبار وجوده الخارجي بل قد يكون
 باعتبار الوجود الخارجي والعلمى معا كافي الدليل المسمى وجوابهما
 قد عرفت مما قررنا آتفا من ان الدليل ان كان لفظيا فقط وان كان
 عقليا بكلا التاويلين وان العلمى ما يتوقف عليه الدليل في الذهن
 فقط ان المسمى ما عداه سواء توقف عليه وجوده الخارجي فقط
 او وجوده الخارجي والذهنى معا فظهر فساد ما قيل في الجواب
 من ان العام اذا قوبل بالخاس يراد ما وراء الخاص لان المسمى والعلمى
 بينهما تباين بحسب الحمل والتحقيق (قوله اى يتوقف عليه وجوده
 العلمى الخ) التوقف بمعنى التوقف بالمعنى الاخص اى لم يكن
 الموقوف موجودا الابد وجود الموقوف عليه والمراد من العلمى
 الوجود الذهنى كالآثر المعلوم الذى استدل به على المؤثر المجهول
 لان المؤثر لم يكن موجودا في الذهن الابد وجود الاثر في الذهن
 وفيما نحن فيه استلزام الدليل المعلوم غاية الدليل وعلة غائية له
 فوجد اولاً في ذهن المستدل فيكون مقدماله على الاستدلال
 ثم يوجد الدليل في الذهن واما باعتبار الوجود الخارجي يحصل
 الدليل ثم يدل ثم يتفرع عليه الاستلزام فتفطن (قوله التعميم
 الاول لادراج الخ) يعنى بيان عموم التعريف بقوله شرطاً
 او شرطاً لاظهار درج اجزاء الدليل في التعريف تحفاً به بناء
 على تبادر التعريف واللام يصلح لكونه نكتة للتعميم لان التعريف
 ان شمل اجزاء الدليل في نفسه فلا وجه لادراجه وان لم يشمل
 كيف يدراج ماضكان خارجاً (قوله والثاني آه) من قبيل
 عطف شئين على معمولي عاملين مختلفين بحرف واحد وهو
 غير جائز على مذهب الجمهور فهو امامنى على مذهب الفراء واما
 على حذف المضاف في استلزامه اى لادراج استلزامه بقرينة

لا يختص بالخارج عن التعريف
 لا يختص ولا يدرج بل بين الخصوص
 شئاً او يدرج بل بين الخصوص
 او العموم الواقع في اصل
 التعريف وكذلك القيد لا يدرج
 شئاً لان القيد يختص بالثبة
 اذا المطلق قبل القيد اعم وبعد
 القيد في النفي يختص
 القيد في النفي لان النفي قبل القيد
 ويعمم النفي لان النفي وبعد القيد
 يكون نفي الاعم وفي الاخص
 يكون نفي الاخص وفيما نحن فيه
 اعم من نفي الاعم وفيما نحن فيه
 ليس قيداً للتعريف ولا واقعاً
 في النفي

ما سبق استلزام الدليل المدلول وهو سوق الدليل على وجه
 يستلزم المط وهو من مقدمة الدليل على المذهب الاصح لكن
 علة غائية للدليل مقدم عليه باعتبار الوجود الذهنى ومما خرجته
 باعتبار الوجود الخارجي اومعه بناء على معية المؤثر والاثر زماناً
 ولذا قال يتوقف الدليل عليه على وجه العلمى فلا يرد ما قاله بعض
 الافاضل من انه ان قيل ان الاستلزام يوجد مع الصحة فلا يصح
 التوقف بينهما قلت هذا التوقف ليس بمعناه الاخص وهو عدم
 حصول الموقوف الابد حصول الموقوف عليه بل بمعناه الاعم
 الذى بمعنى اولاه لامتنع والاستلزام كذلك لانه اولاه لامتنع
 الصحة فاحفظ انتهى مع انك عرفت فساد حمل التوقف على
 المعنى الاعم فتذكر (قوله لان تبادر التعريف آه) هذه العبارة تدل
 على ما قلنا من ان هذين التعميمين ليسا من التعريف واللام بطابق
 التعريف بل جزء التعريف وكذلك يدل على ان التعميم بالمسمى
 والعلمى تعميم للشرط وهذا دليل على كلا التعميمين لاعلى واحد
 منهما كما ظن واللام ان تعلق بالتعميم يلزم توارد علتين مستقلتين
 على معلول واحد بلاواو العاطفة وهو باطل فان قيل ما وجه
 البطالان قلت ان العلة المستقلة ما يوجب وجودها وجود المعلوم
 وعدمها عدم المعلوم فان توارد علتين مستقلتين على معلول
 واحد فان فرض عدم احدهما اما ان يعدم المعلوم مع عدم ذلك
 المفروض اولاً فان عدم تخلف المعلوم من علته التامة التى غير
 ذلك المفروض لوجودها مع عدم المعلوم وان لم يعدم يلزم تخلف
 المعلوم من العلة التامة التى فرض عدمها لانها عدمت مع وجود
 المعلوم فكلاهما باطل فثبت بطلان توارد علتين مستقلتين
 على معلول واحد فعلم ان اللام في لان متعلق لادراج وعلة اهلية
 للتعميم وبفهم منه انه علة للاظهار لانفس الادراج لان تبادر

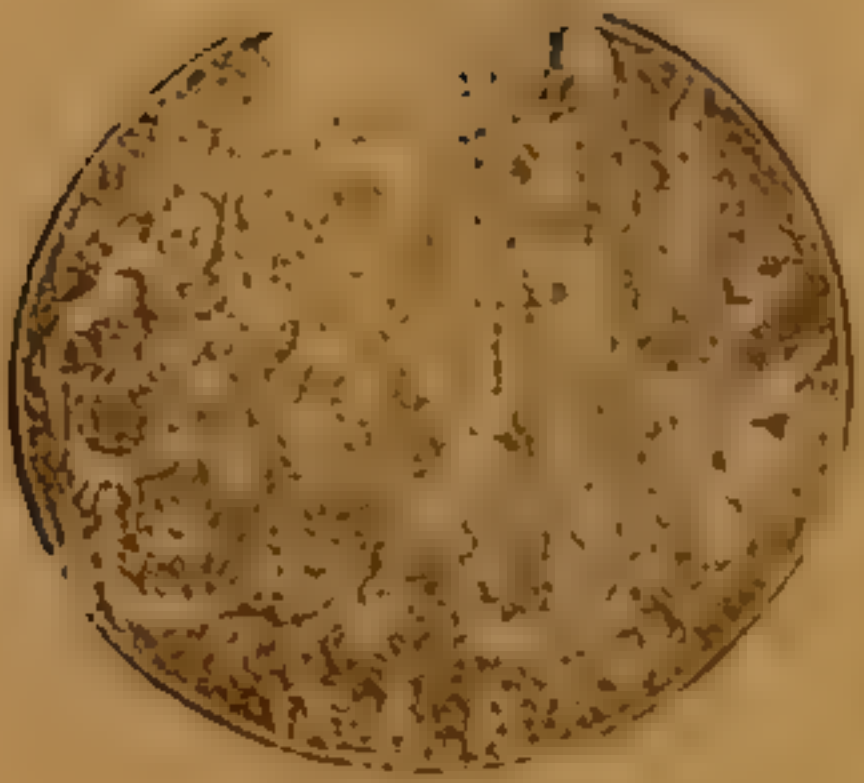
لان الاستلزام الذى يسمى
 بالتعريف كونه مقدمة الدليل
 باعتبار الوجود الذهنى لا باعتبار
 الوجود الخارجي وهو مقدم
 وموقوف عليه باعتبار الوجود
 الذهنى ولو لم يكن مقدماً
 وموقوفاً عليه باعتبار الوجود
 الخارجي لا يضر منه

التعريف يستلزم خفاء الدرج والخفاء يقتضي ازالته وهو الاظهار
لا اصل الدرج * واعلم ان المفعول له التحصيل يتضمن حكيمين وهما
ان حصل الفعل يحصل المفعول له واللام يحصل والدليل المسوق له
قد يكون باعتبار الحكم الاول وقد يكون باعتبار الحكم الثاني مثلاً
ضربت زيداً تأديباً حاصله ان ضرب يحصل تأديب وان لم يضرب
لم يحصل التأديب وفيما نحن فيه حاصله ان عمم التعريف بهذين
البيانين يفذهر الدرج واللام يظهر فقوله لان تبادر التعريف بـ
الحكم الثاني فحاصله ان التعريف ان لم يعمم لم يظهر الدرج لان
التعريف يتبادر منه الصدق على الشرط المبي وكما تبادر منه
الصدق ان لم يعمم بهذين القيدين لم يظهر الدرج فينتج ان التعريف
ان لم يعمم بهذين القيدين لم يظهر الدرج وهو المطلوب فاحفظ
هذا فانه نفيس ومن لم يصف فهو خسيس (قوله والمنع طلب
الدلائل آه) اخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر لان مقتضى
الظاهر الاتيان بالضمير واتى بالظاهر لان المقام مقام التعريف
والتعريف لتحصيل الماهية لالافراد والاصل في الضمير ان يكون
عين المرجع وهو ههنا يراد به الفرد فلذا اتى بالظاهر للتنبيه
على التغاير في الجملة وقاعدة اعادة الشيء معرفة تفيد ان يكون
عين الاول مشروطاً بارتفاع الموانع وههنا مانع وهو كون المقام
مقام التعريف قيداً للمقدمة بالمعينة لما يتنا من ان طلب الدلائل على
الغير المعينة تكليف بما لا يسمع القدرة وان جوزه البعض ايسر بعلام
لغرض المناظرين ولا يتوجه على الدليل لان منع الدليل اما ان يقارن
بشاهد يدل على المنوعية اولا فان كان الاول فهو نقض اجالي
لامناقضة وان كان الثاني فهو مكابرة غير مسموعة فان قلت
كيف تجوزون منع مقدمة معينة من الدليل بلا شاهد يدل على
المنوعية ولا تعدونه مكابرة ولا تجوزون منع الدليل بلا شاهد يدل

على المنوعية بل تعدونه مكابرة ولا بد من الفرق بينهما قلنا الفرق
بينهما ثابت بان معنى منع المقدمة المعينة من الدليل هو اظهار
السائل عدم علمه بهذه المقدمة ويطلب من الممثل دليلاً عليها
وان حكم في نفسه بفساد المقدمة لكن لا يظهره فلا حاجة للسائل
الى اراد الدليل على عدم علمه بها بخلاف منع الدليل فان معناه
ان هذا الدليل ليس بصحيح بجميع مقدماته فيصير السائل مدعياً
فلا بد من شاعده حتى يصير مسموعاً والا يكون مكابرة (قوله هذا
التعريف مبني على مذهب آه) لما خير المصنف فيما سياتي في منع
الدليل بقوله واما مطالبته الدليل مطلقاً فنعها بعض المهرة
وسوغها بعض الكملة فخيرهما واختارهما علم ان المصنف
يجوز كلا المذهبين فورد على تعريفه المنع بهذا الدليل على جمعه
فقصده دفع هذا الورود بانه اما مبني على مذهب من منع منع الدليل
قلا اعتراض اومبني على مذهب المتقدمين الذين هم لا يشترطون
المساواة في التعريف فلا يضرب عدم جمعه كما نقل عنه وهو اى
تعريف التعريف على مذهبهم ما كان معرفته سبباً لمعرفة شيء
مراداً بالمعرفة التصور بالحقيقة او بوجه آخر انتهى اومبني على
مذهب المتأخرين الذين هم اشترطوا مساواة التعريف لكن
غرض المعارف يجوز ان يكون غير الجسامية وغير المانعية كما نقل
عنه لجواز ان لا يكون غرض المعارف اراد تعريف جامع لجميع
الافراد ومانع عن جميع الاغيار بل يعنى بغير هذا المعنى كما تقسيم
في هذا المقام انتهى لكن عندي هذا المقال من الاعذار الواعية
نشأ من تحييره فيما سياتي والا فالحق ان هذا التعريف على المذهب
الحق وهو عدم جواز منع الدليل كما عرفت ومبني على مذهب
المتأخرين لغرض الجامعة والممانعية لا لغرض آخر كما عرفت
القوم * علم ان المعارف يجب معرفته قبل المعارف لان معرفته طريق

الى معرفته وسبب انها فلا بد ان يتقدمها ويجب ان يكون غيره
اذ لو كان عينه لزم كون الشيء معلوما قبل ان يكون معلوما ويجب
ان يكون اعلى منه اذ لو ساواه في الجلاء او كان اخفى منه لم يكن
معلوما قبله ويجب ان يساويه في العموم والخصوص ليحصل به
التمييز اذ لو لم يكن مساويا لدخل فيه غير المعروف على تقدير كونه
اعم مطلقا او من وجه فلم يكن مانعا من دخول غير المعروف فيه
او خرج بعض افراده على تقدير كونه اخص امام مطلقا او من وجه
فلم يكن جامعا للجميع افراد المعروف واشترط هذه المساواة مما
ذهب اليه المتأخرون اذ تفصيل التمييز التام بحيث يمتاز جميع
افراد المعروف عن جميع ماعداها ولا يلتبس شيء منها بغيرها
واما المتقدمون فقد قالوا الرسم منه تام بغير المرسوم عن كل ما
عداه ومنه ناقص بغيره عن بعض ماعداه وصرحوا بان المساواة
شروط لجودة الرسم كيلا يتناول ما ليس من المرسوم ولا يتخلو عما هو
منه وجوزوا الرسم بالاعم والاخص وايد ذلك قواهم بان المعروف
لا بد ان يفيد التمييز عن بعض الاغيار فان ما لا يفيد تمييز الشيء عن
غيره اصلا لم يكن سببا لتصوره واما التمييز عن جميعها فليس
بشروط له لان التصورات المكسبة كما قد يكون بوجه خاص
بالشيء اما ذاتي او عرضي كذلك يكون بوجه عام ذاتي او عرضي
فيجب ان يكون كاسب كل منهما معرفا بالمساواة بشرط المعروف
التام دون غيره حدا كان اورسما (قوله وهو اما مجرد آه) عطفا
على قوله والمنع طلب المعطوف عليه بيان ماهية المنع والمعطوف
بيان اقسامه فيكفي هذه المناسبة في العطف فسر المجرد بلفظ
عار تفسيره باللازم بعلاقة الزوم وباعت التفسير ان التجريد
يقضي ان يكون المنع مقارنا مع السند ثم يؤتى بدون السند ليصح
معنى التجريد مع انه ليس كذلك اذ يؤتى بالمنع اولا بدون السند

(قوله والمشهور ان المساواة والعموم آه) اشار بقوله المشهور الى
ان فيه احتمال آخر غير مشهور وهو ان المساواة وسائر النسب بين
السند والمنع تعتبر بالقياس الى خفاء المقدمة المنوعة الذي بني
عليه المنع سواء كان مساويا منع تقيض المقدمة المنوعة اولا لكن
هذا ضعيف لان الظاهر ان السند من قبيل التصديقات وخفاء
المقدمة المنوعة من قبيل التصورات فاعتبار النسب بينهما ليس
على ما ينبغي الا ان يقال يا اول خفاء المقدمة بالقضية مثلا هذه
المقدمة غير واضح ويمكن ان يقال ان السند ايضا من قبيل
التصورات لانه يعبر كثير اما بالجواز والاحتمال ولم لا يجوز وغير
ذلك وهذا العنوان من قبيل التصورات وان كان بعض السند
قضية يكون ما آلهما جواز معنى القضية وكذلك خفاء المقدمة
من قبيل التصورات فيعتبر النسب بينهما باعتبار الجمل مثلا جواز
فردية الاربعة مساو لخفاء زوجيتها فيتحدد القولان في المال
لكن في القول الثاني تكلف في الجملة وكذا يكون النسب باعتبار
الجمل مع ان المشهور باعتبار التحقق فيكون خلاف المشهور
فتفطن (قوله انما هو باعتبار التحقق بالنسبة الى التقيض آه) كلمة
انما من اداة القصر لتفهم معنى ما والا ويؤخر المقصور عليه
فيما دخله كما تقول في مقام يكون المقصور عليه عمرا مثلا انما ضرب
زيد عمرا فالقيد الاخير مما وقع بعده بمنزلة الواقع بعد الا فيكون
هو المقصور عليه ولا يجوز تقديمه على غيره للالباس وفيما نحن فيه
القيد الاخير قوله بالنسبة الى التقيض فيكون النسب بين السند
والمقدمة المنوعة باعتبار التحقق مقصورة بالنسبة الى التقيض
لان النسبة الى غيره واما غير المشهور يمكن مشهوريته ان يكون
معتبرا بالنسبة الى غيره وهو خفاء المقدمة المنوعة كما عرفت فلا يرد
ما قيل من ان القيد الاخير قوله باعتبار التحقق فيكون المقصور عليه



باعتبار التحقق فتح بوجه جواز اعتبار النسب باعتبار الحمل
مع انه ليس كذلك لان السند من قبيل التصديقات فلا نسبة بين
القيتين الا باعتبار التحقق لا غير انتهى فانك علمت محذور هذا
لم يكن هذا قيداً اخر وكذلك لا يلزم ان يكون السند من قبيل
التصديقات تدبر (قوله اي كلما تحقق هذا تحقق ذلك آه) هذا
بيان لمراجع النسب المتبعة باعتبار التحقق الاول اشارة الى
المساواة والثاني اشارة الى العموم والخصوص المطلق والثالث
اشارة الى العموم والخصوص من وجه لكن العكس المأخوذ فيها
ليس بطريق العكس المستوي المصطلح بل بالعكس اللغوي لان
عكس الموجبة الكلية لا يكون كلية مع ان في هذا المقام لا بد
ان يكون كلية ليحقق مرجع التساوي وما قيل من ان العكس
يحتل ان يراد عكس المستوي وعكس النقيض باعتبار خصوص
المادة لان في مادة المساواة تنعكس الكلية كنفسها فلا يخلو من
دغدغة وتكلف اذ لو صح في المادة الاولى لم يصح في الباقي سواء
كان عكساً مستوياً او عكساً نقيضاً لان عكس المستوي في غير مادة
المساواة يكون عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية فلا يصدق
في الثاني في العكس على ما لا يخفى وكذا عكس النقيض على مذهب
القدماء جعل نقيض الموضوع محمولا ونقيض المحمول موضوعاً
على طريق العدول فتح يصدق الكلية من الطرفين باعتبار عكس
النقيض بين العموم والخصوص المطلق مثلاً كلما تحقق الانسان
تحقق الحيوان وكما لم يتحقق الحيوان لم يتحقق الانسان فيصدق
الكليتان فلا يصدق ايضاً في الباقي نقي العكس فتأمل (قوله
كفردية الاربعة لمنع آه) نسبة السند المساوي باللام لمنع لانه
مختص له بمعنى مقارن له لانه مساو له ويحتمل ان يكون التعلق
باعتبار المساواة بناء على ان المنع وان كان عبارة عن المطالبة

لكن في المآل مبدأ المقدمة والرد والنقيض متقاربان في المعنى وثالث
المساواة فيقتضي السند المساوي للمنع وسند الاعم من المنع والاختصاص
من المنع قيل يقال في المشهور ان السند مساو للمنع مراد منه مساو
لنقيض المنوعة بخلاف في النسبة للملازمة بين المنع وتلك المساواة
وقيل مساواة السند للمنع ان لا يكون المنع سنداً آخر ومعنى الاعمية
ان يجمع السند مع المنع وعدمه ومعنى الاختصاص ان يكون المنع سنداً
آخر غير هذا السند انتهى نحن نقول هذا من قبيل المخترعات
وغير وارد من ان يلب الاصطلاح واعتبار النسبة بهذا الاسلوب
لم يكن باعتبار التحقق ولا باعتبار الحمل فكيف يقبل فلا يخلو
من دغدغة وتصوير هذا المنع هكذا الاربعة زوج لانه منقسم
بمساويين وكل منقسم بمساويين فهو زوج ينتج الاربعة
زوج فيقول السائل لانهم انهم منقسم بمساويين لم لا يجوز
ان يكون فرداً وكذا الحال في ما عطف عليه تدبر (قوله
وهو اي السند الخ) اشارة الى ان مرجع الضمير مطلق السند
لا المقيد لا يكون التعريف للأفراد والى صحة الرجوع لان
المرجع اعم من ان يكون مذكوراً حقيقة او حكماً او معنى وهما
مذكور معنى (قوله ما يقوى المنع بزعم المانع آه) وجه التقوية
ان المقدمة لا بد من ان يكون معلومة يقيناً حتى ينتج فان كان
السند مساوياً لنقيضها يطرى عليها الجهولية وان كان اعم
يطرى عليها الخفاء وان كان اخص يطرى عليها ازدياد الخفاء
ولما خفي المقدمة المنوعة يلزم قوة المنع على ما لا يخفى وعرف بعض
القضلاء بقوله وهو ما يدكر لتقوية المنع في زعم المانع وبعضهم
وهو ما يكون المنع مبني عليه عدل عنهما لورود الاعتراض عليهما
وان امكن دفع الاعتراض بان التعريف الاول ذكر فيه لام الغرض
فيكون الغرض من الذكر التقوية وهو في نفس الامر غرض المانع

لا في زعمه لكن التقوية يحتمل ان يكون مطابقا للواقع اولا فقله
 بزعم المانع ان تعلق يذكّر بملاحظة الغرض يكون مفسدا
 للتعريف ولا يصدق على اكثر السند لانه يكون الحاصل الغرض
 في زعم المانع لا في نفس الامر مع انه ليس كذلك ويخرج اكثر السند
 بل كله لان السند كله للتقوية في عرض المانع في نفس الامر
 وان حل اللام على لام التوقيت يدفع الاعتراض لكن تعريف
 المصنف لا يرد عليه ولا يدفع وفي التعريف الثاني يرد عليه انه
 يقتضي ان يكون الكلام على السند مطلقا موجهها بناء على ان
 انتفاء المبني عليه يوجب انتفاء المبني ولفظ الزعم يستعمل كثيرا
 في الباطل وقديلا في الاعتقاد المطابق وههنا لا يحمل على احدهما
 يقينا بل الاعم منهما سواء كان مطابقا للواقع اولا لانه ان حل
 على الاول يخرج ما يقوى المنع في نفس الامر وان حل على الثاني
 يخرج ما لا يقوى في نفس الامر مع انه من السند فيحمل على الاعم
 منهما فمحتمل اقسام خمسة السند المساوي والسند الاخص
 والسند الاعم من وجه والسند الاعم المطلق والسند المبين لكن
 الخامس غير متحقق (قوله ولا جائز ان الخ) يحتمل ان يكون
 ان يبطلها فاعل جائز لاساد مسد الخبر وان يكون لفظ جائز
 مصدرا على صيغة فاعل بمعنى الجواز فيكون اسم لا والخبر موجود
 محذوف وان يبطلها متعلق بخبر محذوف بتقدير اللام لان حذف
 حرف الجر من ان وان قياسا ومعطوف على قوله خضع مقدمته
 ومعنى الابطال الحكم بطلان المقدمة مطلقا ولهذا بين بقوله
 قطعا وجه عدم جوازه انه تعليل والتعليل هو حق العمل فيكون
 غصبا غير مسموع وجه غصبيه على تقدير كونه بشاهد باطل
 واما على تقدير عدمه فلا الحكم بالبطالان كذلك حق العمل
 وحق السائل المطالبة فقط قوله ابتداء احتراز عن توسط المنع

كافي المعطوف او بمعنى اول الوصف اي حال كونها متصفا
 بوصف المقدمة لاحال كونها زائلا من وصف المقدمة ومتصفا
 بوصف كونه مدعى اشار بالفسير الى هذا (قوله لانها لو كانت
 مدالة آه) متعلق بالفعل المستفاد من التفسير ودليل على اعتبار
 قيد الحيثية قبل يشعر هذا بانه لو لم يكن مدالة لا يصح اصلا لكن
 الظاهر يصح ابطالها من حيث انه مدعى وان لم يكن مدالة
 على سبيل النقص الاجالي الشبهى او المعارضة التقديرية كما صح
 في المدعى المجرد فانه يكون معارضة في المقدمة وهى موجهة
 بالاتفاق انتهى اقول ان جواز توجه الوظيفة من حيث كونه
 مدعى مجردا معلوم مما سبق وههنا الغرض بيان سبب التقييد
 بالحيثية وهذا القدر يكفي في السببية لاني اختصاص صحة جريان
 الابطال بكونه مدالة (قوله قطعا آه) اشارة الى كونه سالبة كلية
 (قوله فيبطلها آه) الفاء للمقريب اشارة الى ان يمنع فمقب المنع
 بالابطال بلا اتيان دليل في الوسط على اثبات المقدمة الممنوعة
 اذ لو كان كذا يجوز الابطال بلا كلام اذ يكون ح مدالا قوله مطلقا
 متعلق بالفعلين على سبيل التنازع يعنى سواء كان منع مجردا
 او مع السند وسواء كان ابطالا بالشاهد او بدونه وفي هذه الصور
 اللائق المستدل ان لا يلتفت الى ابطال السائل ومنعه ولا الى دليله
 المنصوب ولا الى اثبات مقدمة ذليل نفسه لانه يكون من قبيل
 المحاورة الصرفة فلا يكون اظهارا للصواب هذا في صورة كون
 الغصب غير مسموع (قوله وجوزه بعض اهل الفضل الخ) بناء
 على انه يخرج المبطل عن الغصب باعتبار عزل نفسه عن دعوى
 الفساد لان العزل اما ان يكون من جانب المعلن يعنى عزل المعلن
 السائل من منصب المنع الى منصب الاستدلال واما ان يكون من
 جانب السائل نفسه لاسبيل الى الاول لان عزل المعلن فضولي

على انه يمكن ان يقال ان يكون
 مدالة لا يصح اصلا بناء على ما
 قاله العلامة لانتزاعه في التلويح
 في بحث دفع العمل من ان قدح
 المعارض اما ان يكون باقامة
 الدليل على نفي مقدمته من مقدمات
 الدليل وذلك اما ان يكون بعد
 اقامة العمل دليلا على اثباتها
 وهو ما عارضته في المقدمة فيدخل
 في اقسام المعارضة واما ان يكون
 قبلها وهو الفصيص غير المسموع
 لاستلزامه الخط في البحث
 بواسطة بعد ذلك من العمل
 والسائل عما كان فيه وضلا لهما
 عما هو طريق التوجيه المقصود
 بناء على انقلاب حائهما واضطراب
 مقامهما كلي ساعة

غير معتد به والثاني اما ان يعزل نفسه عن منصب المنع الى منصب الاستدلال او بالعكس لاسبيل الى الاول فانه ح يدخل في الشق الاول فثبت ان يعزل نفسه عن الاستدلال الى المنع فتح جواز البعض بناء على ان ذكر دليل دال على فساد المقدمة بعد طلب الدليل عليها ان خلى عن دعوى فسادها فهو ليس بغصب بل هو منع مع السند اذ السند الذي هو ملزوم لتقيض المنوعة اذا ذكر بطريق القطع لا بطريق الجواز فهو دليل على ذلك التقيض وقد طويت احدي مقدمتيه كقول السائل لانم انه ليس بجوان كيف وهو متنفس فانه مع الكبرى المطوية ينتج انه جوان وكقوله لانم ان النهار ليس بموجود كيف والشمس طالعة فانه مع الملازمة المطوية ينتج ان النهار موجود وقس عليهما امثالهما واما اذا ذكر بطريق الجواز كما يقال لم لا يجوز ان تكون متنفسا لم لا يجوز ان يكون الشمس طالعة فهو لا ينتج مع المقدمة المطوية الا جواز التقيض وجواز التقيض لا يستلزم فساد ذي التقيض فان خلى عن دعوى فسادهما لم ان يكون منع مع السند موجهها والا يلزم ان يكون بعض صور المنع مع السند غصبا (قوله فيه تأمل فتأمل آه) نقل عنه هذا اشارة الى السؤال والجواب ومنشأه وتقريره انا لانم خروجه عن الغصب باعتبار العزل لان الابطال بعد المنع يورد على المقدمة وعرفت ان الابطال على المقدمة لا يجوز لان السائل حين ابطال يكون مستدلا والاستدلال من نصيب المعلن فتح يكون غصبا هذا منشأ السؤال وتقرير السؤال ان هذا يدل على كون النقض والمعارضة غصبا وليس كذلك وتقرير الجواب فيها ضرورة وهو ان السؤال لم يعلم فساد من اى مقدمة بخلاف المناقضة انتهى نحن نقول التأمل الاول اشارة الى وجه في عدم مسموعية الغصب على مذهب والتأمل الثاني اشارة الى مسموعية على

مذهب آخر حيث بين ارباب هذا الفن واختلافوا في جوازه وعدم جوازه فثبت من قال انه ليس بمسموع لانه اذا جاز الغصب للسائل فالمعلل قد يعرض عن الاستدلال على ما وقع الغصب فيه من دعواه او مقدمة دليلها ويغصب في مقدمة دليل السائل الغاصب وهكذا تجري المعارضة من الطرفين فيبعدان عن اظهار الصواب في مدعى المدال لان الصواب انما يظهر اذا منع السائل واستدل المعلن الى ان يعجز احدهما ثم ان من قال انه ليس بمسموع لا يقول بانه مكابرة اذ هو نافع في اظهار الصواب كما صرح به في التلويح لكنهم اصطلموا على عدم سماعه سد الباب البعد عن المطلوب والظاهر ان الغصب من الطرفين مانع لاظهار الصواب لان طرف واحد ومنهم من قال انه مسموع لانه ياد في العناية يستحق الجواب ويبيانه ان المعلن اذا لم يسمعه فلا سائل ان يقول اريد المنع مع السند بما ذكرته في صورة الابطال والاستدلال فتح يستحق الجواب لان تحرير المراد مستفيض في تحرير المباحثات قال بعض الافاضل اسم الطريق للسائل الذي حكم بفساد مقدمة معينة خفاء حاله و اراد سؤله على سبيل المنع خذ هذا لكن الحق الحقيقي بالقبول المذهب الاول لان المذهب الثاني ينشئ عن حيلة الغاصب وخدمته او من جهله فالحق بالاستقامة (اقوله او يمنعها ويأتى بكلام اجنبي آه) ان المنع موجود لكن يأتي الفساد من اتيان كلام اجنبي فنظ ان مردوديته من اشتمال المفظ المستدرك الذي لا يكون حشوا مفسدا وهذا لا يقتضي الردودية بل يقتضي عدم الحسن لان طلب البيان على المقدمة متحقق وهو وظيفة موجهة (قوله لان الاولين غصب آه) افراد الخبر معنى على ان المصدر موضوع الماهية من حيث هي هي يشمل القليل والكثير بلا دة لكثرة ولان مطابقة خبر المبتداء لارجاع

الضمير من الخبر الى المبتداء والضمير بطابق المرجع البتة وفاعل
المصدر متزك فلذا لا يشترط المطابقة ومتعلق بلا جاز ودليل
عليه مع ما عطف عليه وجه الغصبية ظاهر اذا كان الابطال
مدللا بانفعل واما ان لم يكن مدلا بالفعول كما ينبغي عنه نعمية
بقوله قط ما فلان دعوى البطلان ايضا وظيفة المعلن ومنصب
السائل المطالبة فقط ولا يحمل حمل الغصب على التغليب
لان الغرض اثبات الاحكام المستفادة مما سبق على طريق الانفراد
ان قلت ان المصنف رد الغصب كليا لكن على مذهب من جوز
الغصب كما بينا كيف يجب المعلن عن الغصب على تقرير كونه
مسموعا قلت وظيفة المعلن ان لا يطعن على السائل بان ابطال الك
غصب وان لا يتعرض لدليل الغاصب قبل اثبات مقدمته المتنوعة
باحد من النوع الثلاثة لانه لا يثبت به شيء مما يجب اثباته على المعلن
من اثبات مقدمته المتنوعة على ان السائل يمكن ان يغير كلامه
بالعناية اى بان يقول مرادى المنع مع السند فيخرج عن كونه
غصبا وسقط واردات المعلن عليه بل الالباق على المعلن ان يثبت
مقدمته المتنوعة او لا ثم يتعرض لدليل الغصب لان دليله بعد ذلك
الاثبات ينقلب الى المعارضة في المقدمة ولا كلام في جواز
التعرض لدليل الغاصب بعد انقلابه الى المعارضة في المقدمة
فاذا تعرض لدليل الغاصب قبل اثبات المقدمة المتنوعة فانه
قبيح من المعلن لانه ليس للمعلن في قانون التوجيه ان يتعرض
لدليل سائل غير معارض اصلا (قوله واما مطالبة الدليل آه)
كلمة اما وضع تفصيل الجمل ولا استلزام فلكونه للتفصيل
يقضي عدلا ولكونه للاستلزام يدخل الفاء في جوابه كما ينشأ
تفصيله في اما بعد وذهب بعض النحاة الى ان المعنى الاول لازم
فالترزم الدليل وفي موضع لم يذكر الدليل قدر بمناسبة المقام

وذهب البعض الآخر الى انه كثير لم يلزم في المذهب الثاني
ههنا يقال انه استيناف وجواب عن سؤال مقدر ناش من منع
المقدمة وعلى المذهب الاول يقدر الدليل هكذا امامطالبة
المقدمة فسوغه الا دايون مطلقا واما مطالبة الدليل فذهبا
البعض وسوغها البعض فج امامطوف على محذوف مقدر
او على قوله فنع مقدمته وضافة لمطالبة الى الدليل لادنى ملائمة
اذا التقدير مطالبة الدليل على الدليل (قوله اى لم يجوزها
ولم يستحسنها آه) هذا التفسير ليس بجيد لان قوله لم يجوز يقتضى
عدم صحته وقوله لم يستحسنها صحته مع عدم الحسن وعدم الحسن
لا يدل على القبح لاحتمال كونه لاحسنا ولا قبيحا يمكن ان يقال ان
هذا اشارة الى ما قاله المانع في بيان منعه من انه لا يمنع الدليل لان
منع الدليل اما ان يقارن بشاهد يدل على المتنوعة او لا فان كان
الاول فهو نقض اجمالى لا مناقضة لان النقض اجمالى في التحقيق
دعوى فساد الدليل مع شاهد يدل على ذلك مطلقا والشاهد
بما يدل على فساد الدليل سواء كان ذلك الفساد تخلف المدعى
عن الدليل او غير ذلك وان كان الثانى فهو مكابرة غير مسموعة
فاشار بقوله لم يجوز الى الشق الاول وبقوله لم يستحسنها الى الشق
الثانى وقصر السارح بيان داييل المنع باعتبار الشق الثانى بقوله
لكونه تكليفا لا يطاق (قوله غيرهما واختراعا من آه) احال
على تمييز المخاطب اشارة الى ان ادلة الطرفين لا يوجب يقينا وردا
الى الآخر بل يوجب الرجحان والاولوية واشار الى اولوية المذهب
الاول فى آخر كلامه (قوله لكونها تكليفا لا يطاق آه) دليل على المنع
تصويره هكذا لانه تكليف لا يطاق وكل ما هو تكليف
لا يطاق غير جائز فنتج المطلوب دليل الكبرى انه خارج عن
قانون المناظرة ودليل الصغرى النظرية ان مطالبة الدليل اما

ان يكون مطالبة على مجموع الدليل من حيث انه مجموع واما
ان يكون على مقدمة غير معينة والاول طلب محال لان العمل
لا يقدر الا على اثبات قضية واحدة والدليل يشجع قضية واحدة
فقط ومجموع الدليل ليس قضية واحدة فلا يمكن الاثبات
فيكون المطالبة طلب محال من العمل وهو تكليف بما لا يطاق
والثاني كذلك طلب محال لان المقدمة الغير المعينة لم يعلمها
المعمل حتى يقيم الدليل عليها فاذا لم يعلمها فطلب الدليل عما
لم يعلم العمل طلب محال وهو تكليف بما لا يطاق فمن سوغها
تعرض الى دليل الصغرى فاختر الشق الاول مرة ودفع المحذور
بان مطالبة الدليل منع مجموع الدليل من حيث هو مجموع سواء
كان مقدمة من مقدماته او لا ولا يخفى انه يصح طلب الدليل على
مجموع الدليل من العمل لجواز ان يقيم دليلا واحدا على صحة
جميع مقدماته او يقيم على كل مقدمة منها دليلا على حدة
ثم يستدل بصحة كل منها الى صحة المجموع وهو ما بينه الشارح
واختار الشق الثاني مرة اخرى ودفع المحذور بان مطالبة الدليل
منع مقدمة غير معينة منه فعدم التعيين معتبر من جانب السائل المانع
لا من جانب المعمل فيصح طلب الدليل على مقدمة غير معينة
بان يقيم المعمل دليلا على مقدمة معينة كالصغرى مثلا ولو قال
المانع بعد ذلك ليس الم عندى هو الصغرى بل مقدمة اخرى
لكان هذا منعا آخر يجب على المعمل دفعه ايضا باقامة الدليل
على مقدمة اخرى كما في الاول فلا تكليف بما لا يطاق في صورتين
فلهذا سوغ البعض مطالبة الدليل فاحفظ (قوله لكن الاول آه)
لان غرض المناظرين اظهار الصواب وهذه المطالبة القاء
الحضرم الى الكلفة بلا موجب وهذا لا يكون الا فرض نفسى
وهو غير مناسب للفرض لان المتأمل في مقدمات الدليل اما ان يكون

مترددا

مثلا اذا استدلل ان العالم متغير
وكل متغير حادث فاعلم حادث
ونفع سائل بان دليلك مجرب
ان يقيم العمل دليل على مجموع
المقدمات من حيث المجموع
هكذا هذا الدليل صحيح لان هذا
ان دليل مادته يقينية وهيئة
من الشكل الاول مستجمع لجميع
شرائطه كالجواب للصغرى
وكافية الكبرى وتقريبه وكل دليل
شأنه كذا صحيح وينتج هذا
الدليل صحيح تأمل

مترددا في بعض منها او في كل واحد منها على التعيين واما ان يكون
حاكما بفساد بعض منها او كل واحدة منها على التعيين واما
ان يكون حاكما بفساد مجموعها من حيث المجموع غير حاكم
بفساد واحدة منها على التعيين ففي الصورة الاولى يكون مانعا
وطالبا للدليل على مقدمة الدليل على التعيين بفساد او كلا
وفي الصورة الثانية ان كان طالبا للدليل بلاظهار فساد المقدمة
يكون مانعا ايضا وموجها وان كان حاكما بفساد المقدمة المعينة
بعضا او كلا سواء كان بالدليل او لا يكون غاصبا وان ابطل بالاعتين
يشاهد يكون تقضا اجماليا وفي الصورة الثالثة يكون ناقضا
ومعارضيا فمطالبة الدليل خارجة عن الصور الثلاث فتكون
غير مناسبة للفرض مع كونها غير معاومة التحقيق فتأمل (قوله)
واما الوظائف الموجهة آه) مقطوف على قوله فنعه الكلام
في عطفه وحمله وتصوير مسئلته كما سبق في قوله واما الوظائف
الموجهة فتذكر يعني اذا انتقل الباقل او المدعى الى الدليل بل اما
ان يورد المنع مجردا او مع السند المساوى بالغير المساوى فان كان
منعا مجردا اما ان يورد على مقدمة الدليل واما ان يورد على نفس
المدعى ان كان الاول فهو المنع حقيقة لغوية وان كان نفس
المدعى فاما ان يرد من المدعى مقدمته فيكون المنع مجازا عقليا واما
ان يقدر مقدمة الدليل فوق المدعى فيكون مجازا حذفيا فكذا
الحال ان كان المنع مع السند المساوى او مع السند الغير المساوى
فالوظيفة الموجهة من المستدل ان كان المنع المجرد المذكور اثبات
المقدمة الممة ان قدر على اثباتها وتغير المقدمة الممة ان لم يقدر
على اثباتها هذا مبنى على القول الارجح وهو عدم جواز مطالبة
الدليل كما بينى عنه عبارة الشارح واما الوظيفة على مذهب
من جوز مثل هذه الوظائف الاثبات ان قدر والتغير ان لم يقدر

لكن الشارح لم يتعرض بناء على معلوميتها او على عدم تحققها
(قوله اي المقدمة المعنية آه) قيل هذا التفسير في المنع
الحقيقي واما في المنع المجازي العقلي والحذف فلم يرد ولم يقدر المعنية
قلنا منشأ هذا الوهم تصوير الشارح فيما سبق بالمقدمة المطلقة
بلا قيد المعنية لكن هذا تصوير محض لغرض الافادة لان المقدر
وقت وقوع المنع يقدر هكذا بل يقدر المقدمة المعنية مثلاً صغراً
ثم وغير ذلك والارجع هذا المنع الى منع الدليل الذي لم يسوغ
مع انه ليس كذلك (قوله اي ببيان المراد آه) اي كشف مراد
المستدل وهذا قد يكون المنع باعتبار عموم موضوع المقدمة
وبخصوصه وقد يكون بناء على مذهب دون مذهب وبكشف
المراد بارادة الخصوص من العموم او بارادة العموم من الخصوص
او بعين المبني عليه الاخر وغير ذلك (قوله او بتحرير المدعى ان كانت
الممة آه) الاستلزام يطلق على قريب الدليل الذي هو مقدمة
الدليل وهو سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب وعلى الاستلزام
في المقدمة الشرطية الظاهر ان المراد من الشرطية الواقعة
في القياس الاستثنائي لان الشرطية فيها التالى عبارة عن الدعوى
سواء كان تقيضه او عينه فتح يفيد تحرير المدعى في الاستلزام على
الاطلاقين واما الشرطية الواقعة في افتراضية فالتالى لا يكون عبارة
عن الدعوى فلا وجه لتحرير المدعى عند منعه وان رجع بالواسطة
الى منع المدعى بل المفيد هناك تحرير المقدمة ونقل عنه اي للقياس
الاستثنائي او الخلفى انتهى فلا يرد ما قاله البعض من انه لا وجه
لتخصيص الشرطية للقياس الاستثنائي (قوله ويؤيده التفسير
وعدم الاثبات آه) فيه لطافة من جهتين الاولى غير الاسلوب بايراد
واو العاطفة وعدم اثباته بالباء الجارة الثانية التبرؤ من اثبات وعدم
الاثبات لازم التغير اعلم ان الانتقال من الدليل الى دليل آخر يجري

في الاول

في الاول كما يجري في الثانية فلا وجه لتخصيصه بالثاني وكذلك
التغير يجري في الثاني كما يجري في الاول فلا وجه لتخصيصه
بالاول يمكن ان يقال على طريق صنعة الاحتباك بين التغير
في الاول وترك الانتقال حلاً على العلم بالمقايضة الى الثاني وكذا
بين الانتقال في الثاني وحل بيان التغير على العلم بالمقايضة الى الاول
(قوله واثباتها اما بالاقامة آه) اي بيان ثبوت المنوعة بطرق
ثلاثة مذكورة التحرير بيان المراد من الممة على وجه يساعده
الممة بقريضة جالية او مقابلة ولو كان المراد بعيداً يصح بالقرينة
سواء كان المحرر نفس المعلن او غيره معينا المعلن بقصد دفع
الاعتراض من المقالة فلا يصح ما قيل من ان المحرر لو كان نفس
المعلن وقال مرادى من مقالتي هذا فلا يحتاج الى قرينة لان
تصريحه دليل على مراده لان الصحة والفساد منوط الى اللفظ
من حيث هو وهو فلا ولم يساعده اللفظ ولا قرينة على الارادة
حالا ولا مالا يكون اشده بطلانا فكيف يكون تصريحه دليلاً
(قوله والانتقال من تعليل آه) عطف على قوله واثباتها
لا بالثبت به بناء على ما ذكره الشارح وهذا الانتقال يجري مع
الاول كما قررنا والانتقال من تعليل الى تعليل آخر يكون
على وجهين الاول الى تعليل يناسب العلة الاولى والحكم وينتهي
او يناسب العلة والحكم معا او يناسب حكماً آخر يحتاج الى
الحكم الاول والوجه الثاني يكون الى تعليل او حكم غير مناسب
للعلة والحكم الاولين وهو غير مسموع عند قانون المناظرة
لانه يكون حشواً خارجاً عن البحث فصارت الانتقالات المعبرة
اربعة الاول الانتقال الى علة لاثبات علة والثاني الانتقال الى علة
لاثبات حكم الدليل الاول والثالث الانتقال الى علة اخرى لاثبات
حكم آخر يحتاج اليه حكم الدليل والرابع الانتقال الى حكم يحتاج

اليه حكم القياس الاول بان يثبت بدالة القياس وهذه الانتقالات
المقتضية لا تخلو من ان تكون واقعة في مقام يثبت العلة الاولى
المتقلة عنها الحكم المطلوب او في مقام لا يثبت الحكم المقصود
ويعجز العمل فينتقل الى علة اخرى قال صدر الشريعة في
التوضيح الشق الثاني بعد انقطاعا في عرف النظر لانه اخام
ولان الغرض من المناظرة اظهار الصواب فلو جوزنا الانتقال
عند الجواز اطال المناظرة بانتقال العمل من دليل الى دليل ولم يظهر
الصواب واما الشق الاول فلا بعد انقطاعا بل وظيفة موجهة
كما في قصة ابراهيم عليه السلام حيث قال ابراهيم عليه السلام
* ان الله يحيي ويميت * قال نمروذ انا احيي واميت فاخرج من
السجن شخصين قتل واحدا وارسل واحدا فمارضة اللعين
كانت باطلة لان اطلاق المسجون وترك ازالته حيوة ليس باحياء
لان معناه اعطاء الحيوية وجعل الجسد حيا الا ان الخليل عليه
السلام انتقل الى دليل اوضح ووجه ابهر ليكون نورا على نور
اوليرفع بعض ما اشتبه على بعض من السامعين فقال * ان الله
يأتى بالشمس من المشرق فأتى بها من المغرب فبهت * نمروذ
عليه اللعنة واجاب السعد رجه الله في تلويحه عن اعتراض
صدر الشريعة بان الانتقال بكلا شقيه موجه ومسموع اذ لما كان
الغرض من المناظرة اظهار الصواب لم يجوز الانتقال لان المقى
ظهور الحق باى دليل كان وليس في وسع العمل الانتقال من دليل
الى دليل لا الى نهاية نعم لو انتقل في معرض الاستدلال الى ما لا يناسب
المطلوب اصلا دفعا لظهور اخامه يكون انقطاعا (قوله او من
يبحث الى بحث الخ) البحث في اللغة التفتيش والتقصص وفي
الاصطلاح يطلق على ثلاثة معان الاول حمل الشيء على الشيء
واثباته سواء كان يديهما او نظريا الثاني اثبات النسبة الابحائية

او السلية بطريق الاستدلال ولث المباحثة والمناظرة واطاهر
ان المراد ههنا المعنى الثالث فان قلت المعنى الثالث لا يصدق الاعلى
مجموع كلام الخصمين ففي مقام الدعوى سواء استدلت عليها ولا
قبل ان يمترض عليه الخصم لا يحسب بالمعنى الثالث وبعد اعتراض
الخصم عليه يكون مجموع كلام المدعى والسائل بحث فكلام كل
واحد منهما يكون جزء البحث فلا يلزم الانتقال من بحث الى بحث
آخر بالدخالات الثلاثة المذكورة لان هذه الدخالات بحث في بحث
اول لافي بحث آخر قلت المناظرة هي النظر بالبصيرة من الجانبين
في النسبة بين الشكيتين وكلام المتخاصمين من حيث تعلقهما
بدعوى مخصوصة ونسبة مخصوصة يكون بحثا فان تعلق النظر
الاخر بالبصيرة في اى طرف من كلام المتخاصمين في نسبة غير
هذه النسبة يكون هذا النظر اشقي بحث آخر غير البحث الاول
لان في النظر تعلق الغرض بالنسبة الاخرى وقطع النظر عن
النسبة الاولى فلا حاجة الى حمل لفظ البحث على المجاز باعتبار
اطلاق اسم الكل على الجزء كما قيل * واعلم ان الانتقال من بحث
الى بحث هل بعد من انقطاع البحث ام لا اختلف فيه فجوز
السيد السند قدس سره كما اشار اليه المصنف وصرح به الش
ومعه الشارح الحنفى بانه اذا ثبت ان الواجب على العمل عند
منع المانع انما هو اثبات المقدمة المنوعة كما هو المشهور عند ارباب
هذا الفن كان الدخول في السند بانه لا يصلح للسندية لانه لا يستلزم
المنع او بانه في حد ذاته ليس بجديد بل فيه خلل من قبيل ترك الواجب
وفضول الكلام وكذا الدخول فيما يذكر لتوضيح السند وتبينه
اجاب عنه ميرابو الفتح بانه انما يكون من قبيل ترك الواجب
وفضول الكلام لو كان اتيان العمل بهذه الامور على قصد ما
يوجب عليه من دفع منع السائل واما ان كان اتيانه بها على قصد

تسليم المنع واطهار فساد ما ذكر معه دفعا لتوهم صحته فلا تكون كذلك بل هي موجهة لانها ح تكون كالبحت الاول و اشار اليه الى ما قاله المير لكن الحق عندي الانتقال من بحث الى بحث يبنى عن اتمام العمل ويجزئه فلا يظهر الصواب والحق انه ينتقل على هذا كلا الخصمين من بحث الى بحث الى غير النهاية فلا ينقطع في حده وامل الشارح لهذا حال الكلام الى الغير بقوله كما قيل ولم يسند الى نفسه (قوله كالدخل في السند آه) اراد ان الانتقال من بحث الى بحث آخر يكون بغير طريق الدخالات الثلاث مثلا كالاغراض على بعض الفاظ السائل بانه مخالف للقانون العربي وكالمنع على المنع بمعنى منع صحة وروده لان المانع لشيء من كلام العمل كانه ادعى ان منعه صحيح ورود وتصويره انما لم صحة ورود منعك على هذه الدعوى والمقدمة لم لا يجوز ان يكون بديهية اولية او مسلمة عندك او غير ذلك وهذا الدخول ابطال اوصاف السند وهو سنيته لان ابطال ذات السند لا يعد انتقالا من بحث الى بحث آخر قوله لانه لا يقوى المنع من قبيل التصوير والتثيل والا لمكان مصدرة على المطلوب (قوله امل هذا الدخول آه) لان الدخول في السند المساوي يكون بالاستدلال على ما قاله الشارح فتح ان ابطال سنيته او ذاته يكون اثباتا للمقدمة المنوعة فلا يعد انتقالا الا ان يقال هذا الدخول مع قطع النظر عن تعلقه الى بحث اول لا يلاحظ من حيث دعوى وبحث آخر ومبنى تعميم بعض المحشين انه لا يجب ان يكون السند مساويا ومقويا في نفس الامر بل يكفي ان يكون مقويا ومساويا في زعم المانع ولو كان في زعمه يجوز ان لا يكون مساويا ما زعم مساويا فتح لا يثبت المنوعة من ابطاله فلذا عم بناء على ما نقله السيد قدس سره (قوله وكالدخل في حده ذاته بانه غير مستقيم الخ) وذلك بان يقال في نظمه خلل باعتبار مخالفته

القواعد المرعية اوفي معناه فساد كالردور واجتماع التقيضين وامثال ذلك * واعلم ان هذه الدخالات لا تجري في كل افراد السند بل في بعض افراده الذي يكون من قبيل التصديقات (قوله وكالدخل فيما يذكره) هذا فيما يذكر لاثبات السند ولازالة خفاة ويسمى بتوير السند فهو يكون على صورة الدليل سواء كان دليلا او تنبيها حال الشارح بقوله ما قيل الى قائله وهو السيد الشريف من غير التزام لعدم كونها موجهة عنده كما قررنا (قوله واعلم ان حاصل هذه الدخالات آه) الفرض من هذا الكلام جواب عن اعتراض الحنفى على السيد الشريف مأل اعتراضه ان هذه الدخالات الثلاث غير موجهة من طرف العمل لان العمل وجب عليه اثبات المقدمة المنة عند منع المانع ولا شيء من الدخالات الثلاث مثبتا للمقدمة المنة وكما كان كذا يكون من ترك الواجب وفضول الكلام وكل شيء يكون ترك الواجب فهو غير موجهة فاجاب الشارح عنه بان حاصل الدخالات تسليم المنع واطهار فساد المذكور معه لغرض دفع توهم الصحة لعل حاصل الجواب منع للكبرى الاخيرة تقريره لان ان كل ما هو ترك الواجب فهو ليس بموجه لجواز ان يكون غرضا من الاغراض وهو ههنا دفع توهم صحة المذكور معه (قوله لكن في كون الاول من هذا القبيل آه) اعلم ان كلمة لكن من حروف العاطفة موضوع للاستدراك اى التدارك وفسره المحققون برفع التوهم الناشئ من الكلام السابق مثل ما جاء في زيد لكن عمرو اذا توهم المخاطب عدم محيى عمرو ايضا بناء على مخالطة ومناسبة بينهما في الجملة وضعها للاستدراك ومغايرة ما قبلها لما بعدها فاذا عطف بها مفرد فهو لا يحتمل النفي فيجب ان يكون ما قبلها منفيا ليحصل المغايرة واذا عطف بها جملة فهي تحتمل الاثبات فيكون ما قبلها

لان الدخالات من قبيل الانتقال من بحث الى بحث آخر والبحث بمعنى المناظرة يقتضى النسبة بين الشئين كما لا يخفى

منفيا ويحمل النفي ويكون ما قبلها مثبتا في كنى اختلاف الكلامين
 سواء كان المنفي هو الاول او الثاني ولا يخفى ان المراد اختلاف
 الكلامين نفيا وثباتا من جهة المعنى سواء كانا مختلفين لفظا
 نحو جاني زيد لكن عمر ولم يحيى او لا نحو سافر زيد لكن عمر وحاضر
 وما نحن فيه من قبيل المختلفين معنى فيكون نفي الاول معنى اى
 لا يكون في الدخول الاول تسليم المنع واطهار فساد المذكور معه
 فيكون النفي مسلطا الى القيد بانه لم يظهر فساد المذكور معه
 لانه لم يفسر بعدم صلاحية السندية اوبانه ان فسد المذكور
 معه بناء على تعميم المحشين وقت كون السند مساويا يلزم فساد
 المنع ايضا لانه من فساد المساوى يثبت المنة فكيف يسلم المنع التأمل
 الثاني اشارة الى الجواب اما عن الاول بان المراد من اظهار فساد
 المذكور معه اعم من اظهار فساد نفس المذكور او وصفته ففي
 الدخول الاول وان لم يفسد نفس المذكور معه لكن فسد وصفه
 وهو سندية واما عن الثاني بان هذا الدخول مبنى على انه مخصوص
 بانثالث لا اعم كما زعم البعض وان خص بانثالث فلا يلزم من
 من فساد السند اثبات المنة حتى يضر تسليم المنع اوبان هذا
 الدخول مبنى على كون النظر مقطوعا عن كون السند سندا فقط
 وما نقل عنه يؤيد ما ذكرنا (قوله والحاصل ان ابطال السند آه)
 يحتمل ان يكون المراد حاصل الدخولات الثلاث وان يكون حاصل
 ابطال السند مطلقا سواء كان حاصل الدخولات او لا لكن
 الاحتمال الاول بعيد جدا لان الدخولات الثلاث ليس فيها ابطال
 السند في ذاته على ما هو المتبادر والتحقيق فثبت الثاني فيكون النوع
 الاول مما يثبت به المقدمة المنة فلا يكون من قبيل الانتقال من بحث
 الى بحث آخر (قوله الاول مخصوص بالمساوى آه) هذا على مذهب
 المص لان بعض المحشين عم الثاني فلا يوضح اختصاص الثاني

بالغير

بالغير المساوى الا ان يقال قوله الثاني بغيره محمول على غير ظاهره
 اذ ظاهره ان الثاني معطوف على الاول وبغيره معطوف على
 المساوى او بقدر لفظ مخصوص يتعلق اليه بغيره فالجمل على غير
 ظاهره بان يحمل الثاني مبتدأ ولقاء في بغيره زائدة والتضمير راجع
 الى الاول فيكون جاعله الثاني غير الاول يعنى غير مخصوص
 بالمساوى بل عام الى المساوى وغيره اعلم ان مادة الخصوص
 وما يشق منها يستعمل بالباء والاضم وتدخل على المقصور عليه
 اعنى ماله الخاصة فيقال خص المال بزيد اى المال له دون غيره
 لكن الشايع في الاستعمال ان تدخل على المقصور اعنى الخاصة كما
 في قوله تعالى يختص برحمته من يشاء فاذا دخلت على المقصور عليه
 يكون الخصوص وما يشق منه مستعملا في مئة والحقيقة واذا دخلت
 على المقصور يكون غير مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى
 التميز والافراد فتح اما ان يجعل مجازا عن التميز المشهورا في العرف
 واما ان يحمل على التضمنين والفرق بينهما ان اللفظ في كونه
 مجازا لم يرد به الا المعنى الواحد وهو التميز واما في صورة التضمنين
 فهو مستعمل في معناه الحقيقي وفي المعنى المضمن معا اريد المعنى
 الحق في اصالة والمضمن تبعا فلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز لان
 في الجمع بينهما يتعلق الإرادة على الانفراد بكليهما ووجه فساد
 هذا فلذا لا يلزم الفساد في صورة التضمنين قال الفاضل الحسن حلي
 في حاشيته على المطول اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي والمعنى
 الاخر مراد بلفظ آخر محذوف دل عليه بذكر ما هو من متعلقاته
 كيلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فتارة يجعل المذكور اصلا
 والمحذوف حالا وتارة بالعكس انتهى اقول على هذا لا يفرق بين
 التقدير والتضمنين مع انهما متقابلان وكذلك لا يلزم الجمع بين
 الحقيقة والمجاز على ما قررنا تأمل (قوله يجوز ابطاله بالتزديد آه)

هذا التزديد مبنى على جواز
 عطف شئين على معمول
 حاملين مختلفين بحرف واحد
 وعدم جوازه فتأمل عليه

وجه التأمل اشارة الى ان فيما
 نحن فيه يحتمل دخول الباء على
 المقصور على ما قاله السمعاني وعلى
 المقصور عليه على ما قاله
 بعض المحشين

مثلا اذا قال المدعى هذا زوج لانه اربعة وكل اربعة زوج
فهذا زوج ومنع الخصم صفراء فقال لانم صفراء كيف ان هذا
عدد مساو كسوره فلما مل ان يردد بان يقال ان اردت به ان هذا
العدد المساوي الكسور فرد فهو باطل وان اردت انه اعم من الفرد
والزوج لا يصلح للسندية لان السند ما يقوى المنع وهذا لا يقوى المنع
(قوله ومما ينبغي ان يعلم آه) حاصله تنبيه على ان في كل هذه الصور
يكون المعلن في المرتبة الثانية معللا والمانع مانعا لكن في صورة
التغيير كون المعلن مستدلا غير ظاهر وكذا الدخالات الثلاث يحتمل
على طريق المطالبة وكذا في صورة اثبات المانع سنده اما بالدليل
او بالتحريير يكون المانع مستدلا ولا يبقى على المانعية يمكن ان يجاب
عن الاول ان التغيير وان لم يكن في المرتبة الثانية مستدلا لكنه
بالنسبة الى الدعوى الاول يكون مستدلا وقت تغيير المقدمة
الممة بعضا او كلا كانه اثبت الدعوى الاولى بدليل آخر وعن الثاني
ان المطالبة في الدخالات وان جوز لكنه قليل مرجوح وان المص
اخذ صورة الاستدلال كما ينبغي عنه الفاظه وتعبيراته وهذا
مبنى على ما اخذه المص وعن الثالث ان المانع في صورة اثبات
السند وان كان مستدلا بالنسبة الى سنده لكنه يلزم من
اثبات سنده ممنوعة المقدمة التي هي مورد ذلك السند فيكون
في رتبة المنع في المناظرة الاولى ويمكن ان يجاب بان هذا مبنى على
التغليب او على الاكثر ويدل على هذا اتيانه بلعل المفيد للظن
(قوله الثالث كالثاني الخ) الملايم لما سبق الوظائف في الثالث
كالوظائف مع الثاني لترك هذه الملازمة اشار في الشرح الى وجه
المماثلة بقوله في جريان جميع الوظائف الى المستثنى منه المحذوف
من جنس مذكور (قوله اي ابطال السند في ذاته الخ) فسر
بالخصيص لان ابطال السندية يجري في الثالث فلا يصح الاستثناء

على تقدير تعميمه (قوله اما ابطال الاخص الخ) اشارة الى دليل
الاستثناء المشتمل على الحكم بان الابطال لا يتوجه على المنع المستند
بالسند الغير المساوي لان السند الغير المساوي فيه اما ان يكون
اخص من تقيض المنوعة او اعم منها او ميان لها لا سبيل الى
الثالث لان السند الميان وان كان مقويا للمنع في زعم المانع لكنه
غير متحقق الوقوع فلذا لم يتعرض الش له واما للشقين الاولين
فتعرض فيين عدم توجه الابطال بانه ان كان اخص فلا يبطل
لان الابطال غير مفيد لان الغرض الاصلى اثبات المقدمة المنوعة
فلا يلزم من ابطال الاخص ابطال الاعم الذي هو تقيض المقدمة
المنوعة حتى يثبت المقدمة المنوعة وان كان اعم فلا يبطل ايضا
لان ابطاله مضر للمعلن لان الاعم من تقيض المقدمة المنوعة
يتناول بعض المقدمة المقصودة اثباتها بالتحقق العمومية فلا يبطل
الاعم لبطل معه بعض المقدمة فيكون مضرًا فاما ما كان لا يتوجه
الابطال (قوله لكن انه انما يفيد اذا كان آه) منع للصغرى القائلة
بان ابطال الاخص غير مفيد باعتبار الارجاع الى دليله الذي
قرره آتيا بالاسند المساوي وهو لم لا يجوز ان يكون دليل ابطال
الاخص مساويا للاعم من السند الاخص المساوي لتقيض
المنوعة فمح يفيد اذ يلزم من هذا الابطال ابطال تقيض المقدمة
المنوعة فثبت المقدمة قوله انما لا يفيد بيان لمنشاء عدم الفائدة
وهو ليس بلازم الضمير في قوله مساويا له راجع الى بطلان
الاخص والمراد من المساواة اما ان يكون الحد الاوسط في الدليل
مساويا لبطلان الاخص واما ان يكون الحاصل من الدليل اعنى
النتيجة مساويا للدعوى وهى بطلان الاخص للاعم ولا اخص
مثلا اذا ادعى المعلن هذا جواد لانه لا حيوان وكل لا حيوان جواد
ينشج هذا جواد فلا سائل ان يمنع صفراء بان يقول لانم انه لا حيوان

لم لا يجوز ان يكون انسانا ثم اذا ابطال العمل هذا السند بان كونه انسانا باطل لانه متحرك غير متعجب وكل متحرك غير متعجب لانسان ينتج هذا لانسان فدل على ابطال الحد الاوسط فيه مساو لبطلان انسان كما لا يخفى وكذلك النتيجة مساو لا اعم فهذا الابطال غير مفيد لانه لا يطل من بطلان الانسان بطلان الحيوان حتى يثبت المقدمة المنوعة (قوله واما اذا كان مساويا للاعم آه) اي دليل بطلان الاخص اذا كان مساويا لبطلان الاعم والمساواة على الوجه المذكور اما باعتبار الحد الاوسط واما باعتبار النتيجة ومعنى الاعم ههنا بان يكون اعم من السند الاخص ومساويا لتقيض المقدمة المنوعة لا المراد من الاعم اعم من تقيض المقدمة المنوعة كما ظن البعض وقال هذا سهو ظاهر انتهى مع ان السهو واقع من نفسه لان الاعم من تقيض المنوعة مقابل لهذا فكيف يراد بالمقابل شيء في المقابلة الاخر مثلا اذا قال العمل هذا جاد لانه لا حيوان وكل لا حيوان جاد فينتج هذا جاد فلا سائل ان يقول لا نعم انه لا حيوان لم لا يجوز ان يكون انسانا ثم اذا ابطال العمل هذا السند بان يقول هذا لانسان لانه غير متعجب وكل غير متعجب لانسان ينتج هذا لانسان فينتج هذا لا حيوان لان عدم التنفس يقتضي عدم الحيوانية كما لا يخفى فحد الاوسط مساو لبطلان الحيوان وهو اعم من الانسان الذي هو السند الاخص والنتيجة كذلك مساوية لبطلان الاعم وهذا الابطال مفيد للعمل لانه يلزم من بطلان الحيوان وهو تقيض المقدمة المنوعة ثبوت المقدمة المنوعة هذا ظاهر (قوله واما ابطال الاعم مطلقا آه) قيد الاعم بالمطلق والظاهر ان لا يقيد لان السند الغير المساوي يحتمل ان يكون اعم من وجهه فمحتمل ان يثبت شيء آخر فلا يصح دليل عدم توجه الابطال على السند الغير المساوي الذي قريناه يمكن ان يجاب ان السند الاعم من وجهه

اما ان يكون تقويته باعتبار جهة خصوصه واما باعتبار جهة عمومه ان كان الاول يدخل في الاخص لان ابطاله غير مفيد وان كان الثاني يدخل في الاعم المطلق لانه مضر للعمل من جهة عمومه (قوله وفيه ايضا شيء تأمل الخ) نقل عنه وجه التأمل هو انه لا نعم انه يبطل بسبب ابطاله السند الاعم المقدمة المنوعة للعمل كلية فان الشيء الذي يكون اعم مطلقا من احد التقيضين لا يلزم ان يكون اعم مطلقا من التقيض الاخر حتى يلزم من ابطال السند ابطالها لجواز ان يكون اعم من وجهه منه فيصح قوله فلانه مضر للعمل على اطلاقه انتهى اقول حاصل هذا ان الاعم المطلق من تقيض المقدمة المنوعة يحتمل ان يكون اعم من التقيض ومن عين المقدمة مطلقا وان يكون اعم من التقيض مطلقا ومن عينها من وجهه وعلى الاول يلزم من ابطاله ابطال المقدمة المنوعة لان ابطال الاعم يستلزم ابطال الاخص فيكون مضرًا للعمل وعلى الثاني لا يلزم من ابطاله ابطال المقدمة لان من ابطال الاعم من وجهه لا يلزم ابطال الاعم من وجهه كما لا يخفى كذا فهم وقرره بعض المحققين لكن الحق الحق بالقبول ان الاعم مطلقا من تقيض المقدمة المنوعة لا يكون اعم مطلقا من عينها والا لزم اجتماع التقيضين لتصادقهما في ذلك الاعم وكذلك يلزم من ابطاله ارتفاع التقيضين للزوم ابطالهما من ابطال الاعم بل الاعم مطلقا من تقيض المقدمة يكون اعم من وجهه من عينها البتة كالحيوان السند لمنع الانسان فان قيل فوجه الضرر للمال من ابطال الاعم المطابق لا يتحقق اصلا قلت الضرر على وجهين الاول لزوم ابطال مقدمته بالكلية والثاني لزوم ابطال بعض افراد مقدمته فلزوم الضرر ههنا هو الثاني لان ابطال الحيوانية التي هي سند لمنع الانسان يستلزم ابطال

الانسان وبعض افراد اللا انسان كالفرس والبغل وسائر افراد
الحيوان ليتحقق معنى اعمية السند من التقيض (قوله الابداء
مساواته الخ) استثناء من الاستثناء يعني مجرى الابطال كذلك
اذا ادعى المعلن مساواة سنده المنع مع علمه على عدم مساواته
او توهم مساواته لكن هذا نادر ونقصان للندرة وقوعه وعدم
فائدته للمعلن (قوله واما منع السند مطلقا الخ) معطوف
على قوله واما الوظائف الموجهة آه من قبيل عطف القصة
على القصة والمناسبة بينهما كونها متقابلين من جهة المسموعية
وغير المسموعية اضافة المنع للسند للاستغراق اذا اضافة كلام
التعريف فتكون الجنس والعهد والاستغراق واللام في السند
الاستغراق كذلك فيفيدان معنى الاطلاق فطلقا اما للتعين
اولئنا كيد وتعلق الاطلاق بكل واحد منهما باعتبار المعنى ظاهر
واما باعتبار اللفظ اما ان يكون مفعولا مطلقا مجازا او حال منهما
لكون المنع فاعلا معنى من يكن المستفاد من اما والسند مفعولا
معنى من المنع تقديره اطلق اطلاقا مطلقا او حال كون كل واحد
منهما مطلقا مع ان وقوع الحال من الفاعل والمفعول جميعا كثير
كما في قول الشاعر * متى ما تلقى فردين ترجف روائف البنيك
وتستطارا * نقل عن الشارح بيان تعلقه بالمنع بوجهين الاول
هكذا سواء كان مجردا او مع السند المساوي والغير المساوي الثاني
هكذا سواء كان حقيقيا او مجازا لغويا او حذفيا او عقليا الاول
اظهر والثاني افيد انتهى يرد عليه ان تعلق المنع الحقيقي ببناء
على ما عرف لا يتصور تعلقه بالسند او بالمنع حتى يبنى مسموعية
ويمكن ان يقال هذا من باب التغليب او بناء الشيء على علة لا ينافي
بناء ذلك على علة اخرى مثلا بناء عدم مسموعية على عدم فائدته
للمعلن وعدم مضرته للمانع لا ينافي بناءه على عدم وروده باعتبار

الذات كما كان لحكم واحد علتان على سبيل البدل فلا يرد ما قاله
البعض (قوله ومنع تنويره مطلقا آه) قيد الاطلاق كما في السابق
مصرف الى المنع والتنوير جميعا في المنع ظاهري وفي التنوير
للتعميم من ان يكون على صورة الدليل اولا واللام يصح الاستثناء
فيندفع ما قيل قيد الاطلاق منصرف الى المنع فقط دون التنوير
اذ لا جهة لعمومه انتهى هذا القائل غافل عن الاستثناء قوله
فلا يسمع خبر المبتداء على طريق العدول او على سبيل سالية المحمول
لارفع الا بحساب الكلبي اذا تقدم المبتداء المسور على الخبر المقرون
بحرف النفي يفيد عموم النفي لانفي العموم مثل كل انسان لم يقم يدل
على نفي القيام من كل فرد من افراد الانسان قبل اذا كان السند
مساويا قد يكون منعه مسموعا اذا قام الدليل على المقدمة
المنوعة اذ بعد اقامة الدليل يكون السند معارضا والمنع
على المعارضة مسموع اجيب عن هذا السؤال فيما سبق
من ان للسند جهتين جهة كونه مقويا وجهة كونه معارضا
والمعتبر عند السائل جهة كونه مقويا والجهة الثانية امر زائد
واعتبار هذا الامر الزائد ومنعه لغو لا طائل تحته وقد يكون
من فضول الكلام (قوله لان الجواز لا يقابل الجواز الخ) دليل
على الحكم بعدم المسموعية يعني مال المنع الجواز ومأل السند
كذلك والجواز ان ليس بينهما تقابل حتى يلزم من ثبوت احدهما
رفع الاخر فيفيد ويضرو كذلك لا يقطع البحث ويمشي الى غير
النهاية فان قيل المنع طلب الدليل فلا جواز فيه والسند والتنوير
قد يكونان قضيتين فلا جواز فيهما يمكن ان يجاب عنه ان طلب
الدليل بقصد اظهار الصواب ينشأ من ترده المنع في المنوعة
وترده جواز خلاف الحكم في المنوعة ولذلك يقال مال المنع
الجواز والتنوير هو الجواز وكذلك السند وتنويره قد يكون

على عنوان الجواز وقد يكون على عنوان الخبر والقضية لكن
المعتبر والكافي في السندية والتنوير هو الجواز والتجوير العقلي
والحكم والتصديق فيهما امر زائد على الاصل والاساس
المعتبر فلذلك عبر بالجواز ولم يعتبر الامر الزائد واما اذا اعتبر
الحكم الذي هو امر زائد فيتوجه عليه المنع كما في الدخالات
الثلاث فيكون خارجا عما نحن فيه (قوله الا اذا كان آه) استثناء
مفرغ يعني اذا كان السند والتنوير في صورة الدليل يكون توجه
المنع صورة وكذلك سائر الوظائف الجارية على الدليل مسموما
وبذلك غير الاسلوب بقوله مطلق المواخذة لكن كما كانا دليلين
صورة وسندا وتنوير حقيقة كذلك النوع تكون صورة لا تحققة
كما يقابل الصورة بالصورة (قوله واما منع المنع مطلقا آه) ارتباط
المطلق كما في السابق بلا تفاسوت اصلا منع المنع على وجهين
منع صحة ورود المنع ومنع ذات المنع فالوجه الاول مسموع كما بينه
بعض الافاضل وههنا منع المنع اعم من وجهين ولذلك استثنى
بقوله الا اذا كان آه اذا الموارد المبينة في الاستثناء تنبي عن منع صحة
وروده فعلم ان الاستثناء الاق من المنع والابطال جميعا لان الابطال
فقط كما توهم ويندفع ما قبل من ان المراد من منع المنع منع ذات
المنع لا صحة وروده كما ينبي عنه تعليله لانه تعلق الشك بالشك
الحل انتهى اذ التعليل للساق بعد الاستثناء فلا ينبي عن الارادة
والخصيص (قوله لانه تعلق الشك بالشك آه) باعتبار المنشأ
اذا المنع طلب الدليل ومنشأ شك المانع وقد يكون المانع حاكما
وجازما بخلاف المنوعة فيح لا يكون تعلق الشك بالشك بل تعلق
الشك بالجزم لكن وان جزم المانع يخفى جزمه فيجعل نفسه
في صورة التردد فيمنع لكون المنع اسلم الطريق (قوله وكذا ابطاله
آه) عطف على قوله واما منع المنع لا وجه لفصله بقوله فلا يسمع

الاولى تأخير قوله فلا يسمع اذ الاستثناء مربوط بكليهما
فلوناط بالابطال فقط يكون الاول قاصرا كما بينا انهم الا ان يقال
ان الابطال مخصوص بقوله بلا تشبث الى اثبات الخ فلو قدم
يحمل ان يكون مطلقا كالمنع فلذا اخر (قوله بلا تشبث الى اثبات
المقدمة الخ) يعني ابطال المنع بطريقتين الاول ابطال نفس
المنع والثاني ابطاله باثبات المقدمة المنوعة وابطال السند
المساوي الطريق الاول غير مسموع لان اللازم والغرض
على الملل اثبات مقدمته المنوعة ولا يلزم من ابطال المنع اثباتها
والطريق الثاني مسموع لحصول الغرض كما مر والقرينة
بالخصيص سباق الكلام وسياقه كما لا يخفى (قوله بديهيتين
او استقرائيتين الخ) يعني بداهته واستقرائته في نفس الامر وعند
المانع لا عند المعلن لانهما عند المعلن غير مضر للمانع ولا يدفع منعه
هذا ما وعدته الش في المناقضة المجاز اللغوي (قوله متعلق بالبداهة
آه) اي متعلق بمنع البداهة والاستقراء بحذف المضاف كما بينه فيما نقل
عنه وفيما وعده في المناقضة المجاز اللغوي فتذكر ويمكن ان يقال
ان تعلق اعم من ان يتعلق بثبوتة ونفيه والشاهد وان تعلق
بالمنع باعتبار ثبوتة متعلق بالبداهة والاستقراء باعتبار
نفيه لانه كالنسبة بين المنع وبينهما حتى اولم يتعلق بنفيهما
لم يعد شاهدا وعلى هذا لا حاجة الى حذف المضاف وارتكاب
المساحات فتعطين (قوله فلا يجوز الخ) الدفع يستعمل فيما لم يورد
ظاهرا ولا باطنا والرفع فيما يورد ظاهرا عدم جوازه وقت كونهما
مع شاهدا لانه ما يدل على فساد الشيء واذا قارن البداهة
والاستقراء له يزيلان ظاهرا فاحتاج الى الرفع باحد الوجهين
الموجهة السابقة يعني اثباتهما بطرق المعهودة او تغييرهما
(قوله او مسلمين الخ) وهو ما يكون مسلما عند الخصم سواء كان

بديهيها او نظريا في نفسه وتسليم الخصم يبنى عن علمه بالحكم
بالمسئلة وبعده ايراد المنع بشئ عن عدم علمه فيلزم التناقض
فلذا يدفع المنع ومن جواز المنع بعد التسليم لظانه يقول ان نفس
الانسان متفاوتة وقتا بعد وقت فيجوز ان يكون المسئلة نظرية
في نفسها لم يدرك اولا تدقيقها وبنههم ظاهرها فبسلم ثم اعمى بدقة
النظر محذورها فيمنع بعد التسليم فتح يكون موجهها قال الش
يأبى عنه الذوق السليم لان هذه الحالة ناشئة من عدم اثبات
او من الخيل والخذع وسلامة الطبع لا تقبلها (قوله فتح يقال
ان منعك آه) اى حين تعلق المنع بالدعوى البديهية او بالاستقرائية
او المسئلة او بمقدمة غير ملتزمة صحتها يقال ان هذا المنع مدفوع
لانه مورد على الدعوى بديهية بلا شاهد وكل شئ شأنه كذا وهو
باطل ومدفوع ثم يستدل ببطلان المنع على ثبوت المنوعة
بان يقال ان كان منعه باطلا فهو ثابتة لكن المقدم حق التالى مثله
وههنا تقرير آخر وهو ان هذا المنوع بديهي او مسلما عند الخصم
وكل ما كان كذا وهو بطل المنع وكل ما هو بطل المنع فهو ثابت
ثم اعلم ان كون المنوع بديهي كذلك او مسلما عند الخصم قد يكون
ظاهر الاحتياج الى استدلال عليه وقد يكون خفيا بسبب خفاء
ارادة المعنى الذى اراده المعلن من المنوع اعنى انه قد يكون
المعنى الذى اراده المعلن منه بديهي كذلك او مسلما عند الخصم
لكن المانع لا يفهمه من كلام المعلن لخفاء ارادته منه بل يفهم
معنى ظاهر الارادة منه نظريا غير مسل عند فحينئذ فتح يجيب عنه
المعلن بتحرير المنوع وتأويله بذلك المعنى الذى خفيت ارادته
منه وذلك التحرير يكون في الحقيقة دليلا على الصغرى المذكورة
في التقريرين السابقين ففس عليه الباقي فقد علم ان المعلن بهذا
الدفع يثبت المنوع (قوله وههنا منصب يجب آه) عطف على قوله

واما

واما منع المنع او على قوله واما الوظائف الموجهة من المعلن
بمناسبة ان يكون كل من المعطوف والمعطوف عليه بين حال المعلن
الوجوب بمعنى الاستحسان لا الشرعى والعقلى كما يبنى عنه قوله
وينفع حاصله بيان حال المعلن بالنسبة الى المنوع الثلاثة فينبغى
بعد اتمام المنوع الثلاثة بيانه لكن عقبه بيان وظيفة المعلن بالنسبة
الى المنع لان الغرض من هذا المنصب الاحتراز عن المجلة في اثناء
البحث والتكلم بلا فكر وروية والمجلة والتكلم بلا فكر ظاهر
في المنع لانه لامدة ولا وقت ان يفكر بخلاف النقص والمعارضة
لانهما بالاستدلال وفي اثناء الاستدلال يتفكر المعلن ويبيان
الاحتراز عقيب موجب المجلة اولى وانسب من بيان عقيب عدم
موجبها على انه يعلم حالهما بالمقايضة او بالتعميم كما فعله الش
حيث فسر المنع بالرد الشامل للمنوع الثلاثة (قوله اى المعلن المجيب
آه) توصيف المعلن بالمجيب بطريق المجاز الاولى لان نسبة المشتق
الى شئ يقتضى ثبوت ما اخذ اشتقاقه وقت النسبة لذلك الشئ
وانصافه به وان لم يثبت حال النسبة ان كان ثابتا في الماضي
يكون بطريق الكون وان كان ثابتا في المستقبل يكون بطريق
الاول (قوله اذ ربما يمكن آه) تعليل انه لو يجب على المعلن معنى
ينفع حاصله هذا المنصب الذى هو عدم استحجال المعلن في الجواب
ومطلب التحقيق عن المانع نافع للمعلن لان المانع ح لا يخرج من ان
لا يمكن من التوجيه او يمكن فان لم يتمكن ينقطع البحث وان تمكن
منه اما ان يظهر الفساد في صدد التوجيه او توجه المنع وتحققه
فان ظهر الفساد فيندفع المنع في صورة الانقطاع والاندفاع
يكون التعجيل عبثا ومضرا للمعلن وعدمه يكون نافعا وان وجه
وحقق المنع يتذكر ويتفكر المعلن في اثناء تحقيق المانع فيتمكن
التعليل وما لزم عليه من الوظائف الموجهة فيخلص من الخبط

والاحكام بل يأتي بالمقدمة السالمة المقارنة بالامعان والاذعان
فعلم ان في هذه الصور الثلاث نفع المعلن واعلم ان كلمة اذ تفي
على اربعة اوجه الاول ان تكون اسما للزمن الماضي فتح قد تكون
ظرفا وهو الغالب نحو فقد نصره الله اذا خرج به الذين كفروا
وقد تكون مفعولا به نحو واذكروا اذ كنتم قليلا فكثركم وقد تكون
بدلا من المفعول نحو واذكر في الكتاب مريم اذ انتبذت وقد تكون
مضافا اليها اسم زمان نحو يومئذ حينئذ الثاني ان تكون اسما
للزمن المستقبل نحو يومئذ تحدث اخبارها والثالث ان تكون
للمفاجأة نحو خرجت اذ زيد قائم لكن هذا قليل الرابع ان تكون
للتعليل نحو لن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم انكم في العذاب مشتركون
وما نحن فيه من هذا القبيل واختلف هل هذه حرف بمنزلة
لام التعليل او ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام ذهب البعض
الى الاول والبعض الاخر الى الثاني ولكل من الطرفين شواهد لكن
الارجح كونها حرفا بمنزلة لام التعليل يمكن التطبيق ههنا لكلا
المذهبين فافهم (قوله فيكون الاستعمال آه) تفرع على كلا
الشقين وكونه عبثا لعدم ترتيب الفائدة عليه وكونه مضر لان
الاستعمال يؤدي الى السهو والخطاء وعدم احاطة الكلام كلها
بمضر المعلن (والتفصيل الح) عطف تفسير للتوجيه ومعنى تحقيق
السائل ما يورده من المنع (قوله وكذا يجب هذا على من يمنع آه)
يعني عدم الاستعجال وطلب التحقيق من المعلن اذ قد لا يتمكن
المعلن من تحقيق ما قاله من الصغرى والكبرى والجواب
اذ يظهر الفساد فالبحث ينقطع فيحصل الخطب والاحكام
او يفكر السائل فيتمكن من ما رآه فيخلص عن الازام والبهت
فظهر عموم دليل الوجوب والنفع (قوله لان كلام المنع
والجواب آه) دليل على التفرعات السابقة اعني قوله فالبحث ينقطع

فالمنع يتدفع فيتمكن من التعليل اذ لو كان جميع المنع مضر للمعلن
وجميع الجواب مفيد له لم يتفرع هذا التفرعات على ما لا يخفى اما لو كان
بعضها مضر او مفيدا وبعضها غير مضر وغير مفيد يتفرع على الغير
المضر انقطع سماع البحث واندفاع المنع وعلى المضر تذكر المعلن
ويمكنه من التعليل وتخلصه عن الخطب وقس عليه الجواب فظهر
وجده قوله وكذا يجب هذا على من يمنع لعموم الدليل الوجوب
والنفع تصويره واحد من التفرعات هكذا وان لم يتمكن السائل من
التوجيه لكان المنع غير مضر للمعلن والمنع الغير المضر للمعلن
مردود عند الجمهور لعدم التدافع فكلمنا كان كذا فالبحث ينقطع
فقس عليه السابق ويحتمل ان قوله اذ رما دليل الوجوب وقوله
لان كلا دليل ينفع لكنه ضعيف فتقطع (قوله الظاهر انه مرتب
آه) كلمة الظاهر اذا استعمل باللام تكون بمعنى المتبادر ويدون
اللام تكون بمعنى البديهي وههنا تكون بمعنى المتبادر وخلاف
المتبادر ممكن لكن بعيد وههنا الاحتمال البعيد ان يكون الاول
للسائل والثاني الاول والضمير في انه راجع الى المانع لكنه تكلف
على ما لا يخفى ومرتب اشارة الى اللف والنشر الذي من الحسنات
المعنوية وهو ذكر متعدد على التفصيل والاجمال ثم ذكر ما
لكل من آحاد هذا المتعدد من غير تعيين اعتمادا على ان السامع
يرد مالكل واحد من آحاد هذا المتعدد الى ماهوله وذكر المتعدد
على التفصيل ضرر بان لان النشر اما على ترتيب اللف بان يكون
الاول من النشر للاول من اللف والثاني للثاني وهكذا كما فهمنا
نحن فيه على ما بينه الشارح ويسمى هذا بلف ونشر مرتب واما
على غير ترتيبه وهو بعكس الاول ويسمى بلف ونشر غير مرتب
ومعكوس الترتيب وذكر المتعدد على الاجمال نحو قوله تعالى
* وقالوا لن يدخل الجنة الامن كان هودا او نصارى * اي قالت

اليهود ان يدخل الجنة الامن سكان هودا وقالت النصارى
 ان يدخل الجنة الامن كان نصارى فلف بين الفريقين في قالوا
 ثم نشر في كان هودا او نصارى لعدم الالتباس والاعتماد على
 ان السامع يرد الى كل فريق اوله علم بتضليل كل فريق صاحبه
 (قوله سواء كان المنع آه) تعميم للشق المنفي لا لكلا الشقين والا
 لزم كون الاحتمالات كثيرة من الستة وكون المنع المضر للمل
 مضرا للمانع مع انه ما هو مضر لاحدهما نافع للآخر وكذا التعميم
 الثاني تعميم للشق المنفي دون الشقين لما ذكر مثلا المنع المقارن للسند
 الذي يستلزم عين المقدمة المتنوعة غير مضر للمل ومضر للمانع
 كالمنع المستند بالانسانية لمقدمة هذا ناطق او هذا حيوان وكون
 الجواب غير مفيد للمجيب ومضرا له مثلا ابطال السند الاعم
 وغير مضر له كابطال السند الاخص (قوله فالاحتمالات في الحقيقة
 آه) تفريع على التعميم فيكون ستة واما الاحتمال العقلي
 فكثيرة كما نقل عنه وهو اى وجه التأمل اشارة الى كثرة الاحتمالات
 مع قطع النظر عما هو المشهور اما احتمالات المنع فهي انه مضر
 للمل فقط او المانع فقط او لهما معا او مضر للمانع نافع للمل
 وبالعكس او لا مضر ولا نافع لهما تأمل ولا تحبط واما الاحتمالات
 فيعلم بالمقايضة الى ما ذكرنا انتهى (قوله والمنفي مردود آه) معطوف
 على مقدر تقديره الموجب مقبول للتدافع والغرض من المناظرة
 المدافعة لاظهار الصواب وما لا مدافعة فيه لا يكون مناظرة (قوله
 وبما يجب ان يعلم آه) عطوف على قوله وههنا منصب يجب او على
 مقدر الملاحظ من السياق او ابتداء كلام جواب عن سؤال مقدر
 ناش عن قصور الماتن بيانه كما بين في سائر الرسائل * اعلم ان الحل
 في اللغة فصل بين الشئين وفي الاصطلاح عبارة عن منع مخصوص
 قال بعض النظار هو تعيين موضع الغلط وهو كسائر انواع

المنافضة وارد على مقدمة من مقدمات الدليل وانما الفرق بينهما
 هو ان الحل انما يورد على مقدمة مبنية على الغلط بسبب اشتباه
 شئ باخر ولا يشترط ذلك في سائر انواعها بل يكفي فيه المنع
 اطلب الدليل انتهى فخلاصة كلامه وان كان في عبارته مساهلة
 ومساهمة الحل طلب الدليل على مقدمة معينة من مقدمات
 الدليل مع تعيين منشاء غلط المعطل سواء كان بعد النقض الاجالى
 او لا فكان مشتركاً بين النوع في طلب الدليل وامتناز بقيد تعيين
 منشاء الغلط وعلى هذا الاسلوب كثير استعماله بين علماء الاصول
 والكلام لكن الش نظر الى بعض موارد الحل والى كلام بعض
 الافاضل حقق وقال وان كان نوعاً من المنع لكونه طلب الدليل له
 نوع خصوصية وهو كونه وارداً على مقدمة مبنية على الغلط
 بسبب اشتباه شئ بشئ آخر وهذا النوع لا يعتبر في سائر انواع
 وان كان في نفسه كذلك فلذلك قديماً كحل في مقابلة المنع
 يعنى يذكر عديله مثلاً هذا امانع واما حل لانه وارد على المنع
 كما وههنا البعض وقد لا يقصد طلب الدليل كما هو الظاهر يعنى
 طلب الدليل فقط بلا شرط التعيين بل يقصده ان ما ذكره غلط
 ومنشأؤه فهم ذا كذا يعنى يتعلق الغرض بالقيده وهو تعيين موضع
 غلط في ضمن المقيده وان كان الطلب مدلولاً ومقصوداً بالتبع
 ولولا ذلك لما وقعت في الغلط بمعنى لو لم يكن ذلك الفهم لم توقع
 في هذا الغلط ومن هذا البيان علم انه لا مناسقات بين كلام البعض
 وبين كلام الشارح والمآل واحد (قوله وان كان نوعاً من المنع آه)
 يمكن ان يقال ان المراد من النوع النوع المصطلح بكون المنع المطلق
 جنساً بحسب الاعتبار والمنع المجرد والمنع مع السند والحل لها
 انواع لكن اللفظ النوع اللغوي وهو يشمل الافراد النوعى والعنى
 (قوله بل يقصده ان ما ذكره آه) كما اذا استدلل المعطل على ان

الحيوان لا يحمل على الانسان بان الحيوان جزء من الانسان الكل
وكل جزء لا يحمل على الكل ينتج الحيوان لا يحمل على الانسان
فيقول السائل لانم الكبرى نعم اذا كان الجزء من الاجزاء الخارجية
المبينة فلا يحمل لكن الحيوان ليس جزء من اجزاء الخارجية
للا انسان بل من الاجزاء الذهنية والجزء الذهني يحمل (قوله فهم
من ذا كذا واولا ذلك آه) نقل عنه قوله فهم ذا من كذا الاولى
فهمك من هذا ذلك ولولاه لا يخفى وجهه على من له ذوق سليم
انتهى لعل وجهه انطباق ما ذكرته لانه خطاب وكذا قوله لما وقعت
ولولاه اولى من اول ذلك لان الفهم غير محسوس وكذا غائب وغير
ذلك (قوله ونقضه معطوف على قوله فنع مقدمته آه) من قبيل
عطف القصة على القصة او المناسبة جامعة بينهما وهو كونهما
متعلقين بالدليل المشغول به * اعلم اولا ان النقص هو دعوى فساد
الدليل بالاستدلال ويسمى ما يدل على فساد الدليل شاهدا وشاهدة
اما تخلف الحكم عن الدليل واما استلزام الدليل لامر فاسد كالدور
والسلسل واجتماع النقيضين وارتفاعهما وسلب الشيء
عن نفسه الى غير ذلك تقرير الاول مثلا قال الناقض دليلك
هذا فاسد لانه جار في المادة الفلانية مع تخلف الحكم عنه في تلك
المادة وكل دليل هذا شأنه فاسد كما تقول لمن استدل على قدم
العالم بانه اثر القديم وكل ما هو اثر القديم فهو قديم ان دليلك هذا بطل
لانه جار في البيت مع تخلف الحكم عنه فيه اي في البيت والمراد
بالحكم ههنا القدم اذا لبيت حادث وتقرير الثاني ان دليلك
هذا بطل لانه مستلزم للدور وكل دليل شأنه كذلك فاسد قال بعض
الافاضل عبارة مفصلة خلاصتها ان نفي صحة الدليل دعوى
لا بد لها من بيان فلذا قالوا نقض الدليل بلا شاهد مكبرة غير
مسموعة بخلاف منع المقدمة المعينة فانه يسمع مجردا اما كون عدم

الصحة بدورها غير مضر لان البداهة العقلية ايضا من الشاهد
واعلم ان النقص الاجمالي على وجهين احدهما ان يكون دليل
المعلل مع جميع خصوصياته جاريا مادة تخلف الحكم عنه والثاني
ان يكون زبدة دليله وخلاصته مع قطع النظر عن بعض
الخصوصيات جاريا فيها مع الخلف والاول هو المشهور والثاني
هو الذي يسمى بالنقص المكسور لكسر الناقض بعض قبود
الدليل لفظ النقص قد يستعمل في المناقضة واذا اطلق يشترك
بين النقص والمناقضة اذا قيد بالتفصيل يختص بالمناقضة
واذا قيد بالاجمالي يختص بالنقص المذكور وجه التفصيل والاجمال
لتعيين المورد في المناقضة وعدم التعيين في النقص لكن اشهر
النقص المطلق عن قيد الاجمال في النقص الاجمالي (قوله
وهو ابطاله آه) تعريف النقص ولذا اعاد الضمير لابطال
من الافعال للتعدية معناه جعل الدليل باطلا ولازمه الحكم
ببطلان الدليل ولذا فسر باللازم بانضمام المقام والضمير راجع
الى الدليل فظهر ان التفسير ليس لبيان المرجع بل لحاصل المعنى
فلا يرد ما يؤولهم فان قيل ابطال في الاصطلاح عبارة عن اقامة
الدليل على شيء ينتج بطلانه كما ان الاثبات عبارة عن اقامة
الدليل على شيء ينتج ثبوته قلنا نعم لكن ابطال بهذا المعنى
مشترك بين النقص والمناقضة وكذلك يكون قيد بالتخلف
او باستلزام خصوص الفساد مستدركا وان صح بالتكلف
فلذا يحمل على المعنى اللغوي فتأمل (قوله بالتخلف او باستلزام
خصوص آه) الباء للسببية وكلمة اول تقسيم المحدود فيكون للنقص
قسمان باعتبار الشاهد كما قررنا المراد من التخلف انعكاس حكم
المدعي عن الدليل وهو شاهد على بطلان الدليل لان الدليل
علة تامة للحكم والعلة النامة لا تنفك عن المعلول فاذا انعكست

يعلم ان الدليل فاسد وشهادة استلزام خصوص الفساد لان الدليل
للتوصل الى شئ وذلك لا يكون الا بصحة الدليل مادة وصورة
في نفس الامر وفساد ما لا يكون واقعا وصحيا في نفس الامر
والمستلزم لما لا يكون واقعا وصحيا في نفس الامر غير صحيح
وغير واقع لانه يلزم من بطلان اللازم بطلان الملزوم فاذا استلزم
الدليل الفساد يعلم انه فاسد والدليل سواء كان منطقيا او فقهي
او استقرائيا يجري النقض بهذين الشاهدين فان قيل ان اريد
بالخلف تخلف اللازم عن الملزوم فلا حاجة الى قوله او باستلزام
الحق قلنا المتبادر تخلف الحكم المدعى عن الدليل وهو لا يستغنى
ولو سلم يمكن ان يقال ان مرجع النقض عدم اللزوم بين الدليل
والدعوى لكنه غير معلوم والتوصل الى علمه يكون بطريقتين
ولذا ينه هكذا وان كان المرجع واحدا (قوله اي بشهادتهما
آه) من قبيل التحرير في مقابلة النقض على تعريف النقض بالنقض
بالبداهة حاصله ان الناقض يحكم ببطلان الدليل بشهادة
احدهما والنقض بالبداهة لا يخلو من احدهما اذ يشهد بالبداهة
ان حكم المدعى مخلف عن الدليل فاذا كان الخلف نظريا
اقام احدهما وان كان بديهيا لا حاجة الى الاقامة (قوله الى
اقامته آه) الضمير راجع الى الشاهد المستفاد من شهادتهما
او باعتبار كل واحد منهما وتنبه على ان الاقامة تكون باحدهما
البتة او اشارة الى ان الضمير الى شقوق التردد يكون بالافراد
رجوعه الى احدها (قوله والتقابل باعتبار آه) يعني ان الخلف
من قبيل خصوص الفساد فلا حاجة الى جعله قسما آخر فلا تقابل
بينهما فاجاب ان الخلف له حكم خاص فلهذا يتفرد ويتقابل
وهو جريان الدليل في مادة اخرى والخلف والجريان كلاهما
سبب واحد للحكم بالبطلان وذلك كان وظيفة المعلن في مقابلة

الخلف غير وظيفته في مقابلة خصوص الفساد كما سيجي (قوله
اجمالا آه) اما قيد للنقض لاجاله بطلان الدليل او قيد التصوير
لكونه على طريق الكلية لا على طريق الجزئية المخصوصة فيه
اطافة (قوله اي جار بعينه آه) هذا التفسير مستفاد من هذا
المشارية الى المينة وفيه اشارة الى النقض المشهور والتفاوت
الاقتراني لا يخرج النقض من المشهور الى المكسور ضرورة ان تعدد
المدعى يستلزم تعدد الدليل وليس معنى جريان الدليل بعينه
ان لا يتفاوت اصله بل لا يتفاوت الاعتبار المحكوم عليه في الاقامة
الاقتنائية والا باعتبار الجزء المتكرر بعينه نفيًا وإثباتًا كما في الاقامة
الاستثنائية كما بينه الش (قوله متفاوتين الا في الموضوع آه)
مثلا اذا ادعى المعلن الانسان حيوان لان الانسان نام وكل نام
حيوان ونقض السائل دليلك بخارج في الاشجار مخلف عنه حكم
مدعاك هكذا لان الاشجار نام وكل نام حيوان فيتفاوت الدليلان
بموضوع الصغرى وكذلك اذا استدل لما كان هذا انسانا كان ناميا
وكما كان ناميا كان حيوانا ونقض السائل بانه لما كان هذا الشئ
اشجارا كان ناميا وكما كان ناميا كان حيوانا فيتفاوت الدليلان
باعتبار المحكوم عليه المطلق وكذلك اذا استدل لما كان الانسان ناميا
كان حيوانا لكنه نام ونقض بانه لما كان الاشجار ناميا كان حيوانا
لكنه نام وكذلك اذا استدل لما لم يكن الانسان حيوانا لم يكن
ناميا لكنه نام ونقض لما لم يكن الاشجار حيوانا لم يكن ناميا لكنه
نام فيتفاوت الدليلان باعتبار الجزء المتكرر نفيًا وإثباتًا فتأمل
(قوله اوفي المحكوم عليه المطلوب آه) فيه مسامحة اذ ما به التفاوت
في القياس الاقتراني الشرطي جزء المقدم وهو ليس بحكموما عليه
في المطلوب بل جزء المحكوم عليه فتسامح بناء على الظهور (قوله
كذا قال بعض الافاضل آه) اسند القول الى البعض فلم يجح الى ان

في هذا البيان محذورا ولم يقبل ذهنه فاحال الى الاخر وهذه الحالة
 دأب الشارحين والمحشين اهل المحذور ان التفاوت في الجزء المتكرر
 بعينه نفيًا وإثباتًا في القياس الاستثنائي لبس كليًا اذ قد يتفاوت
 باعتبار بعض محمول الاستثناء ان لم يشترك المقدم والبال في
 الموضوع كان تقول كلما كانت الارض مضئة فالنهار موجود
 لكن المقدم حق الآن ينتج ان النهار موجود الآن وان اردت
 بالآن بعض ساعات النهار فيتقضى هذا الدليل في بعض ساعات
 الليل اذا ظهر فيه البرق فلبس التفاوت الابلقيد كما تقول كلما كان
 النهار موجودا فالارض مضئة لكن الارض لبس بمضئة الآن
 ينتج ان النهار لبس بموجود الآن وان اردت بعض ساعات الليل
 فيتقضى هذا الدليل بجريانه في بعض النهار اذا كسفت فيه
 الشمس والفساد في هذا الدليل وفي الدليل المذكور في الاصل
 في كلية الملازمة واللازم من النقض ابطال الدليل لا ابطال
 الدعوى فيبقى البصوى بلا دليل ويمكن ان يقال وجه المحذور
 ان هذا التفاوت لا يجري بتمامه في الدليل عند الاصوليين كما لا يخفى
 تدبر (قوله متخلفا عنه آه) قيد للصغرى ومدار الفساد (قوله
 بكل دليل هذا شأنه آه) ترجمة المتن المشار اليه بقوله وكل دليل
 هذا شأنه فلا استدرالك وجد الفساد انفكاك اللازم عن الملزوم
 والمطلوب عن العلة السامة يجري في الدليل المقول والاصولي
 فنقطن (قوله واما الوظائف آه) عطف على قوله وتقيضه
 سبق تفصيله ان اردت فارجع اليه (قوله قياس التخلف آه)
 الاضافة لادنى ملائمة اى قياس اخذ فيه التخلف (قوله منعان
 متعلقان آه) اعلم ان الناقض ح كان مستدلا فيجربى فيه ما يجري
 في الدليل بلاتفاوت فلا حاجة الى هذا التفصيل في المنع فيقال
 فيه حكم خاص لم يوجد في المنع الاخر وهو تسليم المقدمة الاولى

عند المنع بالمقدمة الثانية واما المنوع المجازية والحقيقية فواردة
 بلاتفاوت كما نقل عنه مطلقا سواء كان المنعان متعلقين لهما ابتداء
 وهو المناقضة الحقيقية او بواسطة منع مدعى الناقض اعنى
 دليلك باطل وهو المناقضة المجاز العقلية والحذف فلاقصور في بيان
 الوظائف فليأمل انتهى (قوله ضميتين آه) يعنى كل واحدة
 منهما جزء من الصغرى اذ الصغرى مقيدة والتقييد داخل والتقييد
 وان كان من قبيل التصور لكن قضية حكما فيدخل في تعريف
 المقدمة والمقدمة الاولى الجريان والثانية التخلف الاولية ذاتا
 لان التخلف لم يتصور الا بعد الجريان وذكرنا كما في التصوير فليسلم
 قوله لكنه على تقدير تسليم الاولى (قوله فاحدهما متعلق باحدهما
 آه) الفاء للتفسير والتفصيل دفعا لتوهم تعلقهما معا على مقدمة
 واحدة بل هو بطريق الانقسام وتوطئة لقوله لكنه على تقدير
 آه بلاعين يعنى بلاتعيين احد المنع بانه اولا يرد هذا المنع على
 مقدمة كذا وذلك المنع يرد ثانيا على مقدمة كذا اوبان هذا المنع
 الحقيقي يرد على مقدمة كذا والمنع المجازي يرد على مقدمة كذا
 بل المعلق مخناري منع ارادواى مقدمة اراد يورد عليها واما بعد
 الاراد يكون المنع والمقدمة متعينين البتة لان التعيين مأخوذ
 في تعريف المنع كما تقدم فلا يرد ما قبل من ان الظاهر انه يعنى
 بلاتعيين ولا يخفى عليك انه بين اولا ان المقدمة الاولى هي ان
 دليلك هذا جاز آه والثانية ان حكم مدعى متخلف وثانيا ان المنع
 المتعلق بالمقدمة الاولى وهو انا لانسلم ان دليلنا جاز آه وبالمقدمة
 الثانية وهو انا لانسلم التخلف ولا شبهة في انه صريح في ان احد
 المتعينين على التعيين متعلق باحدى المقدمتين فتقييد احد المتعينين
 بقوله بلاعين سهولانه يفضي الى جواز تعلق المنع الاول بالمقدمة
 الثانية ايضا وكذلك جواز تعلق المنع الثاني بالمقدمة الاولى

ايضا وهو خلاف ما تقرر بينهم انتهى هذا وهم ناش من عدم
التفرقة بين التعيين المأخوذ في تعريف المنع وبين تعيين قبل
الابرار وكلام الشارح مبني على نفي التعيين الثاني فلا حاجة الى
توجيهات بعيدة كما فعله المحشون (قوله فيقول في منع المقدمة آه)
مثلا اذا قال المعلق الكلام صفة ازلية لانه اسند الى ذاته تعالى
وكل ما هو اسند الى ذاته تعالى صفة ازلية فلا سائل ان ينقض
بان يقول ان دليلك هذا جار في الخلق وحكم مدعاه يتخلف عنه
لانه اسند الى ذاته تعالى وكل ما هو اسند الى ذاته تعالى صفة ازلية
يتيج ان الخلق صفة ازلية مع انه عبارة عن اضافة القدرة الى
المقدور على ما ذهب اليه الاشعري وهي حادثة فلما ملل ان يقول
لانسلم ان دليلنا جار في الخلق اذ قد اعتبر في دليلنا قيد لا يوجد
في الخلق وهو ان الكلام اسند الى ذاته من حيث قيامه بالله تعالى
والخلق وان اسند الى ذاته تعالى لكنه تعلق القدرة وليس بقاءه به
تعالى وكذلك للملل ان يقول بعد تسليم الجريان لانم التخلف
بل انما يتخلف اذا كان المراد من المدعى وهو الكلام صفة ازلية
او من تلك المادة وهي الخلق ما فهمته واما اذا كان المراد منهما
واحد فتكون المادة داخلية في حكم مدعاه اي مدعى الدليل والمراد
من المدعى ان الكلام صفة ازلية اي غير متشابهة بمعنى لا تقف
عند حد فكذلك المراد من الخلق اي غير متشابهة بمعنى لا تقف
عند حد (قوله لكنه على تقدير تسليم المقدمة الاولى آه) هذا
استدراك من التفصيل المعتم اذ له احتمالات وهي ان يمنع كلا
المقدمتين معا او احدهما وفي الاول احتمالا ان يمنع المقدمة
الاولى او لا ثم الثانية او بالعكس وفي الثاني كذلك احتمالا ان وفي
الاحتمالين الآخرين لا حاجة على تقدير تسليم لعدم لزوم محذور
المذكور في الشرح وفي اول الاحتمالين الاولين يلزم اعتراف

فساد الدليل من حيث لا يشعر فوجب تسليم المقدمة الاولى هذا
خلاصة قول الش لكن عندي شبهة لم خصص التسليم بالمقدمة
الاولى حين ارادة منع كليهما لانه ان منع اولا الجريان ثم التخلف
يلزم المحذور كذلك ان منع اولا التخلف ثم منع الجريان يلزم المحذور
بلا تفاوت فالأظهر ان يقال على تقدير تسليم احدهما حين اراد
منع كليهما اذ مال المحذورين منع الجريان كانه قال هذا الدليل
اخص والمدعى الاخر ليس حكم هذا الدليل وان منع التخلف كانه
قال هذا الدليل عام لذلك المدعى وحكم هذا الدليل وهذا من
قبيل اجتماع النقيضين او يلزم ان يستلزم الدليل النقيضين وهذا
المحذور مشترك الورود سواء منع اولا المقدمة الاولى ثم الثانية
او بالعكس اللهم الا ان يقال ان المراد من الاولى ليس المقدمة
الاولى وهي الجريان بل المراد المقدمة التي كانت مورد المنع اولا
والاولية باعتبار المورد اية مقدمة كانت (قوله ان اراد منع
كليهما آه) يعني قصد ذهنا ثم اورد ترتيب تسليم الاولى فلا يرد
ان هذا القول تناقض لان التسليم يناقض منع كليهما لان الثاني
في القوة والاول في الفعل (قوله والا يلزم اعتراف فساد الدليل
آه) نقل عنه لانه ح يلزم ان يكون الدليل خاصا والمدعى عاما
والاخص لا يستلزم العام انتهى اعلم ان هذا العموم والخصوص
باعتبار التحقق لا باعتبار الصدق فح لا يستلزم الاخص للاعم
لانه يوجد الاعم ولا يوجد الاخص فيلزم انفكاك اللازم عن
الملزوم فلا يقال كيف لا يستلزم الاخص للاعم كالانسان بالنسبة
الى الحيوان لان استلزام الاخص للاعم باعتبار الحمل والصدق
قيل على هذه الجاشية بان فيه ان البحث انما هو في منع تخلف
حكم مدعى الدليل في تلك المادة وهو لا يقتضي كون تلك المادة
عن مدعى الدليل كما لا يخفى فلا يلزم ان يكون الدليل خاصا والمدعى

يعني باستلزام الاخص
بمعنى التلازم حتى يتحقق الملزوم
من الجانبين كما هو شأن استلزام
الدليل للمدلول باعتبار التحقق
منه

عاما مثلا اذا قال المائل هذا حار لانه نار وكل نار حار فنقض
بالشمس فقبل ان الدليل جار فيها فتخلف عنه حكم مدعاه فينتج
للمائل منع كذا المقدمتين بان يقول لان الدليل جار فيها ومع هذا
لانم ان حكم مدعاه متخلف عنه ولا يلزم منه كون مدعى الدليل
الذى اقيم ههنا عاما بل هو خاص غاية ان حكمه عام ولا محذور
انتهى قلت ان معنى تخلف الحكم ان علم ثبوت المحمول للموضوع
في المدعى ان يفك من الدليل ومعنى عدم تخلفه عدم انفكاكه
بل ثبوته ايضا فان منع الجريان والتخلف معا فكيف لم يلزم ان يكون
المدعى اعم فهو يديهي لا مجال للانكار والمثال الذي استشهد به
ابن سينا اولا ولو سلم لا يدل على دعواه على انه من قبيل مصنوع
نفسه (قوله واما منع كبراه فهو غير جيد آه) عدم جودته ان لا يليق
للمائل ان يمنع الجريان او التخلف فان منع فلا فائدة في منع الكبرى
وان لم يمنعها او سلمها فنفع الكبرى مصادم لليديهي واعتراف
بانفكاكه اللازم عن المألوم فهو غير جيد واما من جوز منع الكبرى
فلان جريان الدليل يكون على وجهين الاول جريانه باجماع
شرائطه وارتفاع موانعه والثاني جريانه مطلقا فيج للمائل ان يقول
ان اريد من الجريان جريانه كالاول لانم الجريان وان اريد مطلقا
فسلم لكن الكبرى ممنوع لجواز ان يظهر مانع يمنع التوصل ويلزم
التخلف مثلا من النار دليل للاحتراق مع ان هذا الدليل جار
في ابراهيم عليه السلام متخلفا عنه حكم مدعاه وهو ليس بباطل
لوجود مانع (فتدبر الخ) اشارة الى الجواب من جوز بان المتبادر
من الجريان وجود العلة التامة وارتفاع الموانع واجتماع الشرائط
جزء العلة التامة فان سلم الجريان والتخلف فنفع الكبرى غير جيد
البنية (قوله وتغير الدليل آه) من قبيل اضافة المصدر الى المفعول
وبعضا يميز عن هذه النسبة والتغير عند النقض اما لاجل ان ذلك

الاعتراض واراد عليه والمائل لم يستطع الى دفعه فذلك التغير
والانتقال عن دليله الاول يعد في عرف النظار انقطاع البحث
في الجملة واما لاجل ايراد دليل آخر اظهر من الاول لتلايشته
على السامع للافحيز عن رد الاعتراض فهو لا يعد انقطاع البحث
بل من محسنات المناظرة كما فعله ابراهيم عليه السلام قال بعض
المدققين تغير الدليل مطلقا وان طال الكلام بالانتقال الى دليل
آخر ليس في الحقيقة من انقطاع البحث لان المقصود اظهار
الحق في النسبة المنازع فيها وهو يحصل باي دليل كان نعم
لوانتقل في معرض الاستدلال الى ما لا يناسب المطلوب لدفع
الخامه فقط فيعد انقطاع البحث (قوله تحرير الدليل الخ) اي
تحرير بعض الدليل او كله على وجه لا يجري او لا يتخلف مثلا
اذا قال المائل الموضوع يشترط فيه النية ونقض الناقض ان دليلك جار في
شيء شانه كذا يشترط فيه النية ونقض الناقض ان دليلك جار في
تطهير الخبث مع ان النية ليست بشرط فيجيب المائل بالتحرير
بان الموضوع والتطهيران حكمتان لا يرد عليه النقض بتطهير
الخبث لانه تطهير حقيقي (قوله الاحسن الخ) يعني يجعل التحرير
بلا منع ونظيفة مستقلة وقد يجعل سندا للمع لكن الثاني احسن
فنع الجريان يستند بتحرير الدليل ومنع التخلف بتحرير المدعى
وكلاهما يستند بتحرير المادة ولذلك لم يتعرض الثامنة لكن يمكن
العكس فتدبر (قوله اي ابطال الدليل آه) الى قوله او المعارضة
تفسير للنقض المدلول في النقضات وبعده ملاحظة عطف قوله
او المعارضة على ابطاله تفسير للمجموع فظهر تغريب فقيده
تغليب واخذ الاستلزام هنا وان كان فيه شائبة التكرار البخوله
في قوله الثاني كالاول آه لكن في ورود النقض ان على شاهديهما
كلام وتأمل جمع بينهما ليكون سهلا ومربوطا والحاصل ان كل

دليل مستنبط من التخلف او الاستلزام يجري عليه النقص بدليل
الجريان والتخلف وباستلزام خصوص الفساد فيكون نقضا
بالشاهد على النقص بالشاهد وكذا المعارضة فان قيل المعارضة
اقامة الدليل على خلاف ما اقام عليه الخصم الدليل فمع خلاف
ما اقام عليه الخصم يكون صحة الدليل لان دعوى الناقض بطلان
الدليل والدليل يثبت قضية واحدة والدليل عبارة عن قضيتين
او قضايا فكيف يمكن المعارضة قلت يمكن ان يقيم دليلا على صحة
كل مقدمة ويستدل بحجتها على صحة الدليل كما قاله بعض
المحققين (قوله في تعلق النقص بالنقص كلام آه) قيل اهل
الكلام ان النقص بالتخلف سواء تعلق بالدليل المستنبط من
التخلف والاستلزام مصادم للبدهي لان استلزام هذين الدليلين
مدعا هما الذي هو بطلان الدليل بدهي فلا يكون مسموعا واما
النقص باستلزام الفساد سواء تعلق بالدليل المستنبط من التخلف
او الاستلزام بخلاف هذين الدليلين يمكن ان يستلزاما فسادا آخر
وقوله فتأمل اشارة الى التفريق بينهما انتهى ونحن نقول ان
الدليلين المستنبطين قد يكون مقدما تهما بديهيات وقد لا تكون
كاستلزام الدور المعنى او الدور الباطل او التمس الاعتباري
او التسلسل الحقيقي والجريان في نفس الامر او في الزعم والتخلف
الباطل والتخلف الغير الباطل لوجود مانع كما عرفت فمع يجري
النقضان قطعا ولا يضر كونهما في بعض مادة بديهيتين واهل
الكلام فيه مبنى على قول من لم يجوز منع كبرى دليل التخلف
لبدهتها في كل مادة يجري فيها وذهب اليه الشارح فمع لا يجري
عليه النقص بالتخلف لان كل مادة يجري فيها دليل التخلف يكون
باطلها ضروريا لعل وجه التأمل هذا واما دليل الاستلزام
فيورد عليه النقص بالتخلف وباستلزام خصوص الفساد

قطعا فتفطن ولا تلتفت الى قيل وقال (قوله والثاني كالأول آه)
نظرا الى عبارة المتن يحتمل ان يكون معطوفا على قوله ففي الاول
وان يكون مبتدأ وخبرا وفي الاول الحاصل الوظائف في الثاني
كالوظائف في الاول وفي الثاني كما ذكره الشارح اختاره الشرح لغتم
الاحتياج الى المحذوفات قوله في جميع الوظائف اشارة الى وجه
الشبه وهو ملحوظ في التشبيه لا محذوف (قوله الا ان احدا المنع
آه) استثناء مفرغ وبيان التفرقة بينهما وهي تعلق احدا المنع
بالصغرى والاخر بالكبرى بل لترديد ان اراد منع كليهما او مع الترديد
ان اراد منع احدهما لا على التعيين وهذا الترديد لم يجري في الاول
لان منع الكبرى فيه غير جيد كما مر آتيا فيكون قوله ويردد من حيز
الاستثناء (قوله مع ان الشرط السابق آه) وهو ايضا من التفرقة
لكنه لم يذكر في المتن لظهوره لان هذا الشرط مبنى على ورود
المنع بالصغرى وهنا ورد منع واحد بها فعلم ان الشرط السابق
ليس بواجب فيد فاما عدم وجوبه لانه لو لم يسلم الاولى لم يلزم
اعتراف فساد الدليل لاحتمال ان يكون دليل المعمل غير مستلزم
للفساد الذي زعمه الناقض فسادا وان يكون ما زعمه فاسدا
غير فاسد واما كونه لا يبقا لانه لو لم يسلم الاولى لم يدخل دليل المعمل
في الكبرى فتكون اجنبية فتعنه غير مفيد ٧ (قوله بان يقال آه)
هذا تصوير وتمثيل لترديد المثال من المادة الجزئية فلو لم يضاف
بعض الوظائف المذكورة لا يدخل بالكلي لان مادة خصوص
الفساد متفاوتة والدليل المشتمل على بعض يجري فيه النقص
من الوظائف والدليل الآخر المشتمل على بعض آخر يجري
فيه البعض الآخر من الوظائف مثلا بين في السابق تحرير الدليل
وجعله سندا للمنع الاول وتحرير المدعى سندا للمنع الثاني احسن
وفي هذا المثال غير جاز اذا اردت ان تعلم هذا الجمل فاستمع

٧ ولو سلم المقدمة الاولى يدخل
دليل المعمل بواسطة دخوله في
الحال الاوسط في الكبرى فلا يكون
الكبرى اجنبية فيقيد بدمية مثله

ما أتوا عليك مثلاً اذا انقض ان دليلك مستلزم لارتفاع النقيضين
وكل دليل شأنه كذلك فاسد ومنع العمل بالترديد يقول
ان اردت بقولك هو مستلزم لارتفاع النقيضين انه مستلزم له
في الامر الموجود فلا تم الصغرى انما يستلزم لو اعتبر في الدليل
قيد الوجود مع انه لم يمتصروا ان اردت انه مستلزم له مطلقاً
فالصغرى مسئلة لكن الكبرى عمة وانما يكون مسئلة لو كان المراد
من المدعى ما فهمته من كونه امراً موجوداً مع انه ليس كذلك
ففس عليه جريان سائر الوظائف (قوله لان السلسل في الامور
الاعتبارية آه) اشارة الى طرق السند لاني ان مجموع هذه المذكورات
سند واحد واعلم ان في ابطال السلسل بالبرهان التطبيق شرط
الحكماء اموراً ثلاثة احدها الوجود الخارجي الثاني الاجتماع
في الوجود الثالث الترتيب واذا انتفى احدها لم يجر البرهان
التطبيق مثلاً لم يجر في الاعتباريات والمعدومات لانتفاء الشرط
الاول ولم يجر في المعدات وغير المجتمعة لانتفاء الشرط الثاني
وفي الغير المرتبة لانتفاء الشرط الثالث واذا لم يجر البرهان لم يبطل
فلا يكون محالاً و اشار الشارح الى هذا الاسلوب والمتكلمون
انكروا الشرط الثاني والثالث فاجروا هذا البرهان في المعدات
وغير المجتمعة في الوجود وفي الغير المرتبة والشارح بين التمثيل
على مذهب الحكماء لكفايته في التمثيل وسهولة اجراء الوظائف
بناء عليه فمن اراد التفصيل فليرجع الى كتب الكلام والحكمة
والمقام لا يساعد التفصيل (قوله ويجوز الترديد في الاول آه)
هذا جواب عن سؤال مقدر نشاء من بيانه الترديد في خير الاستثناء
الذي يشهر ان الترديد مما به الامتياز ومختص بالثاني فاجاب
ان الترديد كما جاز في الثاني كذلك جاز في الاول لكن في الثاني
من الصغرى والكبرى بتحرير الصغرى وفي الاول في الصغرى

فقط باعتبار مقدمتها بتحرير مقدمات دليل العمل الاول
وتحرير المادة مثلاً بان يقال ان اردت من مقدمة دليل العمل
او من مقدمة دليلي هذا فلا تم الجريان وان اردت معنى كذا
فلا تم الخلف او يقال ان اردت من مادة النقص معنى كذا فلا تم
الجريان او معنى هذا فلا تم الخلف خذ هذا فلا يتوهم ان
هذا مفهوم من تحرير الدليل وتحرير المادة فلا حاجة اليه
(قوله وبما ينبغي ان يعلم آه) عطف على محذوف مستفاد
من السياق تقديره مما يجب ان يعلم النقص المشهور الذي ذكر
او ابتداء كلام مست الحاجة الى بيانه لعدم البيان في المتن وجه
عدم البيان لتدبره وللزوم العلم به ببيان النقص المشهور لادنى تفاوت
بينهما اذا هما مشتركان في كونها بسبب الخلف مفترقان في التصوير
يكون في المشهور بجريان عين الدليل وفي المكسور يحذف
بعض قيد الدليل او الجريان خلاصة الدليل وزيدته مثال المكسور
بالحذف هو المذكور في الشرح ومثال المكسور بجريان الخلاصة
مثلاً اذا قال البيت حادث لانه مركب محتاج الى الاجزاء وكل ما هذا
شأنه حادث ونقض السائل دليلك جار في الافلاك لانها ممكن
متخلفاً عنه حكم مدعائك لانها قديم (قوله قيود الدليل آه) هذا
القيود مطلق عن مدخليته في ثبوت الحكم يعني لا يكون ظاهراً
مدخليته سواء كان له مدخل في نفس الامر ولا اذ لو قيد بالمدخلة
لم يتحقق الجريان ولا التحرير بالمدخلة وعدم المدخلة ولو قيد
بعدم المدخلة لم يكن النقص مكسوراً بل مشهوراً فيرد النقص
على ظاهره فمن قيد فقدمه (قوله يسمى نقضاً مكسوراً آه لكسر
قيد الدليل مثلاً اذا استدل الحكيم بان الافلاك قديم لانها صادرة من
المبدأ الاول بالايجاب وكل ما هو شأنه كذا قديم ونقض بالحوادث
اليومنة والموجودات الحادثة بانها صادرة من المبدأ الاول

متخلفا عنه حكم مدعاة فهذا النقض نقض مكسور بخذف قيد
 الانحباب ثم ان المحذوف ان كان له مدخل في ثبوت الحكم بحسب
 بان الاستدلال بالمجموع فلا نقض كما في المثال المذكور في الشرح
 وان لم يكن له مدخل كما في مثالنا على التحقيق يكون النقض او ردا عليه
 (قوله كان يقول الشافعي في نفي بيع الغائب الخ) نقل عنه والاولى
 نفي عقد الغائب يظهر وجهه بالفكر الصائب انتهى لعل وجهه
 ان العقد يشترك بين البائع والمشتري فانهب العاقدان والبائع
 من طرف البائع فغير ملائم وان مادة النقض عقد المرأة الغائبة
 فيكون الحذف في الدليل قيدين لا قيذا واحدا اذا كان مع الغائب
 لوقوع موضوع الدعوى وموضوعها في الصغيرى في الاصل والتخلف
 فيكون قيدين بخلافه اذا كان عقدا لغائب (قوله فانها مجهولة
 الصفة آه) من قبيل اضافة الصفة الى فاعلها فلا وجه لتأنيث
 الصفة لاستنادها الى الفاعل الظاهر فتأمل تل وجهه (قوله
 ويحجب عنه بان العلة الخ) حاصله ان اريد من جريان الدليل
 بمجموع القيد والمقيد لانم الجريان لانك حذف القيد وان اريد
 بعض العلة يجري فلو سلم الجريان لبس هذا البعض دليلا بل
 بعض الدليل ولا يلزم من عدم علية البعض وبطلانه عدم علية
 المجموع فلا نقض يعني لا يرد النقض في الحقيقة وان ورد صورة
 ونقل عنه وهذا المجموع لا يجري في تلك المادة وهو ظاهر وهذا
 الجواب في الحقيقة منع الجريان (قوله الا اذا بين بان العلة هي
 القيود الخ) يعني ان الناقض بعد الجواب اذا ثبت ان العلة هي
 القيود المذكورة فقط آه فورد النقض هذا اثبات المقدمة المتنوعة
 من طرف الناقض وهو جريان الدليل في مادة مع التخلف فان قيل
 بعد الاثبات بان العلة هي القيود المذكورة يصير النقض المكسور
 نقضا باجراء خلاصة الدليل لا بخذف القيد قلنا لا بأس في هذا

الانتقال لكن الاظهر والاوجه ان هذا نقض مكسور بالحذف
 ايضا لان النقض المكسور بالحذف عبارة عن ابطال الدليل
 بالتخلف والجريان بخذف القيد بدون ملاحظة مدخلية القيد
 او عدم مدخلية سواء كان له مدخل في نفس الامر اولا كما بينا
 آنفا فينبغي ان يكون نقضا بالحذف بعد بيان عدم مدخلية
 القيد (قوله ومن الوظائف الموجهة آه) الواو اما اعتراضه اشارة
 الى سؤال وجواب او عطف على قوله ونقضه او على بنائه
 على المذهبين لمناسبة بينهما والظاهر انه اشارة الى سؤال مقدر
 وجواب نشأ من حصر وظائف السائل في ثلاثة فيكون المنشأ
 والمورد واحدا وهو عادة ما لوفة حاصله ان انحصار وظيفة السائل
 في الثلاثة باطل لان هذه الوظائف الموجهة المذكورة من وظائفه
 مع انها خارجة من الاقسام الثلاثة وحاصل الجواب تسليم كونه
 من وظائفه ومنع خروجه ببيان دخولها في المناقضة على قول
 او في النقض على قول ولا قائل بالفصل اعلم ان هذه الوظائف
 ذهب بعضهم الى انها من قبيل تعيين الطريق فرد كلهما
 والبعض الآخر الى انها من المناقضة على الاطلاق والبعض
 الآخر من النقض على الاطلاق ونحن نقول ان الدخول في الدليل
 بانه مشتمل على مقدمة مستدركة يحتمل وجهين اذ المقدمة
 المستدركة ان كان حشا ومفسدا كان الدخول كلاما ابطاليا
 ونقضا او مناقضة لتعيين الطريق وان كانت حشا غير مفسد
 بل يزيل حسن الدليل بلا تعرض الى ما يتوقف عليه الدليل
 مادة وصورة كان الدخول من قبيل تعيين الطريق لحصول
 المقصود مع هذا الحشو ويكون مناقضة من جهة ان المستدل
 يدعى ضمنا خلوص دليله من المفسد والقبائح فيكون منه الدعوى
 ضمنية فلا يكون نقضا وان الدليل الثاني بانه محتاج الى مقدمة

اخرى يتحمل على وجهين ايضا اذا احتياج ان كان من جهة
حسن الدليل يكون من قبيل تعيين الطريق فلا يكون مناقضة
ولا نقضا وان كان من جهة الاستلزام المدعى فن حيث ان هذا
الدخل راجع الى تقريب الدليل وهو سوق الدليل على وجه
يستلزم المطابقين مناقضة لا نقضا ولا تعيين الطريق ومن
حيث ان الدليل علة تامة وسبب موصل الى المسبب والاحتياج
يقضي ان يكون الدليل ناقصة وجزء للعلة التامة وسببا ناقصا
وجزء للعلة لا يكون علة تامة وجزء السبب لا يكون سببا وهو
من الفساد المخصوص فيكون الدخل نقضا باستلزام خصوص
الفساد لا مناقضة ولا تعيين الطريق والدخل اثبات بانه
غيره يستلزم المدعى صريح بانه منع للتقريب وهو مقدمة الدليل
فيكون مناقضة ومن البيان علم المحاكاة بين الاقوال والمذاهب
فتفطن (قوله لا طائل تحته آه) تفسير بالاخص وهو المراد هنا
اذا الاستدراك قد يكون بالنسبة الى الاستلزام ولا يكون استدراكا
بالنسبة الى افادته الحسن في الدليل (قوله وهذه وظائف موجهة
على الاصح آه) عبارة الاصح ينفي عن من ذهب الى خلاف الحكم
المذكور الذي هو صحيح لكن الاصح هذا الحكم المذكور ذهب
بعض الافاضل هذه الدخالات من قبيل تعيين الطريق وهو غير
مسموع واعترض عليه كيف يكون من التعيين قد استعملها
الفعول وكثرت في المحاورات فالاصح انها موجهة مقبولة مستند
الطرفين يعلم مما ذكرنا تفصيلا فالاصح في نفس الامر مقبوليتها
وان صح ما ذهب ذلك البعض فلذا اختاره الشارح لفظ الاصح
دون الصحيح فلا يرد ما قاله الافكرمانى فالصحيح ان يقال الصحيح
دون الاصح لان مقابل الصحيح هو الفاسد كما ان مقابل الاصح هو
الصحيح انتهى (قوله لكن فيها تردداتها هل هي من المناقضة آه

في هذا

في هذا التركيب مسامحة وهو من مسامحات اكثر المؤلفين
المؤلفين وهي ان كلمة ام المتصلة لازمة لهزيمة الاستفهام لا تستعمل
بدونها بلها احد المستويين والاخر على الهزيمة بعد ثبوت احدهما
عند المتكلم لطلب التعيين فهي لا تكون الا لطلب التصور بعد
حصول التصديق بنفس الحكم وكلمة هل ليست الا لطلب
التصديق فيبينهما تدافع فيمتنع فان قيل التصديق مسبوق بالتصور
فكيف يصح طلب التصور مع حصول التصديق في ام المتصلة
تجاوز يد قائم ام عمرو قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة
القيام الى احد المذكورين والمطلوب تصور احدهما علم التعيين
وهو غير التصور السابق على التصديق لانه التصور بوجه ما
فالوجه في اتیان ام المتصلة بكلمة هل اما ان يقال ان كلمة هل
بمعنى هزيمة الاستفهام او من مسامحات القوم وعبرة المؤلفين
بملو بها (قوله من المناقضة آه) قد علم مما فصلنا في الدخل الاول
باعتبار الدعوى الضمنية وفي الدخل الثاني باعتبار رجوعه الى
تقريب الدليل وفي الدخل الثالث مصرح بانه منع للتقريب ففي
الاول يكون متعلقا بالدعوى الضمنية فيكون مجازا وفي الثاني
والثالث يكون حقيقة ولو بالرجوع ويمكن ان يعتبر في مقابلة
كل الدخالات دعاوى ضمنية فيكون المنع مجازا (قوله اما كونها
من المناقضة آه اي كونها من المناقضة الحقيقية والاستدلال مسوق
عليها واما كونها مجازية فعلوم يدهي لاحاجة الى الاستدلال عليه
لانه باعتبار دعاوى ضمنية وهو ظاهر فلا يرد المنع على تقريب الدليل
تصوره هكذا هذه الدخالات من المناقضة لان هذه الدخالات
متعلقة بالاستلزام حالا ورجعا والاستلزام مما يتوقف عليه الدليل
فكل شيء متعلق بما يتوقف عليه الدليل فهو مناقضة فينتج
المطلوب (قوله فلان الاستلزام مما يتوقف آه) قيل يرد عليه انه

يلزم من صدق تعريف المقدمة على الاستلزام توقف الشيء
على نفسه ان صحة الدليل عبارة عن الانتاج الذي هو عين استلزام
الدليل للمدعى على ما نقله عبد الرحمن الامدي في التعليق على
الميرابي القمح على ان الصحة سبب لاستلزامه فكيف يتوقف عليه
بل الاستلزام يتوقف عليه واجيب بان المراد من التوقف المأخوذ
في التعريف التوقف بالمعنى الاعم وهو لولا لا يمنع لاعمى الاخص
وهو لم يكن الشيء الموقوف موجودا الابد وجود شيء موقوف
عليه فيندفع السؤال ربح نقول الجواب ليس صحيح لان توقف
بمعنى الاخص كما بينا في تعريف المقدمة والاراد المذكور مدفوع
بجواب آخر وهو ان توقف صحة الدليل على الاستلزام باعتبار
وجوده الذهني لا باعتبار وجوده الخارجي كما هو شأن الغاية
والغرض والاستلزام مقدم على الصحة في الذهن ولو كان معه
في الخارج كما اشار اليه الشارح بقوله علميا على ان وزود المنع على
التقريب كثير شائع بين الفحول ولو لم يكن مقدمة فكيف لا يقع
في المحاورات (قوله والاولان راجعان الى الدخلى آه) نقل عنه
اما الثاني فلان احتياجه الى امر مستلزم لعدم كفاية ذلك القدر
في الاستلزام واما الاول فلان المعبر في الدليل استلزام السبب
للمسبب كما هو المتبادر والمركب من السبب وغير السبب لا يكون
سببا انتهى قيل عليه ان المركب من السبب وغير السبب لا يكون
سببا اذا كان السبب ناقصا واما اذا كان السبب تاما يكون سببا
مع غير السبب وانا قول المراد من غير السبب هنا ما يكون مضرا
ومفسدا للسببية ليصلح الدخلى والاعتراض والالم يكن الدخلى
موجها بل من قبيل تعيين الطريق كما بينا فتذكر (قوله واما كونها
من النقص الاجمالى آه) يعنى كونها فردا من النقص الاجمالى
كما يدل عليه كلمة من التبعية فلا يرد ان تقرير الدليل ليس

بنام تصوير الدليل ظ لكن يرد عليه ان الدخلىين الاولين يحتملان
ان يكونا باطل الدليل من جهة وراجعا الى الدخلى في الاستلزام
من جهة كما بينا واما الدخلى الثالث فصريح انه منع الاستلزام
وهو مما يتوقف عليه الدليل فيكون مقدمة فكيف يكون الدخلى
فيه ابطال الدليل وما هذا الاتساف وتدافع لعل وجه لا تحبط
اشارة الى هذا ويمكن الجواب بان الاستلزام بالنظر الى نفسه مع
قطع النظر عن الخارج يكون مقدمة الدليل والمنع المتعلق يكون
مناقضة وبالنظر الى تعبير الدخلى بعنوان الحكم والى كون عدم
تماميته فسادا يكون نقضا لكل وجهة هو ولبها وبعض الافاضل
اختار الوجه الاول والبعض الآخر الثانى ولم يرجع المصن اخدهما
واحال الى اختيار الناظر لكن رجع الى ترجيح الاول بتقدمه وعبر
بالقطع فيه والتأيد في الثانى (قوله فلا تحبط آه) نقل عنه انه
اشارة الى دفع المناقاة بين قوله واما كونها من النقص فلانها
ابطال وبين قوله فلان الاستلزام مما يتوقف مع جعله في مباحث
المناقضة من المناقضة وجد الدفع يظهر بادن تأمل في قوله
ويؤيد الثباني تعبير الدخلى ولا يبعد ان يكون اشارة الى كون
الوظائف معارضة تقديرية بالدعوى الضمنية في الدليل وتصويره
غير خفى على من له من الآداب ادنى حظ انتهى وجه التأمل
ما ذكرنا آنفا لكن كونها معارضة وان امكن واحتمل لكن
لم يذهب اليه احد ولذا بين من ذهب الى المناقضة او النقص
دون المعارضة مثال كونها معارضة تقديرية اذا قال المعلن العالم
بمحدث لانه متغير ومستند الى الفاعل المختار وكل شيء شأنه كذا
بمحدث ينتج العالم حادث فالملل كانه ادعى في دليله ان دلائلها
غير مشتمل على مقدمة مستدركة وهى الدعوى الضمنية فلا بد ان
ان يعارض بفرض دليل مفروض دلالة على الدعوى الضمنية

ويقول ان كان عندك دليل دال على دعواك فعندنا دليل دال
على خلاف مدعاك وهو ان في دليلك قيد زائد وهو قولك
ومستند الى الفاعل المختار وكل دليل شانه كذا مشتمل على مقدمة
مستدركة فدليلك مشتمل على مقدمة مستدركة (قوله ومعارضته
آه) عطف على قوله ونقضه او على ذمعه والجامع بينهما كونها
وظيفة السائل المتعلقة بالدليل واختلف في ان متعلق المعارضة
مدعى الدليل او نفس الدليل والمفهوم من كلام بعض الافاضل
ان حقيقة المعارضة ان لا تعرض للدليل ويستبدل على ما ينافيه
وهذا ظاهر في انها متعلق بالمدعى وقد سرح السيد الشريف
بكون متعلقها المدعى في الآداب العنصرية وقال الش الحنفى
ان المعارضة ظاهرة في الدليل دون المدعى وقال ابو الفتح في شرحه
المبتادر بحسب العرف ان يكون متعلقها الدليل الا ترى الدليلان
يوصفان بالتعارض دون المدلولين والمض بين على كلا القولين
وقال الش الحنفى ان ترتيب المنوع على ما ذكره المحقق الرازى في
الحكايات هو ان النقص مقدم على المناقضة وهى على المعارضة
فلو قدم النقص على المناقضة لوافق الوضع الطبع انتهى اقول ان
النقص مقدما بالطبع على المناقضة اذ ترتيب المنوع باعتبار ظهور
الفساد وخفاؤه اذ اردت التفصيل فاسمع لما يتلى عليك واعلم ان
غرض المستدل الازام باثبات مدعاه بدليله وغرض المعارض عدم
اللزوم بمنعه عن اثباته بدليله والاثبات يكون بصحة مقدماته
لتصلح للشهادة وبسلامته عن المعارض لئلا ينفذ شهادته فيترتب
عليه الحكم والدفع يكون بهدم احدهما فهدم شهادة الدليل
يكون باقذح في صحة بمنع مقدمة من مقدماته وعدم سلامته يكون
بفساد شهادته بما يقبلها ويمنع ثبوت حكمها والفاصل ان قدح
المعارض اما ان يكون بحسب القصد في الدليل او في المدلول

والاول اما ان يكون بمنع شئ من مقدمات الدليل وهو الممانعة
والممنوعة اما مقدمة معينة مع ذكر السند او بدونه يسمى
مناقضة واما مقدمة لا عينها وهو النقص بمعنى انه لو صح الدليل
بجميع مقدماته لا يتخلف الحكم عنه في شئ من الصور واما ان يكون
باقامة الدليل على نفي مقدمة من مقدمات الدليل وذلك اما ان يكون
بعد اقامة المعلن لدليلا على اثباتها وهو المعارضة في المقدمة فيدخل
في اقسام المعارضة واما ان يكون قبلها وهو الغصب الغير المستوع
لاستلزامه الخطب في البحث والثاني وهو القذح في المدلول من غير
تعرض للدليل اما ان يكون بمنع المدلول وهو مكابرة لا يلتفت اليه
واما باقامة الدليل على خلافه وهى المعارضة ويجزى في الحكم
بان يقيم دليلا على نقيض الحكم المنطوق في علمه بان يقيم دليلا على نفي
شئ من مقدمات دليله والاول يسمى معارضة في الحكم والثانية
معارضة في المقدمة فقد علم تحقيق المنوع الثلاثة وترتيبها وتقسيم
المعارضة وتقسيمها بوجه آخر يبي تفصيلا كذا حققه
السعد رجه (قوله وهى المقابلة على سبيل الممانعة آه) هذا تعريف
بالمعنى اللغوى المشهور المقابل المشاركة بين الاثنين يتصف بها
المعال والسائل باعتبار تدافعهما بالكلام والدليلان باعتبار
اقتضائهما النقيضين والدعويان باعتبار تناقض نفيهما وانظر
انها حقيقة في كليهما والممانعة كذلك والتماثل بمعنى التناقض لان
التماثل عبارة عن التدافع في الثبوت والانتفاء فلا يتحقق ذلك الا
بالتناقض كما قال السيد السند رحمه الله في بعض تصانيفه ان
المتناقضين ان فسرا بالمتماثلين لذاتهما اختص التناقض بالتضاد
وان فسرا بالمتخالفين كانا جاريين في التصورات ايضا فعلى هذا
المراد من الممانعة ههنا الممانعة الذاتية اذا تعهد هذا فقد علم وجه
التفسير بقوله ابطال دليل المعلن من ان المقابلة هنا صفة للسائل

ما وظهر الفساد في المنع ازيد
بالنسبة الى النقص وكذلك في
النقص ازيد بالنسبة الى المعارضة
محمد

فيكون الحاصل ابطال دليل المائل وجهه ~~هو~~ ونهاضة للسائل
هنا لان الغرض بيان حال السائل من النوع الثلاثة وحال الدليل
والدعوى يعلم تبعا ويمكن ان يقال هذا التفسير اشارة الى
المجاز في التعريف حيث ذكر السبب واراد السبب وهو ابطال
دليل آه فح لا يكون المعارضة مقابلة بل يكون عبارة عن الابطال
بسبب المقابلة لكن هذا ضعيف لارتكاب المجاز في التعريف فمع
قرينة خفية وتكلف بلا موجب قدم المصنف تعريف الاول على
الثاني مع ان لكل منهما وجه الرجحان لان الغرض من التعريف
الثاني وهو هدم الكلام يتفرع على التعريف الاول مع الاوفعية
والانسية لانه يلزم من بطلان الدليل بطلان المدعى فان قيل
المدعى لازم والدليل ملزوم ولا يلزم من بطلان الملزوم بطلان
اللازم لجواز ان يكون اعم بل بالعكس وهو في التعريف الثاني واقع
وثابت قلت نعم لكن فيما نحن فيه يلزم لان ابطال الدليل باطل
مدعاه ونفي ثبوت مقتضاه فيلزم ابطال اللازم والملزوم معا فتأمل
(قوله اي هذا التفسير المقتضى لتعلق آه) هذا بيان المرجع
بملاحظة تفسير الشئ وان رجع الى التعريف المذكور في المتن
لان تفسير الشراح بيان للمعنى المقصود من المشروح قيل اقتضاء
هذا التعريف تعلق المعارضة بالدليل ثم اذا المقابلة على سبيل
الممانعة كما تعلق بالدليل بتعلق بالمدلول كما جاز معناه ان يكون
مقابلة الدليل وممانعته كذلك جاز مقابلة المدلول وممانعته
فمع يكون متعلقا بالمدعى انتهى قلت اللفظ والمتبادر مقابلة الدليل
وممانعته يشهد به السياق والسباق على ان الشارح في هذا التفسير
على ما فسر بعض المحققين وهو شارح الحنفية وذلك اليقظ
صرح بهذا وشارحنا بين على مذهبه ومذاقه فلا يريد عليه
شيء (قوله لان المذكور المتداول آه) اي المتبادر بحسب العرف

والاستعمال

والاستعمال تعلق المعارضة بالدليل كما يقال تعارض النصوص
بالنصوص والدلائل بالدلائل لا تعارض المدلول بالمدلول
فاذا عرفت المعارضة بهذا التعريف يكون موافقا للعرف والاستعمال
واعلم ان هذا القول دليل على هذا الحكم مع ان قوله الا في فهمي
على الاول ابطال الدليل آه دليل آخر على هذا يحمل القاء على
التعليل كما اشار اليه الشارح فيلزم توارد علمتين مستقلتين على
مدلول واحد وهو بطل لا يقال توارد علمتين مستقلتين ممكن بل واقع
مثلا وقوع الدليلين والادلة على حكم واحد متعارف مشهور
في المحاورات والاستعمالات وكذلك الحرارة علل مستقلة
متعددة كالشمس والنار والحركة فلا تحذور لانا نقول ان الادلة
الواقعة على الحكم الواحد يوثق فيها بالواو والعاطف التي تفيد ان هذه
الادلة على سبيل التبادل يثبت هذا الحكم يعني اذا لم يثبت هذا
الحكم بعد يثبت بكل واحد منهما على الانفراد واما بعد الثبوت
باحدهما لا يثبت بالآخر وكذلك الحرارة يمكن ان يحصل
بكل واحد منها بالاستقلال واما بعد حصولها باحدهما لا يمكن
حصولها بالآخر وفيما نحن فيه ليس بواو عاطفة دالة على التبادل
حتى يخلص عن المحذور يمكن ان يجاب عن هذا المحذور بان هذا
القول علمة لعملية العلة واصل الدليل المذكور في المتن وهو قوله
فهى آه وهو غير تام قيمته ذلك القول تصوير الدليل ان هذا
التعريف اوفق للمحاورات لان هذا التعريف بناء عليه
يكون المعارضة ابطال الدليل بمقابلة الدليل فكما كان كذا
يكون اوفق للمحاورات فالصغرى المذكورة في المتن معلوم
تماما قرنا آفنا والكبرى نظرية يثبت بقوله لان المذكور المتداول
آه تدبر ومن هذا البيان علم ان توصيف الشارح موضوع
الدعوى بقوله المقتضى لتعلق المعارضة بالدليل بملاحظة هذا

الدليل فلا يلزم وهم الاستدراك بان هذا الدليل مأخوذ
 في جانب موضوع المدعى فتعطين وقس قوله والانسب للمقام
 وكذلك قوله وهو الانسب للمرام بدليله ويدعواه بلافات
 (قوله او اقامة الدليل على خلاف آه) عطف على قوله المقابلة
 هو التقسيم المحدث بناء على المذهبين المراد من الخلاف ما ينفي
 بيوته نفي مدعى الخصم ونفيه ثبوت مدعاه وذلك قد يكون نقيض
 للمدعى وقد يكون اخص من النقيض وقد يكون مساويا له فان
 الاخص او المساوي يستلزم ثبوته ثبوت النقيض للزوم ثبوت
 الاعم من ثبوت الاخص وثبوت المساوي من ثبوت مساو آخر
 ومن ثبوت احد النقيضين يلزم نفي الآخر وبالعكس وطريق
 المعارضة بان يقال ما ذكرت من الدليل وان دل على ثبوت مدعاك
 لكن عندنا دليل ينفيه ويميد بغيره ان يعلم ان دعوى بطلان مدعى
 الخصم بلا اقامة الدليل مكبرة غير مسموعة اما احتمال بدهته
 فبعد اذ لو كان يديمها لما اقام الخصم الدليل وان يعلم ان غرض
 المعلن بتعليقه مجرد ايقاع الشك لا اثبات المدعى في الواقع فالجواب
 عنه بالمعارضة غير مرضي لان المشكك لا يدعى حقيقة مقالة بل مجرد
 ايقاع الشك والقاء الشبهة ولا يندفع ذلك بالمعارضة فالاولى
 دفعه بالنقض بل بالمناقضة ويمكن ان يقال وان كان المعلن
 المشكك لائق الشبهة ولو لم يدع حقيقة مقالة في نفس الامر
 لكنه يدعيه بحسب الظاهر والكلام من حيث هو وهو موضوع
 للصدق والتحقيق لا للكذب والتردد والشك فيندفع بالمعارضة
 بالنظر الى الظاهر (قوله لان المرام آه) المرام مصدر ميمي بمعنى
 المفعول مأخوذ من رام يروم روما اذا قصد فالمرام يكون بمعنى
 المقصود والمراد من المرام المستند اليه لهدم الكلام مرام المعارض
 ومن المرام الثاني المضاف اليه لهدم مرام المعلن وهو المدعى

سبب توهم الاستدراك بان هذا الدليل مأخوذ
 في جانب موضوع المدعى فتعطين وقس قوله والانسب للمقام
 وكذلك قوله وهو الانسب للمرام بدليله ويدعواه بلافات
 (قوله او اقامة الدليل على خلاف آه) عطف على قوله المقابلة
 هو التقسيم المحدث بناء على المذهبين المراد من الخلاف ما ينفي
 بيوته نفي مدعى الخصم ونفيه ثبوت مدعاه وذلك قد يكون نقيض
 للمدعى وقد يكون اخص من النقيض وقد يكون مساويا له فان
 الاخص او المساوي يستلزم ثبوته ثبوت النقيض للزوم ثبوت
 الاعم من ثبوت الاخص وثبوت المساوي من ثبوت مساو آخر
 ومن ثبوت احد النقيضين يلزم نفي الآخر وبالعكس وطريق
 المعارضة بان يقال ما ذكرت من الدليل وان دل على ثبوت مدعاك
 لكن عندنا دليل ينفيه ويميد بغيره ان يعلم ان دعوى بطلان مدعى
 الخصم بلا اقامة الدليل مكبرة غير مسموعة اما احتمال بدهته
 فبعد اذ لو كان يديمها لما اقام الخصم الدليل وان يعلم ان غرض
 المعلن بتعليقه مجرد ايقاع الشك لا اثبات المدعى في الواقع فالجواب
 عنه بالمعارضة غير مرضي لان المشكك لا يدعى حقيقة مقالة بل مجرد
 ايقاع الشك والقاء الشبهة ولا يندفع ذلك بالمعارضة فالاولى
 دفعه بالنقض بل بالمناقضة ويمكن ان يقال وان كان المعلن
 المشكك لائق الشبهة ولو لم يدع حقيقة مقالة في نفس الامر
 لكنه يدعيه بحسب الظاهر والكلام من حيث هو وهو موضوع
 للصدق والتحقيق لا للكذب والتردد والشك فيندفع بالمعارضة
 بالنظر الى الظاهر (قوله لان المرام آه) المرام مصدر ميمي بمعنى
 المفعول مأخوذ من رام يروم روما اذا قصد فالمرام يكون بمعنى
 المقصود والمراد من المرام المستند اليه لهدم الكلام مرام المعارض
 ومن المرام الثاني المضاف اليه لهدم مرام المعلن وهو المدعى

المقصود

المقصود من دلياه وكونه اعم في المرام لان المناظرة والمباحثة عبارة
 عن النظر في النسبة بين الشئيين وتلك النسبة في المدعى وباطاله
 يتم المناظرة ويحصل المقصود بلا تعرض الى دليله سواء كان
 فاسدا او صحيحا اذ الفرض الاصل هو المدعى والدليل مقصود
 تبعا لما قاله البعض من ان وجه الاتمية ان نفي اللازم يستلزم نفي
 الملزوم انتهى وبني على هذا اعتراضا فاسدا في نفسه مع فساد
 مبناه وخلاصة اعتراضه ان استلزام نفي اللازم نفي الملزوم ثابت
 في الدلائل العقلية للزوم بين الدلائل والمدلول ولذلك قالوا
 المعارضة في الدليل كالتقص بان يقال لو صح دليلك لما قام دليل
 على خلاف مدلوله مع انه قام واما الدلائل العقلية فامارات على
 تحقق المدلول ولا يلزم من تحقق امارات ذلك الشئ فلا يحصل
 الاتمية هذا واولا ان وجه الاتمية ليس ما ظننت حتى يلزم
 هذا وثانيا ان بيان الوظائف بناء على الدليل العقلي كما مر غير مرة
 وثالثا ان الدلائل العقلية ولو سلم بعد الترتيب والتصوير ليست
 لزومية مجزوم افادتها قويا وعلمانيا وثانيا ومن بطلان مدلولها
 وان لم يلزم بطلان ذاتها يلزم بطلان وصف الادارة والدلالة
 بالضرورة تأمل حق التأمل (قوله ولما يتم حجة هذا القول آه)
 اشارة الى ان القاء الشبهة وداخله على السبب ودليل على الدعوى
 التلث السابقة باعتبار التفسير الاول على الاوفقية للمختارات
 والانسبية للمقام وباعتبار الثاني على الانسبية للمرام لكن الدلالة
 ليست بتامة فخصم عقيب الدعوى بقوله لان ثمة وعدم تمامه
 باعتبار الكبرى ان رتب القياس على صورة الاقتراحي وباعتبار
 الملازمة ان رتب على صورة الاستثنائي كما قررنا فتعطين * اعلم
 ان القاء الشبهة مدخولها قد يكون سببا وقد يكون مسببا ثانيا في القاء
 التقريرية وهما حجة الشارح على الاول ويمكن حمله على الثاني

بناء على ان الاوقية للمصنوعات والتداول في الاستسنة تقتضي
ان تكون المعارضة عبارة عن ابطال الدليل آه والانسية المرام
تقتضي ان تكون ابطال مدعي الدليل آه فتح يحتمل ان يكون مدخول
الفاء دليلا للاحكام السابقة وان يكون ما قبلها دليلا انما
على مدخول الفاء فتأمل (قوله فاما لايم ان يقال آه) وجه الملازمة
ان التعريف اخذ فيه المقابلة وسبب الابطال كذلك المقابلة
وممانعة الدليل في ثبوت مقتضاه وان كان المذكور لازم هذا المعنى
فالانسب ان يأخذ عين السبب بل اخذ الممانعة اشد ملازمة
على ما لا يخفى (قوله لم يقل هكذا لتكنه خفية آه) نقل عنه هي
ان المقابل فاعلا كان او مفعولا يقوم بالطرفين فيلزم ابطال
المعارض دليل نفسه انتهى يعني يدخل في الكبرى دليل المعارض
فيلزم بطلانه يتوجه عليه ان التعبيرين لا يتفاوتان في لزوم بطلان
دليل المعارض لان لفظ النقيض وان لم يكن باعتبار الهيئة من
المشاركة بين الاثنين لكن باعتبار مادته يقتضي المشاركة بين
دليل العمل وبين دليل المعارض فمن اي طرف يلاحظ يلزم قيام
احدهما على نقيض مدلول الآخر فيكون هذا التصور جاريا
على دليل المعارض ايضا فيلزم بطلانه لعل وجه التدبر هذا
السؤال فلهذا يقال تعارضا تساقطا يمكن ان يقال فرق بين
التعريفين لان التعبير المرجح يقتضي ان يقع اول دليل العمل ثم قام
على نقيضه دليل المعارض والتعريف الغير المرجح لا يقتضي هذا
وبهذا الفرق يلزم بطلان دليل العمل دون دليل المعارض
اذ لم يدخل في الكبرى فان قيل وان لم يلزم بهذا الاعتبار لكن
في نفس الامر \equiv كان لكل من الطرفين دليل ومدعي فيلزم
التناقض والتقابل من الجانبين فيصدق هذا التصور جاريا
من كلا طرفين فلا فائدة للسائل في المعارضة قلت ان للمعارض

عرضين من المعارضة اثبات نقيض المدعي والقضاء الشك
والتردد الى مدعي العمل وان بطل الغرض الاول بسبب تعارض
الدليلين لا يبطل الغرض الثاني اذ مادام قيام دليل على نقيض
المدعي لا يخلو من الشك والتردد وهذه الحالة مقتضية للغرضين
مخصوصة بالمعارض دون العمل كما لا يخفى (قوله وان مدعي
دليلك هذا قام آه) المناسب بالتعريف ان يقال قائم على خلافه
دليل كما قاله السارح فيما سبق يمكن ان يقال اشارة الى ان الخلاف
بمعنى النقيض اولى التمثيل اولى ان الخلاف وان كان اعم
من النقيض شاملا الى اخص من النقيض او مساويا له لكن
مرجع الكل الى النقيض كما بينا (قوله مع انبان ذلك الدليل
الخ) متعلق بالتصوير اللام في الدليل للعهد الخارجي استغنى
به عن اسم الاشارة ولذا فسرها الشافعي بهذا التفسير فيكون المراد
بالمداول في التفسير المدعي فلا يحتمل عمومها الى المفهوم والمعنى
والمدعي حتى يحتاج الى التأويل كما فعله البعض (قوله والا
فيكون المعارضة مكابرة آه) المكابرة عبارة عن المناظرة في البديهيات
والمعادنة في المسئلة العلمية مع عدم العلم بكلامه وكلام الخصم
دفعاً للخصم واطهار القلب وقد يطلق على مطلق المنازعة
لاظهار الصواب فان قيل هذا القول ليس صحيحا على اطلاقه
بل واز ان يكون قيام ذلك الدليل بدليها او معلوما عند الخصم
فيح لا يكون عند قيام الدليل مكابرة قلت هذا الاحتمال من قبيل
التجوير العقلي الذي يحتمل في العلم اليقيني لان المعارضة على سبيل
اطهار الصواب لا تكون الا وقت عدم علم السائل بفساد المقدمات
على التعيين فيكون دليل العمل صحيحا واردا على مدعاه وان كان
في نفس الامر فاسدا بوجه النظر والتأمل فكيف يكون قيام
الدليل على نقيض مدعاه بدليها معلوما عند الخصم مع ان دليل

المامل قائم على نقض دعوى السائل وهو دعوى المامل وان كان
في نفسه بديهيا يزيل البداهة قيام دليل المامل على نقض دعواه
على انه لو لم يقم السائل دليلا يكون صغراه في التصور مقدمة
كاذبة ولا يتم كبراه فيكون دليلا فاسدا فهو عين المسكارة فتأمل
(قوله فنع مقدمة الدليل آه) اللام في الدليل للعهد فيكون المراد
الدليل القائم على النقيض فمح يكون السائل المعارض مستدلا
فيجري الوظائف الثلاث كما يجري في المستدل الذي لم يكن معارضا
ومن جهة كونه معارضا يجري التغير والتحرير فان قيل لم يمنع
المقدمة في التصور مثلا اذا قيل اذا اريد في صغراك من الدليل
القائم على النقيض دليلا صحيحا لان صغراك وان اريد مطابق
الدليل اعم من الصحيح والفاسد لان كبراك فمح يكون في الصغرى
منع مجازيا وفي الكبرى منع حقيقيا قلت وان صح لكن الاظهر
والتحقيق ان ينظر في الدليل القائم فان لم يكن سالما من الاعتراضات
يطل مقدمات التصور بلا قبل وقال وان سلم يكون تلك
المقدمات بديهية فلا مجال للاكارفالاوجه ان يتباحث في الدليل
القائم هذا المقام ما وعده المصنف في مقابلة النقص الشبهى
والتقديري فتذكر (قوله والتغير اي تغير الدليل آه) هذا تفسير
بالاخص لان تغير المدعى بعد من الاخام وانقطاع البحث
هذا عطف على قوله فنع مقدمة الدليل فيكون التغير والتحرير
في كلا التصورين لكن فيه ان معارضة السائل ان كانت في اصل
مدعى الدليل فللمامل ان يحزر المدعى بحيث تندفع به المعارضة
بشرط ان يكون مدعا بعد التحرير لان ما ساقه لاثبات دليله
والا لكان سببا لتسليم ورود المنع على تقريبه فمح لا يندفع
بتحرير الدليل وتغيره اذا المعارض لم يتعرض لدليله وان كانت
في الدليل اوفى مقدمة الدليل فينفع تحرير دليله وتغيره لان اصل

البحث فيه لكن لا يفيد ح تحرير المدعى وذلك ظاهر فمهم
المصنف التغير والتحرير على الاطلاق لكلا التصورين ليس
بمستحسن يمكن ان يقال ان يسان الوظائف يكون على وجه
الاجمال والتوزيع يعني كانه يقال مثلا جميع الوظائف موجهة
تلك الوظائف المبينة سواء كانت تلك الوظائف موجهة في كلا
التصورين او بعضها موجهة في بعض دون بعض آخر (قوله
والنقضان الحقيقية آه) من باب التغليب لا نزاع في ورود
النقض الاجمالى اما في المعارضة قال الفاضل العصام المعارضة
لا تعارض لان معارضة السائل تعارض ما يعارضها ايضا
انتهى يعني ان معنى معارضة المامل لمعارضة السائل ان يستدل
على دعواه بدليل اخر غير الدليل الاول فدليلا المامل متحدان
في الدعوى ودليل السائل لما نفي ذلك الدعوى فهو يعارض
كلا الدليلين وذلك ظه فلا تندفع المعارضة الا بالقدح في دليل
المعارض بان يمنع مقدّماته وينقض ونحن نقول ان ادعى ذلك
القائل الجزئية بمعنى بعض المعارضة لا يندفع بالمعارضة لاحتمال
ان يكون معارضة السائل قويا ودليلا خاليا عن الخلل فاسلم
ولم يشكر احد وان ادعى الكلية بمعنى لا شئ من المعارضة
بمقدمة المعارضة لان كل معارضة كما يعارض الدليل الاول
يعارض المذكور بعد ارادها اذ تنفي مداولة ايضا لان مداولة
عين مداولة الاول وكل ما يعارض ما يذكر لدفعه فلا يندفع به
بمنع كبراه لاحتمال ان يكون دليل الثاني للمطل خاليا عن الخلل
مادة وصورة او يستفاد اختلال دليل المعارض منه بلا خوف
فيتعرض بسببه عن معارضته ولجواز ان يكون مجموع الدليلين
اقوى من دليل المعارض فلا يكون السبب الكلى على ما يدعى
فتنظن (قوله والفرق بين تغير آه) هذا دفع توهم استدراك

ان التغير والمعارضة متحدان لانهما عبارتان عن اتيان دليل
اخر على مدعاه قبل تخصيص بيان الفرق بينهما دون النقص
فحكم وترجيح بلا مرجح وقال بعض اخر قوله على النقص الاجمالى
ليس بمناسب اذ ليس في محله انتهى وانا اقول عن الاول وجه
تخصيص الفرق بين التغير والمعارضة ان التغير عبارة عن اتيان
دليل مغاير للاول بدله وكذا المعارضة الثانية عبارة عن اتيان
دليل مغاير للاول فالفرق غير بين فاحتاج الى البيان واما
النقص الاجمالى ابطال الدليل بالتخلف والاستلزام فالفرق
بينه وبين التغير ظاهر لم تمس الحاجة الى بيانه وعن الثاني
ان التغير والنقصان التحقيقان في مقابلة النقص الاجمالى
قد سبق ولم يتعرض فيه الى بيان الفرق بينهما حتى يتبين
هناك بالجملة اختصار الملازمة تامة بينهما (قوله ان الثاني آه)
اي المعارضة الحقيقية حاصل الفرق ان المعارضة باعتبار التفسير
الاول ابطال دليل المعلن الذي هو المعارض الاول باثبات
خلاف مدعاه وباعتبار التفسير الثاني ابطال مدعاه بواسطة
اثبات خلافه فايا ما كان يلاحظ في المعارضة ابطال كلام الخصم
وان التغير عبارة عن اتيان الدليل على دعواه بلا تعرض
ولا ملاحظة الى كلام الخصم واعلم ان الفرق بين الشبثين
اما باعتبار المفهوم واما باعتبار المسمى والماصدق وههنا الظاهر
بيان الفرق باعتبار المفهوم لا باعتبار الماصدق لان الدليل
الواقع في مقابلة المعارضة يمكن ان يقال هذا من قبيل التغير
لاثبات مدعاه وان يقال معارضة لا ابطال دليل المعلن او مدعاه
باثبات خلافه فان اكتفى بالتغير والفرق بحسب المفهوم فقط
في هذين وظيفة مستقلة فيها ونعمت وان لم يكن فلا وجه
لعدمها ففطن (قوله مع ان المعلن آه) متعلق بقوله ابطال دليل آه

اشارة الى فرق اخر هو ان المعلن في صورة التفسير لم ينتقل
ما عافى في فيما كان وفي صورة المعارضة ينتقل ما عافى بعد عما كان
(قوله بقى النقص آه) لكن استدراك من الفرق كانه اعترض
بمادتين الاولى عدم الفرق بين التغير والمعارضة والثانية تعلق
المعارضة على المعارضة اجاب عن الاول ولم يجب عن الثانية
فاستدرك فالجواب ما قررنا انفسا واما ورود النقص على النقص
فبين فيما تقدم فلا وجه لبراه في هذا المقام وكذلك الفرق
بين التغير وبين النقص الاجمالى قد ظهر مما بينا فلا وجه لجل
الكلام على ما وهم الكفوى لكن الشارح لم يجب عن هذا
النقص لعله اختار ما قاله العصام ولم يترك بيانه كليا فبين في المن
لوقوعها في كلام الفحول كالمحقق الطوسي والسيد الشريف
وميرابى الفتح وامثالهم (قوله ومما ينبغي ان يعلم آه) عطف على قوله
ومعارضته من قبيل عطف بيان التقسيم على بيان التعريف
فهذا شروع في تقسيم المعارضة وقد علم المعارضة في الحكم
وقد تكون المعارضة معارضة في المقدمة وهو ان يقيم السائل
دليلا على نفي مقدمة من مقدمات الدليل بعد اقامة المعلن الدليل
على اثباتها وهذه تسمى معارضة في المقدمة فهذه اذا كان قبل
اقامة المعلن الدليل على اثباتها تكون مكابرة غير مسموعة
وهي من المعارضة في الحكم والمعارضة في المقدمة ينقسم الى ثلاثة
اقسام لان دليل المعارضة ان كان عين دليل المعلن صورة
وفي بعض مادة كما في مغالطات العامة الورود يسمى قلبا على سبيل
المبالغة وانما يسمى به لتقليد الدليل من السائل والمعلن بمعنى
قد استعمله هذا وقد استعمله ذلك والافسلا ب حالة بالنسبة
الى مدعى المعلن من حيث انه كان مثبته ثم صار مبطلاله ثم اعلم
ان المغالطات العامة على ما بينه بغض الافاضل هي التي يمكن

ان يستدل بها على جميع المطالب حتى التقيضين مثل ان يقال
 شيء الذي يكون وجوده وعدمه مستلزمين للمط اما ان يكون
 موجودا او معدوما واما ما كان يلزم ثبوت المط لامتناع تخلف
 اللازم عن الملزوم او يقال الشيء الذي يكون عدمه محالا
 ووجوده مستلزما للمط اما ان يكون موجودا او معدوما
 لا جائزا ان يكون معدوما والا يلزم المخ فيكون موجودا
 فيلزم ثبوت المط الى غير ذلك وخلصنا اننا مختار كونه
 معدوما ونمنع الملازمة مستندا بانه انما يتم ان كان عدم
 ذلك الشيء بانتفاء ذاته مع بقاء تلك الصفة المفروضة
 في نفس الامر وهو ممنوع لجواز ان يكون عدمه بانتفاء ذاته
 وبانتفاء تلك الصفة معا او بانتفاء تلك الصفة فقط * فاعلم هذه
 المغالطة المشهورة فلا تخطئ وان كان دليل المعارض غير دليل
 المعلل مادة وعينه صورة تسمى معارضة بالمثل للشاركها في
 الهيئته التي هي نوع واحد والاشترك في النوع يسمى مماثلة ومثاله
 في الشرح وان كان دليل المعارض غير دليل المعلل صورة تسمى
 معارضة بالغير سواء كان غيره مادة ايضا او لا فان قيل يفهم
 من هذا ان اتحادا مادة دون صورة يسمى معارضة بالغير وان
 اتحادا صورة دون مادة يسمى معارضة بالمثل مع انه لا مزوجة لاتحاد
 الصورة على اتحاد المادة قلنا ان الصورة يكون الشيء معها بالفعل
 والمادة يكون معها الشيء بالقوة على انه اصطلاح لا مشاحة فيه
 ولا طراد في التسمية اذ وجه التسمية للترجيح لا للصحة كما عرفت
 (قوله ان اتحادا في بعض المادة آه) لم يقل مادة وصورة كما فعله
 القوم اذ لا اتحاد فيهما من جميع الوجوه والالم يتصور التعارض
 اصلا ضرورة ان اختلاف المدعى يستلزم اختلاف الدليل في الجملة
 بل باعتبار خصوص الصورة وبعض المادة وهو الحد الاوسط

لان مدار الانتاج هو الحد الاوسط اذ هو واسطة لثبوت الاكبر
 للاصغر واختلف القوم في ان بعض المادة ماهي ذهب الاكثرون
 الى انه الحد الاوسط وبعضهم الى انه الكبرى الظاهر قول الاول
 اصح لان اتحاد الكبرى يستلزم اتحاد الحد الاوسط واتحاد الاوسط
 يستلزم اتحاد الصغرى اذ موضوع الصغرى فيهما متحدان
 اذ التناقض بين مدعى الدليلين يستلزم اتحاد الموضوع والمحمول
 وموضوع الدعوى موضوع في الصغرى في كلا الدليلين فيتحقق
 الدليلان من جميع الوجوه واما اتحاد الاوسط لا يستلزم اتحاد
 الكبرى وان اتحدت في بعض المادة اذ قد تفسرت الحد الاكبر
 المحمول في الكبرى نفيا واثباتا وبالجملة لا يد ان يتغير الصغرى
 او الكبرى فيهما نفيا واثباتا او عدولا حتى يتجسد الدليلان التقيضين
 واما الحد الاوسط لا يتغير البتة قال السعد العلامة رحمه الله
 في التلويح ان كان زيادة في الدليل المعارض تفيد تقيده فترا
 او تفسيرا لا تبديلا ولا تغيرا لا يضر كون الدليل قلبا انتهى (قوله
 الظاهر انه بالجر عطف الخ) كلمة الظاهر تفيد احتمال آخر
 غير متبادر وهو عطفه على قوله الحد الاوسط فتح يكون الحاصل
 اتحاد الصورة الاستثنائية في الدليلين معتبرا في القلب مع انه
 لم يصرح علماء هذا الفن بل صرحوا بالاتحاد في الاشكال الاربعة
 الافتراضية وان امكن ان يعتبر ان هذه الصورة من صورة الاقضية
 بناء على بينها المنطقيون في بحث الصورة مقابلا لبحث المادة
 لكن لم يصرخوا عدم اعتبارها بل يوهم اعتبارها منهم اعتبارها
 واذلك قال الش الظاهر اشارة الى امكان اعتبارها (قوله نفيا واثباتا
 آه) اي ان كان الجزء المتكرر نفيا في احدهما يكون في الاخر كذلك
 كما في القياس الخلف وكذا ان كان الجزء المتكرر اثباتا في احدهما
 يكون في الاخر كذلك كما في القياس المستقيم القياس الاستثنائي

يكون بالوضع والرفع والاثبات اشارة الى الوضع والنفي اشارة
الى الرفع (قوله يسمى معارضة بالقلب لقلب الدليل آه) القلب
ما خوذ من قلب الشيء اذا ظهر البطن كقلب الخف والجراب يسمى
المعارضة بذلك لان المعارض جعل العلة شاهدا له بعد ما كان
شاهدا عليه ووجه التسمية ما ذكرنا آنفا اختار الشارح الاول
اتباعا للعلامة المعارضة بالقلب فيها معنى النقص اما المعارضة
فن حيث اثبات نقيض الحكم واما النقص فن حيث ابطال دليل
المعلل اذ الدليل الصحيح لا يقوم على النقيضين فان قلت في المعارضة
تسليم دليل الخصم وفي النقص انكاره فكيف هذا قلت يكفي
في المعارضة التسليم من حيث الظاهر بان لا يتعرض للانكار
قصدا واما المعارضة بالغير وبالمثل فليس فيها معنى النقص
وان استلزم نفي حكم الخصم وابطاله نفي دليله المستلزم له ضرورة
انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم لاحتمال ان يكون الباطل دليل المعارض
عند تغاير الدليل بخلاف ما اذا اتحد الدليل فان قلت بعد ما ظهر
تأثير الدليل في ثبوت المدعى فكيف صح معارضة خصمها
بطريق القلب الذي هو جعل الدليل بعينه دليلا لنقيض الحكم
بعينه قلت ربما يظن ظهور التأثير ولا تأثير وما يورد على الدليل
بالظن انه معارضة بالقلب وليس كذلك فالمنافاة انما هي
بين التأثير في نفس الامر وتمام المعارضة على القطع ولا قائل
بذلك كذا حققه العلامة الفقاراني رحمه الله تعالى (قوله كما قال
المعتزلة آه) هذا التمثيل على ما اختلف فيه اهل السنة وجميع
الفرق وهو امكان رؤية الله تعالى فاستدل المعتزلة بهذه الآية
على عدم امكانه حلا للام في قوله الابصار للجنس والقضية
على السلب الكلي وعارضه الاشعري بناء على ان النفي يقتضي
امكان الرؤية والا للنفي فلا يكون فيه فائدة وكذلك

يدفع داللي المعتزلة بوجوده منها ان اللام للاستغراق لا الاصل
في اللام العهد ثم الاستغراق سيما في الجمع المحلى باللام والجمع
على الجنس يحجاز لا يذهب عليه عند وجود الاصل فان حل
على الاستغراق يكون القضية رفعا لا يجاب الكلي فلا يدل
على دعواهم واوسلم الجنس تنفي الرؤية بالفعل في الدنيا لما منع
وهو عدم حمل البصر وصاحب البصر والدعوى هرامكان
الرؤية فلا تدل الآية على امتناع الرؤية وغير ذلك يعني دعواهم
غير مثبت بهذا الدليل وبغيره (قوله لانه لو امتنعت آه) دليل على
الملازمة في الشرطية هكذا لو امتنعت لم يقد النفي وكما لم يقد
النفي لم ينف فينتج او امتنعت لم ينف وهو المظ وقيل دليل على لزوم
نقيض المقدمة لاستثناء نقيض التالي يعني او امتنعت مع نفيها
لم يقد نفيها واللازم بطل والملزوم مثله فثبت لزوم عدم الامتناع
لنفي انتهى لكن فيه ان القياس الاستثنائي يدهى الانتاج ولا يمنع
تقريره لان فيه لزوم بين مقدمة الشرطية وتاليها ان تحقق اللزوم في
نفس مرالا يستلزم استثناء عين المقدمة عين التالي واللازم انفكاك
الملزوم عن اللازم وهو بطل واستثناء نقيض التالي يستلزم
نقيض المقدمة والا لزم عدم انتفاء الملزوم عند انتفاء اللازم وهو
بطل فالنظرية في القياس الاستثنائي يكون في الملازمة والمقدمة
الاستثنائية لا غير فاداسبق الدليل يشوق الى احديهما او كليتهما
هذا والكبرى التي هي كلما لم يقد النفي لم ينف نظرية واثباته مبنى
على ما قاله الاشعري من ان امر المتع ونهيه ونفيه غير واقع بل
غير جائز من الملك المجيد لان الاول تكليف بما لا يطاق والثاني
عبث والثالث غير مفيد كذا نقل عنه (قوله سيما النفي بطريق
التمدح آه) ما بعد سيما للترقي في حكم ما قبلها يعني نفي الرؤية
في هذه الآية للتمدح بجلال ذاته وعظمته كبريائه وهو يقتضي
امكان رؤيته اقتضاء كاملا لان التمدح يقتضي ان يكون ما به التمدح

مختصا للمدوخ ولا يوجد في غيره فلو امتعت رؤيته تعالى
لا يكون نفي الرؤية سببا للتمدح ولم يختص به تعالى لان كل ممنوع
ينفي عنه الرؤية مع انه ليس سببا للتمدح وان امكن رؤيته فلا يرى
للمتنوع والتعزز بجلال كبرياءه وعدم تحمل الرائي الى الرؤية كما
في قصة موسى عليه السلام كان سببا للتمدح ومختصا بالله تعالى
كلمة سيماراد به النبي اعرابه كما فسرناه النحاة لا النبي الجئس وسي مثل
مثل وزناومعني اصله سوى اوسيو والواقع بعدها اذا كان مفردا
اما يجوز على انه مضاف انيد للشي وما زائدة كما في قوله تعالى
* ايما الاجلين قضيت * او يدل من ما وهي نكرة غير موصوفة
اي لا مثل شي والنفي بطريق التمدح او مرفوع خبر مبتدأ محذوف
والجمله صلة ان جعلت ما موصولة وصفة ان جعلت موصوفة
والجزء من هذا الوجه لقلة حذف صدر الجملة الواقعة صلة
او صفة صريح به الرضى وعلى الوجهين فتحة سى اعراب لانه
مضاف او منصوب على تقدير اعني او تميزا ان كان نكرة فهنا
ليس كذلك لان ما بتقدير التنوين وهي كافة عن الاضافة والقيمة
بناء مثلها لارجل وقيل على الاستثناء في الوجهين لعدم تجويز
النصب اذا كان معرفة وهم الاندلسى وعلى التقادير خبر لا محذوف
عند غير الاخفش اي لا مثل نفي بطريق التمدح موجودا في
اقتضاء جواز الرؤية وقد يحذف منه كلمة لا تخفيفا مع انه مرادة
ولهذا لا يتفاوت المعنى وقد يخفف الياء مع وجود لا وحذفها
والواو التي تدخل عليها في بعض الموضع يكون اعتراضية ذكره
الرضى وقيل هالية ثم عدها من كلمة الاستثناء لكون ما بعدها
مخرجا عما قبلها من حيث اوليته بالحكم المتقدم والافليس منها
حقيقة وقد يحذف ما بعد لاسيما وتنقل من معناها الاصل الى معنى
خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق مثلا

اذا فأت زيد شجاع لاسيما راكبا فهو بمعنى خصوصاً راكبا فراكبا
حال من مفعول الفعل المفسر اي واخصه خصوصاً فاحفظ
(قوله هذا على مذهب العقوليين آه) اشارة الى المثال لان تحقيق
الاصوليين ومشهورهم لا يعتبرون الهيئته في الدليل فلا يصح
مثالا لمذهبهم باعتبار الهيئته والمثال مبنى على اعتبار الهيئته
وان لاحظ خروج الهيئته يصلح لمن قال انه مقدمات مترتبة
وان لاحظ خروج الترتيب يصلح لمن قال انه مقدمات متفرقة
وهما بعض تحفة قههم واما طريق المشهور في بعض تحفة قههم فهو
كونه مقردا ومثاله الا في يصلح له * اعلم ان هذا يوهى ان اقسام
المعارضة يجري في الدليل الاصولي فينبذ نظرا لان مدار التقسيم
للصورة في الاقسام الثلاثة والمادة في القلب فقط والصورة ليست
معتبرة في الدليل الاصولي سواء كان تحفة قههم او مشهورا فلا يقسم
باعتبار الصورة بل باعتبار المادة فقط فينحصر بالقلب اذا فسر
باتحاد المادة فقط فلا يجري فيه المعارضة بالمثل ولا بالغير يمكن
ان يجاب بانه وان لم يعتبر الهيئته في الدليل الاصولي لكن ما لم يقارن
لهيئته لم ينتج ولذلك فسر بما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه
الى العلم بالمطلوب فتح يعتبر الهيئته في الاستنتاج وبهذا يمكن
التقسيم الى اقسام ثلاثة على ان ما به الاتحاد والتميز لا يلزم ان يكون
داخلا في المتحدين بل وان يكون خارجا عارضا وبسبب الخارج
ينقسم خذ هذا يسهل ما صعبه الش بعيد هذا (قوله وان اتحد
في الصورة الخ) المراد من الاتحاد في الصورة الاتحاد في الشكل
وقط دون الضروب فاي ضرب كان من شكل واحد بعد اتحادا
في الصورة مثلا اذا ادعى الحكيم بان العالم قديم واستدل ببلانه
اثر القديم وكل ما هو اثر القديم قديم فينتج المطلوب وعارضة
المعارض بان العالم حادث لانه متغير وكل متغير حادث فينتج

ان العالم خالق فالدليلان متحيزان صورة متغيران مادة (قوله يسمى معارضة بالمثل) وجد التسمية ووجد ترجيح هذه التسمية على ما كان اتحاده بالمادة دون الصورة قديما مما ذكر آنفا فتذكر (قوله سواء تغير في المادة أولا آه) هذا التفسير رد لمن قال ان المعارضة بالغير ان يتغير الدليلان بالمادة والصورة معا والصواب ما قاله المص لانه بناء على قول هذا القائل يثبت واسطة بين الاقسام ولا قائل بها اذا كان المعارضة بالغير عبارة عن هذا يدخل فيها قسمان تفارض الدليلين المتغيرين مادة وصورة وتعارض الدليلين المتغيرين صورة متحدين مادة مثال الاول بان قال الحكميم العالم قديم لانه مستند الى القديم وكل ما هو مستند الى القديم قديم فالعالم قديم ويعارض السائل بان العالم ليس بقديم لانه متغير ولا شيء من القديم يتغير فالعالم ليس بقديم فهذان الدليلان متغيرين مادة وصورة ومثال الثاني بان يقول الحكميم الدليل الاول بعينه ويعارض السائل بان العالم ليس بقديم لان العالم مستند الى القديم ولا شيء من القديم يستند الى القديم فينتج العالم ليس بقديم فهذان الدليلان متغيران صورة ومتحيزان مادة (قوله الا ان تمثيل المثل آه) قصر المثل مع ان الاولى تمثيل المثل والغير لصعوبة تمثيل كليهما اما حلا على المقايضة او تشبيها على ظهور الصعوبة في المثل لان التغير بالصورة يمكن بعدم الصورة اذا التغير بها يمكن ان يراد به عدم الاتحاد فيها وهو اعم من ان يوجد صورة فيفسيرا اولم يوجد صورة وجه الصعوبة ان الدليل الاصولي على مشهورهم وبعض تحقيقهم مفرد والمفرد لا صورة فيه والمعارضة بالمثل لا يمكن الا بوجود الصورة لاخذها في تعريفها فكيف يسهل التمثيل (قوله مع ان تمثيل القلب على هذين المذهبين آه) وجه عدم موافقته ان تمثيل

القلب على مشهور لا سولين وبعض تحقيقهم بقولهم كقول المعتزلة ايضا روية الله غير جائزة لتفقيه تعالى بقوله الاعلى الخ فيما سبق لم يدخل في تعريف القلب اذا الاتحاد في الصورة مأخوذ في تعريفه والصورة والشكل انما يستعملان في دليل اهل المعقول وبعض تحقيق الاصوليين بملاحظة خروج الهيئته واما في مشهورهم وبعض تحقيقهم فلا صورة ولا شكل فكيف يوافق تفسير القلب (قوله تدبر الخ) اعمل وجه التدبر اشارة الى ان اللابقي ان يبنى هذا التقسيم على الدليل المعقولي وان عمم من الدليل الاصولي والمعقولي ان يقصر في تعريف القلب باتحاد الدليلين في المادة فقط ويقصر الاقسام الى قسمين والقلب والغير ويخرج المثل البين لئتم التقسيم ويحتمل ان يكون وجه التدبر ما قلنا من الحق الحقيقي بالقبول ويشهد على ذلك ان القوم كلهم قسموا مطلق المعارضة الى هذه الاقسام سواء كانت في الدليل الاصولي او المعقولي (قوله ويجب ان يعلم آه) عطف على قوله فنع مقدّمته مع ملاحظة ما عطف عليه من النقص والمعارضة لانه مربوط بجميعها او يقدر معطوف عليه بملاحظة سياقه تقديره يجب ان يعلم المناظرون هذه الوظائف المذكورة من الطرفين لا يعطف على قوله وبما ينبغي اذا عطف لاحتمل اختصاصه بالمعارضة مع انه ليس كذلك وهو من قبيل عطف القصة على القصة وهو عطف جل متعددة على جل متعددة لما سبقت مرعية بينهما على الاجمال وهي ههنا كون المعطوف والمعطوف عليه مما يجب على المناظرين ان يعلم ومن احوالهم عند المناظرة الظان يقال ان يعلموا بصيغة الجمع لطابق المناظرين لكن اشار به الى ان الالف واللام في المناظرين للاستغراق اذا جمع الحكي باللام من الفاظ العموم على قواعد الاصول وههنا قال جوع باعتبار

كل واحد لان الغرض علم كل واحد فان قيل هذا من قبيل الاستدراك لان مال هذا الكلام معلوم والمحوظ اولا في قوله اذا قلت بكلام فان كنت ناقلا او مدعيا حتى حل هذه التفتايا على الاهمال ليصح الملازمات الواقعة في الشرطيات كما عرفت غير مرة قلنا فرق بين ملا حظة الشيء بقريضة الاساليب لتصحيح الكلام وبين كون ذلك مسئلة مقصودة بالذات فذكره هنا بقصد اكونها مسئلة مقصودة ومصرحة وفيما سبق مفهوم بالالتزام وبالاشارة وبكونه واسطة في تصحيح الكلام فلا استدراك (قوله ههنا آه) اسم اشارة موضوع للاشارة الى المكان خاصة وفي هذا الموضوع اشارة الى المقام والمقام ليس بمكان فيكون مستعملا في غير ما وضع له ويحمل على الاستعارة حيث شبه المقام بالمكان في قوام المتمكن وحصوله فيه استعارة مصرحة فذكر المشبه به واراد المشبه (قوله ان مطلق النوع آه) قال في الحاشية فيه من التكرار الضمني لاجل المتوسط والغبي ما لا يخفى في على الزكي انتهى اما التكرار فلان ما ذكره ههنا قد مر ذكرها في باب المناقضة سواء كان التكرار بمعنى ذكر الشيء مرة بعد اخرى او بالذكر الاخير او مجموع الذكريين واما كونه ضميا فلان المذكور فيما سبق هو المطالبة لا الابطال ولان المذكور فيه ما عدا الاخير من الاربعة المذكورة ههنا (قوله اي غير محتاجة آه) هذا شامل للبدئية الخفية المعلومة بالتنبيه لانها بعد كونها معلومة بالتنبيه غير محتاجة الى التنبيه كذا قيل (قوله اي المطالبات والابطالات آه) اي المناقضات الموجهة سواء كانت حقيقية او مجازية وسواء كانت بالسلب اولا والنقضات والمعارضات الموجهة فتح يكون النوع باعتبار المعنى اللغوي واللام للعهد الخارجي الصادرة تقدير متعلق من فيه يلزم حذف الموصول مع بعض صلته تدبر وجهه (قوله

بدئية جليلة آه) البدئية الخفية يتوجه عليها المضاف لهذه الامور الاربعة عدمها شرط في ورود المؤاخذة ووجود احدها مانع لورودها ان وجد احدها فلا يكون المؤاخذة لاطهار الصواب (قوله عند من تلقى اليه آه) متعلق لكل واحد من الامور الاربعة سواء كان تعلقه باعتبار النفي او المنفي هذا التقييد احتراز عن كون هذه الامور عند من يلقي الكلام وعن كونها في نفس الامر اما الاول فلان من يلقي الكلام يدعي البتة صحته وقد يدعي بدهيته وقد يدعي كونه مسلما عند من يلقي اليه وغير ذلك لكنه غير معتبر لان الغرض من الكلام افادة المتكلم واستفادة المخاطب وقبوله والا فادة والاستفادة من يوطئ بحال المخاطب فان وجد احدها هذه الامور لا يقبل رده ومنعه وان لم يوجد هذه يقبل رده حتى يظهر الحق ويستفاد واما الثاني فلان الحق واحد في نفس الامر صادقا كان او كاذبا في الظن والمباحثة تنشأ من عدم الوصلة الى الحق وبدهيته ومسلية في نفس الامر غير مفيد مالم يحصل عند الخصم (قوله لان النظرية آه) اذ الاشخاص متفاوتة بازكاوة والبلادة ومن له الزكاوة والحدة في نفسه يعلم ويتيقن النسبة بلا دقة وتأمل بل لا يحتاج الى الفكر وهو من له قوة قدسية كما في الانبياء والاولياء والعلماء الواصلين الى الحق اليقين ومن له البلادة في نفسه لا يعلم النسبة البدئية الخفية بكمال دقته وتأمله ومتوسط بينهما وهو بين الافراط والتفريط والمعتبر هو متوسط الحال وحالة تعد من تهذيب الاخلاق كما شاهدنا هذه الحالة المذكورة في وجدائنا وكذلك هذه الاحوال في الاطراف الثلاثة قد تختلف باختلاف الازمان والاوقات ومنشاء هذه الحالة ان النفس المدركة وسائر المدارك قد يخلو في وقت ما من الرطوبة والكبدورة فتدرك على مقدار فطنته وخلقته وقد يكون مملوا بالرطوبة

والكدورة فلا تقدر على ادراك ما ادركه في وقت وهذه الحالة
كذلك متفاوتة بشتاوت الكدورات (قوله معلومة بالعلم المناسب
آه) قيد العلم بالمناسب للمطلب لان المراد من العلم ههنا عبارة
عن تصور مع الحكم سواء كان يقينيا او ظنيا او جهليا او تقليديا
اذ الدليل المباحث فيه اعم الى ما يفيد هذه العلوم الاربعة والتصور
مع الحكم اما ان يحتمل خلافا في الحكم اولا ان يحتمل على طريق
المرجوحية فهو الظن وان لم يحتمل اما ان يطابق الواقع اولا
وان لم يطابق فهو الجهل المركب وان طابق اما ان يزول
بتشكيك المشكك اولا ان زال فهو التقليد وان لم يزول فهو اليقين
فلو لم يقيد بالعلم المناسب احتمل ان يكون نظرية معلومة بالعلم
الظني فيطلب بالعلم اليقيني فيكون المطالبة موجهة فلا يصح
قوله والا فلا تصح اولا تليق وكذلك في الجهلي مثلا اذا قال
الحكيم صفات الله تعالى عين ذاته لانها لو كانت غير ذاته لم
تعد القدماء والتالي بط وهذا المطلب جهلي وغير مطابق
للواقع فلا بد للمطالب والمناظر ان لا يعتقد ان صفات الله تعالى
عين ذاته تعالى حتى يصح منه ومعارضته وابطاله مثلا واما
من اعتقد هذا المطلب فلا يصح له المطالبة والابطال (قوله
والا فلا تصح آه) والا تقيض قوله اذا لم يكن فلا تصح تقيض
قوله انما يصح ويليق فاذا كان قوله اذا لم يكن سائلة كلية يكون
حاصل والايجابا جزئيا وان احتمل تحققة في ضمن الايجاب الكلي
واذا كان قوله انما يصح وتليق موجبة كلية يكون حاصل قوله
فلا تصح سلبا جزئيا وان تحقق في ضمن السالبة الكلية لحاصل
القول الاول كل الصحة واللباقة ثابتة اذا لم يكن شيئا من هذه
الامور الاربعة وحاصل القول الثاني ان كان بعض الامور الاربعة
موجودا لا يصح بعضه ولا يليق بعضه وهذا خلاصة القول

الآتي فلا يوجب الكلي للسلب الكلي والسلب الجزئي للايجاب
الجزئي وان حل قوله والا الى الايجاب الجزئي المتحقق في ضمن
الايجاب الكلي يكون الحاصل ان كان كل الامور الاربعة موجودا
فيح ان حل قوله فلا تصح على السلب الجزئي المتحقق في ضمن
السلب الكلي يكون الحاصل لا تصح منهم مطلقا على اعتبار
ولا تليق منهم مطلقا باعتبار وهذا خلاصة قوله الاتي فعلى هذا
الايجاب الكلي للسلب الكلي ايضا لكن السلب الجزئي للايجاب
الكلي لكن الظاهر ان يقول السلب الكلي للايجاب الكلي
لعل الشئ اعتبر السلب الجزئي بملاحظة قوله اذا لم يكن لهم
غرض ملاحظة الملاحظة وقوله واذا كان لهم اذ بملاحظة هذا يكون
عدم الصحة وعدم اللباقة في بعض الاوقات وهو ما لجزئية
(قوله في البعض كما لا تليق آه) عدم اللباقة لازم لعدم الصحة
والمراد من البعض كونه بديهية جليلة ومسلمة وغير ملتزم صححتها
وجه عدم الصحة في هذه الصور في الاول يكون الطابق طلبا
الحاصل في المطالبة وفي الابطال الدلائل تصادم البدهة
وكلاهما بطرفي الثاني يلزم اجتماع النقيضين ولان التسليم يقتضي
علمه بالنسبة والمطالبة والابطال يقتضيان عدم علمه وهو اجتماع
النقيضين وفي الثالث ايضا يلزم اجتماع النقيضين لانها يقتضيان
الالتزام مع انه فرض غير ملتزم واما في الصورة الرابعة يصح
المطالبة فيه وان لم يصح الابطال لان المعلوم بطريق واحد
وبدليل واحد يصح طلبه لتحصيل العلم بطرق متعددة وادلة
متعددة لكمال اليقين ولذا خص في البعض (قوله من حيث انهم
مناظرون آه) هذا القيد يستفاد من تعليق الحكم بالمستق اذ
التعليق يفيد غلبة مأخذ الاشتقاق وفائدة هذا القيد ان المناظر
من غير جهة كونه مناظرا يصح مطالبته وابطاله لغرض من

الأعراض كالامتحان والاختبار وغير ذلك وأما من جهة كونه
مناظرا يختص الغرض باظهار الصواب بناء على هذا لا يصح (قوله
اولا تليق منهم في البعض آه) هذا البعض الصورة الرابعة فيها
وان كانت صحيحة لما بيننا غير لايق لغرض المناظرة لحصول الغرض
الاصلي في كونه معلوما بعلم مناسب للمطلب (قوله فالايجاب الكلبي
للسلب الكلبي الخ) الايجاب الكلبي كل الصحة واللياقة ثابتة ما ل
قوله انما يصح السلب الكلبي لاشي من الامور الاربعة بموجود
وهو ما ل قوله اذا لم يكن الخ (قوله فالسلب الجزئي للايجاب
الجزئي الخ) الايجاب الجزئي ما ل قوله والا لانه تقبض السالبة
الكلية والسلب الجزئي ما ل قوله لا تصح لانه تقبض الموجبة
الكلية كما عرفت (قوله لكن السلب الجزئي للايجاب الكلبي آه)
الايجاب الكلبي ما ل قوله والاعلى تقدير الايجاب الجزئي متحققا
في ضمن الايجاب الكلبي والسلب الجزئي ما ل قوله لا تصح اولا تليق
قيل عليه التعبير بالسلب الجزئي مجازي باعتبار ما كان والافهوه
قد صار ههنا سلبا كليا للايجاب الكلبي انتهى اقول نعم بناء على
المعنى الثاني كان الحاصل على تقدير ثبوت الامور الاربعة كلها
لا يصح منهم مطلقا باعتبار ولا يليق منهم مطلقا باعتبار فيقتضي
ان يكون السلب الكلبي للايجاب الجزئي لكن تعبيره بالسلب
الجزئي بناء على ان الاعتبار المأخوذ في السلب الكلبي يعمل الكلية
جزئية في المآل ويمكن ان يقال ان التعبير بالسلب الجزئي باعتبار
تحققه في ضمن السلب الكلبي كما بينا وقال بعض المحشين الايجاب
الكلبي والسلب الكلبي والايجاب الجزئي والسلب الجزئي بمعنى
الايجاب المنسوب الى الكل اي الى المجموع المركب من الصحة
واللياقة السلب المنسوب الى الكل اي الى المجموع المركب من
الامور الاربعة وكذا الثالث والرابع فوجه بعض التوجيهات

الغريبة كلها فاسدة مقول في حقه وهل يصلح العطار ما افسده
الدهر تأمل فاجتنب (قوله وكذا ينبغي ان يعلم آه) اشارة الى
جواب عن سؤال مقدر على المص باعتبار قصر بيانه على الدليل
وكذا بيان المنوع الثلاثة المتعلقة بالدليل حاصل الجواب ببيان المبني
او حل الدليل على الاعم او من قبيل الاكتفاء بالاصل وكذا الشئ
وبيان حاله وحل الشئ الاخر عليه في جميع الاحوال لحصوله
بالمقابلة لكن هذه الاجوبة بناء على حل الدليل على ما عرفة
المنطقيون بما تركب من قضيتين للتأدي الى مجهول نظري واما
على ما عرفة الجمهور بانه قول يكون عنه قول آخر فلا حاجة
الى هذا التكلف في الجواب لان التنبيه يدخل في الدليل ويجري
عليه الوظائف المبينة (قوله بناء على من لم يجوز المناظرة آه) اعلم
ان الدليل والتنبيه لا يتفاوتان شكلا وصورة بل يتفاوتان باعتبار
الاتجاه لان ما توصل اليه ان كان بديهيها خفيا فهو التنبيه
وان كان نظريا مجهولا فهو الدليل فالتنبيه ما يتوصل به الى
المقدمة البديهية الخفية فالظن ان من لم يجوز المناظرة في التنبهات
لاجل انها ان كان ينتجها د عوى بديهية خفية يكون
مقدماتها بديهية جليلة البتة حتى ينتج البديهية الخفية والارم
ان يحصل العلم من الاخرى بالاطهر ان كان مقدما نظرية
او من المساوي في الظهور بالمساوي ان كانت بديهية خفية
فكلاهما باطل فثبت ان مقدماتها بديهية جليلة فتح لا يتوجه
المنوع الثلاثة فلا يجوز المناظرة واما من جوز المناظرة فيها فالظاهر
انه يذهب الى ان المقدمة البديهية وان لم تمنع بلا شاهد يمكن
منعها بشاهد كما عرفت جوازه ومنع جليلة المقدمات وغير ذلك
لكل وجهة هو مواليها (قوله وما ينبغي ان يعلم ههنا آه) عطف
على قوله وكذا ينبغي آه والغرض منه ايضا جواب عن سؤال

مقدر لان المصنف بين احوال الابحاث المتعلقة بالمعلل والسائل
 في المرتبة الواحدة الاولى واما في المرتبة الثانية فقد اهل مع انه
 لا بد من بيانه وحاصل الجواب بين الاحوال في المرتبة الاولى واخل
 علم الاحوال في المرتبة الثانية فصاعدا على المقايسة يعني ان هذه
 الاحوال لا تتفاوت في المرتبة الثانية فصاعدا لانه بين ان الخصمين
 اذا كان احدهما معللا والاخر سائلا يكون وظيفتهما هذا فان كان
 في المرتبة الثانية والثالثة الى انقطاع البحث يكون احدهما
 معللا والاخر سائلا البتة فيكون وظيفتهما هكذا فنقطن (قوله
 فاعلم انه لا يخفى آه) اشارة الى انتهاء المباحثة وبيان اصطلاح
 يطلق على المعلل والسائل عند ارباب هذا الفن وجه الانتهاء
 ان الحق واحد البتة اما ان يظهر في يد المعلل او في يد السائل
 والا لدار او تسلسل فان ظهر في يد المعلل بالانتهاء الى مقدمة
 بديهية ضرورية القبول او الى مقدمة مسلمة عند الخصم فيعجز
 السائل ويضطر الى القبول وذلك العجز والاضطرار يسمى بالالزام
 يجعل المعلل قبول كلامه لازما للسائل وان ظهر في يد السائل
 ويعجز المعلل عن اقامة الدليل على اثبات مدعاه ويسكت بالضرورة
 وذلك العجز والسكوت يظهر فساد دليله او مقدمة من مقدمات
 دليله فلا مجال له للاثبات ويسمى ذلك العجز والسكوت انهما
 وخطبا يجعل السائل له ساكنا والافحام في اللغة بمعنى الاسكات
 (قوله الى مقدمة ضرورية القبول آه) وهي مقدمة بديهية جلية
 قبولها ضروري والمسئلة اعم من البسديهي سواء كان بديهيها
 او نظريا ان كان مسلما عند الخصم ينقطع البحث والتقابل من
 قيل تقابل العام بالخاص فان قيل يكنى قوله ضرورية القبول
 لشمولها البسديهي والمسئلة قلت ولو سلم شموله لكن الغرض
 بيان انتهاء البحث وانقطاعه وذلك بوجهين فست الحاجة

الى بيان الوجهين (قوله وان كنت معرقا آه) معطوف على قوله
 فان كنت نافلا او مدعيا وهو الشق الثاني من شقوق المنفصلة
 المحوطة في قوله واذا قلت بكلام * اعلم اولا ان لفظ التعريف
 يطلق بالاشتراك على تعريف لفظي وعلى تعريف حقي فالتعريف
 اللفظي وهو ان لا يكون اللفظ واضح الدلالة على معنى فيفسر
 بلفظ آخر اوضح في الدلالة على ذلك المعنى كقولك الغضنفر الاسد
 وابس هذا تعريفا حقيقيا يراد به افادة تصور غير حاصل انما
 المراد تعيين ما وضع له لفظ الغضنفر من بين سائر المعاني ليلفت
 اليه ويعلم انه موضوع بازائه مثاله الى التصديق وهو طريقة
 اهل اللغة وخارج عن التعريف الحقيقي واقسامه الاربعة هذا
 ما ذهب اليه السيد الشريف قدس سره او يقال ان للتصورات
 مراتب ادناها ان يستحضر في المذركة صورة مخزونة بواسطة
 لفظ موضوع بازائه فان حصل ذلك ابتداء فلا يتصور طلبه
 كما اذا التى لفظ موضوع بازائه معنى الى العالم بالوضع ففهم
 معناه وهذا لا يدخل في سلسلة المطالب لعدم الطلب فان حصل
 الاستحضار بعد القاء لفظ لم يعرف معناه فهناك يتصور الطلب
 كما اذا قبل الخلاء محال فيقال ما الخلاء فيحاسب بانه بعد مفهوم
 فهذا تعريف لفظي والغرض منه احضار صورة مخزونة وهو
 بمنزلة التصوير الا انه من حيث انه مسبوق بلفظ لم يفهم معناه
 بخصوصه فيصح طلبه ويعد من مطالب ما واعلاها ان يستحصل
 صورة غير حاصلة في الخزانة وفيه مراتب متفاوتة وانما تصور
 الكنه وذلك بالحد التام فالتعريف اللفظي داخل في المطالب
 التصورية هذا تحقيق ما ذهب اليه العلامة النفاذاني والتعريف
 الحقيقي ينقسم الى قسمين احدهما تعريف بحسب الاسم وهو
 ان يقصد تصور مفهوم الاسم وذلك يكون في مفهوم اسم غير

معلوم الوجود في الخارج كالعقلاء واذا علم وجوده وبرهن عليه
يكون التعريف الاسمي تعريفا حقيقيا وقد يكون في معلوم الوجود
في الخارج باعتبار قطع النظر عن حقيقته كالانسان مثلا تعريفه
بالحيوان الناطق يكون تعريفا حقيقيا باعتبار حقيقته الموجودة
في الخارج وتعريفا اسميا باعتبار قطع النظر عن حقيقته
وبملاحظة مفهوم ذلك الاسم وثانيهما تعريف بحسب الحقيقة
وهو ان يقصد به تصور حقايق موجودة وكل من هذين القسمين
ان كان بالذاتيات كان حدا وبالعرضيات كان رسما ولا يتوجه
عليهما مانع لان المتصدي لهما بمنزلة المناقش لك في ذهك صورة
مفهوم او موجود فانه اذا قال الانسان الحيوان الناطق لم يقصد به
ان يحكم على الانسان بكونه حيوانا ناطقا والالكان مصدقا لامصورا
فلنس بين الحد والمحدود حكم حتى يمنع فلا يصح ان يقال لان
ان الانسان حيوان ناطق فان ذلك يجري مجرى ان يقال للكتاب
لان سلم كتابك لكن في التعاريف لوازم كثيرة مثل كون التعريف
مساويا للمعرف لا اعم ولا اخص وكونه حدا او رسما وكونه اجلي
لاخفي وغير ذلك وهذه اللوازم تكون دعاوى صادرة من المعرف
ضمنا وقابلة للانع وبهذا الاعتبار يتوجه المؤاخذه كذا حققه بعض
المحققين فقد علم من هذا ان التعريف اللفظي مقابل للتعريف
الحقيقي المنقسم الى التعريف بحسب الاسم والى التعريف بحسب
الحقيقة هذا قول السيد الشريف في شرح المواقف وقول السيد
العلامة في تهذيب المنطق وبنى المصنف كلامه على هذا لكن
قد يطلق التعريف الاسمي على التعريف اللفظي كما في عبارة التلويح
في بحث تعريف الاصول (قوله اي صاحب تعريف في الكلام آه)
هذا التفسير اما بناء على ان بناء التفعيل لصيرورته ذا كذا كقوله
ورق الشجر اذا كان ذا ورق او على ان الصيغة للفاعل قد تكون

للنسبة كما روي ابن بمعنى ذي ثمر وذى لبن كذا قيل ونحن نقول
ان صيغة المعرف قد يشتق من التعريف بمعنى الاصطلاح
او بمعنى اللغوى ان كان الاول يطلق على صاحب التعريف
لانه فاعله وان كان الثاني يطلق على نفس التعريف لكونه سببا
الى معرفة المعرف ولفظ المعرف يطلق عليهما اشتراكا لفظيا
وعنه ياراد صاحب التعريف بالدلالة لسباق والسياق (قوله تعريفنا
لفظيا آه) قد علم من هذا ان لفظ التعريف اعم من القول الشارح
المحمول على التعريف اللفظي والتنبيهى والحقيقي والقول الشارح
يخص بالحقيقي الشامل للحقيقي والاسمي سواء تركب من الذاتيات
كافي الحدود او من العرضيات كما في الرسوم والتعريف اللفظي
والتنبيهى متحدان بالذات ويختلفان بالاعتبار بناء على تفريق
بعض المحققين بالاعتبار لا يبنى هذا التفريق على ما قاله السيد
لان في ما قاله الجلال الدواني في التهذيب لم يطلق لفظ
التنبيه عليه فيما وجدنا من المواقف والتلويح وغيرهما ووفق
المصنف وجعله تعريفا لفظيا باعتبار ان يقصد به تفسير مدلول
اللفظ وعرف هكذا وجعل تعريفنا تنبيها باعتبار كونه احضار
صورة مخزونة وعرف هكذا فيكون حاصل الفرق ان كان احضار
صورة حاصلة من حيث يعلم به حال اللفظ ومعناه يكون تعريفا
لفظيا وان كان من حيث يزيل غفلة المخاطب عن الصورة
الحاصلة يكون تعريفا تنبيها مثلا تعريف الغضنفر بالاسد
ان قصده اعلام معنى هذا اللفظ لمن سمعه ولم يعلم معناه كان
تعريفا لفظيا وان قصده تنبيه المخاطب على هذا المعنى الحاصل
في ذهنه غير ملتفت اليه كان تعريفا تنبيها (قوله وهو ما يقصد به
تفسير مدلول آه) اي ما يقصد به توضيح ما وضع له اللفظ لمن لا يعلم
وضعه له سواء كان يدان انه موضوع له او بتصوره من حيث

انه موضوع له او بوجه اخر اما بلفظ مرادف له كقولنا الغضنفر
الاسد او بلفظ اعم منه معنى كقولنا سعد ان ثبت واما ما قصد به
توضيح مدلول اللفظ لمن يعلم انه مدلوله وقد تصوره بوجه
ما ويراد تصويره بوجه اخر تفصيلا او اجالا فيسمى تعريفا
اسميا منقسم الى الحدود والرسوم الاسمية ولا نزاع في كون التعريف
الاسمي بهذا المعنى من المطالب التصورية كما يشهد به من تتبع كلام
القوم وقد فرقوا بين التعريف اللفظي والاسمي بوجوده الاول
ان التعريف اللفظي توضيح لمن لا يعلم والاسمي توضيح لمن يعلم
والثاني ان اللفظي توضيح لمن لا يعلم من غير تصوره مدلول
اللفظ بوجه ما بخلاف الاسمي والثالث ان اللفظي فيه نزاع
في كونه من المطالب التصورية بخلاف الاسمي (قوله وليس
هو تعريفا حقيقيا) اعلم اولان هذا البيان مبني على ما قاله
السيد الشريف كما اشار اليه والمخالفة في هذا البيان الى ما قاله
الاخر في تحقيق التعريف اللفظي غير مضر فلا يرد ما توهمه
ال بعض من مخالفتهم للتوضيح والتلويح وغير ذلك توصيف
الحقيقي بقوله يراد به افادة تصور الخ اشارة الى دلائل الحكم بناء على
ان تعليق الحكم بالموصوف بصفة يفيد عليه الصفة كما كان
في تعليق الحكم بالمشتق يفيد عليه المأخذ حاصلة ان التعريف
اللفظي يراد به افادة صورة حاصلة عند المخاطب لكنه جاهل
في تعيين الموضوع له من بين سائر المعاني اذا المخاطب يعلم الاسد
معنى من المعاني وحاصل عنده لكن لا يعلم ان هذا المعنى مدلول
لفظ الغضنفر واذا عرف بالاسد يعلم ويعين ما وضع له وهذا ليس
تعريفا حقيقيا لانه يراد به افادة صورة غير حاصلة تصوره هذا
لا شيء من التعريف اللفظي بحقيقته اذ لا شيء من التعريف
اللفظي يراد به افادة صورة غير حاصلة وكل تعريف حقيقي

يراد به افادة فينتج الما اعلم ان لفظ الحقيقي يطلق في مقام
التعريف على ما يفيد صورة غير حاصلة سواء كان بمجرد الذاتيات
اولا وسواء كان بعد العلم بوجود المعرف اولا وبهذا المعنى يقابل
اللفظي والتنبيهى وعلى ما يفيد صورة غير حاصلة بمجرد
الذاتيات سواء كان بعد العلم بوجود المعرف اولا وبهذا المعنى
يقابل اللفظي والتنبيهى والاسمي وعلى ما يفيد صورة غير حاصلة
بمجرد الذاتيات اولا لكن بعد العلم بوجود المعرف وبهذا المعنى يقابل
اللفظي والتنبيهى والاسمي فاذا عرفت مقابلاته فاعرف مشمولاته
(قوله فانه الى التصديق فهو طريق اهل اللغة آه) الفاء الاولى
للتفريع والثانية سببية داخلية على السبب وقد تدخل على المسبب
ويحتمل هنا خلاصه ان الغرض منه معرفة حال اللفظ بانه موضوع
لذلك المعنى فهو بحث لغوي يعنى راجع الى اللفظ دون المعنى
لان مرجعه الى ان اللفظ هل لهذا المعنى الذي فصل او غيره
واللغة علم يعرف به مدلولات جواهر الالفاظ وقد يطلق على جميع
العلوم العربية كالتحقيق والصرف وسائرهما الظان يراد فيما نحن
فيه المعنى الاول ويمكن ان يراد جميع العلوم العربية لان المدارك
في ما يقصد به مدلول اللفظ شامل للمدلول اللغوي والاصطلاحي
فيكون البحث باعتبار المعنى الاصطلاحي راجعا الى اللفظ
كذلك فيكون مآله التصديق فيلزم ان يكون التعاريف المذكورة
في العلوم العربية تعاريفا لفظية باعتبار حقيقة باعتبار امكن
هذا الاحتمال لا يساعد على عبارة الشارح في الاتي في حقه ان يكون
آه لان المعاني الاصطلاحية العربية اكثرها مركبات بل يساعد
المعنى الاول اذا نحو مثلا يعرف به مدلولات الالفاظ باعتبار الهيئة
التركيبية والصرف يعرف به مدلولات الالفاظ باعتبار هيئات
المفردات وهذا يقتضي ان تكون المعاني الاصطلاحية مركبات

(قوله وخارج عن المعرف آء) عطف على قوله فآله التصديق
 هذا من قبيل عطف اللازم على المزموم او عطف على قوله فهو
 طريق اهل اللغة من قبيل عطف العلة على المعاول ويمكن
 ان يقال هذا لارد لمن قال انه من المبادئ التصورية (قوله وحقه
 ان يكون بافاظ مفردة الخ) لان المعاني اللغوية مفردات لكون
 البحث في اللغة عن جوهر اللفظ وقد تكون مركبات لكن يقصد بها
 تعيين المعنى لا تفصيله وقد يقال ان المعرف والتعريف في التعريف
 اللفظي مترادفان والترادف يكون في المفردات وان كان في المركبات
 يكون باعتبار مفرداته ووجه عدم قصد التفصيل انه يكون صورة
 غير حاصلة فيكون من قبيل التعريف الحقيقي كما قال الشارح
 في الحاشية والا فلا يكون من هذا القبيل بل من الحقيقي او الاسمي
 اذح افاد صورة غير حاصلة انتهى (قوله احضار صورة مخزونة
 آء) يعني يحصل صورة الشيء في الخزانة كالحيال والحافظة
 ثم يذهل الانسان عن هذه الصورة لكن اذا تأمل بآدنى تأمل
 يقف عليه فيحتاج الى التنبيه وهذا التعريف يحضر تلك الصورة
 في المدركة فيحصل العلم بلا احتياج الى كسب جديد وهذا التعريف
 بالنسبة الى التعريف الحقيقي كالدليل التنبيهي بالنسبة الى الدليل
 الحقيقي فيزيل كل واحد منهما الخفاء (قوله وهما من المطالب
 التصديقية آء) اعلم اولا ان حقيقة كل علم مسائله واجزاؤه ثمة
 الموضوعات والمسائل والمبادئ تصورية او تصديقية باعتبار
 شدة الاحتياج الى الموضوعات والمبادئ عدا من اجزاء العلوم
 فمسائل العلوم المدونة مقاصدها التي يطلب تصديقاتها وتلك
 المسائل نظرية يحتاج في ادراكها الى تصورات الاطراف وفي اثبات
 النسبة النظرية الى تصديقاتها وهي الادلة وتسمى تلك التصورات
 والتصديقات مبادئ لتوقف المسائل عليها فينساق اولا المسائل

ثم تصورات الاطراف ثم دلائلها وفيما نحن فيه المسئلة قوله
 ان كنت معرفا تعريفا لفظيا او تنبيها فالفواظف الموجهة كذا
 وان كان بحسب المرجع اذا الشرطيات لا تقع مسئلة بل المسئلة
 موجبة كلية حلية فالمأل كل تعريف لفظي فالوظائف
 الموجهة فيه كذا فاذا عرفت هذا فالتعريف بقوله وهو ما يقصده
 آء من المبادئ التصورية قوله وهما من المطالب التصديقية
 اى المبادئ التصديقية لكونه دليلا على تلك المسئلة (قوله وانت
 خير اذا كان الغرض آء) هذا البيان من قبيل التوفيق بين كلامي
 السعد والسيد رجهما الله تعالى وفق الجلال الدواني حيث
 قال اذا كان الغرض منه معرفة حال اللفظ بانه موضوع لذلك
 المعنى كان بحثا لغويا خارجا عن المطالب التصورية واما اذا كان
 الغرض تصوير معنى اللفظ فليس كذلك انتهى فآل الاول ان
 الغرض راجع الى اللفظ دون المعنى فيكون من قبيل التصديق
 والثاني ان الغرض راجع الى تفصيل المعنى وتصويره فيكون
 من قبيل التصورات اذ يكون احضار صورة غير حاصلة ثم
 رجح كونه من المبادئ التصورية حيث قال كما اذا قلنا الغضنفر
 موجود فلم يفهم السامع من الغضنفر معنى ففسرناه بالاسد
 ليحصل له تصور معناه فذلك من المطالب التصورية كيف
 وقد علل القوم تقدم مطلب ما الاسمية على جميع المطالب
 بانه ما لم يفهم معنى اللفظ لم يمكن التصديق بوجوده ولا يتشنى
 طلب حقيقته ولا التصديق بهيئته المركبة فان ذلك الكلام
 انما يتم اذا كان التعريف اللفظي داخلا في مطلب ما الاسمية
 كما لا يخفى انتهى ويفهم منه لابد من ان يكون من
 المبادئ التصورية اذا المطلب بما الاسمية يكون تعريفا لفظيا

فاعترض على الجلال بعض الفضلاء بان احضار الصورة
المخزونة لا يسمى كسبا فكيف يكون التعريف اللفظي تعريفا
حقيقيا وايضا ما به الاحضار هو اللفظ المرادف لامعناه قطعا
وهو مبين للمعنى واللفظ الاول فلا يتصور هناك تعريف حقيقي
اصلا فاجاب عن هذا الاعتراض مير ابو الفتح بان مراد الجلال
وتلخيص كلامه ان التعريف اللفظي ليس من المطالب
التصديقية قطعا على ما بينا لكن ليس من المطالب التصورية
ايضا على سبيل الحقيقة ضرورة انه ليس الغرض منه تحصيل
صورة غير حاصلة بل جعله منها وعدة مطلبا تصور يامن مطلب
ما الاسمية انما وقع على ضرب من المسامحات وتشبيه احضار
الصورة الحاصلة بتحصيل الصورة الغير الحاصلة لكون ذلك
الاحضار مسبوqa بلفظ لم يحصل احضار صورة معناه بخصوصه
منه ويصح طلبه كما في صورة التحصيل والكسب فالمراد من
المطالب التصورية اعم منها حقيقة او تشبيها فلا يرد هذا
الاعتراض لكن يرد انه مع كونه تأويلا بعيدا يقتضي ان يكون
التزاع بين الفريقين في كون التعريف اللفظي من المطالب
التصورية او التصديقية لفظيا اذ لا منافاة بين كونه من المطالب
التصديقية حقيقة وكونه من المطالب التصورية مجازا
او تشبيها الا ان يقال من جعله من المطالب التصديقية صرح
بان المقصود منه هو التصديق والمراد بكونه من المطالب
التصورية تشبيها ان المقصود منه احضار صورة تصورية
شبيهة بصورة غير حاصلة دون التصديق كما عرفت وهما
متافيان قطعا (قوله وفي هذا المقام مباحث نفيسة آه) لعل
هذه المباحث خلاصتها ما ذكرنا آنفا وقال بعض الافاضل
يمكن توجيه كون التعريف اللفظي من المطالب التصورية

بان المخاطب في التعريف اللفظي يعلم ان اللفظ المعرف كالغضنفر
معنى ما فقد تصور معنى مبهما بوجه مساو واواعم وهو كونه معنى لفظ
الغضنفر ويطلب ان تصوره بوجه آخر فالتعريف بالمرادف
مثلا لتحصيل تصوره بوجه آخر هو تصور خصوص معناه
اعنى مفهوم الاسد وهو لا ينافي في حصول تصور معناه بخصوصه
فان تصور خصوص معناه غير تصور ذلك المعنى المبهم بعنوان
خصوص معناه كما في سائر التعريفات الحقيقية اذ لا يخفى على
المتأمل فيها ان تصور المعرف مطاقا عين تصور المعرف بالذات
وغيره بالاعتبار على الوجه المذكور كما اشتهر في الحد الثام
بالاجمال والتفصيل هكذا ينبغي ان يتحقق (قوله فالوظائف
الموجهة الخ) الفاء جواب الشرط الملازمة كما في السابق
مبنى على حل الشرطية على الاهمال فلا يرد ما اذا كان
التعريف بديهيا او مسلما عند الخصم وكذلك كون الجمع
تاليا مبنى على المسامحة اذ يرد احده هذه الوظائف البتة
دون جميعها معا فالتقدير ان كانت معرفة فاحدى هذه
الوظائف الموجهة ودليل هذه المسئلة هو الجملة المعترضة
بين الشرط والجزاء تصوره هذا التعريف اللفظي والتنبيه
ينوجد عليهما احدى تلك الوظائف لان هذين التعريفين
من المبادئ التصديقية وكل من المبادئ التصديقية يشتمل
النسبة الخبرية وكل ما يشتمل النسبة الخبرية يتوجه عليه
احدى هذه الوظائف فينتج المطلوب (قوله الاحسن ان هذين
الاطلاقين آه) كون المناقضة مجازا والمعارضة تقديريا بناء على
انهما واردان على مدعى غير مدلل وكونهما مدعى على المذهبين
صحيح وثابت على مذهب السيد رحمه الله صريحا وعلى مذهب
السعد رحمه الله ضمنا باعتبار لازمات التعريف بلا حظ الدعاوى

كما يئنا والاطلاق اما ان يصرف الى المنع باعتبار كونه مجردا ومستندا
 بسند والى المعارضة باعتبار كونها واردة على المدعى او على الدليل
 واما ان يصرف الى كون الدعوى صريحة او ضمنيا رجع الشارح
 وحسن الاحتمال الثاني بناء على افادته فائدة جديدة وتطبيقا
 على المذهبين والاحتمال الاول يفهم بلا حاجة الى قيد الاطلاق
 لتبادره لكن عنوان الاحسن يقتضى جواز الاحتمال الاول بل
 حسنيته اذ لو امكن بالنسبة الى المنع لا يمكن بالنسبة الى المعارضة
 اذ لا دليل ولا وجه ان يقدر الدليل ويعارض على ذلك الدليل
 المقدر (قوله لان هذين التعريفين آه) اما متعلق بالنسبة المحروطة
 في الشرطية ودليل عليها او متعلق بالنسبة الى الدعوى الصريحة
 عبر بالمبادئ التصديقية وفي المتن عبر بالمطالب اشارة الى ان هذه
 التعبيرات ليس باعتبار كونها مطالب بالفعل او مبادئ بالفعل
 كما كان مسئلة في العلم او دليلا لمسئلة في العلم بل باعتبار الصلاحية
 لهذه التعبيرات وفيما نحن فيه ليسا مطالب ولا مبادئ لان تعريف
 اللفظي بقوله وهو ما يقصده آه تعريف حقيقي للتعريف
 اللفظي وكذا تعريف التبيين وما يكون من المطالب التصديقية
 ما صدق عليه هذان التعريفان وهو الغضنفر الاسد (قوله من
 اكثر فساد المبني آه) يعني ليس بكل الفساد المبني على ما جوز السعد
 التفتازاني رحمه الله التعريف بالاعم في التعريف اللفظي وح
 لا يرد عدم المانع وبعضهم جوز بالاخص فمح لا يرد بعدم الجامعة
 والتحقيق حكم التعريف اللفظي كسائر التعريف الحقيقي في
 الشرائط واللوازم فمح يتوجه كل من المفاسد المبينة لعل وجه
 التدبر اشارة الى هذا التحقيق (قوله شبيه التحقيق آه) كونه شبيه
 ظاهر سواء كان من المبادئ التصورية او التصديقية لان الدليل
 مأخوذ في تعريفه وكونه تحقيقا ظاهر على تقدير كونه من المبادئ

التصورية واما على كونه من المبادئ التصديقية يكون دعوى
 مجردا فكيف يكون النقص تحقيقيا الا ان يقال لفظ النقص
 من الالفاظ المشتركة بين النقص على الدليل وبين النقص على
 التعريف مطلقا سواء كان لفظيا او حقيقيا وسواء كان اللفظي
 تصديقا او تصوريا (قوله معلوم من اللاحق والسابق الخ)
 لان المعرفة بتعريف لفظي يكون كالمدعى بلا دليل على
 المذهبين والوظائف من المانع كالوظائف بمقابلة المدعى المجرد
 بلا تفاوت فيعلم التصوير مثلا اذا عرف المعرفة الوجود بالكون
 في الاعيان يمكن ان يمنع المانع بانه لائم وينقص بانه مستلزم للدور
 ويعارض بانه ان فرض دليل دال على ثبوت فمندی دليل دال
 على انتفاء وفي مقابلة هذه المنوع يأتي المعرفة بما هو مقابل
 لهذه المنوع كما عرفت (قوله واما المعارضة الحقيقية آه) عطف
 على قوله والنقص بشهادة فساد ما الخ او على قوله المناقضة
 مجازا لغويا آه وجه عدم تعلق هذه الوظائف ان كل واحدة منها
 تقتضى دليلا مع انه لا دليل في التعريف سواء كان فيه دعوى
 صريحة او ضمنية واما اذا كان علة او معالا بعلة تجري هذه
 الوظائف اذ حين كونه علة يجري المنع الحقيقي بنفسه والمعارضة
 الحقيقية والمنع المجاز العقلي والحدفي باعتبار معلوله اذ تصور
 العلة دليلا والمعلول دعوى وحين كونه معلولا يجري المعارضة
 الحقيقية والمنع المجازي والحدفي باعتبار نفسه والمنع الحقيقي
 باعتبار دليله او مقدمة دليله مثلا العقار يحدد شاربته لان العقار
 الخمر وكذلك العقار الخمر لانه ماء العنب الذي عصر وحبس في
 الدن ففي الصورة الاولى يكون دليلا وفي الصورة الثانية يكون مدعى
 مدلا (قوله ولما كانا مشتقلين على النسبة آه) دليل الحكم المستفاد
 من الاستثناء اذا استثنى منه في المال سالية كلية والاستثناء فوجبة

جزئية وهو التعريفان المذكوران قد يتوجه عليهما الوظائف
المذكورة ودليل هذه الموجبة الجزئية لما كانا عليتين او معلولين
بعضا يجري عليهما ما يجري على المعلومين والمعلولين لكن المقدم
حق والتالي مثله فينتج المطلوب هذا خلاصة عبارة المتن حقيقة
المقدم نظرية فثبت بقوله ولما كانا مشتركين وهو ايضا على صورة
الاستثنائي ودليل الملازمة ظاهر لانه يحكونان في صورة المدعى
والدليل (قوله وان كنت معرفا تعريفا حقيقة آه) عطف على
قوله ان كنت معرفا تعريفا لفظيا والجامع بينهما التعريف
المطلق قد علم مما قررنا تفصيلا ان الحد بحسب الحقيقة قول
دال على تفصيل ماهية الشيء وحقيقته على تقدير كون الماهية
موجودة في الخارج والحد بحسب الاسم قول دال على تفصيل
مدلول الشيء ومفهومه وهو يعبر عن الموجودات والمعدومات بالاعتبار
والرسم بحسب الحقيقة تعريف الشيء ببعض عوارضه الخارجية
على تقدير كونها موجودة في الخارج والرسم بحسب الاسم تعريف
بعض الخارجية عن مفهومه وهو يعبر عن الموجود والمعدوم ايضا
باعتبار ونسبة التعريف الى الحقيقي باعتبار الدالية والمدلولية
* اعلم ان معنى الحقيقة والماهية والتعريف والفرق بينها قال
قطب الدين الحقيقة ما به الشيء هو هو اي ما به الشيء يكون بنفسه
حقيقة الانسان مثلا الحيوانية والبطيخ النباتان في الواقع وماهية
هو الصورة الذهنية المأخوذة منها المحمول على الانسان وهي
مفهوم الحيوان والنطق والتعريف دال على تلك الحقيقة والماهية
وهو عبارة عن القول وعلى هذا يثبت الفرق بين الكل قال السيد
الشريف في المواقف حقيقة الشيء هو بها هو والحقيقة الجزئية
تسمى هوية والحقيقة الكلية تسمى ماهية انتهى فعلى هذا يكون
الحقيقة اعم من الماهية لتحقيقها في الهوية لكن المشهور لافرق

بينهما الا بالاعتبار من حيث كونه محققا وثابتا في الواقع يسمى
حقيقة ومن حيث كونه جوابا لما هو يسمى ماهية * واعلم ان في
التعريف شرائط بعضها شرط محتمل وبعضها شرط حتمي
الاول ثلاثة امور الاول مساواة للمعرف وهو عبارة عن الجمع
والمنع والثاني خلوه عن المحالات كالدور والتمسك واجتماع
النقيضين وارتفاعهما وسلب الشيء عن نفسه والترجيح بلامر جمع
والثالث كونه اجلي من المعارف الشرط الثاني هو خلوصه
عن الاغلاط اللفظية وهي اشتماله على لفظ غير ظاهر الدلالة
عند السامع كالالفاظ الغريبة والالفاظ المشتركة بدون القرينة
المعينة المراد والالفاظ المجازية بدون القرينة المعينة للمعنى المراد
ولا يكفي فيه القرينة المانعة عن ارادة الحقيقة والالفاظ الدالة
على المقصود بالالتزام اذ لكل معنى لوازم متعددة فلا يتعين ارادة
اللازم الذي هو في مقام التعريف الا اذا وجد القرينة المعينة
المزاد وباعتبار هذه الشروط يتوجه الوظائف المتعددة الالية
فاحفظ (قوله وهو ما قصد به تفصيل صورة غير حاصلة الخ)
يعني الفاظ دالة على معنى وذلك المعنى صورة غير حاصلة وتلك
الصورة صورة المعارف المجهول اذا المعارف المجهول نظري يطلب
علمه وتصوره والتعريف من قبيل الفكر الذي يتأدى به الى مجهول
نظري فيحصل به صورة غير حاصلة فيكون المعارف من المطالب
التصورية * اعلم ان المطالب اربعة مطلب ما بحسب الاسم
كقولنا ما العنقاء اي ما مفهوم اللفظ ومدلوله ثم مطلب هل البسيطة
كقولنا هل العنقاء موجود او معدوم ثم مطلب ما بحسب الحقيقة
كقولنا ما حقيقة العنقاء ثم مطلب هل المركبة كقولنا هل العنقاء
في السند او في الهند الى غير ذلك فطلب ما الاسمية مقدم على
هل البسيطة وهل البسيطة مقدم على ما بحسب الحقيقة وما

بحسب الحقيقة مقدم على كل المركبة فقد علم ان المطالب المتصور به
اسمية او حقيقة تكون مجهولة غير حاصلة والفكر الذي يتأدى
الى ذلك المجهول بقصد به تحصيل صورة غير حاصلة ويمتاز
بهذا عن التعريف اللفظي ولذلك انقسم هذا التعريف الى
الحقيقي والاسمي والقصد في التعريف مع انه يكفي ان يقال ما
يحصل به الخ اشارة الى ان التحصيل بالفعل غير لازم بل القصد
يكفي فمحاذم يؤخذ القصد في التعريف كان غير جامع لخروج
التعريف الذي قصده التحصيل لكن لم يحصل اذ التعريف
فعل العبد والتحصيل اثر مرتب على الفعل وهو يخلق الله تعالى
غير لازم على الفعل على المذهب المنصور (قوله سواء كان ما به
القصد آه) الظاهر ان يقال ما به قصد التحصيل لكن لم يقل
اشارة الى ان ما به القصد اعم وما به التحصيل اخص من قبيل
التخصيص بعد التعميم اولى ان التعبيرين واخذ على المذهب
القائل بل لازم الاثر المؤثر كما قاله المعتزلة والحكماء (قوله كنهها الذي
الصورة آه) اي ذاتيات المعرفة كنه الشيء ما به الشيء هو هو
كاجزاء المجنونة بالنسبة الى المجنونة وان كان جامعا لجميع ذاتياته
يكون خداتا و بعض ذاتياته يكون خداتا ناقصا وكذلك
الرسوم قال السيد الشريف * واعلم ان ارباب العربية والاصول
يستعملون الحد بمعنى المعرفة يعني يتناول الاقسام الاربعة وهي
الحد التام والحد الناقص والرسم التام والرسم الناقص والمعقولون
يخصصون الحد بالذاتيات والرسم بالعرضيات (قوله لماهية علم
وجوده آه) الماهية على ما قاله القطب هو الصور العقلية وما قاله
السيد الشريف هي الحقيقة الكلية وعلى كلا المذهبين من
المفقولات الثانية التي لا يحاذي بها امر في الخارج فكيف يعلم
وجودها في الخارج حتى يرد بين الوجود الخارجي والعدم

الخارجي يقال ان التردد مبنى على اعتبار ما صدق عليها وان كان
الماهية بهويتها غير موجودة في الخارج لكن افرادها موجودة
في الخارج كما يقال في الوجود الكلي الطبيعي ان وجوده في الخارج
باعتبار افراده والالم يحكم بوجود الكلي الطبيعي مع ان كل
وجود في الخارج فهو متعين ومتمشخص (قوله اي في الاعيان
آه) هذا التفسير لتخصيص الخارج والاي يمكن ان يراد من الخارج
خارج الذهن الذي هو عام بالاعيان ولما في نفس الامر فمحاذم
ان يكون التعريف لماهية يعلم وجودها في نفس الامر تعريفها
حقيقيا مع انه لم يكن كذلك فمحاذم يدخل في التعريف الاسمي لكونه
نقيض الحقيقي باعتبار المعلوماتية وعدمها (قوله وان كان لغز
اي لماهية غير معلومة الخ) هذا التفسير بناء على تسليط النفي
بالقييد مع ابقاء المقيد كما هو الارجح اذ النفي الوارد على المقيد اما
لنفي القيد وابقاء المقيد اولنفيهما معا اولنفي القيد مع السكوت
عن المقيد والارجح هو الاول مع ان السباق يدل على ان محط
التقسيم المعلوماتية وعدم المعلوماتية (قوله فذلك التعريف اسمي
الخ) يفهم من هذا التردد تعريف الحقيقي والاسمي والحقيقي
ما يكون لماهية علم وجودها في الخارج والاسمي ما يكون لماهية
لم يعلم وجودها في الخارج سواء علم عدمه اولا هذا هو المشهور
وسعد الذين التفتازاني جوزا تعريف الاسمي في الماهية المعلومة
الوجود حيث قال في التلويح ما يتعلقه الواضع ايضع بازائه اسما
اما ان يكون ماهية حقيقة اولا وعلى الاول اما ان يكون متعلقه
نفس حقيقة ذلك الشيء او وجودها او اعتبارات منه فتعريف
الماهية الحقيقية يسمى الاسم من حيث انها ماهية حقيقة
تعريف حقيقي يقيد تصوير الماهية في الذهن بالذاتيات كلها
او بعضها او بالعرضيات او بالمركب منهما وتعريف مفهوم

الاسم رتبة له لو وضع فرض الاسم بازائه تعريف اسمي يفيد
تبيين ما وضع الاسم بازائه بلفظ اشهر او بلفظ يشتمل على تفصيل
مادل عليه الاسم اجمالا كقولنا الاصل ما يمتني عليه غيره فتعريف
المعدومات لا يكون الاسماء اذ لا حقايق لها بل مفهومات وتعريف
الموجودات قد يكون اسما وقد يكون حقيقيا اذ لها مفهومات
وحقايق فان قلت الظاهر ان تعريف الماهية الحقيقية حقيق
البتة كما ان تعريف الماهيات الاعتبارية اسمي البتة قلت التحقيق
ان الماهية الحقيقية قد تؤخذ من حيث انها حقيقة مسمى الاسم
وماهية الثابتة في نفس الامر وتعريفها بهذا الاعتبار حقيق البتة
لانه جواب لما التي اطلب الحقيقة وهي متأخرة عن هل البسيطة
الطالبة لوجود الشيء المتأخرة عن ما التي اطلب تفسير الاسم وبيان
مفهومه وقد تؤخذ من حيث انها مفهوم الاسم ومتعلق الواضع
عند وضع الاسم وتعريفها بهذا الاعتبار اسمي البتة لانه جواب
عن ما التي اطلب منهوم الاسم ومتعلق الواضع وهذا التعريف
قد يكون نفس حقيقة ذلك الشيء بان يكون متعلق الواضع نفس
الحقيقة وقد يكون غيرها ولهذا صرحوا بانه قد يتخذ التعريف
الاسمي والحقيقي الا انه قبل العلم بوجود الشيء يكون اسما وبعد
العلم بوجوده ينقلب حقيقيا مثلا وقد اطينا الكلام لانه من مرالى
الاقدام وواجب الحفظ لكل طالب الحق (قوله وهما من
المطالب التصورية آه) يعني يطلب بما الشارحة للاسم وبما
الحقيقة قد علم بما قررنا آتفا ان المطالب اربعة مطلب تصوري
ومطلب تصديق كل واحد منهما منقسم الى قسمين ومبنى
التسمية بالمطالب التصديقية والمطالب التصورية هذا يعني
اذا طلب بما الاستفهامية تصور الشيء سواء كان بحسب الاسم
او بحسب الحقيقة يسمى مطلبا تصوريا فان كان بحسب الاسم

فالمطالب

فالمطالب له ما الشارحة للاسم وان كان بحسب الحقيقة فالمطالب
له ما الحقيقة واذا طلب بهل الاستفهامية بسيطة كانت او مركبة
يسمى مطلبا تصديقا فاذا طلب التصديق بوجود الشيء يسمى
مطلب هل البسيطة والتصديق بثبوته غيره يسمى مطلب
هل المركبة فاعرف وجه التسمية (قوله فالوظائف الموجهة آه)
جواب لقوله ان كنت تعرف تعريف آه وشان الملازمة معلوم بما
قررنا فيما سبق شبيهها او تحقيقيا يعني اذا خص النقص بالدليل
يكون شبيهها وان كان مشتركا بين النقص في الدليل والنقص
في التعريف يكون حقيقيا وشهادة فساد عدم الجاهلية وعدم
المانعية مبنى على كون كلا التعريفين المذكورين مشروطا
بالطرد والعكس اما الطرد فهو صدق الحدود على ما صدق
عليه الحد مطردا كليا اي كلما صدق عليه الحد صدق عليه
الحدود وهو معنى قواهم كلما وجد الحد وجد الحدود وبالاطراد
يصير الحد مانعا عن دخول غير الحدود فيه واما العكس فاخذه
بعضهم عن عكس الطرد بحسب متقاهم العرف وهو جعل
الموضوع محمولا مع رعاية الكمية بعينها كما يقال كل انسان
ضاحك وبالعكس اي كل ضاحك انسان وكل انسان حيوان
ولا عكس اي ليس كل حيوان انسانا فلهذا يقال كل ما صدق عليه
الحدود صدق عليه الحد عكسا لقولنا كل ما صدق عليه الحد
صدق عليه الحدود فصار حاصل الطرد حكما كليا بالحدود
على الحد والعكس حكما كليا بالحد على الحدود وبعضهم اخذ
من ان عكس الاثبات نفي ففسره بانه كلما اتنى الحد اتنى الحدود
اي كل ما لم يصدق عليه الحد لم يصدق عليه الحدود فصار
العكس حكما كليا بما ليس بحدود على ما ليس بحد والحاصل
واحد وهو ان يكون الحد جامعا لافراد الحدود كلها (قوله

او اشتد له على اللفظ آه) عطف على قوله او عدم مانعته فح
يدخل في الفساد الالفاظ الغريبة وهي الكلمات الوحشية
غير ظاهرة الدلالة على المعنى المراد ولا مأنوسة الاستعمال وينتضي
سوق العبارة ان يكون اشتغال اللفظ والمجاز والغريب من
الفساد وفيه بحث من وجهين الاول لبس هذه الامور الثلاثة
على الاطلاق محتجب عنها في التعريف بل اذا لم يقم قرينة معينة
على تعيين المعنى المراد من المشترك والمجاز وموضحة للغريب
كما ان تعاريف القوم مملوءة بالمشارك والمجاز الثاني ان خلوا
التعريف من هذه الامور الثلاثة من شرط حسن التعريف لامن
شرط صحته فيلزم من اشتغال التعريف زوال الحسن لا بطلانه
اللهم الا ان يقال المراد من المشترك والمجاز بلا قرينة معينة
ولاموضحة حتى يستلزم المعنى المراد فيكون التعريف اخفى من
المعرف او يقال ان اطلاق النقص يكون مجازا عن مطلق
الاعتراض بشيء ما لان هذه الامور تزيد الحسن كما يزيد عدم الجمع
وعدم المنع الصحة فيشارك الجميع في مطلق الازالة وان لم يساعد
عبارة المص لهذا التوجيه يمكن ان يحمل على التغليب (قوله
وكذا الدور الخ) الدور على قسمين احدهما تقدمي وهو توقف
الشيء على ما يتوقف عليه اما برتبة او بمراتب ٣ ومعنى توقف الشيء
على الآخر ان لا يوجد الشيء الا اذا وجد الآخر قبله والقسم الآخر
الدور المعني وهو كون الشيء مع الآخر كالتضاميين كالابوة
والبنوة فان احدهما لا يوجد في الخارج ولا في الذهن الا مع الآخر
والدور المعني لا يوجب تقدم الشيء على نفسه بل يوجب ان يكون
الشيء مع نفسه والقسم الاول باطل بنفسه فيبطل التعريف
باستلزامه له سواء كان بطريق توقف الشيء من اجزاء التعريف
على المعرف او بطريق اشعار التعريف توقف شيء على شيء

٣ هـ - ما معنى التوقف بالمعنى
الاخص اما معنى التوقف
بالمعنى الاعم فكون الشيء محتجبا
او لا معنى للآخر لا يمنع وهذا
عام شامل للدور المعني والدور
التقدمي

آخر يتوقف عليه والقسم الآخر غير باطل فلا يبطل التعريف
باستلزام الدور كذلك الا اذا كان الدور بين المعرف وبين شيء من
اجزاء التعريف قال بعض المدققين احدا المتضاميين لا يجوز
اخذ في تعريف الآخر لان الحد يجب ان يتعقل قبل الحدود
والمتضاميان يكون تعقلهما معا (قوله وكذا التعريف بالمساوي
جهالة الخ) جهالة تميز من النسبة في المساوي النسوي في
الجهالة والخفاء في التعريف يعد من الفساد لان التعريف يكون
علمه سببا للعلم بالمعرف والسبب مقدم على المسبب البتة فيجب
ان يكون التعريف اعرف واجلي من المعروف والالم يكسب
المعرف منه ولا يكون سببا له (قوله وبالجملة تصويره هكذا آه)
يعني على سبيل الاجمال يلاحظ هذا التصوير في كل نقص لكن
يطوى كثيرا ويذكر دليل الصغرى المشتمل على مادة النقص
ومادة النقص في التعريفات وكذلك في التقسيمات المستقرائة لا بد
ان تكون متحققة فلو ذكر الناقض مادة لا يعلم وجودها فالمعرف
ان يمنع الكبرى القائلة بان كل تعريف هذا شأنه فهو غير جامع
او غير مانع او غير ذلك مستندا بانه انما يصح ما ذكرته ان لو كان
مادة النقص متحققة فلا يتم تحققها وجد كونها متحققة ان الاحتمال
العقلي الغير الناشئ عن دليل لا يمكن انقطاعه اذ يجوز العقل مثلا
ان يكون للتعريف دورا وتسلسل او افراد تام يشمل المعرف عليه
او افراد لم يشمل التعريف عليه وغير ذلك واذا لم ينقطع عرق
الاحتمال والتجوز العقلي لا يخلو تعريف من التعاريف من الفساد
الذي يجوز العقل فلم يصح تعريف اصلا وهو باطل (قوله وتبين
الفساد آه) يعني ثبت الفسادات الخصوصية التي هي شواهد
النقص وتلك الفسادات تقع في الصغريات كما في التصوير فتكون
نظريية فيثبت بالدليل المشتمل على مادة النقص فان لم يثبت

الصغريات يكون شواهد النقض غير مبين فيكون من قبيل
الاحتمال لا عن دليل وذلك غير مسموع في النقض اذ كانه بلا شاهد
والنقض بلا شاهد غير مسموع مثلاً اذا قيل تعريفك فاسد لانه
غير جامع لافراده وغير مانع لاغياره لان تعريفك غير شامل للمادة
الفلائية مع انه من الافراد او شامل للمادة الفلائية مع انه ليس من
الافراد وكل شيء شانه كذلك فاسد فينتج المطلوب فاذا لم يثبت
الصغرى بقوله لان تعريفك آه يكون هذا النقض مكابرة فنقض
عليه الباقي نعم اذا كان بديهيها لا يحتاج لكن البدهية بعيدة جداً
اذ لو كان بديهيها لعلم صاحب التعريف (قوله فنع صغراه منعاً
حقيقياً آه) اعلم ان هذه الصغريات لازم اثباتها بالدليل المشتمل
لمادة النقض كما عرفت فمح يكون لهما جهتان جهة كونه مقدمة
اصل الدليل وجهة كونه مدعى مثبتاً بدليل آخر لكن الجهة
الاولى ليست معتبرة في اجراء الوظيفة من طرف المعرف لانها
لازم الاثبات والا لكان مكابرة فيكون المعبر جهة كونه مدعى فمح
المنع الوارد عليه اما حقيقة لغوية والاسناد مجاز واما الاسناد
حقيقة والمجاز في الحذف لان المنع طلب الدليل على المقدمة
المعينة والصغرى ليست بمقدمة في هذا المقام فان اريد بالمنع
المعنى الحقيقي يكون اسناده الى المدعى بما لبسته دليلاً ومقدمة
دليلاً فيكون المنع حقيقة والاسناد مجازاً وان اريد من المدعى
مقدمة دليلاً بالحذف والتقدير هكذا مقدمة دليل مدعىك ممنوع
يكون الاسناد حقيقياً والمجاز في الحذف فمن هذا علم ان قول
المص حقيقياً يحمل على كلا الاحتمالين وان كان احتمالاً آخر
لكن غير معتبر فتأمل (قوله لان الناقض على ما صنورناه آه) دليل
لقوله فالوظائف من طرف المعرف فنع صغراه بملاحظة قيد
حقيقياً وباعتبار دليلاً لان مدار كون ذلك حقيقة لغوية واسناداً

مجازياً او الاسناد حقيقياً والمجاز في الحذف كون الناقض مستنداً
وبين المناسد دليل صغرى دليل الناقض فمح يلزم ان يكون
الصغرى مدلاً والصغرى المدل قد يمنع باعتبار دليله اما منعاً
حقيقياً واسناداً مجازياً واما اسناداً حقيقياً ومجازاً في الحذف
اذ يمكن التقدير والحذف كما بينا مرة بعد مرة قوله وهو المشهور
الاجري اشارة الى الجوان كون الناقض مناقضاً كما سيأتي باعتبار
الدعوى الضمنية في التعاريف كما فعله السيد الشريف رحمه الله
(قوله ويجوز تعلق المتعين اصغراهما آه) ان اريد من الصغرى
صغرى دليل التصوير يكون المنع حقيقياً والاسناد مجازياً والاسناد
حقيقياً والمجاز في الحذف مثلاً يقال لان صغراك وهي ان تعريفك
غير جامع لعدم صدقه على مادة فلائية مع انها من افراد المعرف
باعتبار رجوعه الى دليله وان اريد صغرى دليل البيان فيكون
المنع حقيقة لغوية والاسناد حقيقة (قوله مسيرة الى مقدمتين
آه) سواء كان المقدمه قضية حقيقة او حكماً فيكون القيد
مقدمة وتلك المقدمة متان لازمتان في الدليل والالتم يتم ومضمونتان
في الصغرى فالكبرى بديهية لا يمنع عند من شرط المساواة
الافرض من التعريف او المعرف فان اراد منع كليهما يجب تسليم
اخذيهما والالزم اعتراف فساد التعريف من غير شعور وذلك
الفساد عدم الجامعة حين توجيه عدم المانعة وعدم المانعة
حين توجيه عدم الجامعة مثلاً اذا عرف الانسان بحيو ان متفلس
فقد قض بان هذا التعريف غير مانع لاغياره لصدقه على افراد
الفرس مع انه ليس من افراد المعرف ولو منع المعرف كليهما بدون
تسليم احدىهما فمن منع صدقه يلزم اعترافه بان هذه الافراد
ليس من افراد المعرف ومن منع قوله مع انه ليس من افراد المعرف
يلزم اعتراف ان هذه الافراد من افراد المعرف فيلزم اعتراف كون

التعريف غير جامع بل اعتراف بالتناقض فقص عليه صورة غير
الجامعة (قوله ويجوز منع كبراهما آه) عطف على قوله
بمنع صغرى القياس الخ لكن المناسب ان يترك اللفظ يجوز ولم يترك
اشارة الى ضعف هذه الوظيفة وجه ضعفها ان من شرط
المساواة قصد القيسر التام الحاصل من التعريف ففي هذه
الصورة لم يحصل التام فلا فائدة في شرط المساواة (قوله ببيان
الغرض من التعريف آه) يعني يكون منع الكبرى مستند السند
بيان الغرض من التعريف والالم يكن المنع مسموعا لا شتاهار بدهاه
الكبرى على تقدير التساوي ومنع البديهي لا بد له من شاهد (قوله
بل في معنى غير هذا المعنى آه) يعني يعرف الخصم مثلا شيئا
بتعريف يفيد معنى مخصوصا للمعرف ويعرف الخصم الآخر
بتعريف آخر يفيد معنى مخصوصا غير ذلك المعنى لغرض النقي
بان معنى ذلك الشيء هذا المعنى الذي بينا لا المعنى الذي بينت
مثلا عرف شخص الانسان بانه ما تركب من العناصر الاربعة
وعرف شخص آخر بانه حيوان ماش لغرض ان ما تركب الخ
لبس معنى الانسان بل معناه الحيوان الماشي فلا يقتضي هذا
التعريف الجامعة والممانعة وكذلك لبس جامعته مقصودا للمعرف
فاذا نقض بان هذا التعريف غير مانع لاغياره اصدقه على
الفرس وكل شئ شانه كذلك بط للمعرف ان يمنع كبراه
باسناد ان الغرض من هذا نفي المعنى الذي بينه الخصم لا غرض
الجامعة والممانعة فيكون المأل دفع النقض بانه وارد على شئ
من التعريف لم تدع وجوده ولا عدمه ولا يضرنا هذا النقض
فقص عليه تصوير الاغراض الباقية وبين الشارح في الحاشية
هذا العنوان اشارة الى مقالة ميراني القمحي في حاشية التهذيب انتهى
وانا اقول ان هذا وان ساعده عبارة الميربئاء على مسامحاته واهماله

لا يخلو عن تدافع وتناقض لان الشرط ما يتوقف على وجوده
وجود المشروط وان لم يستلزم وجود الشرط وجود المشروط
لكن يستلزم وجود المشروط وجود الشرط فاذا اشترط
المتأخرون التساوي بين التعريف والمعرف يلزم الجامعة والممانعة
وبعد ذلك الشرط جواز منع الكبرى وعدم اقتضاء الجامعة
والممانعة لاغراض سائرة ما هو الا تدافع وتناقض محض الا
ان يقال التراجع بين المتقدمين والمتأخرين في التساوي من قبيل
اللفظي (قوله او تميز معرف مخصوص من معرف آخر مخصوص
الخ) عطف على قوله في معنى الخ في ايراد تعريفات متعلق بالتمييز
او متعلق بكل ما في حيز بل على سبيل التراجع مثلا اذا اردت تمييز
حيوان عن حجر فقط وكذلك تمييز حجر عن حيوان فقط يعرف
الحيوان بانه حساس ايض ويعرف الحجر بانه غير نام ايض تعريف
الحيوان بهذا يميز الحيوان الايض من الحجر فقط وان لم يكن
جامعا لافراده وما نعا لاغياره وكذا تعريف الحجر بتمييز الحجر
الايض عن الحيوان فقط وان لم يكن جامعا لافراده وما نعا
لاغياره كما لا يخفى فحصل الغرض من التعريف فلا يقتضي
الجامعة ولا الممانعة لعدم الاحتياج اليهما في حصول الغرض
منه (قوله بل على مذهب المتقدمين آه) كلمة بل حرف عطف
للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم عنه الى التابع ومعنى
الاضراب ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل
ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه نحو جاء في زيد بل عمرو يحتمل
محى زيد وعدم محيئه وفي كلام ابن الحاجب يقتضي عدم المحي
قطعا وفي ما نحن فيه يصرف جواز منع الكبرى من مذهب
المتأخرين الى مذهب المتقدمين ويبقى مذهب المتأخرين
في حكم المسكوت عنه وبناء على ما قاله ابن الحاجب يقتضي عدم

الجواز وهو الظاهر والارجح للزمه ما ذكرنا من لزوم التذافع
 والتناقض بناء على مذهب المتأخرين وانما على مذهب المتقدمين
 يجوز منع الكبرى بلامرية لانهم لما لم يشترطوا التساوي بين التعريف
 والمعرف جاز ان لا يكون التعريف جامعاً ولا مانعاً وكلما جاز
 لم يطل بعدم الجامعة وبعدم المانعية فتعك الكبرى وجه عدم
 اشتراطهم التساوي انهم قالوا التميز في الجملة كاف في التعريفات
 فلو كان اخص او اعم من المعرف لحصل التميز في الجملة فلا يشترط
 التساوي (قوله ومنع كبرى القياس الثالث) عطف على قوله
 منع الصغرى ولم يتعرض الى منع الصغرى بلا ترديد ولا قيد
 بلا قرينة لان الصغرى اشتمل التعريف المشترك مع بيان الاشتراك
 كما ذكره فتح يكون الصغرى بديهية وفي صورة التردد والتقييد
 بلا قرينة يكون نظرية (قوله والمسند سيظهر آه) السند في
 التصوير الاول في الشرح في قوله لانهم ان كل تعريف مشتمل عليه
 لجواز ان يكون مشتملاً على المشترك الذي دل القرينة على تعيين
 المعنى المراد منه انما يكون باطلا اذا كان مشتملاً على مشترك ليس فيه
 قرينة دالة على المعنى المراد منه وليس كذلك وفي التصوير الثاني
 يجوز ان يكون اللفظ المشترك مما يجوز ارادة كل واحد من معانيه
 على حدة وهذان السندان يقويان المنع لان سبب الاجتناب
 عن اللفظ المشترك وكذلك عن المجاز عدم تعيين المعنى المراد
 بسبب تراحم المعنى الاخر في الاشتراك والمعنى الحقيقي في المجاز
 وهذا التراحم يوجب الخفاء في التعريف مع ان المقصود منه التوضيح
 وشرطه ان لا يكون اخفى من المعرف ولا مساوياً في الظهور
 بل اوضح (قوله فلا نعم الصغرى آه) فاذا اردت هكذا يفهم السند
 للمنع وهو يجوز ان يكون قرينة دالة على المعنى المراد او يقال
 ان هذا القيد او ذلك القيد قرينة دالة عليه (قوله لانهم ان كل تعريف
 مشتمل عليه فهو فاسد آه) اذ يحتمل ان يكون التعريف المشتمل

على المشترك مع قرينة وذلك الاحتمال يزيل بذهمة الكبرى
 فيحتاج الى البيان والاثبات (قوله على مشترك غير جائز لارادة
 كل واحد آه) اعلم ان اللفظ المشترك ما وضع لمعنى متعدد
 فقد يطلق ويراد به معنى واحد دون غيره وقد يطلق ويراد به
 كل واحد من معانيه على سبيل البدل واختلف في انه يراد به
 معنيان او اكثر باطلاق واحد ام لا فالحنفية لا يجوزون
 والشافعية يجوزون ويسمى بالعموم المشترك لكن في المعنى الثاني
 لا اختلاف في جوازه فلذلك قيد الشارح بقوله على حدة واقع
 في المحاورات كالعالم الواقع في تعاريف العلوم مثلاً الصغرى علم
 باصول تعرف بها احوال ائمة الكلام والتخو علم باصول تعرف
 بها احوال اواخر الكلام فلفظ العلم بالاشتراك يطلق على المسائل
 وعلى التصديق وعلى الملكة وغير ذلك ويراد كل واحد منها
 على سبيل البدل ان اريد باسمي العلوم المسائل يراد من العلم كذلك
 وان اريد به التصديق يراد بالعلم كذلك وقس عليه وكذلك المجاز
 قد يطلق ويراد به المعنى المجازي دون الحقيقي وقد يطلق ويراد به
 المعنى المجازي والمعنى الحقيقي على سبيل البدل واختلف في انه
 يراد منه المعنى الحقيقي والمجازي باطلاق واحد ام لا فالحنفية
 ايضا لا يجوزون والشافعية يجوزون ويسمى بجمع الحقيقة والمجاز
 فالمعنى الثاني لا اختلاف فيه وهو واقع في المحاورات كذلك كلفظ
 القول الواقع في تعريف القضية بانه قول يصح ان يقال لقائله
 صادق فيه او كاذب فيه بناء على قول من قال ان القول حقيقة
 في الملفوظ ومجاز في المعقول فتح ان اريد من القضية الملفوظ يراد
 من القول ايضا الملفوظ وان اريد المعقول كذا من القول اذا عرفت
 هذا * فاعلم اذا اعترض على تعريف التعريف ان التعريف مشتمل
 على لفظ مشترك وكل تعريف شأنه كذا فهو فاسد يقال المعرف

ان اريد اشتماله على مشترك غير جائز ارادة كل واحد من معانيه
على حدة فلا نسلم الصغرى وان اريد اشتماله مطلقا فلا نسلم الكبرى
لجواز ان يراد كل واحد من معانيه على حدة وقس عليه الشبان
في تعريف القضية (قوله فأمل آه) لعل وجه التأمل اشارة
الى السؤال والجواب تقرير السؤال انه يفهم من هذا ان التعريف
المشتمل على الجواز كالتعريف المشتمل على المشترك في جميع الاحوال
المذكورة فبعض منها ان كان قرينة دالة على المعنى المراد في لفظ
مشترك يقع في التعريف ولا يبطل الاشتمال وان لم يكن قرينة
يبطل الاشتمال وكذلك الجواز وفيه نظر لان الجواز لا بد له من
قرينة مانعة وقرينة معينة في اى مكان وقع ولا يستعمل بدونها
سواء كانت حالية او مقالية فلزم ان لا يحتجب من الجواز اصلا
في التعاريف بخلاف اللفظ المشترك لان كل واحد من معانيه
حقيقى والمعنى الحقيقى لا يحتاج في دلالة اللفظ عليه الى قرينة بل
في دفع المزاحم وتقرير الجواب ان الجواز نعم لا بد له من قرينتين
ولا ينفك عنهما لكن القرينة ودلائلها متفاوتة قد تكون ظاهرة
وقد تكون خفية فاذا كانت ظاهرة لا يحتجب عنه في التعاريف
سما اذا كان مشهورا واذا كانت خفية يوجب الخفاء في التعريف
كاللفظ المشترك بعينه فيحتجب عنه فيها حتى يقوم قرينة ظاهرة
دلائلها (قوله اذا لم يقيد صغراه الى قرينة آه) تخصيص عدم
التقيد بلا قرينة من قبيل التمثيل يعنى اذا لم يقيد الصغرى بقيد ما
يوجب بداهة الكبرى مثلا اذا قيد بقولنا غير جائز ارادة كل واحد
من معانيه بان يقال ان تعريفك هذا مشتمل على المشترك الذى
هو غير جائز ارادة كل واحد من معانيه ولم يتعين ارادة معنى واحد
وكذلك الجواز اذا لم يقيد بلا قرينة او بغير جائز ارادة كل واحد
من المعنى الحقيقى والمجازى او بكونه غير مشهور ففي كل هذه الصور

يمنع الصغرى باعتبار قبدها وان لم يقيد بواحد منها يمنع الكبرى
او يمنع الصغرى بالتزديد (قوله فبمع صغراه الى كمال منع آه) قبل ح
قيد بلا قرينة فيشتمل الصغرى على مقدمتين احدهما مشتمل
على اللفظ المشترك وثانيهما مشتمل بلا قرينة فيرد المنعان على
الصغرى انتهى اقول الصغرى بديهية في الاصل كما عرفت
فلذلك لم يمنع اولا بالتزديد واذا قيد بلا قرينة كانت نظرية
باعتبار القيد فبمع باعتبار القيد دون المقيد بلا ملاحظة القيد
لبداهته كما في الاصل فيتوجه منع واحد دون المنعين فقط
(قوله ومنع صغرى القياس الرابع آه) عطف على قوله ومنع
كبرى الثامنة او على البعيد والمنع في صغرى القياس هكذا
مثلا لانم ان تعريفنا مستلزم للدور انما يكون اذا كان المراد
من التعريف ما فهمت وليس كذلك والمنع في الكبرى فهو انا
لانسم ان كل تعريف مستلزم للدور وهو بطل لم لا يجوز ان يكون
الدور معينا فهو وليس بباطل وكذلك اساسا خصوصيات المفاصد
ومستندهما معلوم مما سبق بالمقايضة مثلا بحر صاحب التعريف
التعريف او المعرف او مادة النقص فيجعل ذلك التحريرات
شندا للمنع سواء كان للصغرى او للكبرى (قوله لكن الاولى الخ)
يعنى ان منع الصغرى والكبرى قد يكون بالانفراد وقد يكون
بالاجتماع لا بأس في صورة الانفراد في التسليم لاحدى المقدمتين
وعدم التسليم لكن في صورة الاجتماع تسليم الاولى ثم المنع لثانية
اولى وارجح لان في عدم التسليم يكون المنع غير مفيد لكونه واردا
على الاجنبية كما تقدم مثلا اذا منع الصغرى بانا لانم ان التعريف
مستلزم للدور ثم منع بانا لانم مستلزم للدور بطل يكون المنع
الثانى واردا على الاجنبية لانه يمنع الصغرى فلم يدخل التعريف
في الحد الاوسط فلا يدخل في الكبرى فيكون الكبرى اجنبية

بل يكون الدليل بتمامه اجنبيا ولم يقل بوجوب التسليم كما
 في صورة الخلف في النقص لان فيها يلزم على عدم التسليم
 اعتراف فساد دليله من غير شعور كما عرفت لكن في هذا المقام
 لم يلزم على عدم تقدير التسليم اعتراف فساد التعريف بل يلزم
 كون المنع غير مفيد وترك غير المفيد واختيار المفيد ارجح
 واولى (قوله والمنع بالتزديد آه) مثلا اذا كان خصوص الفساد
 النفس يقال ان اردت بالنفس السلسل المحال لان تسليم صفرك
 وهو غير يترك مستلزم للنفس وان اردت به مطلق النفس لا تسليم
 كبرك وهي كل مستلزم للنفس مح لم لا يجوز ان يكون ذلك
 النفس من الامور الاعتبارية او في المعدومات او في غير المجتمعة
 في الوجود او في غير المرتبة فيه وكذا سائر خصوص الفساد
 وان اردت مزيد تفصيل فذكر السابق (قوله والنقضان
 التحقيقان آه) اي ابطال الدليل المستلزم من الاستلزام بالخلف
 او باستلزام خصوص الفساد او المعارضة ففيه تغليب فقد علم
 من هذا التفسير فرق بين النقصين هنا وبين النقصين فيما سبق
 اذ النقص في التعريف له يكون بشهادة الخلف كما عرفت
 بخلاف النقص في الدليل فالنقضان وادان على النقص بشهادة
 الاستلزام فقط فلا يرد هنا ما يرد هناك من ان في تعلق النقص
 بالنقص كلام فتأمل لان مدار الورود النقص بالخلف لا يتعلق
 على النقص بالخلف وهنا لم يوجد واما النقص بالخلف
 وبلاستلزام على النقص بالاستلزام فلا غبار فيه ولا كلام فيه وهنا
 وجد هذا النقص فلا ورود ولا غبار لعل الشارح اشار الى هذا بقوله
 قد مر الكلام فيه دون قد مر تفصيله كما قال قبيل هذا (قوله
 والاحسن انه آه) وجه الاحسنية اصلاته في كونه معطوفا عليه
 وكونه نوعا اخر من الوظيفة وعدم توهم الاختصاص بدليل رابع

او بغيره لكن توهم عبارة الاحسن حسن المفضل عليه وهو عطفه
 على الرابع وفيه كلام قيل في وجهه ان المراد من الاحسن هنا بمعنى
 البالغ في الحسن لا باعتبار افعال التفضيل لانه قد يستعمل في هذا
 المعنى كما في المستعمل في صفات الله نحو الله اكبر ونحوه ولا يقتضي
 المفضل عليه انتهى انا اقول نعم قد يوجه اسم التفضيل بالذي
 لم يوجد المفضل عليه المشترك في اصل الفعل لكن لا حاجة اليه
 في هذا المقام لان المفضل عليه ههنا عطفه على المنع الرابع
 والعطف على القريب حسن في نفسه ولا خلل في اصل الحسن
 اذا ترك هذا العطف باعتبار مرجح يقتضي الاحسنية واما توهم
 الاختصاص فغير ناش عن دليله فاذا عطف بناء على القرينة
 على المنع الرابع فيعيد اصل المعنى بالاتفاوت فلا يكون التوهم
 مانعا للعطف بل يرجع العطف الاول (قوله وتحرير اجزاء
 التعريف آه) يعني هذه التحريرات يجعل وظيفة مستقلة بلا كونها
 متدا المنع وتحرير الاجزاء بيان المعنى المراد منه الذي يخفى ارادته
 ولذلك يحتاج الى القرينة الدالة عليه والسؤال يتوجه الى ظاهره
 فان قيل ان لم يكن اجزاء التعريف كيف تحرر وما معنى اجزاء
 التعريف قلت المقام في تعريف الحقيقي والاسمي وهما لا يكونان
 الامركين من الاجزاء الجنسية والفصلية في الحدود او الاعراض
 العامة والخواص في الرسوم ومعنى الاجزاء هو الذي يتركب منها
 التعريف باعتبار وجوده الذهني لا باعتبار وجوده الخارجي
 لان الاجزاء الخارجية لا تحمل على الكل والاجزاء الذهنية لا تحمل
 على الكل واجزاء التعريف مثلا تحمل على المعارف ككائنات الجنس
 والفصل مثلا للانسان المعارف اجزاء خارجية واجزاء ذهنية
 والاجزاء الخارجية هي العناصر الاربعة واجزاءها الذهنية
 هي الحيوان والناطق والتعريف يحصل بالاجزاء الذهنية دون

الخارجية فلذلك يقال ان الحدود والرسوم موصلة الى الصور
الذهنية ومن الصور الذهنية ينكشف الصور الخارجية (قوله
يجب حملها على المتبادر آه) لان الغرض من التعريف الايضاح
والبيان والجل على غير المتبادر ينافي الغرض ويوجب الخفاء
المهروب عنه في التعريفات (قوله وتغييرها آه) ان تغيير بعض
اجزاء التعريف وان لم يعد من انقطاع البحث لكن تغيير كل اجزاء
التعريف ينبغي ان يعد من انقطاع البحث ونوع من الاخفاك لانه
يؤدي الى طول البحث الذي يؤدي الى عدم ظهور الحق بل الى
مالا يتناهى لان التغيير يمكن مرة بعد اخرى يمكن ان يقال ان
التعريف من قبيل الفكر وهو ترتيب امور معلومة وهذا الفكر عبارة
عن الانتقال من المطالب المشعور بها الى مباد معلومة مناسبة
للمطلوب لا اعم من المناسبة وغير المناسبة فمع ينتهي البحث اليه
لكن بطول البحث وطول البحث غير مضر لان الغرض من البحث
في التعريف تحصيل صورة غير حاصلة كما ان الغرض من البحث
في التصديقات بيان ثبوت النسبة الواقعة في الدعوى فيحصل
الصورة يمكن باي تعريف كان ويثبت الغرض من البحث
كما يحصل الغرض من البحث في ثبوت النسبة الواقعة في الدعوى
باي دليل كان فلا يضر تغيير التعريف كما لا يضر تغيير الدليل
فلا يعد من انقطاع البحث (قوله واما تغييره فغير جيد آه) هذا
جواب عن سؤال مقدر وهو ما وجه القصر بتحرير المعرف دون
التغيير وجه عدم جوده انه من انقطاع البحث اذا المناظرة في
تحصيل صورة هذا المعرف والاقص عليه والتغيير يقتضي عجز
المعرف عن تحصيله فيحصل غرض الناقض فيقطع البحث
فتنفي الجودة يقتضي صحة التغيير مع غير جوده وجه الصحة انه
من قبيل الانتقال من بحث الى بحث آخر لغرض من الاغراض

وجوزه بعض الفضلاء (قوله والاحسن ان يجعل مجموع آه) هذا
من قبيل ركب القوم ووابهم يعني من قبيل انقسام الاحاد الى
الاحاد وجه الاحسن انه اذا جعل سند المنع يكون المعرف
متعرضا الى دليل الناقض اما يمنع الصغرى او الكبرى او غيرها
واذا لم يجعل سنداه وجعل مستقلا وظيفة وان رجع في المال
الى منع احدي المقدمات لكن لم يتعرض ظاهر الى دليل الناقض
والتعرض ظاهرا وباطنا اولي من التعرض باطنا فقط (قوله ففيه
وفي الحسن من تغليب آه) ففيه خبر مقدم مالا يخفى مبتدأ مؤخر
من التغليب بيان لما قدم على المبين ليحصل الاستقرار اولا وصح
ففيه راجع الى الجمل المذكور وفي الحسن يعني في اسناد الجمل
الى الاحسن اوفي الحسن الواقع في كون التخريرات وظيفة مستقلة
الذي دل عليه صيغة الاحسن وجه التغليب ان التخريرات الثلاث
ولو على سبيل التقسيم لا يجري كلها على وجه السندية في كل
النوع فاذا لم يجر فكيف يكون الجمل احسن مثلا يجري في منع
صغرى القياسيين الاولين كل التخريرات على وجه السندية وفي
منع كبراهما لا يجري تحرير المعرف ولا تحرير بعض اجزاء التعريف
مثلا بل تحرير معنى التعريف فقط فقص عليه النوع السابقة
والدليلين الباقيين في الجمل المذكور تغليب ما كان سندا على
ما لم يكن سندا من باب تغليب اسناد صيغة الغالب الى المغلوب
وكذلك غلب الاحسن على غير الاحسن من ذلك الباب واما في
الحسن الواقع في التخريرات فوجه التغليب ان تحرير كل اجزاء
التعريف قد يعد من انقطاع البحث كما ينشأ آنفا فمع لا يكون
احسنا فغلب التحريرين عليه فتأمل (قوله واما المنع مطلقا آه)
جواب سؤال مقدر ناش من قصر وظيفة الخصم على النقض
حاصله اما بالانقسام بان لم يقصر بالنقض او بالابطال بانه

تخصيص بلا تخصيص وحاصل الجواب على الاول بيان وجه
القصر وهو عدم توجه المنع والمعارضة وعلى الثاني منع كونه
تخصيصا بلا تخصيص بسند عدم توجههما ويحتمل ان يكون
جمله واما معطوفا على مقدر المحرظ وهو اما النقص يتوجه كما بينا
واما المنع والمعارضة فلا يتوجه وجه عدم توجه المنع على الاطلاق
ان جميع ما يطلق عليه المنع يقتضي الحكم وليس في التعريف
حكم كما بينه الشارح اما المنع الحقيقي فظاهرا انه وارد على مقدمة
وهي قضية حقيقة او حكما والمنع المجازي العقلي والحذفى واردان
على المدعى المدلل بملازمة المقدمة او الدليل او بتقدير مقدمة
الدليل ومنع المجاز اللفوى وارد على المدعى المجرد والنقل لجميع
موارد هذه النوع لا يدفيه الحكم كما عرفت (قوله والمعارضة مطلقة
آه) وجه عدم توجهها ان المعارضة الحقيقية بكلا التعريفين
المذكورين واردة على المدعى المدلل سواء كانت متعلقة الى المدعى
او الدليل فتقتضي المدعى المدلل ولا شيء في التعريف منهما
فلا يتوجه عليهما وكذا المعارضة التقديرية واردة على المدعى
المجرد فيقتضي الحكم في موردها ولا حكم في التعريف فلا يتوجه
عليه فعمل ان المعارضة الميمنة في هذا الكتاب لا تتوجه على التعريف
لكن قال السيد الشريف في شرح المواقف يتجه على الحد
المعارضة فاذا قبل مثلا العلم ما يصح من الموصوف به احكام
الفعل ويقال هذا التعريف معارض بانه الاعتقاد المقتضى
اسكون النفس فان سلم اتحاد الحد الثاني بطل حده اذ لا يكون
شيء واحد خد ان حقيقتان مختلفتان والا فلا اذ لا تعاند بين
مفهومي هذين الحدين بل كل منهما مفهوم على حدة انتهى بفهم
من هذا ان المعارضة ليست بمعنى المشهور بل عبارة عن تعارض
التعريف بالتعريف كما كانت في المشهور عبارة عن تعارض

لدليل بالدليل فيكون تعارض الحدين في الحقيقة والصحة
وتعارض سائر التعريفات في الصحة لانه لا يكون لشيء واحد خدان
تامان والا لتعدد الجنس والفصل القرينان وهو بطل وكذلك
لا يعرف شيء واحد يتعريفين متباينين بحسب الحقيقة وان كانا
رسمين ناقصين واما اذا كان التعريفان المتباينان للفظ واحدا
ان يكونا بحسب الاسم او يكون احدهما بحسب الاسم والاخر
بحسب الحقيقة اذ يجوز ان يكون للفظ واحد مفهومان متباينان
لتعدد وضعه كالعين فتح يجوز ان يكونا حدين تامين بحسب الاسم
واما الحدود الناقصة الغير المتباينة والرسوم الغير المتباينة لشيء
واحد فلا مانع من تعددها فاذا عرفت الانسان مثلا بالحيوان
الناطق وقال المعارض حذك هذا معارض بانه متنفس ضاحك
فهو بطل او معارض بانه جسم غير ناطق فهو بطل يكون الاول
معارضة في الحقيقة والثاني معارضة في الصحة فصغرى الاول
يشتمل على ثلاثة مقدمات تكون المعرفة فحدا وكون ما ذكره
المعارض حذا وكونه معارضا للتعريف الاول وكذا صغرى
الثاني في الكون الاول والكون الثالث وكون ما ذكره المعارض
صحفا فالمعرف في مقابلة المعارضة الاولى اما ان يزعم حدية
تعريفه اولا فان زعم اما ان يسلم حدية تعريف الخصم اولا ان سلم
بطل كون تعريفه حدا فانقطع البحث وان لم يسلم يمنع المقدمات
الثلاث المذكورة مثلا لانم كون معرف تعريف معرف تعريفك
ولو سلم لانم كونه حدا تاما ولو سلم لانم التعارض ويستند بانه انما ثبت
او كان حذك حدا تاما بحسب الحقيقة لم لا يجوز ان يكون حدا ناقصا
او رسميا او يكون بحسب الاسم واما اذا لم يزعم حدية تعريفه
فلا يصح معارضة حديته وفي مقابلة المعارضة الثانية اما
ان يبين تعريف المعارض لتعريف المعارف الاول اولا ان لم يبين

فلا يصح دعوى ذلك المعارض اذ يجوز ان يكون لشيء واحد
تعريفان غير متباينين وان كانا متباينين وزعم المعارض
تعريفه بحسب الحقيقة ولم يكن تعريف المعارض بحسب
الحقيقة ايضا بطل تعريفه اذ لا يكون لشيء واحد تعريفان
بحسب الحقيقة متباينان وان كانا رسمين ناقصين وان لم يسلم بقول
لانهم كون اتحاد المعارض ولو سلم لانهم صحة تعريفك وغير ذلك واما
اذا لم يزعم المعارض كذلك لانه صريح معارضة صحة وانما اطنبنا الكلام
في هذا المقام لقلة وجوده في الكتب المختصرة مع انه لازم للمختصين
كذا حققه بعض المحققين (قوله لان المتضدي لهما آه) اي
للتعريف الحقيقي والاسمي كونه بمنزلة النقاش على طريق تشبيه
النقش المعقولي بالنقش الحسي وجد كونه كالنقش الحسي ان المعارض
لا يقصد بهما الحكم بثبوت التعريف بل يقصدان بصور صورة
غير حاصلة تفضيلا في ذهن السامع فح لا يكون بين الحد والمحدود
الحكم حتى يتوجه عليه المنع فان قيل عرف السامع في تهذيب
الجلال المعارض بان معرف الشيء ما يقال عليه لافادة تصوره
وغير الجلال الدواني بقوله اي يحمل عليه لافادة تصوره والعقد
الاخير لاخراج المحمول الذي لا يكون الغرض منه افادة التصور
انتهى يفهم من هذا ان يكون بين الحد والمحدود حكم قلنا نعم لكن
يسئل فيه بان التعريف تصور محض فلا يكون فيه حمل فلا يصح
تعريف المعارض بما يحمل عليه فاجيب ان المق بالذات منه التصور
ولا يلزم من ذلك ان لا يكون محمولا بل جميع اصناف المقول في
جواب ما هو واي شيء المق منه التصور ضرورة انها من المبادئ
التصورية مع انها تحمل على المسئول عنه في الجواب هذا
هو التحقيق حاصل جوابه فان كان الحكم في التعريف والمعارض
لكنه ليس بمق بالذات بل التسهيل للتصور فلا يعد من الحكم

فلا يجري عليه ما يجري على الحكم من الوجوب والجواز وغيرهما
(قوله فليس بين الحد والمحدود حكم حتى يمنع آه) يفهم من هذا
ان مدار عدم توجه المعارضة مطلقا والمنع مطلقا عدم وجود
الحكم حتى لو وجد لتوجه على ما يشترط حتى يمنع وفيه نظر
وان امكن في المنع والمعارضة التقديرية لكن ليس في المعارضة
الحقيقية مدار عدم توجهها عدم وجود الحكم فقط بل الحكم
ودليل الحكم وكذلك حين وجود الحكم لا توجه اذ توجه
حين وجوده ودليله فانظر ان يقال فليس بين الحد والمحدود حكم
ولا دليل حتى يمنع ويعارض لطابق الدليل المدعى هذه
العبارة مأخوذة من شرح المواقف لكن فيدان المدعى عدم توجه
المنع فقط لا المعارضة فتح بطابق الدليل المدعى وههنا ليس
كذلك الا ان يقال بناء على ظهوره تسامح في العبارة (قوله فيمنع
ويطلب عليه الدليل آه) لانه اذا اريد مدلوله لغة واصطلاحا
كان تعريفه لفظيا فاذا كان كذلك ما يجري عليه ما يجري على
التعريف اللفظي من المنع والنقض الشبهى والمعارضة التقديرية
كما عرفت (قوله فلا يتوجه به المناقشة آه) المناقشة اعم من المنع
والنقض والمعارضة فتح يخالف ما قاله السيد الشريف في شرح
المواقف اذ جوز فيه تعلق النقض والمعارضة وجوابه يعلم بما قررنا
ان نفي الشئ مبني على كون المعارض بمنزلة النقاش الذي لم يتصور
مطابقة نقشه الى صورة شيء وما قاله السيد مبني على مطابقة
الصورة الذهنية للصورة الخارجية كما في الرسوم والحدود الاسمية
اولا لفهوم الذي اغتبره المعتبر كما في الحدود والرسوم الاسمية
لان المطابقة وعدمها كما يطلق على مطابقة الحكم للواقع
وعدم مطابقته له كذلك يطلق على مطابقة الصورة
لذي الصورة وعدم مطابقته له من غير احتياج الى الحكم ونظر

هذا في النقص مثلا اذا اراد النقاش نقشه ان يوافق ويطابق
لنقش آخر فتح يتصور المطابقة وعدم المطابقة لذلك النقش
فحينئذ يتوجه المناقشة واما اذا اراد النقاش نقشا فقط
من غير قصد المطابقة فلا يتصور المطابقة فلا يتوجه عليه
المناقشة فتأمل (قوله الا ان يعتبر الخصم الدعوى من المعرف
الح) الاعتبار على وجهين اعتبار محض وهو من الوهميات
الصرفة كاسباب الاغوال واعتبار غير محض وهو وان لم يكن
موجودا في الخارج لكن موجود في نفس الامر فبالاعتبار
الاول لا تتوجه المناقشة لانه لا يفيد فائدة وبالاختبار الثاني تتوجه
واعتبار الدعوى المذكورة من المعرف موجود في نفس الامر
لان الحدود المساوية للمحدود لا بداهة من وجود مضمون تلك
الدعوى والا لم يكن حدا مساويا (قوله قبل هذا بناء الح)
هذا بيان وجه التقييد بقوله مثلا اذ لو لم يجوز منع الرسمية فلا تمس
الحاجة الى التقييد قبل الاولى ان يقال هذا مبني على من جوز
ترك لفظ قيل انتهى اذ لا قائل من غير المص فلا وجه للفظ
قيل اقول الوهم نشأ من جعل بناء خبر هذا واما اذا جعل
مفعولا له لغيل لا يتوهم اذح يكون القائل المص فقط فتفطن
وجه تجويز الرسمية ناقصة كانت او تامة انها من العرضيات اللازمة
او المختلطة بالذاتيات والعرضيات اللازمة فان اعتبار الدعوى
بالعرضيات اللازمة والذاتيات والعرضيات اللازمة يمنع لكن
عندي لیس فيه كثير فائدة لان الغرض منها تحصيل صورة
بوجه فيحصل باي وجه كان (قوله وتعرفني جامع الح) هذه
الدعوى تؤخذ مما يتوقف عليه صحة التعريف ويمكن ان تؤخذ
مما يتوقف عليه حسنه كالجمع والمنع وغيره من المفاسد السائرة
(قوله يمنع احدي هذه الدعوى آه) سواء كان التعريف

حدا بقسميه او رسما بقسميه لان الرسم وان لم يوجد فيه دعا وثلاث
اول توجد الدعوى الاخيرة (قوله او حدا تاما آه) قيد بكونه
حدا تاما اذ لو كان رسما لم توجد الدعوى كلها حتى تمنع كلها
لكن لو كان حدا ناقصا هل تمنع كلها ام لا اول كلامه يقتضي
منع كلها اذ اطلق فيه الحد وقيد مثلا لاخراج الرسم المطلق
المقابل للحد المطلق وآخر كلامه يقتضي عدم منع كلها لتقييده
الحد بان تمام فالظن القول الاول والقول الثاني محمول على التمثيل
او الاحتراز من الرسم المطلق فقط ويمكن ان يقال ان المراد
من قوله لو كان حدا تاما يعني لو كان الدعوى حدا تاما بان يقال
ان تعريف هذا حد تام فان كان الدعوى حدا تاما يتضمن كل
الدعوى الضمنية فان منع يلزم منع كل الدعوى لكن هذا الوجه
بعيد (قوله مجازا لغويا مطلقا آه) سواء كان مع السند او بدونه
هذا اذا اعتبر الدعوى فقط بدون اعتبار الدليل فكذلك لا يرد
المنع الحقيقي والمجاز العقلي والحد في لاقضائها دايلا مع انه لم يعتبر
(قوله لما قيل لا بد من ان يكون آه) قيل لا بد للمادة النقص من تحقق
حتى يسمع النقص لان التعريف من الموصل الى العلم التصوري
والاحتمال العقلي الغير الناشئ عن دليل لا ينقطع في رتبة الجزم
فلو كفي الاحتمال العقلي في النقص لا يوصل تعريف من التعريفات
الى المنة فمفسد ولا الناقض لو ذكر مادة لا يعلم وجودها فالمعرف
ان يمنع الكبرى القائلة بان كل تعريف هذا شأنه فهو غير جامع
او غير مانع مستندا بانه يصح ما ذكرته ان لو كان مادة النقص
متحققه فلا نم تحققها (قوله فتأمل آه) نقل عنه وجهه انه ليس
يلزم الشاهد على اطلاقه بل اذا لم يكن من البديهيات الجلية
انتهى يمكن ان يقال وجه التأمل انه فرق بين النقص والمنع
اذ النقص الحكم بالبطلان وان لم يتحقق المادة يمنع مقدما

دليل النقص فلا بد من التحقق والمنع طلب الصحة باعتراف
بجهله عن مطلوبة وذلك لا يقتضي الشاهد واما اذا كان المط
يديها فلا يسمع جهله فيحتاج الى الشاهد المزيل لبداية مطلوبة
(قوله في المفهومات الاعتبارية آه) المفهومات الاعتبارية
ما يكون بفرض الفارض وباعتبار المعبر مع قطع النظر عن وجوده
في نفس الامر سواء كان وجوده الخارجى اولا فهذه المفهومات
الاصطلاحية واللفظية كمفهوم العنقاء ومفهوم الانسان
مع قطع النظر عن حقيقة وافراده مثلا وضع الواضع لفظ
الانسان على مفهوم هو الحيوان الناطق فح اثبات الخدية
والجنسية والفصلية سهل لان العالم بالوضع يعلم ان هذا اللفظ
موضوع لهذا المفهوم فيكون المفهوم حدا وان ما دخل في ذلك
المفهوم يكون ذاتيا والخارج يكون عرضيا والذاتي ان كان اعم
فهو الجنس وان كان مساويا فهو الفصل فيثبت الدعوى
الثلاث الاول بالسهولة (قوله لان دفع المحذورات في الاعتباريات
آه) نقل عنه التعليل لامكان اقامة الدليل لان اقامة الدليل
في التعريفات الحقيقية متعسر بل متعذر انتهى يفهم منه ان هذا
الدليل بالنظر الى الدعاوى الثلاثة الاول اذا دل على الاخيرة
يمكن في التعريفات الحقيقية بداهة وفي الاعتبارية بطريق
الاولوية فلا حاجة الى اثبات الامكان بدليل فعلم من هذا البيان
ايراد تلك الدعاوى الستة لانه يثبت باقامة الدليل على كل واحد
منها فلا يتوهم ان فيها تغليباً لكن يتوهم بناء على ما بينه الش
في منهواته يمكن المنع بلا شاهد في الثلاثة الاخيرة فبح كيف يثبت
الدعاوى باقامة الدليل فتأمل (قوله في الكل آه) متعلق للاثبات
والتغير على سبيل التنازع (قوله بابطال الشاهد وتحرير المعرف
آه) قد علم مما سبق ان الشاهد قد يطلق على السند وههنا المراد

السند يكونه شاهد المنع فالسند اعم من المساوى المتنوعة فان كان
مساويا يثبت الدعوى بابطاله وان كان غير مساويا فلا جواب
بالغلب وكذلك تحرير المعرف يفيد في دعوى الجامعة والممانعة
دون العراء عن المفاسد لان استلزام التعريف الدور والنس
والاشتراك لا يدفع بتحرير التعريف فقيه تغليب آخر (قوله
ويجوز عطفه على الاثبات آه) يعني انه معطوف على ابطال
الشاهد ويجوز عطفه الخ لكن الاول حسن لانه على الثاني يكون
التحريرات وظيفة مستقلة وهو غير حسن كما بين فيما سبق (قوله
ففيه تغليات شتى آه) واحد في ضمير اثباتها الراجعة الى المساوى
الست مع انه في الثلاثة الاخيرة وواحد في ابطال الشاهد وواحد
في تحرير المعرف كما بينا وواحد في لفظه الاخيرة فتأمل ونقل عنه
اذ كون الاثبات بابطال الشاهد من الوظائف الموجهة بالنظر
الى الثلاثة الاخيرة صحيحة لكن كون تحرير المعرف منها بالنظر
الى منع الجامعة والممانعة والنظر الى منع العراء عن الدور فقط
وكذا كون تحرير الاجزاء منها بالنظر الى منع العراء عن الدور
والنس واما بالنظر الى منع العراء عن اشمال المشترك والمجاز والغريب
فلا وكذا تحرير مادة النقص منها بالنظر الى الجامعة والممانعة
فقط اذ لا يوجد مادة النقص في غيرهما من الثلاثة الاخيرة
انتهى (قوله في المفهومات الحقيقية آه) يعني في تعريفات الحقيقة
التي لا تكون بفرض فارض وباعتبار معتبر بل يكون تعريفا دالا
على ما به الشيء هو هو في نفس الامر كالحیوان الناطق بالنسبة
الى الانسان على تقدير حديثه فالوظائف الموجهة من المعرف فيه
كالوظائف الموجهة في التعريفات الاعتبارية في مقابلة النوع
التي هي منع الجامعة والممانعة والعراء عن المفاسد اذ لا تفاوت
بين الحقيقة والاعتبارية باعتبار ورود هذه النوع ودفعها

(قوله دونه اي عند دفعه الخ) هذا التفسير اشارة الى تعدد معنى لفظ دون بحسب الاشتراك اللفظي وكل واحد منها يصح ارادته في هذا المقام هذا من ضروب الامثال يمثلون صعوبة كل امر بهذا العنوان سواء كان معقولا او محسوسا وما نحن فيه من قبيل الاول او بطريق تشبيه المعقول بالمحسوس قيل ان معنى دون في الاصل ادنى مكانا من الشيء يقال هذا دون ذلك اذا كان احط قليلا ثم استعير للتفاوت في الرتبة قيل زيد ادنى من عمرو اي في الرتبة ثم اتسع فيه واستعمل في كل متجاوز حده الى حد غيره انتهى وفي التفسيرين الاخيرين اشارة الى الحذف والايبصال القناد شجر ذا شوك الخراط ان يقبض باليد على اعلاه ثم يمر يده الى الاسفل (قوله فيكون اصعب منه آه) هذا تفريع على المعنيين الاخيرين او تمهول على التعليل فتأمل (قرله ولا مدخله آه) تعليل على قوله فدفعه صعب حاصله ان النوع التي هي منع الحبيبة والجنسية والفصلية في التعريف الحقيقي لا يدفع الا ببيان الحدية والجنسية والفصلية وبيانها يتوقف على العلم بالذاتيات والعرضيات والفرقة بينهما والعلم متعسر بل متعذر اذ لم يعلم حقيقة الشيء وكنهه على ما هي عليه الا الله العزيز الحكيم والمنطقون يحكمون بالذاتيات والعرضيات بقاعدة ان نوعا ما اذا كان له خواص مترتبة كالمناطق والمضاحك والمنعجب فاقدمها باعتبار ذاتها لان الذات اقدم وذلك تقريبي لا تحقيقي فاذا لم يعلم حقيقة الشيء فكيف يحكم بان هذا الشيء داخل في حقيقته وذلك الشيء خارج عن حقيقته مثلا الحيوان والمتنفس والناطق والمضاحك بالنسبة الى الانسان تحتمل الجنسية والفصلية ولا مقتضى الحكم بجنسية الحيوان وعرضية المتنفس وفصلية الناطق وخاصة المضاحك وقول بعض من الحكماء ان الجنسية

مأخوذة من الصورة الجسمية والفصلية مأخوذة من الصورة النوعية ليس بتحقيق كلام لان الجنس والفصل من المعقولات الثانية ومن الاجزاء المحمولة للمعرف والصورة الجسمية والنوعية من الاجزاء الخارجية غير المحمولة والحاصل معرفة ذاتيات الشيء وعرضياته عسير بل متعذر نعم يفيد تقدم الاثر المترتب على الجنس على الاثر المترتب على العرض امام وتقدم الاثر المترتب على الفصل على الاثر المترتب على الخاصة والظن ان مؤثر الاثر المتقدم مقدم على مؤثر الاثر المتأخر والمتقدم يكون ذاتيا والمتأخر عرضيا وبذلك الظن يحكمون بحدية الحيوان الناطق وبجنسية الحيوان وبفصلية الناطق وعرضية غيرهما فبذلك الظن دفع هذه المنوع صعب بل غير مفيد (قوله او يعتبر الخصم آه) عطف على قوله يعتبر في الاثر يعتبر آه يعني اذا لم يعتبر الدعاوى لم يتوجد المعارضة وان اعتبر توجه المعارضة التقديرية اذا المعارضة التقديرية ابطال المدعى بواسطة اثار تقيضها او بما لا حظ الدليل الفرضي المفروض دلالة على عيبتها وهذه تقتضي الدعوى وتقدير الدليل قوله تلك الدعاوى اشارة الى الدعاوى السابقة وهي اعم الى الدعاوى الست وكذا قوله صحة دعوالك على الاطلاق يقتضي عموم الدعوى ونصويره بقوله وهو ان تعريفك آه يقتضي تخصيصها بالدعاوى الثلاثة الاخيرة والاحرى ان يطابق الكلامين يمكن ان يحسب ان التصوير من قبيل التمثيل او لا طراد هذه الدعاوى في جميع التعاريف خصصها بالذكر كما قاله (قوله بخروج الفرد الفلاني الخ) هذا وامثاله الآية من قبيل بيان المفسد فيكون دليلا للصغرى النظرية في التصوير والمذكور مضمون الصغرى (قرله لتوقف هذا الجزء من التعريف الخ) هذا بيان للتسلسل لكن يتوهم ان هذا البيان يقتضي الدور فلا يتم التقريب وهو مدفوع

لان في محل لزوم التسلسل يلزم الدور وكذلك سبب بطلان الدور
 اما التسلسل او تقدم الشيء على نفسه فالدور والنسب متلازمان اشار
 في التصوير الى النسب وفي بيان المقاسد الى الدور ايجمع المتلازمين
 المقاسدين (قوله يبين المقاسد الخ) وان لم يبين المقاسد لم تكن
 المعارضة مسموعة كما عرفت اذ مدار المعارضة تلك المقاسد
 فلم يبين يكون الصغريات نظرية غير مثبتة فلا يسمع (قوله
 وفي هذا التصوير مساححة آه) وجه المساححة ان هذا التصوير
 تصوير النقض لا المعارضة اذ الدعاوى الضمنية حد جامع ومانع
 وعار عن المقاسد والمعارضة ابطالها واثبات نقيضها
 فيكون دعوى المعارض هذا التعريف غير جامع وغير مانع
 مع انه جعلها في التصوير صغرى الدليل فالتصوير العارى عن
 المساححة هكذا ان تعريفك شامل للفرد الفلاني مع انه ليس من
 افراد المعارض او خارج عنه الفرد الفلاني مع انه من افراد المعارض
 ونحو ذلك (قوله ولا فيجربى باعتبار آه) قوله فيجربى علة الملازمة
 بين المقدم والتالى المحذوفة فاقم مقام التالى ومثل هذا كثير
 الوقوع فالتقدير وان لم يكن للاطراد فلا يصح التخصيص لان
 التصوير يجربى باعتبار الثلاثة الاول في بعض التعريفات يعنى في
 الحدود وسواء كان حقيقيا او اسميا لكن كافي السابق في الحدود
 الاسمية والمفهومات الاعتبارية المعارضة ورفعها سهل لثباته
 على الاصطلاح او اللغة والاعتبار واما في الحدود الحقيقية
 ان كان معارضتها بمحدود اخر فصعب ودفع تلك المعارضة
 اصعب لتوقفه على بيان الذاتيات والعرضيات ان قصد المعارض
 اثبات تلك الدعوى وان لم يتعرض لاثباته بل تعرض لدليل
 المعارض بوظائف موجهة كافي مقابلة النقض فيكون دفعها
 سهلا (قوله وجوز بعض المحققين وهو السيد الشريف آه)

هذا عطف على قوله والمعارضة مطلقا فلا يتوجه قال السيد
 الشريف في شرح المواقف وفي حاشية مختصر الاصول ينتج
 على الحد المعارضة والنقض بالا اعتبار دعاوى وتقدير دلائل
 الظاهر ان هذا التجوز مبنى على ان الدلائل الموصلة الى التصديق
 المجهول كما يعارض بالدليل وينقض كذلك التعريف الموصلة
 الى المجهول التصورى يعارض بالتعريف وينقض ايضا
 فالمعارضة المعرفة بتعريفين سابقين هو المعارضة بالدلائل
 ومتعلقة امامدى مدال او بال ودرعى مجرد وكذلك النقض
 المعارض بابطال الدليل بالتخلف او باستلزام خصوص الفساد
 النقض الذى ورد على الدلائل فمع المعارضة والنقض الواردان على
 التعريف يقتضيان متعلقا اخر وتعريفا اخر فيكونان من قبيل
 الانفاظ المشتركة حقيقتان في ذلك المعنى كما صرح بعض الفضلاء
 فالمعارضة هي مقابلة التعريف بالتعريف على سبيل التخالف
 فيكون متعلقة بالمعرف والتعريف والنقض ابطال التعريف
 باستلزام خصوص الفساد فيكون متعلقة بالتعريف فلا يحتاج
 الى اعتبار الدعوى وتقدير الدلائل فلذلك قال من غير الاعتبار
 والتقدير (قوله وينبغي ان يعلم ان هذه المعارضة آه) قبل لا يخفى
 عليك ان قول المصنف من غير الاعتبار والتقدير مبرم في ان هذه
 المعارضة غير المعارضة السابقة فيبان الشارح تلك المعارضة
 بقوله وينبغي ان آه قلبى الجدوى انتهى اقول هذا وهم ناش
 من قلة التدبر اذ الغرض من قوله وينبغي آه بيان ان تلك المعارضة
 غير المعارضة المبينة المذكورة تحقيقية او تقديرية كونه غير تحقيقي
 ظ وكونه غير تقديرى خفى فاطهر ما خفى واخفى ما ظهر يعنى
 المعارضة السابقة واردة على الدعوى او على الدليل وهما
 ليس كذلك بل هي واردة على تعريف بطريق الحقيقة لا المجاز

وانتقدير كما قال بعض الافاضل في النقص على التعريف انه حقيقة لا شبهة بطريق الاشتراك اللفظي سواء كان واردا على التعريف الحقيقي او الاعتباري او اللفظي (قوله واما الوظائف من طرف المعارف آه) عطف على قوله وجوز بعض المحققين اوله در محذوف لاقتضاء كلمة اما عديلا فالتقدير اما وظيفة السائل على المعارف على ما جوزه بعض المحققين التعارض بكذا واما وظيفة المعارف فكذا واعلم ان التعارض اما ان يكون بالمعارضة في الحرية واما ان يكون في الصحة تعرض الشارح الى بيان الاول وسكت عن بيان الثاني وصور صورته فعلم ان صفراء مشتملة على مقدمتين احدهما عين الصغرى واخرى كما اراد التعريف الذي يعارض به فللمعرف منع ايتهما شأ واما المعارضة في الصحة يكون التصوير هكذا لكن التعريف الذي يعارض يكون مبانيا لاصل التعريف والالم يتعارض في الصحة لجواز ان يكون شيء واحد تعريفان غير متباينين وانما الباطل كونهما حدين تامين بحسب الحقيقة وتعريفين متباينين بحسب الحقيقة اذ لا يكون شيء واحد تعريفان بحسب الحقيقة متباينان وان كانا رسمين ناقصين والوظيفة من المعارف منع احد المقدمتين مع استناده الى كونه غير مبين او على انه ليس بحسب الحقيقة ان اردت التفصيل فارجع الى ما ذكرنا آنفا فتخصيص منع تعارض التعريف ليس المحصر بل للتمثيل والالم اصح لان الصغرى مشتملة على مقدمتين بل مقدمات كثيرة لان التعريف المعارض به في الحرية يستلزم دعوى الحرية والجنسية والفصلية واثار الى هذا بقوله وهو الاظهر فلا يرد ما قيل المحصر ليس بجيد (قوله ويقول الخصم المعارض بانه آه) هذا اشارة الى تصوير الاعتراض على وجه الاجمال اذ مال هذا القول لازما للتصوير اذ التصوير هكذا ان تعريفك هذا

معارض يتعريف اخر وهو ان العلم هو الاعتقاد المقتضى لسكون النفس وكل تعريف شأنه كذا بطل فالمعرف ان يمنع الصغرى على ما يذنه ان يمنع بالتزديد بانه ان اريد به ان التعريف كونه حد الانم حديثه وان اريد التعريف المطلق لانم التعارض اولاهم الكبرى لجواز ان يكون رسما ولا تعاند بين مفهوميهما انما انما اند في حديثهما (قوله انما التعارض الخ) هذا بينان منشأ الغلط للسائل والسند قوله لجواز كونه رسما وهو من الحل من نوع المناقضة كما عرفت (قوله لانه اذا سلم آه) يعني ان المعارف لا يتخلو من تسليم حديث تعريف الخصم اولا فان سلم بطل حديث تعريف نفسه فيقطع البحث والا لزم ان يكون شيء واحد حقيقتان مختلفتان فهو بطل وجه بطلانه ان يكون شيء واحد حقيقتان مختلفتان يتركب كل واحد منهما عن جنس وفصل قريبين فيلزم ان يكون شيء واحد جنسان قريبان وفصلان قريبان وهو بطل وان تعدد الجنس البعيد والفصل البعيد لانهم اتفقوا على ان الفصول علل التحصيل الاجناس وتعينها واذا تعدد الفصول ان كان كلاهما علة للجنس لزم تواردهما على مستقالتين على معاول واحد وان كان احدهما علة لاحد الجنسين لزم ان يكون شيء واحد هو بيان خارجيتان مع انه شيء واحد في الخارج فيلزم وحدة اثنين وكلاهما بطل وان لم يسلم فلا يطل لجواز ان يكون احدهما رسما فيصدقان على شيء واحد اذ لا تعاند بين مفهومى هذين التعريفين على ان السائل يعارض بالمعارضة في الحرية دون الصحة (قوله وهو الاظهر آه) هذا دفع لتوهم المحصر على ذلك الاستناد لسكونه في موضع البيان (قوله لجواز الاستناد آه) علة للحكم المتنى المستفاد من المحصر الذي يدل عليه تعريف المسند وهو الاستناد مقصود بالاطهريه دون الانحصار او علة لظهور

الاستناد الاخر المستفاد من صيغة اسم التفضيل الاسانيد السابقة
 كعدم جامعية تعريف المعارض وعدم مانعته واستلزام
 خصوص الفساد وغير ذلك (قوله ويجوز ان يكون المراد آه)
 هذا معطوف على قوله اى جواز كون تعريف المعارض الج هذا
 الاحتمال وان ساعدة عبارة المصنف لكنه بعيد من جهة المانع
 لان هذه تنبئ عن عجز المعرف وتسليم دعوى الخصم فيعيد
 من انقباع البحث فلا فائدة في منع التعارض لعل وجه التبصر
 هذا فلا يلزم على هذه الارادة قول المصنف وهو الاظهر فيتبصر
 (قوله قال بعض الفضلاء آه) الغرض من نقل كلام بعض
 المحققين وبعض الفضلاء ان مذهب جمهور الاديين في المباحنة
 في التعريف الحقيقي ولا يسمى النقص الاجالى باستلزام خصوص
 الفساد اما شبيهها بناء على تخصيصه بالدليل او تحقيقا على اشتراكه
 بين الدليل والتعريف واما المعارضة والمنع مطلقا فلا يتوجه
 الا اذا اعتبر الدعاوى من الخصم فخالف السيد الشريف للجمهور
 بقوله نعلق المعارضة بلا اعتبار الدعاوى قياسا على النقص
 باعتبار شموله على التعريف والدليل على وجه الحقيقة وكذلك
 خالف بعض الفضلاء للجمهور والسيد الشريف حيث جوز
 ورود الاعتراضات الثلاثة سوى منع الحدية والجنسية والفصلية
 بالحمل على وضع السائل دعوى برأسه على وجه يستلزم
 القسح في التعريف بلا ملاحظة الدعوى الضمنية وحدها
 بالنظر الى المنع ولا يعملا ملاحظة الدعوى مع الدليل بالنظر الى
 المعارضة ولا يبناء على القول المرجوح الذي ذهب اليه الشريف
 رحمه الله ولا باعتبار الشبهة بالنظر الى النقص لكن فيما ذهب اليه
 بعض الفضلاء محذورات فليترقب الى البيان (قوله جميع
 الاعتراضات الواردة آه) هذه الاعتراضات شاملة للمنع والنقص

والمعارضة بدليل استثناء النوع الثلاثة الاول والالم يصح
 الاستثناء في كيف بوضع الدعوى في صورة المنع وان خصص
 وضع الدعوى للنقص والمعارضة فلا يساعد قوله حمل جميع
 الاعتراضات لقطعية لفظ الجميع في الاستغراق والعموم وان خصص
 الاعتراضات بهما فلا يصح الاستثناء فلا يخاف من كدر اهل وجه
 انأمل هذا (قوله من النقص والمعارضة مطلقا آه) لنقص انهم
 من الاجالى والتفصيلي نقل منه واعلم ان قيد الاطلاق متعلق
 بالمعارضة والنقص لكن تعلقه بالمعارضة من وجه واحد اعني
 التجويزية والثقة بدينية وبالنقص باعتبار الشبهة او التحقيق
 فلا يرد خروج بعض الاعتراضات من البيان انتهى يشهد هذا
 بدخول المنع في الاعتراضات (قوله لان متعلقاتها صادرة آه)
 هذا تعليل للاستثناء ومعلومه الحكم المستفاد من الاستثناء وهو
 ان النوع الثلاثة لا يحمل على وضع الدعوى برأسه لانها متعلقاتها
 صادرة عن المعرف البتة ولا شيء مما يصدر من متعلقاتها من المعرف
 يحمل على وضع الدعوى برأسه فينتج المط الصغرى نظرية بيانها
 ان الحدية والجنسية والفصلية ليست من شرط التعريف
 المطلق ولا من لازمه ولا يضر عدمها للتعريف بل من شرط
 الحد ولازمه فاذا ادعى المعرف هذه الثلاثة يتوجه المنع واذا لم يدع
 ولم يلتزم فلا يخلاف النوع الثلاثة الاخيرة لان الجامعة والممانعة
 والامراء عن المفاسد من شرط صحة التعريف ولازمه على الاصح
 سواء ادعى المعرف والستزم او لا يتوجه الاعتراض فلا يلزم
 ان يكون متعلقاتها صادرة عن المعرف فتوضع الدعوى برأسه
 دون النوع الثلاثة الازل (قوله اى كون الناقض او المعارض
 آه) هذا تفسير باللازم واشارة الى الدعوى من جانب السائل
 لامن جانب الخصم سواء احتج بالنقص حقا او شبهيا والمعارضة
 تجويزيا او تفديريا يكون الناقض او المعارض فدعيا فساد

التعريف ومستنداً عليه من لا يقال ان تعريفك فاسد لانه غير جامع
او غير مانع او غير عار عن المفاصد وبين المفاصد وكل تعريف
هذا شأنه فاسد فينتج المطمح يكون صاحب التعريف سائلاً
جارحاً على الدليل بمنوع ثلثة التي هي وظائف السائل حين
الاستدلال لكن يرد على هذا فلا يفرق بين النقص والمعارضة
قطباً الا ان يقال على مذهب هذا القائل يطلق احدهما فقط
والتعبير هنا على مذهب الجمهور والسيد ولعل وجه التأمل هذا
(قوله بلا ملاحظة الدليل آه) الظاهر متعلق بوضع الدعوى
بطريق التقييد والمنسحق نقل ما ذهب اليه بعض الفضلاء
من مجرد دعواه بلا نقل دليله والشراح حل تعلقه على طريق
التعليل حيث يظهر من منهواته في وجه التأمل ايما كان
لا يخلوا عن خلل اذ على تقدير عدم ملاحظة هذه الامور المذكورة
كيف يطلق لفظ النقض والمعارضة على ذلك المدعى بالاستدلال
فان اطلق على طريق الحقيقة يلزم صدق تعريف النقض
وهو ابطال الدليل بالتخلف او باستلزام خصوص الفساد
وصدق تعريف المعارضة وهو اقامة الدليل على خلاف ما قام
عليه الخصم الدليل وان اطلق على طريق التقدير والتشبيه يلزم
خلاف المفروض وان طلقاً على طريق الاشتراك اللفظي يلزم ايضاً
خلاف المفروض وللوازم كلهما منتفية اللهم الا ان يقال اصطلاح
جديد من هذا البعض ولا مشاحة في الاصطلاح فيقع فيما هرب
عنه وهو البناء على القول المرجوح ولعل وجه التأمل هذا (قوله
الدعوى الضمنية آه) هذا بالنظر الى المنع وقد عرفت كيف
يحمل المنع على وضع الدعوى قوله مع ملاحظة الدليل المقدر
بالنظر الى المعارضة التقديرية وقوله ولا الى البناء معطوف على
بلا ملاحظة هذا بالنظر الى كونهما حقيقيين بالاشتراك اللفظي

على رأى بعض الافاضل قوله ولا الى اعتبار التشبيه ناظر الى
النقض التشبيهي (قوله فيه ما فيه فتأمل فيه آه) اشارة الى
الاعتراضات السابقة التي قررناها ونقل عنه وجهه ان الاحتياج
الى الملاحظة والتقدير او الى البناء على القول المرجوح او الى
التشبيه لا يستلزم بطلان السابقة وقوله فتأمل فيه اشارة
الى الجواب بملاحظة حديث الفاصل والمفضول يعني ان
الذهاب الى المفضول عند الفاضل بمنزلة الخطأ او حل الصواب
على الاصوب وقوله ففيه في بعض اشارة الى التكلف في العبارة
او الى ان الدليل المشار اليه بقوله بلا ملاحظة آه لا يدل على
الصوابية لجواز الحمل على النقض باحد قسميه وهو لا يحتاج
الى ملاحظة دعوى الضمنية انتهى (قوله وان كنت قاسماً آه)
هذا شق ثالث من شقوق المنفصلة المطوية في قوله اذا قلت
بكلام آه فينتد يكون معطوفاً على قوله وان كنت معرفاً
تعريفاً آه او على قوله ان كنت ناقلاً او دعياً آه وهذا كما في السابق
محمول على الاهمال فلا يرد الاعتراضات في الملازمات الواقعة
في البديهيات والمسلمات وغير ذلك اعلم اولاً ان التقسيم على نوعين
تقسيم الكل الى الاجزاء وتقسيم الكليات الى الجزئيات فالنوع
الاول عبارة عن تحايل الكل وتفصيله الى الاجزاء فلا يصدق
المقسم على اقسامه ضرورة ان الكل لا يحل على الجزء من حيث
انه جزء ويكون كل قسم داخلاً في المقسم والكل قد يكون
باعتبار الاجزاء الخارجية وقد يكون باعتبار الاجزاء الذهنية
مثلاً الانسان كل باعتبار الاجزاء الخارجية كالعناصر الاربعة
و باعتبار الاجزاء الذهنية كالحيوان الناطق فاذا قسم باعتبار
الخارج يقال الانسان ماء وهواء ونار وتراب وباعتبار الذهن
هو حيوان وناطق والكل لا يحل على الجزء من حيث انه جزء

ولا يجوز ادخال حرف الانفصال في هذا التقسيم لان الكل لا يتحقق بكل واحد من الاجزاء بل بالجموع من حيث هو مجموع بخلاف تقسيم الكلي الى جزئياته فانه يتحقق بكل واحد من جزئياته فلذلك خص حرف الانفصال فيه قال السيد الشريف في حاشية مختصر الاصول تقسيم الكل الى الاجزاء يمكن ارجاعه الى تقسيم الكلي الى جزئياته بتقدير ما يتضمنه الكل فلذلك لم يتعرض المصنف الى بيان تقسيم الكل الى الاجزاء فخل على المقايضة والنوع الثاني على قسمين حقيقي واعتباري فالحقيقي ضم قيود متباينة الى المقسم كقولنا الحيوان اما ناطق او صاهل والاعتباري ضم قيود متغايرة في الجملة اليه كقولنا الانسان اما كاتب واما شاعر فيحصل في الاول اقسام متميزة بحسب الحقيقة والمفهوم وفي الثاني اقسام متميزة بحسب المفهوم والاعتبار فلذلك لا يضر تداخل الاقسام في الاعتباري اذ يكفي فيه تمايز الاقسام بحسب المفهوم ولا يضر تصادقها في شيء بخلاف الحقيقي لانه اذا تبين الاقسام لا تصادقان على شيء واحد فيضرت التداخل فقد علم وجه التسمية بالحقيقي والاعتباري اذ في الحقيقي تقسيم وتفريق حقيقي لم يبق بين جزئين اجتماع واما في الاعتباري يبق اجتماع في الصدق والتفريق باعتبار الاتصاف بالمفهوم فقط وفي هذا ضم وتركيب والمقسم صادق على اقسامه وهو جزء من مفهوم الاقسام فمثل قولنا الحيوان اما ناطق او صاهل من قبيل وضع قيد المقسم مكان القسم والمقسم والتقدير اما حيوان ناطق او حيوان صاهل والحاصل المقسم معتبر في الاقسام سواء ذكر او لم يذكر واعلم انه يقصد بكل من نوعي التقسيم الحصر وان لم يكن بحرف التريد وفي تقسيم الكلي الى جزئياته هو الحكم على طبيعة

المقسم ومفهومه بعدم خروجه عن الاقسام وفي تقسيم الكل الى الاجزاء فهو الحكم على المقسم بانه ليس له جزء خارج عن الاقسام قال السيد الشريف في مختصر المق بالقسيم اما متردد بين النفي والاثبات وهو يجزم العقل بمجرد ملاحظة مفهومه بالانحصار واما استقراره اي لا يكون كذلك فثبت له انحصاره الى التبع والاستقراء سواء كان في الجزئيات كالتحصيل الدلالة اللفظية في الثلاثة او في الاجزاء كالتحصيل الجسم المركب في اجزائه من العناصر * واعلم ان النسبة بين المقسم وبين كل قسم في تقسيم الكلي الى جزئياته عموم وخصوص مطلق الا ان المقسم لان كل قسم مركب من المقسم وقيد من قيوده المقسمة كالحوان بالنسبة الى الانسان والفرس واما القيد وحده فقد يكون اخص مطلقا من المقسم كالناطق والصاهل بالنسبة الى الحيوان وقد يكون اعم من وجه منه كالابيض والاسود بالنسبة اليه لكن بعد انضمامه الى المقسم يكون اخص مطلقا منه البتة ولذا استأخروا في بعض المواضع فوضوا فيها القيود التي هي اعم من وجه بدون ذكر المقسم وحكموا بجواز ان يكون بين المقسم والقسم عموم من وجه وهذا كلام ظاهري غير تحقيقي والالزام انقسام الشيء الى نفسه وغيره فهو باطل فاذا عرفت هذا فاعرف ما توجه عليه المباحث وقد بسطنا الكلام للزوم هذا البحث في مواضع كثيرة (قوله تقسما حقيقيا آه) لفظ التقسيم يقتضي ان يقال مقسما على انه صفة المتكلم قبل لما اشتهر من ان ماضي التقسيم لم يأت مشددا بل مخففا ويمكن ان يقال ان فعل بالتشديد جاء بمعنى فعل بالتخفيف ولا يعسد في العكس فقد علم وجه التسمية بالحقيقي والاعتباري والمقسم بتقسيم الكلي الى الجزئيات بما قررنا آنفا (قوله ضم قيود متباينة آه) والقيود جمع قيد يراد به ما فوق

الواحد ليشمل التقسيم الى قسمين المتباينة صفة القيود يعني يصدق
بين القيود السالبة الكلية من الطرفين اذ هي مرجع التباين فيلزم
عدم تصادقها في شيء كالانسان والفرس بالنسبة الى الحيوان
فيكون الاقسام الحاصلة متباينة في الحقيقة والكلية المضموم اليه
يسمى مقسما ومورد القسمة والمضموم اليه والمضموم معا يسمى
قسما ويسمى كل قسم بالنسبة الى الاخر قسما والشئ الذي
دخل في المقسم وخرج عن الاقسام يسمى واسطة بين الاقسام
فعلم ان المضموم اليه مشترك بين الاقسام والقيود مختصة فذلك
المشترك اما ان يكون ذاتيا او عرضيا وكذلك القيود اما ان يكون
ذاتيا او عرضيا والاحتمال اربعة بالضرب في واحد منها يحصل
حد تاما او ناقصا وفي الباقية رسم تاما او ناقصا فتأمل فان قيل
ان الاقسام لازمة للمقسم لشموله على الاقسام والمقسم لازم لكل
قسم فالانقسام لازم له فيلزم في كل تقسيم ان ينقسم كل قسم الى
نفسه ولي قسمه بخلافه بانما لانقسم ان الانقسام لازم للمقسم وانما
يكون كذلك لو كان القيدان المتضمنان معه ضروري الشئ له
وهو غير لازم له وانا لانقسم ان المقسم لازم للاقسام لم لا يجوز ان يكون
ذاتيا له ويمكن الانفكاك عنها واوسلم جميع ذلك فاللازم لزوم انقسام
المقسم لكل قسم لانقسم انقسام نفس المقسم ولا محذور في ذلك
(قوله اعتبار يا وهو مضم قيود الخ) قد عرفت وجه التسمية القيود
جمع مراد به ما فوق الواحد كما سبق وهو مضم قيود متغايرة ليست
بمتباينة بل متصادقة في الجملة فتحصل اقسام متغايرة بحسب المفهوم
والاعتبار وان كانت متصادقة كقولنا الانسان اما كاتب واما
شاعر واما ضاحك فهذه القيود متغايرة بحسب المفهوم متصادقة
في شيء واحد وهو زيد مثلا فقد يعترض على هذا بانه متداخل
الاقسام وهو باطل توهم من المعترض انه تقسيم حقيقي فيجاب

بانه ليس بتقسيم حقيقي حتى يلزم تباين الاقسام فيه بل اعتباري
يكفي فيه تمايز الاقسام بحسب المفهوم ولا يضر تصادقها في شيء
فقد علم من هذا التفسير ان قيد ليست بمتباينة ملحوظ ومقدر في
التعريف بقريضة المقابلة والاشتمل التقسيم الحقيقي لان التغاير في
الجملة اعم من التغاير في المفهوم والذات ومن التغاير في المفهوم
فقط كما ينبغي عن لزوم هذا القيد عبارة السيد الشريف في حاشية
مختصر الاصول وهو ان ينضم اليه قيود متباينة او متخالفة غير
متباينة فيحصل بانضمام كل قيد قسم منه ففي الاول كان التقسيم
حقيقيا يتباين فيه الاقسام وعلى الثاني اعتباريا يتصادق فيه
انتهى وكذلك ينبغي عبارة الفاضل العظام في الوضعية والتقسيم
الذي اقسامه متباينة يسمى تقسيما حقيقيا ومالبس كذلك تقسيما
اعتباريا والعمدة في التقسيمات الحقيقية وهي المتبادرة اذا اطلق
التقسيم انتهى (قوله وهما من المبادئ التصورية آه) يعني من قبيل ما
يتوصل به الى التصور وجه كونهما كذلك انه لما عرفهما ان باب التدوين
بالضم الى المفهوم يعلم ان المعبر في التقسيم نفس مفهوم الكلية
للمقسم لا افراده وانه لاحكم فيه على الافراد والغرض منه تحصيل
القسم وهو لا يقتضي التجرد ضم القيد الى مفهوم المقسم فادخل
كلمة كل على المقسم محل كما ان ادخالها على المعرف محل ولذلك
ترى انه كلما وقع ذلك ممن له شأن احتيج الى التكلف في الصحة
والالام الداخلة على المقسم لام الحقيقة من حيث هي هي وقال
السيد الشريف رحمه الله ان تقسيم تحصيل الطبيعة الكلية انتهى
وقال بعض الفضلاء تقسيم الكلية الى جزئيات مضم مختص الى
مشترك تحصيل المفهومات التي هي الاقسام ولا يحكم فيه على
المقسم بشيء والخصر هو الحكم على المقسم بعدم خروجه عن
الاقسام وهو متأخر عن التقسيم انتهى فان قيل قد يسوق الدليل

على التقسيم والدليل يسوق الى الحكم البتة قلت هذا دليل
على دعوى الحصر ودعوى الانقسام اللذين تضمنهما واشتملها
التقسيم لا على التقسيم وكذا لا حكم في تقسيم الكل الى الاجزاء بل
المقصود تعريف المقسم وتفصيل ماهيته لان ماهية الكل هو
عين الاجزاء بقصدية الحصر وهو الحكم على المقسم بانه ليس له
جزء خارج عن الانقسام كذا قال السيد الشريف في حاشية
مختصر الاصول فليس تقسيم الكل الى الاجزاء لتحصيل ماهية
الانقسام بل لتحصيل ماهية المقسم (قوله وهذا من المبادئ
التصديقية آه) لان هذا القول صغرى دليل على قوله فالوظائف
الموجّهة آه اذ هو مسألة العلم والدليل المسوق لها من المبادئ
التصديقية تصويره الوظائف الموجهة على هذين القسمين منع
مجاز لغوى لاحتمال لان هذين القسمين من المبادئ الضرورية
وكل ماهو شأن الوظائف الموجهة عليها منع مجاز لاحتمال
وكذا سائر (قوله وفائدته يظهر من اللاحق آه) يعنى احتراز
بقوله في الحقيقة عن التقسيم الذى هو بحسب الصورة اذ هو
من المبادئ التصديقية كما يصرح في اللاحق (قوله اذا اعم
الدعوى الضمنية آه) قيد للمع والمعارضة اذ هما لا توجهان
مطلقا بلا اعتبار الدعوى الضمنية (قوله مثل ان داخل الخ)
ان داخل والتصادق كلاهما مضمّران للتقسيم الحقيقى دون
الاعتبارى ان داخل ان يكون بعض الانقسام بجميع افراده داخلا
في البعض الاخر بان يكون بينهما عموم وخصوص مطلق اذ
الاخص داخل في الاعم كقولنا الجسم اما حيوان او انسان
والتصادق وهو ان يكون الانقسام متصادقة في شئ واحد سواء
دخل بعض الانقسام بجميع افراده في الاخر كالمثل السابق
اولم يدخل كذلك بل يكون بينهما عموم من وجه كقولنا الحيوان

اما انسان او ابيض * واعلم ان من شرائط تقسيم الكلى الى جزئياته
اذا كان حقيقيا ان لا يكون بعض الانقسام المذكورة مباينا للمقسم
في الواقع ولا يلزم ان يكون قسم الشئ في الواقع قسمه في ذلك
التقسيم وان لا يكون بعض الانقسام المذكورة نفس المقسم مرادف له
او مساويا غير مرادف ولا يلزم ان يكون نفس الشئ في الواقع
قسمه في هذا التقسيم وهو معنى قولهم يلزم تقسيم الشئ الى
نفسه والى غيره وان لا يكون بعض الانقسام المذكورة اعم من وجه
من المقسم ولا يلزم انقسام المقسم الى قسميه وان يكون بين
الانقسام تبان اذ لو ترادف القسمان او تساويا غير مرادفين يلزم
ان يكون نفس الشئ في الواقع قسمه في التقسيم وان كان بعضها
اخص مطلقا عن بعض يلزم ان يكون قسم الشئ في الواقع
قسمه في هذا التقسيم لان الاخص قسم من الاعم وان كان
من وجه يلزم عدم التمايز بين الانقسام والمقصود من التقسيم التمايز
بين الانقسام واللازم كلها متفقة فاذا عرفت هذا فاعلم ان باعتبار
هذه الشروط يتوجه السؤال (قوله وعدم الحصرية آه) هو
لمصرف فساد مخصوص بالنسبة الى الحقيقى والاعتبارى وكذا
الثالث والرابع والخامس لكن المفسدة متفاوتة (قوله فليأمل آه)
اشارة الى ما قلنا في الاول اولى ان حصول التعريف من التقسيم
ان ذكر الانقسام مفصلة يعنى اذا ضم القيد الى المقسم تفصيلا
واما اذا ذكرت مجمل فلا يحصل كقول ابن الحاجب في الكافية
الكلمة هي اسم وفعل وحرف لان كلامها نوع فيكون من اقسام
المعرف لا معرفا قال السيد الشريف في حاشية شرح المطالع
معالمة يعنى ورودها لجميع التسميات الكلى الى الجزئى هي ان مورد
القسم لا يتحقق له الا فى ضمن الانقسام فاذا اخذ من حيث تحققه
في هذا القسم لم يتناول انقسم الاخر فيلزم انقسامه الى قسميه

وان اخذ من حيث تحققه فيها جميعا لم ينقسم الى شئ منهما
 فيجاب عنها باننا لاحظنا المقسم في نفسه مع قطع النظر عن تحققه
 في شئ من اقسامه وهذه المغالطة مركبة من منفصلة صغرى
 وحليات كبريات بعدد اجزاء الانفصال وبحسب انما أليف متحدة
 وجوابها منع لتلك المنفصلة (قوله في النقيضين النقضان آه)
 قدم بيان الوظائف المتعلقة بهما على الوظائف المتعلقة بالمنع
 لان وظائف النقيضين متفاوتة بالنسبة الى الحقيقي والاعتباري
 بخلاف الوظائف المتعلقة بانع النقضان الواردان على النقيضين
 حقيقي لكن يتوجه الكلام في ورود النقض على النقض كما في
 السابق هذان الوظيفتان يجريان في كل مادة خصوص الفساد
 لكن تحرير المقسم والاقسام يجري في عدم الحاصرية وكذا
 في كون قسم الشئ قسما منه وقسم الشئ قسما هذا الاسلوب
 من قبيل التوزيع والانقسام كما قرر مثله مثلا اذا قال صاحب
 التقسيم الكلمة اما كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترن باحد
 الازمنة الثلاثة واما كلمة دلت على معنى في نفسها مقترنا باحد الازمنة
 الثلاثة واما كلمة دلت على معنى في غيرها الاول الاسم والثاني الفعل
 والثالث الحرف فللخصم ان ينقض ويقول ان تقسيمك هذا فاسد
 لانه مستلزم لتداخل بعض الاقسام في البعض الاخر لان الافعال
 المنسلخة عن الزمان داخل في قسم الاسم مع انها من اقسام الفعل
 وكل تقسيم شانه كذا فاسد فتقسمك فاسد وله ايضا ان يعارض
 ويقول لو كان لك دليل دال على صحة تقسيمك فعندي دليل دال
 على عدم صحته وهو ان هذا التقسيم مشتمل على التداخل وكل
 تقسيم هذا شانه غير صحيح فتقسمك غير صحيح فالوظائف من
 صاحب التقسيم لنقض الخصم اما النقض الحقيقي بان يقال ان
 دليلكم على فساد تقسيمنا بطلان دليلكم يقتضي ان لا يلاحظ الوضع

في المقسم مع انه ملاحظ لا تقسيم الكلمة بحسب اصل الوضع
 فلا يلزم دخول الافعال المنسلخة عن الزمان في قسم الاسم لانها مقترنة
 باحد الازمنة الثلاثة بحسب اصل الوضع واما المعارضة الحقيقية
 بان يقال لو كان لكم دليل دال على فساد تقسيمنا فعندي دليل دال
 على صحته وهو ان يقال ان تقسيم الكلمة الى اقسامها بحسب اصل
 الوضع غير مشتمل على التداخل وكل تقسيم شانه هذا صحيح فتقسمنا
 صحيح فقس عليه سائر (قوله وتغير التقسيم آه) الظاهر ان هذه
 الوظيفة تعد من انقطاع البحث اذا البحث والغرض في التقسيم لا
 في القسم حتى يحصل بتقسيم آخر الا ان يقال الغرض في الحقيقة
 بيان المقسم كما كان الغرض في التعريف بيان المعرف (قوله
 فقط اى دون منع الكبرى آه) حصر المنع بالصغرى حين كون
 التقسيم حقيقيا اذ لما شرط فيه التباين بين الاقسام وحصر المقسم
 للاقسام وعدم تباين الاقسام للمقسم وكون التعريف المستفاد من
 التقسيم جامعا ومانعا وعاريا عن المفاصد فليزمن ان لا يتداخل
 الاقسام وان ينحصر وان لا يكون قسم الشئ قسما وقسم الشئ
 قسما فالصغريات الواقعة في النقيضين يكون مشتملة على عدم
 وجود الشروط فيكون الكبريات بديهية فيمنع الصغرى دون الكبرى
 (قوله ومنع الكبرى امر ايضا آه) يعنى لما لم يشترط في التقسيم
 الاعتباري الشروط المذكورة بأسرها يجوز منع الكبرى بل شرط
 فيه كون كل قسم اخص من المقسم بحسب العقل وان كان
 مساويا له بحسب الوجود الخارجى وكون كل قسم متميزا عن الآخر
 بحسبه ولا يشترط عدم التداخل والحصرية فلذلك يمنع الكبرى
 ويجرى فيه جميع الوظائف السابقة ومنع الصغرى ايضا
 لكن عدم شرطية الحصر في الاعتباري لا يمنع عن النظر انما اطلع
 صريح على وجوده وعدمه في كتب القوم فاتبعت فيه المصنف

قيل لا وجه في تخصيص منع الكبرى الاعتباري لانه يجوز في التحقيق
ايضا مستندا بان كل تقسيم انما يكون كذلك باطلا لو كان الحصر
فيه عقليا وهو مبل هو استقرائي ههنا وهو لا يبطل الا عند تحقق
تلك المادة انتهى اقول الحصر مقصود عن التقسيم على مذهب
التحقيق وان حله اليه من على الغالب فهو يكون باطلا بوجود
قسم واحد سواء كان عقليا او قطعيا او استقرائيا مع ان النقص
بالخصوص تبين فيه المفاسد والالم يسمع فكيف يجوز منع الكبرى
(قوله اما بالاقامة او بابطال الشاهد آه) المراد من الشاهد السند
وذلك السند يلزم ان يكون مساويا والالم يلزم ثبوت الدعوى
وان كان مساويا يلزم من اطلاله ثبوت الدعوى فيكون عين الاقامة
فيكون احدهما مستدركا وكذلك التحريز ان كان مستقلا
لم يثبت المدعى وان كان جزء من الدليل المسوق لاثبات الدعوى
يكون مثبتا فيلزم الاستدراك ايضا يحاجب عن هذا بين الامور
الثلاثة فرق في الجملة الاقامة اعم من ان يكون بابطال الشاهد
مفهوما وان تصادقا و فرق بين حصول الشيء وملا حفظه
اذ في الاقامة المحفوظ الثبوت وان لم منه بطلان السند المساوي
وكذا في التحريز ويمكن ان يقال هذا من قبيل بيان الطرق والتفنن
وان كان المال والمرجع واحدا (قوله واما على كونهما آه) اما
معطوف على قوله وهما من المبادئ التصورية او ابتداء كلام
جواب عن سؤال ناش من تقييد كونهما من المبادئ التصورية
يقوله في الحقيقة ذهب السيد الشريف الى كونهما من المبادئ
التصديقية صورة لانهما من قبيل القضية الجملة المرددة المحمول
او من قبيل القضية المنفصلة صورة دون حقيقة لما سبق ولان
المق في القضية ثبوت المحمول على وجه التزديد او الانقصال
دون تحصيل الاقسام وفي التقسيم بالعكس فلذلك حكم بكذا

وذهب العلامة التفتازاني الى كونهما من المبادئ التصديقية
حقيقة وصورة الظ في وجهه انهما من القضايا الطبيعية لثبوت
الحكم بالتزديد على مفهوم الموضوع وحصول الاقسام يكون
بالالتزام (قوله او حقيقة آه) الظاهر ان يقال صورة وحقيقة
كما لا يخفى وجهه فتأمل (قوله فهي اي الوظائف كما لا اول آه)
مقتضى التفسير ان يكون المشبهة الوظائف على تقدير كونها
من المبادئ التصديقية او المشبهة بها الوظائف على تقدير كونها
من المبادئ التصورية ووجه الشبه بينهما وظائف مخصوصة
مذكورة على التعيين ولا يتوهم ان وجه الشبه عين المشبه به
لان المشبه والمشبه به الوظائف مأخوذة في جانب المبتداء ووجه
الشبه مأخوذة في جانب الخبر معينا مخصوصا مثلا الوظيفة الموجهة
على تقدير كونها من المبادئ التصديقية كالوظيفة الموجهة
على تقدير كونها من المبادئ التصورية في كونها منعا مجازا لغويا
او معارضة تقدير او نقضا شبيها فعلى هذا مرجع ضمير فهي
الوظائف على تقدير كونها من المبادئ التصديقية والاول
عبارة عن الوظائف على تقدير كونها من المبادئ التصورية
وقوله في جميع الاحوال متعلق بالنشيه المستفاد من الكاف وعبرة
عن الوظائف المذكورة المخصوصة في دفع اعتراض الفردى
والكفوى رجهما الله من ان في تعلق قوله في جميع الوظائف
محذور لا يخفى سواء تعلق بالوظائف الموجهة المشبهة او بالوظائف
الموجهة المشبهة بها او بالنشيه المستفاد من الكاف فالصواب
ان يقول المصنف فهما كالاوين ويفسر الضمير بالتقسيمين
المذكورين على تقدير التصديقية ويفسر قوله كالاوين بالتقسيمين
المذكورين على تقدير التصورية فتح يتعلق قوله في جميع الاحوال
بمعنى النشيه المستفاد من الكاف وان يحذف المصنف في جميع

الاخوال اذ قوله فهي كالاول يؤدي مؤداه انتهى (قوله اي كهي
على كونها من آه) اعلم ان الكاف مختص بالاسم الظاهر عند
الجمهور فلا يقال كد استغناء عنه بمثل ونحوه وقد تدخل في السعة
على المرفوع نحو ما انا كانت والمبرد جوز دخوله على المنصوب
والجوز والمرفوع نظرا الى ما جاء في بعض اشعار العرب قال
الشيخ الرضي في دخوله على المنصوب المنفصل شعرا * فاجل
واحسن في اسيرك انه ضعيف ولم يأسر كايك اسرى * وعلى
المجرو شعرا * ولا اري بعلا ولا حلا ولا كهلولا كهن الاحاطلا
وقال * وام او عال كها او اقربا * وعلى المرفوع نحو ما انا كانت (قوله مع
زيادة المنع المجازي آه) وجهد زيادة المنع المجازي اللغوي والمعارضة
التقديرية مع انهما كانا في الاول ايضا غاية ما في الباب انه اعتبر
فيه الدعوى ولم يعتبر هنا القيد في الاول وجودهما باعتبار
الدعوى يفيد اذا لم يعتبر لم يوجد او هنا يوجدان مع وجودهما
باعتبار الدعوى الضمنية بضامن جهدا اخرى فلا يرد ما قبل فتفطن
(قوله الصواب السابق آه) يعني كاجل جميع الاعتراضات الموردة
على التعريف على وضع الدعوى برأسه على وجه يستلزم القدرح
في التعريف كذلك يحمل جميع الاعتراضات الموردة على التقاسيم
على وضع الدعوى برأسه على وجه يستلزم القدرح في التقسيم لكن
يستثنى في الاول المنوع الثلاثة الاول ولا يستثنى ههنا لان في الاول لا بد
من صدور متعلقياتها من المعرف وهو مانع عن وضع الدعوى
وههنا ليس كذلك وفيه بحث لان الاعتراض الوارد على التعريف
المستفاد من التعريف مثل الاول يرد على ما قاله بعض الفضلاء فيه
ما ورد في الاول فتفطن (قوله وقس عليه التقييدات والتخصيصات
آه) معطوف على قوله وان كنت قاسما بناء على دخوله في قوله
اذا قلت بكلام آه وجلة معترضة على من جوز وقوع الاعتراض

في آخر

في آخر الكلام فحاصل الاول اذا قلت بكلام ولم تكن ناقلا
ولامدعيا مجردا او مستدلا ولا معرفا ولا مقسما بل كنت مقيدا
او مخصصا فالوظائف الموجهة كالوظائف الموجهة من الخصم
في التقسيم والمقسم لكن بالنسبة الغير الصريحة في التقييدات
والتخصيصات لان التقييد والتخصيص من قبيل التصور يعني
يمنع الخصم مجازا لغويا وينقض شيئا ويعارض تقديره ويجاب
المقيد والمخصص كما يجاب المقسم وجه المناسبة بالتقسيم ان
التقسيم من قبيل التقييد لكن الغرض منه تحصيل الاقسام
والتقييد مطلق يراد به ما وراء التقسيم التقييد اخراج المطلق
عن الشبوع والقيد ما اخرج به المطلق عن الشبوع سواء كان
صفة او مضافا اليه او شرط او غير ذلك والتخصيص يطلق على
تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فان كان
بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قلت
ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد المتصفة
بالعالم وعلى القصر المصطلح في المعاني وهو اختصاص شيء بشيء
باحد طرق مخصوصة وعلى امتياز الشيء بالشيء عن الشيء
الاخر الظاهر ان المراد ههنا اما المعنى الثالث او المعنى الاول دون
الثاني كما ينبغي عنه التفسير لان المعنى الثاني فيه حكمان ايجابا وسلبا
فلا حاجة الى اعتبار الدعوى الضمنية على انه يدخل في شق
ان كنت ناقلا او مدعيا فلا وجه للدراج ههنا فلا يلايم قول
آفكر ما في فتأمل حتى التأمل (قوله والمراد منها التخصيصات) يعني
يذكر احد الشبطين ويترك الاخر فيتوجه السؤال هذا بناء على
المعنى الثالث واحتمال ارادة التخصيص الحصري باعتبار المعنى
الاول (قوله في التحيزات اي في تحرير آه) يعني الالف واللام اما
للعهد الخارجي او عوض عن المضاف اليه او للاستغراق الاولان

للاول والثالث للثاني وكذا في التحقيقات (قوله ومما ينبغي ان يعلم
 آه) اما معطوف على مقدر او معطوف على قوله وقس باعتبار
 ادماج الشرح الى المتن او ابتداء كلام والعرض منه بيان مسائل
 متفرقة لم يذهب عليه الجمهور بل بعض من الفضلاء منها السؤال
 الاستفساري وهو سؤال لغوي لاصطلاحى داخل في النوع
 الثلاثة وهو طلب حصول صورة الشئ ذهب بعضهم الى انه داخل
 في الاصطلاح بادن عناية في اخذ من النوع المصلحة ولا حاجة
 الى جعله وظيفة مستقلة ولهذا لم يذكره المص في المتن وبعضهم
 ذهب الى انه وظيفة مستقلة والكتب مملوءة به ومن ذهب اليه قال
 وهو طلب بيان سواء كان المبين معنى اللفظ وهو الغالب او نكتة
 من نكات الفعل والقول والمنع مشترك في طلب البيان متماز
 باختصاص البيان بالدليل وبورود الطلب على المقدمة المعينة
 (قوله ومما يسمع اذا كان في ذلك اللفظ اجمال آه) انما ظاهر ان المراد
 من الاجمال ما كان فيهما لا يظهرا المعنى سواء كان بالاشتراك
 او بالمجاز او ابهام المتكلم او بعدم التفصيل او بكون اللفظ وحشيا
 غير ظاهر المعنى او غير ذلك قال العلامة التفتازاني في التلويح
 المجمل ما خفي المراد منه لنفس اللفظ خفاء لا يدرك الا ببيان من
 المجمل سواء كان ذلك لتزاحم المعاني المتساوية الاقدام كالاشتراك
 او لغرابة اللفظ كالهلوغ في قوله تعالى * خلق الانسان هلوغا
 اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا * او لانتقاله من معناه
 الظاهر الى ما هو غير معلوم كالصلوة والزكاة والربوا وحكم
 المجمل الاستفسار وطلب البيان من المجمل فيانه قد يكون شافيا
 يصير به المجمل مفسرا كبيان الصلوة والزكاة وقد لا يكون انتهى
 فقد علم ان المجمل ههنا انعم مما يئنه العلامة ومن الغرابة وذكر
 الغرابة بقاعدة اذا قول بل العام بالخاص يراد ما وراء الخاص وجه

ارتكاب هذا التكلف ان المقام بيان سبب مسموعية الاستفسار
 فالابق بيان الاسباب المتعددة انما حملنا على الاعم مما يئنه العلامة
 لان كلام الشارح في الجواب يبنى عن هذا اذا قرأنا المضمومة
 لا يكون الا في المجاز مما يئنه العلامة المجمل الحقيقي ومن لم يفهم بعض
 هذا الكلام مع السياق اعترض بخروج المجاز عن الاجال وحل
 على ما يئنه العلامة فقط فتأمل (قوله ولذا قيل آه) الاستبهام
 بمعنى الابهام او المشاكلة للاستفهام وفيه اشارة الى جواز ترك
 الاستفسار حين الابهام ليتأمل من نفسه فيتوصل (قوله فهو لجاج
 وتعنيت آه) اللجاج الخصومة والتعنيت طلب ذلة الخصم وغلبة
 نفسه وهذا مقوت لفائدة المناظرة لعدم انقطاع الاستفسار ولزوم
 التسلسل بسبب كونه لجوجا ومتعنا في كل رتبة فلا يرد ما قيل
 من انه ان اريد الاثبات بالفعل فهو ممنوع وان اريد بالقوة فهو
 مسلم لكن كونه مقوتا ممنوع انتهى (قوله ولا يكون من جنس اللعب
 آه) التي ناظر الى القيد دور المقيد لانه ان لم يفسر اسلا سواء كان
 قادرا على التفسير او لا يعد من الاصطلاح وان فسر بما لا يصلح للتفسير
 لا يكشف المعنى المراد ولا يزيل الابهام بل لا ينقطع في رتبة فهذا
 ملحق بكلام المجانين والصبيان وهو من جنس اللعب فيخرج عما
 وضعت له المناظرة وهو اظهر الصواب (قوله لكن فيه شئ فتأمل)
 نقل عنه وجه التأمل ان التفسير بما يصلح التفسير بما ذكر لا غير
 انتهى يعني ان معنى اللفظ اما حقيقي او مجازي وان كان حقيقيا
 ام يلحق باللفظ او يعرف العام او الاصطلاح وان كان مجازيا
 يكون بالنقل عن احدهما فاذا كان اللفظ بينهما مجعلا لا يبين الا
 باحدى هذه الطرق وان عجز عن ذلك فكيف يقدر على التفسير
 بما يصلح التفسير له الا ان يصلح من نفسه معنى من غير مستند فهو
 غير معتبر ويمكن ان يقال وجه التأمل ان سبب مسموعية كونه

اللفظ مجعلا او غريبا فالاستفسار عين المنع بالاستعمال على لفظ
مجازي او مشترك اولفظ غريب فلاوجه لعدده وظيفة مستقلة
(قوله وانما قيل في الاغلب آه) هذا بيان لوجه تقييد تعريف
الاستفسار بقيد في الاغلب وحاصله اولم يقيد بهذا لزم التعريف
بالاخص لان الاستفسار غير مختص ببيان معنى اللفظ بل يطلب
بيان التكنة فقد علم ان قوله لانه لا يختص آه دليل للملازمة المطوية
(قوله والاخرى ان يكون هذا المقام آه) يعني الالبق ان لا يكون
الاستفسار من المناقضة والنقض والمعارضة وان لا يتوجه عليه
تلك الوظائف بل الوظيفة في مقابلته هو بيان التكنة فقط وفي
التعبير بالاحرى اشارة الى ان يكون هذا مؤاخذة ومخلا للمؤاخذة
كما قال ابن الحاجب عليه رحمة الواجب ان الاعتراضات كلها
راجعة الى منع ومعارضة ومنها الاستفسار لان غرض المستدل
الالزام باثبات مدعى بدليله وغرض المعارض عدم الالزام بمنعه
وقوله راجع الى منع اعم من النقص والمناقضة ونقل عنه كذا
في بعض التعليقات على الدواني بل يفهم منه وانما قلنا الاخرى
لجواز كون ذلك الاستفسار مناقضة مجاز لغويا على دعوى ضمنية
ويمكن البيان اثباتا لتلك الدعوى ولا يبعد كل البعد ان يكون
معارضة والبيان معارضة عليها انتهى (قوله ومما ينبغي ان يعلم
الح) عطف على مما ينبغي السابق * اعلم ان المناظرة عبارة
عن النظر بالبصيرة من الجانبين في النسبة بين الشئين اظهارا
للصواب وطريق اظهار الصواب من الجانبين يقتضى اهورا
محتاجا اليها الذي اعتبره العلماء على وجه الركنية في المناظرة المذكورة
في هذه الرسالة وللمجانين آداب استحسناها الامام الرازي فاما ذلك
يعد من حسنات المناظرة لامن ركنها وان كان بعضها راجعا
الى الوظيفة بادنى عنابة وتلك الاداب ترتقى الى تسعة احدها

الاحترار عن اليجاز اذ لو لم يحترز لزم الخلل في فهم الكلام والمقال
وهو مناف للغرض وثانيها الاحترار عن الاطناب اذ لو لم يحترز
لكان مؤديا الى الملل المتنافي للغرض وثالثها الاحترار عن استعمال
الالفاظ الغريبة التي هي الكلمات الوحشية الغير الظاهرة المعاني
ولا المأنوسة الاستعمال اذ لو لم يحترز لكان مؤديا الى عسر فهم
الطبيعة وهو ايضا مناف للغرض ورابعها الاحترار عن استعمال
المجمل في الكلام بلا تفسير يدل على المعنى المراد اذ لو لم يحترز لزم
التردد في فهم المرام وهو ايضا مناف للغرض وخامسها الاحترار
عن الدخيل في الكلام قبل فهم المرام اذ لو لم يحترز لزم الضلال
في البحث وهو الالزام او الاحكام بلا ظهور الصواب فالالبق
ان يفهم المرام اولا بلا إعادة ثم يدخل واولم يفهم اولا فلا بأس
بالإعادة لاجل الافادة والفهم ولومرتين اذ الكلام قبل الفهم
اشنع من الاعادة وسادسها الاحترار عن التعرض للملادخل له
في المرام اذ لو لم يحترز لانتشر الكلام ويحصل البعد عن المرام
وهو مناف ايضا للغرض وسابعها الاحترار عن الضحك ورفع
الصوت وامثالهما مما يدل على السفاهة لان هذه الحالة من اوصاف
الجهال بقصدون بها ستر عيوبهم وجهلهم لكن قصدهم
واو كان مفيدا عند العوام الذين لا يعرفون حقيقة المقال
غير مفيد عند الخواص الذين يعرفون حالهم ويستدلون على
جهلهم بهذه الاطوار مقول في حق هؤلاء الجهال قول الفقهاء
* فاني اذا زمتهم حجة قابلي بالضحك والقهقهة * ان كان ضحك
المرء من فقهه فالدب في الصحراء ما افقهه * وثامنها الاحترار
عن المناظرة مع اهل المهبة والاحترام اذ لو لم يحترز اشغل ذهنه
فانسقط حجة ذهنه ودقة فكره ويفوت غرض المناظرة بجلالة
قدر الخصم والاحشام وناسعها الاحترار عن ظن الخصم حقيرا

ضعيفا اذا لم يحترز لادى استحقاقه الى صدور الكلام ضعيف
 من نفسه فيكون مغلوبا بالخصم ضعيف بالالزام والالزام مع ان
 هذا الشئ وجوه الالزام وعلى الله تعالى اتوكل وبه الاعتصام
 ونسئل الله تعالى ان يثبت قلوبنا على دينه وان لا يزيغها بعد
 الهداية ويعصمنا عن الذنوب والمعصية بجرمة رسوله
 خير البرية عليه افضل الصلاة
 واكمل التحية

تم طبع الحاشية المنسوبة الى الفاضل السيد محمد الارزنجاني
 المعروف بين الاساتيد بمقتى زاده * على شرح الكتاب المسمى
 بالحسينيه * بدار الطباعة العامرة * بمعرفة ناظرها الفقير الى آلاء
 ربه الغني * محمد رجائي عفي عنه الباري * في اوائل محرم
 الحرام لسنة خمس وخمسين ومائتين
 والف



